

کامل و مطهره لائده و عسرون  
عدد ورقه ۱۶۵

مدرسه کتاب

کتاب  
عدد

ش ۱۶

ستاد عشر کراس و نصف

۲۲۲۵

# فہذا کتاب احکام الصغار علی مذہب الحنفیہ للالامام الکسروی

رحمہ اللہ

تعالی

اعین

مدرسه کتاب





بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الضعيف محمد بن محمود بن الحسين الاسترشدي صانه  
الله عما اباه وجعل من الغايبين اية واباه لخدمته الذي بهرت  
حجته وظهرت على الخلافة بحجة راسخ على جميع المبادىء ونص  
اهل الفناء منهم بنقته واشكاه على ما انعم وادى واستشهد ان  
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنبسط حافة رجاى  
وتقبض المخافة على ارجاى وتوفى لنوحي وعين على عند استب  
فوقه واستهدى كبره في ربه وعنده الصداق وعنده ووعده ارفع  
سبل الهدى وبين نجه وانزع ظلام الشك وسكن وهي فضلات  
الله عليه وعلى الازاهدين واصحاب البرة المجاهدين من صلاة  
على القاب والتوالي وتقوم مدي الايام والايام وتبصر  
فان الناس في اهلهم مختلفون في طبائعهم وآراءهم متباينون  
وعلى تفاوت معتقدهم بكنه حوت وكل ضرب بما لديهم فذوق شغل بعاذه  
تسبح قمر برى السعادة فبقا قال واعتقدت اقنوم يدع علم  
ويعد حه افروقت ويغير به قوم وهم به فافروقت واشرف العلوم  
علم الفتى والاحكام وبيان الحلال والحرام الذي رسمته به وديان  
الاسلام وعلمت به شريعة محمد عليه السلام والابن شرفه علم الفتى  
وسمه وفر الله واعي لخلق الى طلبة وكانى السلام ابد الامام مقبه  
واعلاهم درجة ومرتبة وافقناهم دينهم امانة وافقناهم عقلا  
ورزاه الله الماهدين الاجتنبه وصان الباقيين منهم بجنته  
ولا اهل الدنيا عن انشالهم ومن عليهم في الدين بحسن احوالهم  
والقوم تقاصد لاهله الفتى واشتغل كل امرء بما دونه وسمه  
وابتلى القوم لا يرقبون في مومن الاولاد والاولاد لبري

حقا

حقا ولا همة ولا هم هبوب الدهر فعدوا تعلقه المحن لظهور  
وهلم مرالى ان انقصوا من الدنيا ندى عقيم وركبوا من الدهر  
ظهور هيم وما رنوا لابين اليتيم وحي للحدثان شوق الى حزن  
تقدار سهران به سمودا فرد شعورهن السود ببيضا وروى  
البين سوا او كما فقدت هتمم بحالهم مع حسن النهم اذ قد ان  
احرز حلة من المسائل وورد هاهنا حرة عن المصان والدلائل غريبة  
الوضع والامكان قربة الذكر والاشخاص قرعيا لاهله وذويه فخرنا  
للمراغبين فيه بل لتطيطا لنفسى على طاعة الكف وراثة الاخبار  
التي انت رت وانت عليها اكتب فاقبت منها احكام الصغار  
الصغار وادعتم في هذه الاوراق القصار وذكر كل مسيلة  
منها في حيزها تيسيرا وتسهيلا واسأل الله التوفيق ان اشهرها  
واقص ل كل نوع منها بقبلا وسجت هذا المجموع جامع الصغار  
فارادوا ان لا يكون وسيلة الى الهوان والصغار وعلمت فيه عمل  
الطيب الحبيب وما توفى الا بالله عليه توكلت واليه ائيب  
ذكر في التوارى صبح سمع الاحاديث  
وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان يروي عن المحدث فيرد بين هذا  
وبين ما اذا اقرى على الصبي صك وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز ان  
يشهد والمرق ان الصبي في هذا الامر كالبالغ والبالغ  
اذا اقرى عليه صك ولا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد ولو سمع  
الاحاديث ولم يفهم معناها جاز له ان يروي وذكر السيد  
الاعظم الاجل ابو طالب يحيى بن الحسين الحسيني الديلمي رحمه الله  
في جامع الادلة في باب اللعن والخلاف فيقول رواية من سمع  
لكديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثيرا من الصحابة كانت

سأله في الصبي



هذه حالتهم امامنا واه قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور ولا  
طريق العلم بخبر الواحد الدليل الشرعي وهو انتفاء الاصل  
ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فثبت ذلك على الاصل الدافع للعمل  
بالنظر ولان النفس لا تنف بصدقة غالباً وقال بعض المتكلمين  
اذا كان مرهف ايمن ما روي به قلت وراية وادعى ان ذلك  
وجب في نزع العجالة لكننا نقول لم يثبت والظاهر من  
حدودهم خلافه وبني استحسان الذخيرة صغيراً وصغيراً  
مروءة ولو كان في عيارية يبيعها لم يبيع ان يشترى منه قبل الوال  
فان سأل عن حاله فقال انه ما دون له في التجارة فانه يتحرك  
فان كان الصبي عدلاً فان لم يقع تحريمه على شيء يقع ما كان على ما كان  
قبل التحريم وكذلك لو ان هذا الصغير اراد ان يبيع ما كان  
به لرجل او يصدق به عليه فيبيع ذلك الرجل ان لا يقبل الا بصدقة  
ولا صدقة حتى يسأل عنه فان قال انه ما دون له في التجارة والصدقة  
فالتامني يتحرك ويبيعه فحكم على ما يقع تحريمه عليه وان لم يقع تحريمه  
على شيء يقع ما كان على ما كان قبل التحريم قال محمد بن  
تعالى واذا ردت الصدقة فيما تحريمه ما تحريمه ووقع تحريمه  
انه صار في ان قال هذا المال مال ابي او مال فلان الاجنبي  
او قال مال مولاي وقد بعته اليك هبة او صدقة كما اذا قال  
هو مالي وقد اذن لي ابي ان اصدق به عليك او اهدى لك للفقير  
ان يقبل وكان الشيخ الامام شمس الائمة لكلوا من رخصته  
يقول اذا تلقى الا بطل من يشتري منه شيئاً واجتنب ان ابي  
امارة ذلك فان طلب الصابون ويحرم فلا بأس بان يبيعه  
وان طلب الزبيب وما ياكله الصبيان عارة ينبغي ان لا يبيعه

منه هذه الجملة في استحسان الذخيرة وما في شيء منها في مسائل  
الكراهية ان شاء الله تعالى في الظاهر استكرام الامام الاحمل  
برهان الدين رحمه الله تعالى في بيان احكام المال المستعمل من المحيط  
اذا دخل الصبي به في الانا على قصد اقامة القرية هل يصير الحام مستقلاً  
لا ذكر له المسئلة في شيء من الكتب وقد وصل اليها ان هذه  
المسئلة صارت واقعة الفتوى فاختلف فيها فتوى الصمد الشهيد  
حسام الدين عمي وفتوى القاضي الامام جمال الدين الرفيعي  
خالفهم ما الله والا مشدداً يصير مستقلاً اذا كان الصبي عاقلاً  
لانه من اهل القرية ولنا مع اسلامة وصحة عبادته حتى لو مر بالصدقة  
اذا بلغ نسيباً ونضرب عليه اذا بلغ عشرة اذ كوفيه ايضاً الصبي اذا  
ادخل يد في كوز ماء او حمله فان علم ان يده طاهرة يتيقن حارس الوفا  
بجهه الماء وان علم انه نجس لا يجوز وان لم يعلم انه طاهر او نجس يستحب  
ان يوقه بغيره لان الصبي لا يتجاسر عن النجاسة غالباً ولو توضأ  
حارس من الظهارة اصله في النجاسة ترك وقال عبد الصمد  
الغلاسي ان كان مع الصبي رقب فالما طاهر وطهور وان كان  
مباني السكة فالما ملو كسور الحاجة الخلاء وهذا اذا لم يرد  
بما القرية فاما اذا اراد القرية فقد ذكرنا ذكره في المحيط وفي فتاوي  
قاضي ظهير الدين الصغير اذا جامع البالغة لا يغسل عليه وعليها  
الغسل وعن ابي اسحق انه يوجب الغسل على من لم يترك قال الفقيه  
ابو الليث لم يصح قوله عندي والعينة اذا كانت لا تشتهي يجب الغسل  
على الفاعل اذا اترل وفي المحيط والخيرة غلام ابن عشر سنين جامع  
امرأة البالغة فعليه الغسل لوجود المسببة وحرقها وهو توارب  
الحسنة بعد توجه الخطا ولا يغسل على الغلام لعدم الخطا



الا انه يبرى بالفصل تحلها واعتبارها كما يومر بالصلاة تحلها واعتبارها  
 ولو كان الرجل بالفا والمرة صغيرة يجامع مثلها ففعل الرجل الفصل  
 ولا فصل فليلا والايلا في الصلاة التي لا يجامع مثلها لا يوجب  
 الفصل هكذا ذكر في الاجناس وفي شرح الشافعي في كتاب  
 الحدود ان عليه الفصل وان لم ينزل ذكر في النجس الصبي اذا  
 مرتقبة صلاته ذكر في النواذر ان لا يفيد الوضوء ان نزل الصبي  
 لا يوصف بالجنابة فيعمل فيه بالعتاس وفي فتاوى القاطع طهره  
 رحمه الله الصبي اذا مرتقبة الصلاة قبل بلوغه لا تنقض وضوءه  
 وتفسد صلاته واذا نسي انه في الصلاة مرتقبة قال شاذ قال  
 ابن حنيفة رحمه الله يفسد صلاته ولا يفسد وضوءه لا يست  
 الفة وردت في القطان وهو ليس في معنى المستقضا وقال اكمال  
 الكسبي والفقه عند الواحد يفسد الوضوء والصلاة لو جرد المهرترة  
 في الصلاة في المحيط وفيها ايضا الفصل اذا قاع على يدي امه  
 ثم امسك ببلانها ثم طهر وفي النجس صبي ارتفع من امه  
 ثم قافا صاب ثياب الام ان كانت ملافيه وهو نجس فان زاد على  
 قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة وروى عن ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى انه لا يمنع من النجس لانه لم يغير من كل وجهه  
 فكان نجاسة وروى نجاسة البول بخلاف المرق فانها متغيرة من ذكر  
 وجهه لذا ذكر في عريب الرواية التي حنيفة وهو الصحيح  
 وان كان اقل من مائة فلس ينجس اعتبارا بالبال في الملقط  
 صبي يلع السقي جلس على حجر المصلي وعليه نجاسة كثيرة لم ينفسه  
 صلاته الصبي اذا كان ذكرا نجسا وهو نجس جلس على  
 حجر المصلي وهو يستحكم او كان النجس اذا وقع على راسه

المصلي وهو يصلي ذلك جازي وكذلك كلب والحيت اذا حمل  
 المصلي وانما جازت صلاته لان الذي على المصلي مشعل له فلم  
 يصير المصلي حاملا للنجاسة فلو اخذ الطير واخذ له كفه لا يجوز  
 صلاته لانه حامل للنجاسة ولو وصلت امرأة ومعها صبي  
 بغيره حامل للصبي جازت صلاتها ولكنها مسية لانهما  
 اشتغلت باليس من اعمال الصلاة فلو عيون السائل  
 امرأة وصلت ومعها صبي ميت فان كان لم يستعمل  
 فصلاتها فامرة غسل اوله يغسل لان الفصل اذا يعلم الميت  
 الذي كان حيا وكذلك ان استعمل ولم يغسل فان غسل فصلاتها  
 تامة وفي المحيط اذا وصلت ومعها صبي ترضعه ان يصلي الذي  
 ولم ينزل منه لانه لا يفسد صلاتها وان ترك ففسدت صلاتها  
 وكذا لو وصلت وزوجها قبلها او لمسه بشهوة ففسدت صلاتها  
 وفي طهارات المحيط فيسبغ نوع الغتسال كرم بعض مشاخصا  
 دفع المصنف واللعن الذي عليه الثران الى البيان وعامة مشايخنا  
 لم يروا به باس الا انهم عثر على طين بالوضوء وفي التاجيد فقيس  
 القران وادنى السن الذي اذا لمع الصبي واحتلم كان بالفتا  
 تمام اثني عشر سنة وادنى السن الذي اذا بلغت الصغيرة ورات  
 الدم كان حينا تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل وعليه  
 اكثر الكشاف وقال ابو نصر بن سلام بلغت ستة سنين  
 اذا رات الدم وتمازت بها ثلاثة ايام ولم يكن نزولها عن افه  
 يكون نجسا ومنهم من قدر سبع سنين وقدره ابراهيم الدقاني  
 باثني عشر سنة والفتوى على ما قاله محمد بن مقاتل في مسائل  
 الصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



مروا بكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم على اذانهم اذا بلغوا  
عشرا وذكر والتكبير رخصته تعالى في مسائل المرأة في  
الصلاة وعجز الصلاة من صلاة الملتقط وانما بلغ الصبي  
عشر سنين فربما للحل الصلاة باليد لا بالجنب ولا يحاوز الثلاث  
وكذا المعلم ليس له ان يحاوز الثلاث قال عليه السلام  
لو راس المعلم امكن ان تهرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت  
فوق الثلاث افقض الله منك ذكر في النخبة واذا اذنت  
صبي لا يتقل او يحنن بعادلة المقصود وهو الاكتمال  
لا يحصل الا باذنها لان الناس لا يعتبرون كلامه من  
العاقل وهو صوت الطائر سواء ذكر في الملتقط والصغيرة  
اخرى ان يقلع بغير قناع والاحسن ان يقلع بقناع وفي  
التكبير وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسانا  
لان الخطاب مع الصبا ذكره اكمال والاحسن ان يقلع  
بقناع لانها اذا لم يرها الصلاة للبقود فتور على وجه  
تحوز اداوها بعد البلوغ وفي صلاة فتاوي القاضي  
الامام طاهر الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون عورة ولا يمس  
بالقليلها ومنسها والاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انك ان يقلع ذكر الحسن والحسين في صغيرها  
ودونك انك انما تأخذ من احدها فيجرح والصبي يفكك  
ذكر في الفصل الثامن من صلاة الذخيرة اذا اقتدى  
البائع بالصبي في التطوع هل يصير شريكا في حجب  
عليه القضا قال بعضهم لا يصير شريكا وقال بعضهم  
يصير شريكا حتى يجب عليه القضا والصحيح هو الاول

وهو نظرا فتد التارك بالامم وفي التكبير امانة الصبي  
للبلوغ في الترويح جودها لبعض الشارع والمختار عندنا نحن  
رحمهما الله بما وراهما لا يجوز لان نقل البالغ مضمون وتفعل  
الصبي غير مضمون فيكون بنا الاقرب على الاضعف قيل  
الرشقني رحمه الله لما جاز ايمان الصبي ولما اذا لا يجوز امانته  
لان ايمانه اخيرا ربنا الله واحد والصدق في حيزه مقبول كما اذا قال  
هذه ايماننا وهذا يوم الجمعة وصلاة ايمان وهو ليس  
من اهل الايمان وفيه ايضا ولو مضمون مبيى ندي امرأة نقل  
ان حجب اللبن وفعلاتها فاسدة وان لم يخبرهم ففعلاتها  
صحيحة لان وجه الاول صارته مرضعة والارضاع عمل  
كثير وفي الوجه الثاني لا ذكر في الملتقط الصبي اذا اتم اية  
السجدة لا يجب عليه ويجب على من سمع ذلك وكذا الكافر والكافرة  
وفي الذخيرة والصبي الذي يفتل اذا قرأ اية السجدة امر ان  
يسجد واما لم يسجد لا يكون عليه قضا وفي التكبير ولو لم ي  
اتم السجدة بوجه ضميم منه رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من  
المتفطان قال شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله هـ  
ذكر في فتاوي الامام الحلواني وقد قرأنا على شيخنا من باب المروية  
ان سمع المرأة من النائم او المحنوت لا تلزمه السجدة لان  
السبب سماع زلافة صحيحة وصحة التلاوة بالفتن ولو اخبر  
هذا النائم بعد ما استيقظ انه قرأ اية السجدة لا تلزمه السجدة  
وهو الصحيح وكذا اذا قرأ عنه نائم فانته فاحذر من ذلك  
من على هذا صبي ونفراي من جاز اليه من ثلاثة ايام فلما  
سار يومين اسلم الفراق وبلغ الصبي فان الفراق يقتصر



الصلاة فنجاء من صوم والصبي يتم لان بنته المصراحي للسفر كانت  
 صهيبة وضار مسافرا من وقت من وجه ونيت الصبي كانت فلكة  
 لانه ليس من اهل النية وفي فوايد القاصي الى على النسي الكافر  
 اذا اسلم وهو مسافر بينه وبين وطنه اقل من ثلاثة  
 ايام يكون حكمه حكم الكقيم يصلي اربعا وله ذلك الصبي يكون  
 مسافرا يبيح له بلوغ نية فلا يصلي اربعا وهو اختيار  
 القاصي الا عام فخر الدين رحمه الله وهو في الفتاوى في طريق  
 الحج وقال بعض المشايخ الذي اسلم يصلي ركعتين والنية  
 بلوغ يصلي اربعا وهو اختيار الصدر الشهيد وقال بعضهم  
 لا بل لا يصلي ركعتين وكايفي اذا ظهرت وبينها وبين  
 المقصد اقل من ثلاثة ايام يصلي اربعا ورايت في فوايد شيخ  
 الاسلام برهان الدين رحمه الله تعالى قيل عن صبي  
 وحائض وكافر جردوا الى سفر فلما اتوا من المقصد اقل من مائة  
 السفر اسلم الكافر وظهرت الحائض وبلغ الصبي من يقصد  
 ومن يتم احبا رحمه الله الصبي يتم والكافر والحائض  
 يقضون والله تعالى اعلم في الخبر صبي حبل يوم الجمعة  
 وله منكر وصلي بالاكسحان في فتاوى خوارزمي وفي فتاوى  
 القاصي ظهر اليين رحمه الله ولو خطب الصبي اختلف الخياخ  
 فيه واختلف في صبي يعقل وفي الملتقى عن محمد رحمه الله  
 في النهراني اذا استوفى فاسلم ليس له ان يصلي بالاكس وكذا  
 الصبي اذا استقيم لم يلج بجناح الى تعليه جدي وفي العبد  
 روايتان وسئل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله  
 تعالى السلطان المولى اذا كان صبياً فبلغ فصل بيتي سلطانا او كتابا

الى تبليد جديد احاب يجاع الى تعليه جدي ذكر في النجس  
 السقط لا يصل عليه بالاتفاق وفي غسله اختلاف والمختار  
 ان يغسل ويدهن بلوغا بحرقة وذكر في الكلفه وقال محمد  
 وسي في الخبر اذا ولد ميتا لا يغسل ولا يصل عليه في غمصر  
 احكام وفي شرح الطحاوي اذا حرم الزوال حيا مات يصلي  
 عليه والا فلا سؤل يخرج من جانب الداس او من جانب الرجل  
 وفي شرح احمد رحمه الله تعالى المولود لا يخلوا اما ان يولد حيا او ميتا  
 فان ولد حيا يغسل ويصل عليه ويرث ويورث ويسمي وان ولد  
 ميتا لا يغسل في رواية الكوفي رحمه الله تعالى ولا يصل عليه  
 ولا يسمي ولا يرث ولا يورث وعن محمد رحمه الله انه يسمي  
 وفي الهداية واذا سمي صبي مع احد ابويه فما لم يصل عليه لانه  
 تتبع لهما الا ان يقربا لاسلام وهو يعقل لانه صح اسلامه تحتل كما  
 ان يسمي احدا ابويه لانه يتبع خيرا لا يورث ديناً وان لم يسم مع احدا ابويه  
 صلي عليه لانه ظهر تبعية الدار فحكم باسلامه كما في القاصي الصبي  
 والحجرون اذا استشهد يغسل عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابو الايفس  
 وهو معروف وفي التجنيس صبي حليو سفط على دابة قصاص عليه  
 لا ينعز صلاتهم كالبالغ والفتوي على هذه الرواية وان جاز في رواية  
 اخرى الصبي اذا غسل الميت جاز ولا حقه للنساء والهيان والحجائين  
 في الصلاة على الميت ذكره في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى وفي شرح  
 المختصر عمل فقال اما في الصفار فلانه لا فرض عليهم فلا يغني لتعلق  
 الولاية بهم واما النس فليست من اهل الولاية هذه الصلاة فلا يغني  
 بمن فيها وله سبي بان يحمل الصغر رجل واحد على يديه ويتأديه ولو كانت  
 ونية ولو كانت على ايديهم واكرهت في حق الكفت كالرجل ولا بأس في



تتكفين الصبي في ثوب واحد ويكفي تكفينه في ثوبي  
ولذا المراهقة ولا يابس بتكفين الصبي في ثوبي ثلاث  
الكفن كقوله بعد الموت فيصير بحالة الحياة ذكره في  
شرح الطحاوي وإذا احتجبت جنازة الرجل والصبي والمرأة  
بحبل الرجل مما يلي الإمام والصبي بعد والنساء مما يلي  
العقيلة هكذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر  
رضي الله عنهم وإذا اجتمع الرجل والمرأة في موضع  
جاء على ظاهر الرواية وإن كان عبدا وامرأة فالعب  
يله الإمام والمرأة خلفه وإن كانا حياصرا ومملوكا ذكر  
في البحر أنه تقدم الصبي لمرءته وهذا على رواية أبي حنيفة  
مرهنا أما على ظاهر الرواية في الرجل والمرأة فكيف  
ما يوضع جاز الصبي إذا أرفق صلاة الجنائز ينبغي  
أن لا يجوز وهو الظاهر لأنها من فروض الكفاية وهو ليس  
مراعاة الفرض ولكن يشكل رد السلام إذا سلم على قوم فرد  
صبي جواب السلام ويظهر في الكراهية والله أعلم  
ومما فتاوى القاضي فلهي الدين رحمه الله تعالى وإذا ارثت  
الن وحضان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يجل  
عليه بخلاف حكم الميراث وهل للطفل مال في القبر  
روي في الضحالك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم سئلون  
عن الشاة الأولى فاما جواب الأطفال عن ذلك  
فعل يفتن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتوقفه  
في امره أم فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى توقف  
في امره الأطفال وكذا توقف في امره أم على مذهب

من قال أنهم خدم أهل الجنة فكانوا جوارهم على الصواع على ما كانت  
في الحيازة الأولى والله أعلم بالصبي إذا أدرك في وقت الصلاة  
لزم فرض الوقت ولو صلى في أول الوقت ثم أدرك في آخر الوقت  
أعاد الصلاة حاشية لم تحض وقد راهت وقد قامت في  
الصف فسدت صلاة من جنبه استحانا إذا نوى الإمام  
أما من إذا صلت وقد راهت بعين قناع لا يؤمر بالاعادة  
استحانا وإن صلت بعين وهو يؤمر بالاعادة بغيرها  
إذا صلت بعين قناع لا يقيد ولو صلت عريانة يقيد وفي كل موضع  
يقيد بالافقة الصلاة وهي يقيد على سبيل الاعتقاد الإمام  
إذا أحدث بين الحجة بعد ما خطب فارصيا أو مقبوعا أو كافرا  
أو امرأة يقبل بالثمن فارصولا رجلا لم يكر ولو امرجنا فارصيرة  
أخرهم امرأة معها صبي ميت إن لم يكن استهل فصلتها فاسدة  
عسل أولم يفسل وإن كان قد استهل ولم يفسل فذلك وإن  
كان قد عسل جازت صلاتها والمكثها إن لم يقبل على هبة أي أنه  
في فتاوى القاضي فلهي الدين رحمه الله تعالى في سائر الزكاة ذكر  
القاضي الإمام أبو جعفر الأشتر وشي في بحالسه الزكاة لا تجب  
في مال الصبي عندنا وعند الساجي رحمه الله كالحق على البالغ  
والخلاف أن الإيمان لا يجب على الصبي ولكن إذا أسلم أصبح  
أسلم وعندنا لا يفرض الله لا يصح ولا خلاف أنه لا يجب عليه  
الصوم والصلاة والحج ولا خلاف أن نفقة زوجته  
ونفقة والديه ونفقة ماله كونه يجب في ماله ولا خلاف  
أنه إذا كان للصبي أرض عسرا أو غيرها يجب عليه المير  
أو أجره لأن العسرا والخير يجب في الأرض والزكاة يجب



في الذمة واما صدقة الفطر فمال ابوا حنيفة وابو ايمن  
والشافعي ومهرهم استقيا حجب في مال الصبي وقال محمد  
وتفردهما الله لا يجب في مال الصبي ولا على الاب  
اذا كان للصبي مال واه لم يكن له مال حجب على الاب  
بانه تفادى هذه الجملة في زكاة بحال المأضي أبي جعفر  
اله شروشي وباني حسن هذا من بعد ان شاء الله تعالى  
ذكر في الملقط اذا دفع الزكاة الى الصبيان برسم العبد  
او الى بئر بئس او يدفع الى من يهدى بالورق او غلابا  
لا يساوي شيئا يجوز عن الزكاة الا اذا نص على التوضيح  
وكذلك صدقة الفطر والصدقات المتدورة وفي الرقة  
ليجوز ان يعطى من الزكاة ولد غني اذا كان صغيرا وان كان  
فقيرا كبيرا حبان اليه الدفع هكذا ذكر القمي وروي  
رهم الله وفي شرح اجماع الصغير لبعض شايخنا ان علي  
قول ابي حنيفة رهم الله يحوز الدفع الى اولاد العبي  
اذا كانوا فقرا صغارا كانت الاولاد اولادها وقال  
ابو يوسف ومهرهم الله يجوز الدفع الى الكبار والى جوار  
الدفع الى الصغار قلت ولودعت المرأة زكاة ما لها  
الي وله زوجها وهو صغير فقير هل يجوز عند حنيفة  
رهم الله كانت الحسيلة واقعة الفتوى فعلى قولها  
لا تسلك ان يجوز وعلى قول ابي حنيفة رهم الله ان قيل  
لا يجوز فله وجه وان قيل يجوز فله وجه ايضا وفي فتاوي  
المأضي ظاهر ان رهم الله لودفع ماله الى صبي فقير  
ان كان يعقل يجوز وكذلك لودفع الى معتق يجوز والى

مجنون

مجنون لا يجوز وذكر المأضي الامام محمد بن ولوقبض  
الصبي وهو مرافق حبان ذلك لو كان يعقل القم  
ان كان لا يري به ولا يمنع عنه ولودفع الى معتق فقير حبان  
ولودفع الزكاة الى مجنون او صغير لا يعقل فدفع الصغير  
الى ابويه او وبي قالوا لا يجوز كما لو وضع زكاة على دكان حبان  
فقير وقبض فله لا يجوز والآب والوصي يقضيان الصدقة  
للصبي والمجنون او مكي كان في عياله من الأقارب والاجانب  
الذين يعولونه والملقط يقض للقبض ولودفع زكاة مال  
الى رجل وامرأة بالامانة على الوكيل ولد نفسه الكلب او الصغير  
او امرأة وهم حبان ولا يسكن لنفسه شيئا هذه  
الجملة في فتاوي قاضي خات ذكر في الرحمة وان كان الرجل  
يعول صبا يجعل يكسوه وهو بطمه وبي مع به ويحبس بها  
ياكل عنه ويكسوه من زكاة ماله لا تسكن ان التمس يجوز بطريق  
القيمة لو هو ذريرة وهو التملك واما الطعام فابى فقال له  
بيد يجوز بطريق القيمة ايضا لما قلنا وما ياكله معه بطريق  
الامانة والتمكين فعلى قول ابي يوسف رهم الله يجوز بطريق  
القيمة ايضا وعلى قول محمد رهم الله لا يجوز ذكر قول ابي يوسف  
رهم الله في نواذر هشام وقال في الزيارات يمسى وجب عليه  
الزكاة قلنا في طعاما ودعا المساكين وغداهم وحشا هم لم يحز  
ذلك من الزكاة ولم يحك فيه خلافا قال الكشي ابو عبد الله  
اجزائي عندي ان هذا القول قول محمد رهم الله اما قولك  
ان حنيفة وابي يوسف رهم الله يجوز فكلان كل الزكاة  
على صدقة الفطر فان في صدقة الفطر الطعام حبان عند



ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد رحمهما الله واذا فرض  
 العاصي النفقة لذوي قرابته يحمل بعطيمهم تلك النفقة  
 بنوي من زكاة ماله فلي قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز  
 خلافا لمحمد رحمه الله وفي فتاوىنا مع ظهير الدين ويجب  
 العسر في ارض الوقف وارض الصبي والمجنون والمكاتب  
 والكارهين المديون وفي زكاة الهداية في ارض باب زكاة الزرع  
 والثمار وفي ارض الصبي والمرأة القليل ما في ارض  
 الرجل يعني العسر المضاعف في العسرة وانما الواحد في  
 الخارجة لان المصلح مبري على تصنيف النفقة دون المونة  
 المحفنة ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العسر فنفقة  
 ذلك اذا كان منهم ويجب على الرجل صدقة اولاده الصغار  
 لان السب راسي عونه ويل عليه وهذا اذا لم يكن للصغار  
 مال فان كان لهم مال يودي من مالهم عنه ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد رحمه الله لان الشرع  
 امره بغير المونة فاشبه النفقة كذا في الهداية واما حال  
 عدم الاب هل يجب عليه صدقة الفطر الصغير على ظاهر  
 الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن يجب هذا اربع مسائل كلها  
 على الروايتين احدها هذه والثانية خبر على الاسلام بشا للمع  
 والثالثة من الاول والرابعة الرخصة للقرابة وقد عرفت في سائر الهداية  
 وذكر في النفقة ولو كان الاب حيا لكنه فقير ولهم جديني  
 لا تجب صدقة الفطر على جدي في الروايات كلها لانه لا ولاية على الجدي  
 حال قيام الاب وان كان يجب عليه المونة وعندنا كافي رحمه الله  
 يجب ولا يجب على الوصي وان كان له ولاية لانه لا يجب عليه المونة

فكذلك

فكذلك لا يجب على الابن صدقة فطر الاب وكذلك الزوجة وعندنا كافي  
 رحمه الله يجب لا باعنه يعني على المونة لا غير وعندنا على المونة والولاية  
 ولو كان الاب الفقير مجنونا يجب صدقة فطر على ابنه بالاجماع  
 لوجود الولاية والمونة جميعا الصبي اذا بلغ مجنونا لا سقط  
 صدقة فطره على الاب واذا بلغ عاقل لم يجب او غته لا يجب  
 صدقة الفطر مذكور في باب اذن الصبي من ما دون سن الكلام  
 خواهر زاده وفي فتاوى العاصي ظهير الدين الصغير اذا كان  
 له عيية للمحنة فالاب يورثه صدقة فطر عييه من ماله  
 يعني مال الصغير وذكر في فصل صدقة الفطر من ماله  
 الرجعية واذا كان للولد الصغير ماله وللصغير مال سوى  
 المملوك فعنه ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يورث عن عييه  
 الصغير من مال الصغير كما يورث عن الصغير من ماله وعند  
 محمد رحمه الله لا يورث من مال الصغير كما لا يورث عن الصغير  
 من ماله ولو لم يكن للصغير مال سوى العيية لا يجب على الاب  
 صدقة فطر مملوك الصغير كذا ذكره محمد رحمه الله في الاصل  
 وهذا كالحق لا يشك على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما  
 الله لان عندهما صدقة فطر الصغير يجب باعتبار المونة  
 والولاية جميعا حتى لا يجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير  
 اذا كان للصغير مال لعدم المونة وقد انقضت المونة هنا  
 ايضا لانه لا يجب على الاب نفقة مملوك الصغير وانما يشك على قول  
 محمد رحمه الله لانه اوجب على الاب صدقة الفطر على الصغير اذا كان  
 للصغير مال تمام هذا يعرف في الذخيرة في حقه الموضع وفي  
 الذخيرة اذا كان للمجنون مال وصدقة الفطر في ماله عند ابي



عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن لم يكن له مال وفدية  
 الفطر على الأب وروى عن محمد بن عبد الله بن علي بن أبي حمزة  
 أن أحد قضاة الفطر على أبيه وإن كان ممتنعاً لم يجز له أن يجيب عليه  
 وفي زيادات نوافل هشتام أن من جنى في صفة فلم يزل مجنوناً  
 حتى ولد له لم يكن عليه صدقة الفطر عن ولده وقال الشيخ  
 أبو عبد الله الجرجاني وعندي على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمهما الله يلزمه فطرة كالمزنة عن عبده وعند محمد بن حمزة  
 لا يلزمه فطرة ولده كالمزنة فطرة عبده والله أعلم  
 ذكر الشيخ الإمام الجليل في الدين  
 الشيخ محمد بن أبي فتاويه سئل عن وضع بظنون عيان  
 عليه مائة دينار أو طير يبيعها الطباة الطير إذا شئت  
 هذا الدين أو يبيعها الصغير وذلك في شهر رمضان هل  
 يباح لها الاقطار من هذا القند قال نعم إذا كان الأهل  
 بصراية لك وذكر القاضي الإمام في شهر رمضان هل  
 يجوز على الطبيب المسلم أن الكافر كسأه شرع في الصلاة  
 باليتيم فوعده كافر أعطاه الكافاة لا يقطع الصلاة  
 لعل غرضه إفساد الصلاة عليه هكذا في الصوم وفي مختصر  
 الفتاوى ويحكم الحمل والمرضع إذا خافا على ولدهما افطرا  
 وقفاً ولا فدية عليهما ذكر في المختصر الصبي إذا بلغ  
 في يوم رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم وفي فتاوى  
 ظهر الدين رحمه الله تعالى صبي بلغ قبل الزوال أو القراني  
 أسلم ونوى الصوم قبل الزوال لا يجوز صومه ما عني الفرض  
 غير أن الصبي يكون صائماً عن التطوع بخلاف الكافر لغيره

له محمد بن أبي

الاهلية في حقة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الصوم الصبي  
 يجوز عن الفرض وقيل جازيه في الكافر كذا في الكافي المقتضى  
 ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين الجنون إذا أفاد في نهار  
 رمضان قبل الزوال ولم يكن أكل ياتوي الصوم جازي عن الفرض  
 لأن الجنون إذا لم يتوعد كذا في غير لئلا المرض والمرضى لا يبا في ذلك  
 وجوب الصوم بخلاف الصبي والكهين والكفر لأنها منافية للصوم  
 ولو أسلم الرضائي في غير رمضان قبل الزوال ونوى الصوم التطوع  
 كان صائماً عنه أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو افطر بغير القضا  
 خلافاً للفرق رحمه الله وفي تحقيد الفتوى وبأبى الصبي  
 أو أسلم الكافر في رمضان لم يلزمه قضاء ذلك اليوم وامسكاً  
 بقية يومه ما وصفا ما بعده ولم يقض ما مضى صبي سافر  
 قبله وبينه وبين المقدار قل من مسرة السفر هل يجب عليه الصوم  
 أم يكون مسافراً ذكرنا حكمه في مسائل الصلاة والله أعلم ولا تقبل  
 شهادة الصبي المراهق على هلاك رمضان وتعمل شهادة العبد  
 والمرأة في متفرقات الصوم فتاوى القاضي ظهر الدين رحمه الله تعالى  
 الصبي إذا أفطه صومه لا يقضى لأنه يلجأ في ذلك مسقة بخلاف  
 الصلاة فإنه يوجب بالعادة لأنه لا يلجأ مسقة في غير باب  
 قدر المرأة من الصلاة في شرح المحامدي  
 ذكر القاضي الإمام في الدين أفاد الرجل بأهله ولده الصغير  
 قالوا يحرم عن الصغير من كذا أقرب إليه حتى لو اجتمع والد وأخ فحرم  
 عنه الولد دون الأخ وفي الذخيرة قال محمد بن عبد الله في الأصل  
 والصبي الذي يح له أبو يقضي الكفاية ويرى الجار فانه على  
 وجهين الأول إذا كان صبي لا يقبل إلا بنفسه يقضي الكفاية

في مسائل الحج



كلها بمنزلة مثل ما ينسب اليه البالغ ولو ترك هذا الصبي بمعنى افعال  
الحج نحو الرمي وما اشبه لم يكن عليه شيء قال في الاصل ايضا  
وكل جواب عرفته في الصبي يحرم عنه الاب وهو الجواب في الحيوان  
ثم الاب اذا الهرم عن ابنه الصغير فان كان بمعنى مخطورات  
الاصرام لم يلزم بسببه اصرام للصغير شيء كذا في الذخيرة  
واذا بلغ الصبي او سلم الرضائي في وقت لا يجزى على الحج ثم  
مات ذكر في اختلاف رفر ويصوب انه لا يجب الحج على قول  
ابي يوسف رحمه الله فالقول في رحمه الله وروى عن  
ابي يوسف رحمه الله انه يجب تضار عن ابي يوسف رحمه الله  
روايتان وقيل عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في هذا ايضاً  
وكذا لك اذا اصاب ما لا واسطة له او هلك ثم اصاب ما لا  
في وقت لا يجزى على ادائه والظاهر انه لا يجب وعليه الفتوى  
وفي النوار البالغ اذا حن بعد الاصرام ثم ارتكب شيئا من  
المخطورات فان عليه فيها الكفارة فرق بينه وبين الصبي  
والفرق ان اصرام الحيوان قبل اياحي كان صحيحا لازما بخلاف  
اصرام الصبي وهذه المسائل في اخرج حاله حرة وفي فتاوى  
الكافي الامام طهرايين رحمه الله الصبي اذا حج مع الاب  
لا ينوب ذلك عن حجة الاسلام وتلزم الاعادة وكذا الصبي  
اذا حج ثم اعتك تلزم الاعادة وكذا الكافر بخلاف الفقير  
والفرق ان الفقير متى حصل هناك ثبت الاستطاعة  
فثبت الرجوع بخلاف العبد فانه لم يثبت الاستطاعة  
لان للمولى ان يبيعه وفي فتاوى قاضي خان لو اهدم الصبي  
قبل الست ثم جدد الاصرام بعد الفتى وجع لا يجزى ذلك

عن حجة الاسلام بخلاف الصبي اذا اهدم الصبي لم يكن  
لازما محفل ذلك كان لم يكن ولا لذلك اصرام العبد من اهل  
اللزام فلا يعتبر بحديث المراهقة اذا اهدم الحج والعمرة  
لا يبرأ بالضيعة وكذا الواضحة هال ان المضي عليها بالحققة مونة  
من جهة الخاب ولو سأل محظورا هامة لا يلزم شيء ولو افسد  
الصوم والحج لا يقضي الله بالحققة في ذلك مشقة بخلاف الصلاة  
فانه لا تلحق مشقة في اضربا بولة قدر القراءة من الصلاة  
مع عدم الطحاوي وفيها ايضاً لو اهدم الصبي الى الحج فبلغ في  
الطريق قتل الاصرام ثم اهدم وجع حان عن حجة الاسلام  
وكذا الوجاد والميتان بعد اصرام ثم اهدم بمكة واحدم من مكة  
اخره عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لجأ وبق المتقات بعد اصرام  
شيء لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاصرام عند المجاورة  
فلو اهدم قبل ان يحتمل لم احتام قبل الوقوف بعرفة وجع لم يجز  
عن حجة الاسلام ولو اهدم لم يرجع الى الميتات قبل ان يحكم  
فاهم بحجة الاسلام وجع يجزى به عن حجة الاسلام وكذلك لو لم  
يرجع الى الميتات بعد الاحتلام وجدد الاصرام بعد البلوغ  
قبل الوقوف بعرفة وجع يجزى به عن حجة الاسلام ولو انه لم يجد  
الاصرام بعد البلوغ ومعنى في حجة لم يكن ذلك عن حجة  
الاسلام ولو اهدم الصبي فحضرته الوفاة واوصى بان يحج عنه  
حجة الاسلام جازية وصيته عندنا وجع عنه وكذا الفرائض  
اذا سلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه هبة اجملة في فتاوى  
قاضي خان والمرأة للحج الا يحكم والمحرم الرجوع ومن لا يحوزها كثرها  
على التابيه برضاع او مصاهرة فان كان محرما صبياً لم يجز



لا عبرة له ولذا المجنون الذي لا يفقه اما الحر والعبد والمسلم والذمي  
 سواء في الحرية قال الله وري رحمه الله في سرحه الا ان يكون مجوسيا  
 يفتقد اما حرة مناكحتها فلا يفسد معها وكذا المسلم ان لم يكن مائونا  
 لا يفسد معه وفي سرح الطحاوي وبه حرية والبلوغ من شرائط  
 الحج وكذا الاسلام لقوله عليه السلام ايما حر عبيد ولو عشيح فعليه  
 حجة الاسلام اذا اعتق وايما عبيد حج ولو عشيح فعليه حجة  
 الاسلام اذا بلغ وايما اعراي حج ولو عشيح فعليه حجة الاسلام  
 اذا بلغ اذا هله ميمى قبل الاسلام واراد بالاعراي الكافر  
 وبالاعت الاسلام وذكره ايضاً ويترى له من اهرم من العيان  
 ان حره وبفسله وبليسه ثوبين اتراد ورجه ما تحت  
 الحرم في امره فان فعل شيئا من مخطورات الاسلام الا اهرام لا شيء  
 عليه ولا عليه ولا اجل لان الصبي غير مخاطب ولو افسده فلا قضا  
 عليه وكذا اذا اصاب صيدا في اكرم فلا شيء عليه لا بحق الله تعالى  
 والصبي غير مواخذ بحق الله تعالى وهذا بخلاف العبد  
 فان العبد اذا اهرم لم يتناول شيئا من مخطورات الامرام فان  
 يتطران كان مما يجوز فيه الصوم كغير الصوم وان كان مما لا يجوز  
 فيه الصوم وانما يجوز فيه الدم للغير والاطعام فانه يكره ذلك  
 بعد العتق ولو فصل في حالة الرق لا يجوز ولو فصل عنه مولا  
 او غيره بامر او بيع امره لا يجوز والله اعلم  
 ذكر في الاصل الصغيرة والصغيرة اذا تزوجا انفسهما بغير اذن  
 الولي يتوقف ذلك على اجازة الولي فان اجاز حاز ولو اياها اذا  
 بلغا اذا كانا المحير غير الاب ولحد والصبي اذا تزوج امرأة  
 لم يبلغ او باع شيئا لم يبلغ لا ينفق ذلك الا باجازه نية البلوغ

في  
 في  
 في

والعبد والله اذا تزوجا بغير اذن الولي ثم اعتقا حاز نكاحهما  
 من غير اجازة ولا كذلك الصغيرة والصغيرة اذا تزوجا لم ينفقا لا ينفق  
 الا بالاجازة ولو تزوج امرأة او باع باله لم اذن له الولي فاجاز  
 ذلك العتق حاز استحبابا في الحرية وفي فناء وبه قاضي خان  
 الصبي المراهق اذا تزوج بغير اذن الولي امرأة ودخل بها فبطل  
 الاب فرد نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما لم  
 فلم يكن الصبي واما العتق فلا ينفقها انما زوجت نفسه بانه مع علمها  
 ان نكاحه لا ينفق فقد رخصت بطلان حرها وفي الملقط ط  
 ولي غير الاب ولحد زوجه الصغيرة من غير كفوف اذ ركت الصبي  
 فاجازت لا يجوز وفي فوايد صاحب الحيط رحمه الله صبي زوجه  
 نفسه من كفوفه يستقل النكاح ولا ولي لها فالعتق يتوقف  
 على اجازة القاضى فان كانت في موضع لم يكن فيه قاضى ان كان  
 ذلك الموضع تحت ولاية قاضى ينفق ويتوقف على اجازة ذلك  
 القاضى وان كانت في موضع لا يكون تحت ولاية قاضى فانه لا ينفق  
 وقال بعض المتأخرين ينفق ويتوقف على اجازة تائب البلوغ  
 الاوليا في نكاح الصغار والصغار الفصيات لقوله عليه السلام  
 النكاح الى الفصيات وقول علي رضي الله عنه اذا بلغت النساء  
 احتقاق فالعصية ولي وفيه كفاية غاية البلوغ ويعتبر  
 الترتيب فيهم كما يبين في الكليات الا في فصلين احدهما  
 اذا كان للمجنونة اب وابن فالولاية للاب عندها خلفا لهما  
 رحمه الله وكذلك ابن الابن وان سفل والسائي الاخر مع كسبه  
 سواندها وعنه ابى حنيفة رحمه الله كسبه اولي ثم اولي الاوليا  
 في نكاح باب النكاح الصغار والصغار الاب لم يجد ابوالاب



وكذلك لا بد وان علواً في الالف لابي وام ثم لام لابي ثم ابن الالف لابي  
وام ثم ابن الالف لابي ثم اولادهم على هذا الترتيب ثم الالف لابي  
وام ثم الالف لابي ثم ابن الالف لابي وام ثم ابن الالف لابي وكذلك اولادهم  
على هذا الترتيب ثم الالف لابي وام ثم الالف لابي وام ثم اولادهم  
على هذا الترتيب ثم الالف لابي وام ثم الالف لابي وام ثم اولادهم  
فان لم يكن واحداً ذكر في قول القاطن الرجل والمرأة سوا لان  
كل واحد منهما في وجوب الولاية بالساقفة كصاحبه وكذلك  
اولادهم ثم ذوي الارحام واقرب ذوي الارحام في تزويج الصغير  
والصغير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الام ثم بنت  
ثم بنت البنت ثم بنت ابن الاب ثم بنت بنت البنت ثم البنت  
وام ثم الاخت لابن الالف والاخت لام ثم اولادهم ثم العات  
والاخوال ولها لات واولادهم على هذا الترتيب واذا اجتمع  
اكثر القاطن والاخت ففقه أبي حنيفة رحمه الله الولاية للجد  
ثم بعد هو لامولي الموالاة عند أبي حنيفة رحمه الله ثم السلطان  
ثم القاطن ومن بعده القاطن اذا سخط تزويج الصغار  
والصغار في مشورته واذا لم يشترط فلا وما دام له قريب  
فالقاطن ليس بولي عند أبي حنيفة رحمه الله بقاء وعند  
صاحبه ما دام له عصبة فالقاطن ليس بولي فاذا زوجه  
القاطن ولم يأت له السلطان ثم اذن له بذلك فاحسان  
القاطن ذلك النكاح جائز استحساناً وذكر في بعض المواضع  
انه لا يجوز والصحيح هو الاول وقال رحمه الله تعالى  
لا ولاية للام وقومها ولللاحد من ذوي الارحام وقول  
أبي يوسف رحمه الله مضطرب والاصح مع أبي حنيفة رحمه الله

وذكر

وذكر في مجموع النوازل ان ولاية الاخت لابي وام تستتبع على ولاية  
الام في فتاوي القاطن فظهر الدين وذكر في النخبة واحالة الي  
مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل غاب عنه سقطة  
ولدت صغيرة زوجها اخت لابي وام اولاد والام حاضرة  
قال ان لم يكن لها عصبة اولى من الاخت جاز النكاح قبل له الا ان  
تكون الام اولى من الاخت قال لان الاخت لابي وام اولاد  
من قوم الاب والنساء الموات من قبل الاب هي ولاية التزوج عند  
عدم العصبات باجماع بين ابي بن ابي وهن الاخت والعمه وبنت  
الاخت وبنت العمه فاما لام واللات من قبل الام فلهن ولاية  
عند العامة وعند محمد لا ولاية هن وقد ذكرنا قبل هذا ان ولاية  
ذوي الارحام على الخلف فما ذكره شيخ الاسلام ان اللوات  
من قبل الاب هي ولاية التزوج عند عدم العصبات باجماع بين  
اصحابنا مستقيم في الاخت لا في العمه وبنت الالف وبنت العمه  
لاعتى من جملة ذوي الارحام بعض هذه المسائل لتت في شرح  
الفاويك وبعض في النخبة وبعض في فتاوي القاطن  
فظهر الدين والوصي لا يملك النكاح الصغيرة والصغيرة اوصي اليه  
الاب ذلك اولم يوصى لان الموت قطع ولاية من اوصي اليه  
في امر الصغير وروى هشام عن الامام انه ان اوصي اليه  
الاب يجوز في فتاوي القاطن فظهر الدين ومن يقول صغيرة وصغيرة  
لا يملك تزويجها ولجارية بين اثنين اذا جازت بولد فادعيها  
ثبت الحب منها فتر لكل واحد منهما بالتزويج واذا اجتمع  
للصغير والصغيرة وليان يقر لكل واحد منهما بالتزويج وقال  
مالك رضي الله عنه لا يقر واحد الوليين كاحد المقتنين هذه الجملة



في فتاوي القاضي فظهر من ذلك ان في شوم الطحاوي اذا اجتمع في  
 الصغرة والصغيرة وليان وهما في الدرجة واحدة واهلهم احدهما  
 حازوا اجازة الاخر اذ وقع خلاف الحارثية بين اثنين اذا اوزعها  
 احدهما لا يجوز الا باجازة الاخر فان وقع كل واحد من الوليين  
 رجلا على حدة فالاول يجوز ولا يجوز الاخر وان كانا جميعا في  
 ساعة او كان احدهما قبل الاخر الا انه لا يرد على السابق من  
 اللاحق لا يجوز كلاهما الا لو حاز جاز بالحق والحق في القوم  
 صام هذا اذا كان الوليان في درجة واحدة فان كان احدهما  
 اقرب من الاخر فانه يجوز تكام الاقرب ولا يجوز تكام اللاحق تقدم  
 او تاض الا اذا كان الاقرب غائبا عينة منقطعة فكلام اللاحق  
 يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب وان وقع معا فانه لا يجوز كلاهما  
 وكذا اذا كان اللاحق من السابق من اللاحق لم تكملوا في العينة  
 المنقطعة والكر والكر والكر فيه وكذلك اذا اختلفت الروايات فيه  
 والاكثريون على ان الاقرب ان كان في موضع لا ينظر الكفو الكا طب  
 محي الحرف منه فهي عينة منقطعة وانما روي الكتاب الي ان ادني  
 منه الشئ يكون للانقطاع ومن المباح من تجاوز وقال لا ينظر  
 الكفو باكثر من قبيل قليلا فلا بد من حد فاصل بينهما  
 فقد رنا بطلان ايام وليا لها وهذا قول فخر بن مقاتل الرازي  
 رحمه الله تعالى وابي عبيدة بن محمد بن محمد المروزي وعليه تنوي  
 جماعة المتأخرين منهم القاضي الامام ركن الاسلام ابو علي  
 السفي والقاضي الامام علي السفي وقال من خاري الى شق  
 عينة منقطعة وان كان الاقرب حيا لا يوقف على اثم  
 او كان مقتولا لا يعرف مكانه او كان مستحقا في بلد لا يعرف

منه عينة العينة المنقطعة ولو زوجهها الاقرب حيث هو تكمل عينة  
 والطاهر هو انوار وان كان للصغير وليان احدهما اقرب والآخر  
 ابعد فزوجهها الابعد حال قيام الاقرب حتى توقف على اجازة  
 الاقرب ثم غاب الاقرب وتحولت الولاية الى الابعد لا يجوز ذلك التكام  
 الذي باسم الابعد الا باجازة منه بعد تحول الولاية اليه لهذا  
 ذكره في فتاوي القاضي فظهر من ذلك ان في فتاوي صدر الاسلام  
 طاهر بن محمود رحمه الله تعالى اذا وزع الرجل اخت وابوها حتى  
 فاته الاب قبل الاجازة واحاد الاقرب المزوج حبان ولو سكت ولم  
 يحز لا يجوز ومثله لو باع ما لا يبيع لم مات الاب ولو ارث له غيره  
 لا ينقض البيع الا بتجديد العقد لما عرفت ان الملك المات اذا طهر  
 على الموقوف بطله والتكامل ولاية وليس بتكليف ذكر في الخيرة  
 قيل سمي الامية الا وزجته رحمه الله تعالى عن صغرة  
 لها اخ لا يزوجهما فزوجهما القاضي يعني من الاقرب قال البيهقي التكامل  
 الا اذا كان الاقرب غائبا او عاصيا وفي الحواويص صغرة لا يزوجهما  
 القاضي ولها ان عم حاضر لا يبيع لموله صلى الله عليه وسلم  
 السلطان ولي من لا ولي له ورايته في فتاوي والده رحمه الله ان اذن  
 القاضي للحبي والمحقق يجوز وان حجر الاب ولو باعني باي حجر من  
 الاصل وهل عليك القاضي تزوج الصغير والصغير بن رضيا لاب  
 حكى عن القاضي الامام فخر الدين الرضا بندي رحمه الله تعالى  
 انه كان يقول ينبغي ان عليك قنا على هذه المسئلة وولاية  
 القاضي تضاهي ولاية الاب والكم الامام ابو الفقل الكرماني  
 رحمه الله تعالى يقول ليس له ذلك فانه في الاصل ثبت اختياره  
 البلوغ الا في الاب ولجده واذا ثبت اختيار في تزوج القاضي لا يكون



لا يكون مصاهبا في الملتصقا وعن محمد رحمه الله تعالى ان الام  
 اذا رقت امرها الى العاقبة في التزويج وابوها حتى فرغ  
 العاقبة رغبة زوجها وانكر الاب وفي كلام سمر الطحاوي  
 رحمه الله تعالى الولي اذا ائتمن من تزويج الصغيرة وقد وجد لها حيا  
 كفو كان للعاقبة ان يزوجه بالانعصام وفي ذلك اضرارها  
 ثم ان كان مزوج الصغيرة والصغيرة ابا او جدا فلا خيار لهما اذا بلغا  
 وفي المصلحة اذا كان للصغيرة والد وجد لم يزوجه العاقبة وان  
 كان الاب وحده واستأينع للعاقبة ان يزوجه الكفو ذكره في  
 المختار ولو تزوجه قلها اختيار في اظهر الروايتين عند ابي  
 حنيفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان التيمم غائبا  
 وليا رجع اليها الصغيرة والصغيرة قلها اختيارا اذا بلغت  
 ولو تزوج الصغيرة والصغيرة بعين ذات الولي يوقف على اجازة  
 وليها ولها اختيارا اذا بلغا اذ كانا الحجة غير الاب ولهم وقت  
 من قبل وفي كلام الكبيسي لا يجزى الا شتم ومشي غير الاب  
 ولهم اذا رجع صبيته من صبي فادركت قبل ادراكها زوجها فاختار  
 الفرقة ورفقت امرها الى العاقبة لا يتقرر الزوج وكادت  
 للعاقبة ان يفرق بينهما عند ان كان له والد او وصي احضر  
 وامره ان ياتي بحجة الصغيرة فان كان له حجة والا فبقية جعفر  
 وليه ولو بلغت واختارة نفسها وزوجه غائبا اشار في كلام  
 الى انه للفرق بينهما ما لم يحضر الغائب لانه قضى على الغائب  
 وباتي به هذا في مسائل الغنيين والفاضة اذا رجع الصغير  
 او الصغيرة فلها اختيارا اذا بلغا في ظاهر الرواية وبذلك  
 خالف في صحيح من ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا خيار لهما

وكما ورد ثبت اختيارها بالبلوغ للابن ثبت للمكر على قول ابي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله لما ثبت اختيارها بالبلوغ في تزويج غير الاب  
 وجهه فان اختار النكاح وهما على النكاح وان اختار الفرقة وقعت  
 الفرقة اذا قضى العاقبة بينهما ويبطل هذا الخيار في جانبها  
 بالسكون اذا كانت بكر او لائمه الى اخر المجلس حتى لو سكنت  
 كما بلغت وهي بكر يبطل خيارها وان كانت يسافرا الاصل  
 او كانت بكر الا ان الزوج قد بني بها ثم بلغت عند التزويج لا يبطل  
 خيارها بالسكون ولا بقيامها عن المجلس وانما يبطل خيارها  
 اذا ارضيت بالنكاح صريحا او بوجه منها فقل يستدل به علي  
 الرضا وذلك نحو التعليق من اجماع اهل طلبة النفقة وما اشبه ذلك  
 اما اذا كانت من طهارة او خدمته كما كانت وهي على خيارها  
 وخيار الصغيرة لا يبطل بالسكون وانما يبطل خياره ببيع الرضا  
 وبما يدل عليه من قربان المرأة او تجهيزها او تسليم الصداق  
 اليها وهذا الخيار يبطل بالجهل وتفسير ذلك اذا علمت  
 بالحق ساعة ما بلغت كمن جهلت بشيخ اختيار فسكنت  
 يبطل خيارها اما اذا لم تعلم بالحق ساعة ما بلغت كان لها  
 اختيارا ان علمت وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في فصل اقسام  
 اختيارها في كتاب الفصول ثم اذا وقعت الفرقة بخيار الزوج او اختار  
 فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة بل خيار الزوج او اختار  
 المرأة وان دخل بها قلها المهر كما ملأ وقت الفرقة بخيار الزوج او اختار  
 المرأة والامت الصغيرة اذا روجهها مولاهم اعقبت وهي صغيرة  
 قلها اختيار غير انها ان كانت صغيرة لا تصرف بحكم هذا الاختيار  
 منها واجازة ما لم تبلغ مغلوبة بان تختار نفسها واجازة باب



تزوجك وانا صبي وقالت لابل تزوجني وانت بالغ كان النول قوله  
الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله تزوجها باذن وليك  
فانه قيل لا قيل له هل رضى وليك بعد ما تزوجت فان قال لا قيل  
له هل رضى وليك بعد ما تزوجت اجرت بعد البلوغ فان قال لا قيل  
له خيرا انت فان قال لا فحينئذ يفرق بينهما وباني في سائر الاقرار  
ان الله وفي نكاح كرم الطحاوي امة صغيرة تزوجت بعين اذن  
المولى فاعتقها لا ينفذ العقد ويبطل على قول زفر رحمه الله تعالى  
وعندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لها عصبة سوى المولى  
وان كان لها عصبة غير المولى فاذا اجازها والعقد واذا ادركت  
فلها خيار الادراك لان العقد نفق عليها في حالة الصغر وهي حرة  
الا اذا كان مجيز العقد اباهما وجبها فانه لا خيار لها وان لم  
يجز ولم ينفق حتى مات المولى فانه يتطرق ان حل بغيرها للوارث  
بطل العقد وان لم يحل بغيرها للوارث يتوقف على اجازة الوارث كما اذا كان  
مولى الاب او محرمه عليه برضاع ونحو فان اجاز خيارا واذا بطل  
بطل ولذا يباعها المولى قبل الاجازة فان حل بغيرها للمترى بطل  
العقد وان لم يحل بغيرها على اجازة المترى هذا في الالة اما العبد  
في الاحوال كلها يتوقف على اجازة المترى والوارث عسبه تزوج  
امراة بعين اذن مولاه ثم باع المولى فاجاز المترى النكاح جاز عندنا  
وعند زفر رحمه الله لا يجوز وعلى هذا اذا تزوج صبي امراة بغير  
اذن ابيه فمات ابوها واجاز له النكاح ذكر في نكاح اجماع رجل  
كان امراة له امة له صغيرة ففعلت حارث الكتابت لانهما من اهل  
الضرف فلور وجهها من انسان فعين اذنها لا يجوز لانها التخت  
بالحريم بدلولور فبطل حارث لان حكم صحة الكتابت بالباينة  
هذا حكم ما رايت في الكتابت فلو انها اذن بطل الكتابت وعقت

تزوجك

تزوجك وانا صبي وقالت لابل تزوجني وانت بالغ كان النول قوله  
الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله تزوجها باذن وليك  
فانه قيل لا قيل له هل رضى وليك بعد ما تزوجت فان قال لا قيل  
له هل رضى وليك بعد ما تزوجت اجرت بعد البلوغ فان قال لا قيل  
له خيرا انت فان قال لا فحينئذ يفرق بينهما وباني في سائر الاقرار  
ان الله وفي نكاح كرم الطحاوي امة صغيرة تزوجت بعين اذن  
المولى فاعتقها لا ينفذ العقد ويبطل على قول زفر رحمه الله تعالى  
وعندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لها عصبة سوى المولى  
وان كان لها عصبة غير المولى فاذا اجازها والعقد واذا ادركت  
فلها خيار الادراك لان العقد نفق عليها في حالة الصغر وهي حرة  
الا اذا كان مجيز العقد اباهما وجبها فانه لا خيار لها وان لم  
يجز ولم ينفق حتى مات المولى فانه يتطرق ان حل بغيرها للوارث  
بطل العقد وان لم يحل بغيرها للوارث يتوقف على اجازة الوارث كما اذا كان  
مولى الاب او محرمه عليه برضاع ونحو فان اجاز خيارا واذا بطل  
بطل ولذا يباعها المولى قبل الاجازة فان حل بغيرها للمترى بطل  
العقد وان لم يحل بغيرها على اجازة المترى هذا في الالة اما العبد  
في الاحوال كلها يتوقف على اجازة المترى والوارث عسبه تزوج  
امراة بعين اذن مولاه ثم باع المولى فاجاز المترى النكاح جاز عندنا  
وعند زفر رحمه الله لا يجوز وعلى هذا اذا تزوج صبي امراة بغير  
اذن ابيه فمات ابوها واجاز له النكاح ذكر في نكاح اجماع رجل  
كان امراة له امة له صغيرة ففعلت حارث الكتابت لانهما من اهل  
الضرف فلور وجهها من انسان فعين اذنها لا يجوز لانها التخت  
بالحريم بدلولور فبطل حارث لان حكم صحة الكتابت بالباينة  
هذا حكم ما رايت في الكتابت فلو انها اذن بطل الكتابت وعقت



او اعترفا المولى بعد ذلك تنتقل الولاية الى المولى حتى لو اجازت  
 النكاح لا يجوز ويكون ذلك النكاح موقفا على اجارة مستأنفة  
 من المولى ولا يقال بان المولى هو المزوج والاجارة اليه فلا يحتاج  
 الى اجازة فيه لانا نقول المولى حين زوجها لم يكن له عليها ولاية  
 تامة ومنه استقاء الولاية لم يجز عليها كذا قلنا ذلك لا يجوز يقتض  
 القنف ونظيره اذا زوج الرجل ابنة اخيه وهي صغيرة واخر  
 عايب فانه لا يجوز هذه النكاح الا ان يحز الالف القاب فان  
 مات الالف قبل الاجارة لم يصح هذا النكاح الا ان يحز المزوج  
 وكذا في مسيلتا فان اجاز المولى ذلك النكاح بعد القنف حبان  
 ولها الخيار اذا بلغت يعني خيار البلوغ لان المزوج غير الاب  
 ولجه وهي من صغيرة لا ولي لها عني مولاهما وهذه المسئلة  
 من اعجب المسائل فانه يهاهما رادق من المولى بعد ارادة اليه  
 قرباني حق النكاح حتى تملك الالف في حالة الرق ولا تملك  
 بعد القنف لا قبله وهذه اعجب واعجب من هذه انها لو ردت  
 الى الرق يبطل النكاح الذي باشره المولى وان اجازة المولى الا ان  
 هذا ثبت بالدليل والدليل يميل الى الجواب ذكر في نكاح الذخيرة  
 واذا زوج الاب ولجه الصغيرة مرة بالكر من مهر مثلها او زوج  
 الصغيرة باقل من مهر مثلها ان كانت الريادة والنقصان بحيث  
 يتعاقب الناس فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير  
 الاب ولجه من الاوليا واذا كانت الريادة والنقصان فاحشا  
 بحيث لا يتعاقب الناس في مسئلة ففي الاب ولجه قاله اراحيقة  
 مع النكاح وضع الخط والريادة وقال ابو يوسف ومحمد هما  
 الله تعالى لا يجوز ولم يبيح في الاصل انه لا يجوز النكاح او التسمية  
 ذكره شافعي عن محمد بن الحسن ان النكاح يجوز في اجماع الصغير

عنهما ان النكاح لا يجوز وروى الحسن بن زياد عن ابي يوسف  
 ان النكاح يجوز والتسمية لا يجوز وذكر في اجماع الاصغر واختلفت  
 الحكماء فيه على قولها قال النكاح حبان والخط والريادة بالطلاق  
 وقال بعضهم اصل النكاح فاسد وهو الصحيح واهموا على ان  
 عند الاب ولجه لوزاه او نقص بحيث لا يتعاقب الناس فيه انه لا يجوز  
 النكاح حتى لو اجازت بعد البلوغ لا تقول اجازته وفي الاصل واهموا  
 على ان الاب ولجه لوزيه امته ابنة الصغيرة باقل من مهر المثل لا يجوز  
 وهل يملك الاب تزويج عبد ابنة الصغيرة ذكر القاضي ابو  
 جعفر الاسترغيني رحمه الله في باب ما يجوز فيه امر المكاتبة  
 والعبد والذهب من زبادة ان كل من يملك الاعتاق يملك  
 تزويج العبد لان الاعتاق نخوت الرق من غير بدل وانما  
 التزوج بغير الرق بغير بدل فصار النكاح بمعنى القنف  
 فكل من يملك القنف يملك التزويج ومن لا فلا وفي قنا وجب  
 القاضي خات الاب ولجه اذا زوج الصغيرة باقل من مهر مثلها  
 في رواية عنهما المقع فاسد وفي رواية المقع موقوف على اجارة  
 الصغيرة بعد البلوغ وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يقصد  
 المقع ويصح النكاح بمهر المثل وفي شمرقات نكاح المحيط للرجل  
 ان يزوجه امته ابنة الصغير من عبد ابنة الصغير وفي نوادر  
 شرعية عن ابي يوسف رحمه الله الوصي يزوجه امته اليتيم من عبد  
 اليتيم وكذلك الاب وصحة ذكر صمد اله سلام ابو اليسر  
 في باب نكاح العبد من المبسوط الاب والوصي والقاضي يملكون  
 تزويج امته الصغيرة ولذا المكاتب والترك الكفا وفي يملك ان  
 تزويج الامته لان تزويج الامته نكسب وهو لا يملكون



المكسب ولا يملكون تزوج العبد الامن عليك اعتاقه واما  
 العبد المأذون له في البتاع والصبي المأذون والمفارق  
 والشريك شركة عنان لا يملكون التزوج الا من عند ابى حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله وعن ابن يوسف رحمه الله يملكونه ابوا يترقا  
 بقيس النكاح على الاجازة وفيها فرق بين النكاح والاجازة  
 والعرف يعرف في هذا الباب ايضا الاب او الوصي  
 هل عليك تزوج امته النبي من عبده في القياس نفسه  
 وفي الاستحسان لا في نكاح الفتاوى الصبي الصبي  
 اذا زوجه امته ثم بلغ ما جاز جاز لان هذا المقيد مجزا  
 وقت وجوده وبطلان زوجه عبده ثم بلغ ما جاز لا يجوز وفي  
 باب المأذون من محاسن الفتاوى ابي جعفر الاسود وشي  
 القاضى لا عليك تزوج العبد والا من الغايب والمجنون وله ان  
 يكاتبهما وان يبيعهما ذكر في المحيط غير الاب ولابد اذا زوجه  
 الصغيرة من غير كفو للرواية عن اصحابنا المتقدمين فيه ولا  
 عن اصحابنا المتقدمين قال القاضى رحمه الله على قياس  
 مسئلة المقصير يتحقق في الجوز النكاح بلا خلاف وفي فتاوى  
 ابي الليث رحمه الله غير الاب واجد اذا زوجه الصغيرة مستغية  
 كفو ثم ادركت فاجازت لا يجوز لان هذا النكاح لم يكن  
 موقفا لانه لم يكن مجزا لان نكاحه هو له من كفو غير كفو لا يجوز  
 ذكر في الجمل الى صغير غير الاب واجد اذا زوجه الصغيرة من غير  
 كفو للمقيد على مهرها وتفقها قال الشافعي خنا قالوا ان  
 النكاح فاسد وقال بعضهم حاز والصبي الاول  
 وقال الفقيه ابو جعفر الحنفى وغيره امته اذا كانت

الصغيرة

الصغيرة فقيده فالزوج قادر على ثقتها جاز النكاح وان كانت  
 لا عليك مقدار مهرها لان الصغيرة مضطرة الى النفقة وان كانت  
 غنية لم يكن النكاح اذا كانت لا عليك مهرها الا ان يكون له شرف  
 من وجه اخر يعادل شرف المال ويريد عليه نحو العلم وشرف  
 بيت النبوة فيجوز النكاح وفي هذا القول قالوا بان الكبير  
 اذا زوجه نفسها من رجل لا عليك مقدار مهرها الا ان له شرفا  
 من هذه الجهة يجوز النكاح وليس للاولياء حق التقرين كما ذكر  
 في نكاح جامع الاصفى ذكر في النخبة ان القدر على النفقة  
 من سابط الكفاية اذا كانت المرأة كبيرة او صغيرة تصلح  
 للجماع ان كانت صغيرة لا يصلح للجماع لان نفقة القدرة على  
 النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكفي بالقدرة  
 على المهر والله اعلم ذكر في الهداية ومن زوجه ابنته وهو صغيرة  
 عبدا او زوجه ابنته وهو صغيرة من وجه اخر وهذا عند ابى  
 حنيفة رحمه الله تعالى لان الاعتراف من الكفاية لمصلحة نفوقها  
 وفيها هو ضرر ظاهر لادم الكفاية فلا يجوز وفي فتاوى  
 الامامها الامام فخر الدين رحمه الله غير الاب واجد اذا زوجه صغيرة  
 من رجل كان جده معتقا فقام ولم يكن مسلما في الاصل وامنا  
 صار مسلما وللصغيرة ابا امر مسلمون ثم ادركت الصغيرة واجاز  
 النكاح لم يكن لان هذا نكاح لم يكن له مجزى حال وقوعه فلم يوقع  
 ولا نفقة الاجازة وكذا لو انقضت الكفاية بسبب اخر لا نفقة  
 نكاح غير الاب واجد وذكر في النخبة والحال في فتاوى  
 سمرقند رجل زوجه اخنته وهي صغيرة وهو وليها من صبي  
 ليس له طاعة للمهر وقبل ابى النكاح وهو غني جاز لان



الصغيرة بعد عتيق المهر يعني الاب والاميد قينا في النفقة  
بعض الاب لان العادة لو ان الابا يحتملون المهر عن الابن  
ولا يحتملون النفقة وفي فتاوي الفضلي سئل عن المهر اذا روج  
الصغيرة من صبي صغير للمال له والابنة مال كثير وللصغيرة  
مال كثير هل يكون هذا كقولها وهل يجوز النكاح قال اختلف  
المناظرون فيه من علمائنا منهم من قال لا يكون كقوله ومنهم  
من جعله كقوله الله بعد عتيقنا بنتا ابية ولم يفضل بين المهر  
والنفقة قال صاحب الدخيرة رحمه الله وقول من قال انه  
كقوله العجب اليك رجل روج ابنته الصغيرة من رجل  
على طي ان يصلح لا يشرب الخمر فوجه الابن شربا مدنا وكبر  
الابنة وقالت لا ارمي بالنكاح ان لم يعرف ابوها غير الخمر  
فكان غالب اهل بيته ضالين فالنكاح باطل اي بطل وهذه  
المسئلة بالتفاق والمسئلة المختلفة بين اي حنفية وصاحبه  
رحمهم الله تعالى فيما اذا علم الاب ان الزوج ليس بكفولها ومع هذا  
روجها منه على علمه انه ليس بكفول علم انه كامل عاقل وعرف  
هذا المتقدم في حقها اما هنا كونه كقوله الظاهر  
انه تعامل نظيره السكران اذا قهر في مهر ابنته لا يجوز والظاهر  
لو فعل ذلك يجوز لان الظاهر من حال السكران انه لا يقابل ومن  
حال الصالح انه تعامل وفي فتاوى الطلحة الامام فخر الدين  
السكران اذا روج ابنته الصغيرة وقهر في مهرها قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز اما الصالح لو فعل  
ذلك يجوز عند اي حنفية رحمه الله خلافا لهما والسكران ليس  
من اهل الرأي والمكسور فلا نفقة عقه على الصغيرة ما قبل من

من مهرها وان زوجها الصالح غير كفول لا يجوز في قول صاحبه  
واختلفوا في قول اي حنفية رحمه الله تعالى والظاهر هو كقوله ولو  
زوجها السكران من غير كفول لا يجوز عند الكل ورايت في فتاوى صاحب  
المحيط الاب اذا وكل رجلا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل  
من غير كفول هل يجوز عند اي حنفية رحمه الله كما يجوز قبل لا يجوز وذكر  
في نكاح المتاوي الصبي المأني اذا روج الصغيرة من ابنة كانت  
بالطلاق ورايت في فتاوي الفضلي المأني اذا روج بيمينه صغيرة  
من ابنة ان جعل الى المأني تزوج الصغار يتقران كان الابن  
صغيرا لا يجوز بالاختلاف بين علمائنا وان كان الابن كبيرا كان  
عند اي حنفية رحمه الله ولم يكرهها وفي واقعات الناطق  
المأني اذا روج ابنته من نفسه لا يجوز نكاحه القاض اذا روج  
الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحا يبرئ الاب القاض رعيته في  
حمته وانما لك الذي فقه وهو الوالي والولي في حق نفسه  
رعيته ايها وكذلك لطفة في حق نفسه رعيته ايضا وفي بعض  
الفتاوي وفي فتاوي المأني الامام طهرا الدين اذا روج غير  
الاب ولجده الصغير والصغيرة فالاحتياط ان يمتد مرتين من مهر  
مسمى ومن غير تسمية لجران ان يكون في التسمية نقصان لا يصح  
الاول ويصح الثاني مهر المثل وهكذا ذكر المسئلة في التخييس  
ومراد معنى اخر وقائي ولان الزوج لو كان حلي بطلاق امرأة تزوجها  
تلقاها تزوج امرأة او تلقاها كل امرأة ان تزوجها ينقذ النكاح  
بمهر المثل فان كان المزوج ابا او جدا خلت له عند اي يوصف ونحو  
رحمها الله تعالى للوجه الاول وعند اي حنفية رحمه الله للوجه  
الثاني رجل روج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير امره وقبل



ابو الابن بغير مالين ثم مات ابو الصغيرة قبل اجازة الرقوم بطل  
النكاح لان اب الصغيرة كان ملك فتح هذا النكاح الموقوف فكان موت  
قبل التقادير لثمة الفتح كالمرأة اذا زوجت نفسها من رجل غائب وقبل  
عن الغائب فقول كان للمرأة ان تفسخ النكاح وموتها قبل قبول  
النكاح يكون فحاشا لها ان تفسخ في فتاوى القاضى الامام  
فخر الدين وهكذا ذكر القاضى الامام فخر الدين هذه المسئلة  
في فتاويه ثم قال وكان ظاهر الدين المرغيب رحمه الله يقول  
لا يبطل النكاح بموت اللب لان موته يفسد النكاح كالمسرى بالخباء  
اذا مات في مدة اختياره بغير البيع لان يبطل وكذلك اذا مات  
احد الزوجين قبل الدخول وتعلق بغير النكاح ولا يبطل والمسئلة  
مضمون عليها في المستخرج ان لا يبطل النكاح ذكر في فتاوى ابي الليث  
رحمه الله اذا زوج ابنته الصغيرة من رجل غائب وقبل عن الغائب  
ابن فان اب الصغيرة قبل اب اخيه الابن النكاح يبطل النكاح وفي  
نوارده بنى سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا زوج ابنته الصغيرة  
من غائب ثم مات الاب ثم اجاز الرقوم النكاح جاز فهذا نص في موت  
الاب لا يبطل نكاح الصغيرة فتكون هذه الرواية صحيحة كما ذكر ابو  
الليث وتظهر في متعرفات نكاح المحيط رجل زوج ولبنه فودت  
النكاح فادعى انها صغيرة وادعت هو انها بالغة قال قول قولها  
ان كانت مراصة والبيت بينهما ايضا كما ذكر في فتاوى القاضى  
ظاهر الدين رحمه الله وذكر فيها ايضا قيل في الاسلام الرش  
عطا بن حزم السفى رحمه الله عن ابي الصغيرة اذا زوجها من صغير  
وقبل ابوم له وكبر الصغيرة وبسما عينة سقطت وقد كانت  
الخبيرة بشهادة المستقاة هل يجوز للعائنه ان يبيع الاشياء

المسئلة

المذهب لا يبطل هذا النكاح بهذا السب قال نعم وللقاضى ان يبطل  
ذلك نفسه اجماعا بهذا المذهب وان لم يكن منه ذهب قال القاضى  
الامام يدع الدين رحمه الله وعندي ان هذا القول ابي حنيفة  
رحمه الله بناء على ان القاضى اذا قضى بخلاف مذهب ينفذ عنه  
ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وفي فتاوى القاضى الامام  
فخر الدين صبي تزوج بالغة وغاب فلما حضر تزوجت المرأة  
بزوجه اخر وقد كان الصبي اجازة ذلك النكاح بعد بلوغه وان  
كانت المرأة تزوجت بزوجه اخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح  
الثاني لانها ملك الفتح قبل الاجازة الصغيرة وان كان النكاح  
الثاني بعد اجازة الصغيرة يظهر ان كان النكاح في الصغيرة  
بمهر المكمل او بما يتعاضد الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لان كان  
توقفا فنقض باجازة الصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كبير  
لا يتعاضد الناس فيه وللصبي اب او جد فلك لا يملك ان  
النكاح عليه بمهر كبير فتوقف عقد الصغيرة على اجازتها فنقض  
بالاجازة بعد البلوغ فان لم يكن للصغير اب او جد جاز النكاح  
الثاني من المرأة لانه عقد الصغيرة على هذا الوجه لم يتوقف فلا  
تلحق الاجازة وفي فتاوى القاضى ظاهر الدين صغيرة  
زوجها ولبنها من كفوهم قال لست انا بولي لا يصدق لكن يتطهر  
ان كانت ولابنته طاهره هان النكاح والافلا والولاء اذا اقر على  
وليته بالنكاح لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا المولى  
اذا اقر على عبده بالنكاح لا يجوز عنده خلافا لهما ولو اقر على ابنته  
بالنكاح جاز اجماعا ثم اذا لم يكن عنده ينفذ القاضى حصما  
عن الصغيرة حتى ينكر فيقيم الرقوم البتة على المنكر كما ذكر في



في فتاوى القاضي العالمة الامام ظهر الدين وذكر العالمة في الامام فخر الدين  
 في فتاوى ولي الصغير والصغيرة اذا قال رغب الصغير امس  
 لا يصدق الا بنية او بقصدية الصغير بعد البلوغ عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وكذلك مولي المهر اذا اقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل  
 وقال صاحبها يصدق ومولي الالة يصدق بالاصح واختلفا  
 في موضع الخلاف قيل خلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح  
 فاقول الولي بالنكاح اما الواقع الولي بالنكاح في حال صغرهما مع اقترانه  
 والصحح ان الخلاف فيما اقر في صغرهما قبلنا وانكر المصحح  
 اذ لم ولو انكر العبد بعد القنف او قبله لم يصح عليه اقوال المولى  
 وذكر في البسوط الاب والجد وسائر الاوليانية على السواء وعلى هذا  
 الاختلاف اذا وكل رجلا بالنكاح رجل امرأ وامرأة فقال الوكيل رغب  
 لا يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يصدق في المحلل او تنقذ  
 عليه البنية وعندها يصدق من غير بنية الاسب والوصي  
 اذا كانت عمة اليتيم يصح ولو اقر بالاستدانة لا يصح اقترانه في هذه  
 بالاتفاق اما الواقع بالنكاح على موكله او على وليته اذ لم يصح  
 عنده خلافا لهما في الاسراء اذا اقرع وليته فردت النكاح فقال  
 الزوج والولي انها صغيرة وردها باطل وقالت هو انا الكبيرة  
 ورده صحيح فان كانت من اصفته قالوا قوله قوله في مجموع النوازل  
 وفتايات نكاح المحيط ذكر في الفتاوى والصغير ليس لسيار  
 الاوليانية الاب والجد والاية قبض مهر الصغيرة لان هذا يفرق  
 في مال الصغير وليس لغيرهما ولا في التصرف في مال الصغير  
 والمرأة اذا كانت صغيرة جمل لا يحمل الحمل لا يجزي الاب على دفعها  
 للزوج لكن يجزي الزوج على دفع المهر الى الاب وتفسير بلومها

في فتاوى القاضي العالمة الامام ظهر الدين وذكر العالمة في الامام فخر الدين  
 في فتاوى ولي الصغير والصغيرة اذا قال رغب الصغير امس  
 لا يصدق الا بنية او بقصدية الصغير بعد البلوغ عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وكذلك مولي المهر اذا اقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل  
 وقال صاحبها يصدق ومولي الالة يصدق بالاصح واختلفا  
 في موضع الخلاف قيل خلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح  
 فاقول الولي بالنكاح اما الواقع الولي بالنكاح في حال صغرهما مع اقترانه  
 والصحح ان الخلاف فيما اقر في صغرهما قبلنا وانكر المصحح  
 اذ لم ولو انكر العبد بعد القنف او قبله لم يصح عليه اقوال المولى  
 وذكر في البسوط الاب والجد وسائر الاوليانية على السواء وعلى هذا  
 الاختلاف اذا وكل رجلا بالنكاح رجل امرأ وامرأة فقال الوكيل رغب  
 لا يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يصدق في المحلل او تنقذ  
 عليه البنية وعندها يصدق من غير بنية الاسب والوصي  
 اذا كانت عمة اليتيم يصح ولو اقر بالاستدانة لا يصح اقترانه في هذه  
 بالاتفاق اما الواقع بالنكاح على موكله او على وليته اذ لم يصح  
 عنده خلافا لهما في الاسراء اذا اقرع وليته فردت النكاح فقال  
 الزوج والولي انها صغيرة وردها باطل وقالت هو انا الكبيرة  
 ورده صحيح فان كانت من اصفته قالوا قوله قوله في مجموع النوازل  
 وفتايات نكاح المحيط ذكر في الفتاوى والصغير ليس لسيار  
 الاوليانية الاب والجد والاية قبض مهر الصغيرة لان هذا يفرق  
 في مال الصغير وليس لغيرهما ولا في التصرف في مال الصغير  
 والمرأة اذا كانت صغيرة جمل لا يحمل الحمل لا يجزي الاب على دفعها  
 للزوج لكن يجزي الزوج على دفع المهر الى الاب وتفسير بلومها



ولا تصرف في مالها وكان الدفع اليها كالدفع الى اللحيبي  
وكذا الكواب فيما سوى الاب ولحد والوصي والتفاهي لك  
عنه هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا عليك قبض  
صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة في فتاوي  
قاضي خان والذخيرة وفيها ايضاً صغيرة رويتم تذهب  
الى زوجها قبل قبض الصداق كان له حقه انما كان قبل  
النكاح ان يرد لها المهر ولا يغيرها من الزوج حتى يرفع  
الزوج مهرها الى من له حقه القبض لان منع النفس بالصادق  
حق المرأة فلا يبطل ذلك ما بطل الصغيرة وفي عرفنا كان له  
مطالبة وستحان عليها وكذا الرجل اذا دفع ابنته اخيه وهي  
صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يغيرها  
من الزوج لان العلم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض الصداق  
فلا يصح تسليمه ولو فعل الاب مثل ذلك هل له ان يغيرها من  
الزوج يعني ان لا يملك مهرها لان تسليم الاب صحيح ان كانت  
تطبق الرخاء وفي ما يطلب المهر من ادب التفاهي الاب  
اذا دفع ابنته وهي صغيرة ويحل عمل الجميع قد فقها ابوها  
من غير ان ياخذ منه المهر ووطئها زوجها فللاب ان يطلب  
مهرها وياخذها من زوجها بيا كانت او بكراً عادت  
صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء والاب ولي الصغيرة بكراً كانت  
او ثيباً الا ترى ان يملك التصرف في مالها الاب اذا اقر  
بقبض المحل وهي صغيرة هل يصح لاسك ان يصح خلع الاب طالب  
الزوج به ويضمن هو للصغيرة وقد ذكرنا في خلع الصغيرة  
ان احيلة فيه ان يقر بقبض الصداق فعلم ان اقرا والاب

بقبض

بقبض الصداق حازن وفي فتاوي كافي القاضي العام فخر الدين  
رجل دفع ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت  
مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى ابك حال صغر  
وصدقة الاب لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض الصداق  
في هذه الحالة فلا عليك الاقرار به ولها ان ياخذ المهر من زوجها  
ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لانه الزوج اقر بقبض الاب  
في وقت كان للاب ولاية قبض الصداق فلا يرجع عليه كالوكيل  
بقبض الدين اذا اقر بقبض الدين وصدقة المديون وكذب  
الطالب ولو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ  
منك علي ان ابريك من ابنتي والمسيلة حالها كانت للمرأة ان  
ياخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب كالوكيل بقبض  
الدين ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المال من المديون كان للمديون  
ان يرجع بذلك على الوكيل وفيها ايضاً امرأة اقرت انها مدركة  
ودفعت مهرها من زوجها قالوا يتطرق الى قدرها فان كان  
قدرها قدر المديونات مع اقوارها حتى لو قالت بعد ذلك  
ما انا مدركة لا تقبل قولها وان لم يكن قدرها قدر المديونات  
لا يصح اقوارها وينبغي للتفاهي ان يحتاط في ذلك ويسألها عن  
سماها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ  
ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك ويسألها عن سماها  
ويقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان  
التفاهي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك ذكر في العدة والاي  
الصغيرة ان يطلب زوجها بالمهر وان لم يمكن الانتفاع بها  
ولا يشترط احضار المرأة مجلس الطالب بل يعلم بذلك بخلاف البيع



فانه يشترط احضار المبيع وذكر كنهه في رهنه الله تعالى ان يورث  
الاب ان يجعل البنت مهية للنسليم ثم يقبض المهر فكانت  
ابو يوسف رهنه الله تعالى يقول ولا يستوفى الاب بقبيل وفي  
باب طلب المهر من ادب الفتا حتى الاب اذا دفع الصغيرة الى  
زوجها وهي لا تطيق الرجال وذهبت الى منزل الزوج ثم رجعت  
الى منزل ابيها فقال الاب لا ادفعها حتى تصير بحال يحتمل الرجال  
والزوج يقول وفقتها الي وصارتي في منزلي فليس لك منها  
معي كان للاب ذلك وفي رواية صاحب المخطط اذا زوج ابنته  
الصغيرة بمهر محمل ثم اراد الاب ان يجعل المهر شهرا لا يجوز ولو  
زوجها ابتداء بقل من مهر المكمل جاز عند ابي حنيفة رهنه الله  
لانه يحصل لها العمل بهذا بخلاف الساجيل هكذا قال بعض  
المشايخ واجاب صاحب المخطط بان على قول ابي حنيفة رهنه الله  
يصح هذا الساجيل ذكر في الفتا وجب الاب اذا زوج الصغيرة  
امراة ومضى عنه المهر وقبلت المرأة الفطمان وادي الاب المهر  
كان متطوعا استحسانا الا اذا شهد عنه الادانة ادى  
ليرجع مخفية لا يكون متطوعا ويرجع في ماله وان ضمن عنه  
هنا اذا كانا الفطمان جميعا في الصحة حال صغر الابن اما اذا ضمن  
في حال الصحة وادي في المرض او ضمن في صحة وطأت فاخذت  
المرأة من ماله عند ابي حنيفة ومحمد رهنه الله لا يكون متطوعا  
بل محتسبا من ميراث الابن وقال ابو يوسف رهنه الله هو متطوع  
لا يرجع هو ولد ورثته بعد موته على الابن بنبي وذكره المسيلة  
على الاستقصا في كتاب النخبة وفي باب طلب المهر من ادب الفتا في  
وانما لم يرجع بدون الشرط بحكم العرف والعادة فان المادة ان

الابا يتجملون المهر عن الابن الصغار وهو نظير ما لو انفق على  
ابنه الصغير في طعام وكسوته من مال نفسه فانه لا يرجع في حال  
الصغير الا اذا شرط الرجوع وقت الانفراق وانما لا يرجع بحكم العرف  
والعادة كذا هنا وهذا بخلاف ما لو اشترى الابن الصغير شيئا  
افترس في الطعام والكسوة وقبض الثمن من مال نفسه فانه يرجع  
على الصغير بذلك فان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف ان الابا يتجملون  
الثمن عن الابن ولو كان مكان الاب وفي غيره من الاوليا  
ومضى المهر عن الصغير وادى من ماله رجوع من مال الصغير  
وان لم يشترط الرجوع لانه عرف في الاوليا واحاط على الاوليا انهم يتجملون  
المهر على الصغار وانما اذا حصل الفطمان في مرض الموت فها  
باطل لانه قصد بهما الفطمان ايصال النفع الى الوارث والمرجع  
مخو عن ذلك فلا ينعى ولذا كل دين عن وارثه او لوارثه في مرض  
موتة فلهذا لك باطل هذه الجملة في النخبة والله اعلم وفي فتاوي  
الفتا في الامام فخر الدين ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الاب  
بغير امر في صحة ثم مات الاب واخذت الفطمان من تركته  
لم يرجع ورثته بالاجماع وفي مختصر القدر وباب اذا ضمن  
الولي المهر عن صغانه والمرأة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها  
او وليها وفي باب الولية من كتاب شرط الحارث الاب اذا زوج  
الصغيرة امرأة فللمرأة ان تطلب المهر من ابي الزوج فيؤدى الاب  
من حال ابنة الصغير وانما لم يضمن الاب بالمقطوع كما يخالف  
الوكيل فان دفع امرأة للثمن قال الوصي بطلب المهر ضمن فانه ليس  
للمرأة ان تطلب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وان ادى الاب من حال نفسه  
ان اشترط وقت الادانة دفع ليرجع على ابنة الصغير كان له ان يرجع



ولم يسمه القائل ان يرجع لانه ادعى دنيا مطالبنا في كمال وضار  
كثير الديون وفي الاستحسان لا يرجع لتفاوت الفاس ورايت  
في بعض المواضع الرسمى اذا زوج امرأة اليتيم والرسمى  
يطالب بالمهر فمن باللفظ صريحا ولم يفهم وان ادعى  
من مال نفسه يرجع في مال اليتيم والابن الزوج امرأة لابنة  
الكبير ومن المهر فان كان بامر يرجع عليه يعني اذا كان  
الضمان بامر وان لم يكن بامر لا يرجع والامر بالنكاح  
لا يكون امر بالضمان والامر بالنكاح يكون امر بالضمان  
وفي نوادر صاحب المحيط اللفظ اذا زوج اخته الصغيرة  
ومنى لها المهر من زوجها لا يصح الضمان لانه ليس يعتبر  
الاب والجد ولاية القرى في المال بدون اذن العاصي  
الاب اذا زوج ابنته من انسان وطلبا منه ان يقر بقبول  
شي من الهدايا او سببا من الصدق فالأمر بما قاله البعض  
باجل لاداهل المجلس يعرفون انه كتب حقيقة واطا الهبة  
فان كانت الابنة كبيرة فالاب يقول اهب يا ذن البت  
كذا وكذا لم يفهم للزوج عنها ويقول اذا نكرت الاذن  
بالهبة ورجعت عليك فانما ضمان لك عنها ويكون هذا  
الضمان صحيحا لكونه حقا فالسبب الوجوب كذا ذكر  
في الرخية وفي فتاوى العاصي الامام فخر الدين رحمه الله  
وكيل المرأة اذا زوجها والاب اذا زوج البنت والصغير  
بمهر يسمى ثم ان الوكيل والاب ابن الزوج عن المهر  
او بغير شرط الضمان على نفسه لم يقع الهبة والاب والاب  
ان يحجز المرأة اذا كانت بالغت وشرط الضمان عاجل لانه

لو كفل من المرأة وقال الزور رضانه هذه ونسبنا ند من ضامن يبري  
والج سانه فطلالة الكفالة ظاهر كرهل حال لا فزا اخذ  
فلان مال عليك فانما ضمان ذلك وان اراد الكفالة للمرة فقال  
الزور ان توأله كنه من ضمان وراك او مال ذو بيتين يبريهم  
فهذا كفالة للمرأة وهي غايبة فلا يصح في قول ابو حنيفة ومحمد  
رضانه الا ان يعطى حاضرا في المجلس وكيفية هذه اذا كانت  
كبيرة ان يقول الوكيل والولي ان المرأة امرتني بالهبة والاب  
فان انكرت واخذت منك بعتحت فانما ضمان لك بذلك  
فبصح هذه الضمان هذا اذا كانت كبيرة فان كانت صغيرة  
قالوا كيلة وان لا يكون الزوج مطالب بالاجاء ان يقول  
الاب وقت عقد النكاح بالفارسية فحتر وكذا فلا بد بتوري دادم  
بغيره ان وهم مرانته ما مضى هم توابوا ذواتهم ذلك  
وبصر هذا الكلام للاستحسان قال زوجت ابنتي بالفي  
بهم الاخيرة دفع ذلك عند الكل وكذلك الوكيل وخيلته  
افري ان يسري ابوا الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرفنا قليل  
القيمة عند ما يريد ان يحيط بمن مهر الصغيرة فيبصر الاب حترقا  
ذلك في مهرها من العرض هذه الهبة في فتاوى قاضي خات  
وذكر في الذخيرة والكيلة ان يباشر العقد على ما ورا القدر  
المجلس هبة فلا يحتاج ان الهبة او يحيل الزوج بمهر الصداق  
على ابن الصغيرة وينفخ منه اذا كان ابوا الصغيرة اما من  
الزوجم وذكره الاسلام ابوا اليسر في باب الفخ من طلاق  
الاصل ولو كان المحال عليه مثل الخيل في الملاءة ينسب ان  
يصح ايضا وذكره كالم في شروطه في فصل خلع الصغيرة



حيلة اخرى وهي ان يقرأ الاب بقبض صدقها وبقبض عذها ثم يقرأها  
 الرقيم ملاحقا ما بين آقال وهذا حكم يخص الاب بخلاف سائر  
 الاولياء لان الاب يبيع اقرع بقبض صدقها ويرى الزوجه في  
 الظاهر ولا يقرأ رقبته به وعلى الصغيرة التي لا تشتهي الا توجب حرمة  
 المصاهرة في قول ابن خنيفة وفهر رقبته الله وطهرها بملك التمين  
 او بغير ملك وقال ابو يوسف يوجب حرمة المصاهرة وتكلموا في حد  
 الشهادة وحكمها عن محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انها اذا كانت  
 بنت سبع سنين او اكثر ففي مشهارة من غير نفيل وان كانت بنت  
 خمس سنين او دونه لم تكن مشهارة وان كانت بنت ست سنين او سبع  
 او عاشر سنين نظر ان كانت غيلة فحمة كانت مشهارة وحالا فلا  
 قال القاضي ابو الليث رحمه الله في ايمان الفتاوى المباح مشكرا  
 في البيع والتمان والعالم انما لا تشتهي ما لم يبلغ سبع سنين قال  
 القصد السهم في كتاب النفقات وعلى التوكيد وحكمي  
 عن شيخ الاسلام الشيخ الامام محمد بن الفضل انه كان يقول ينبغي  
 للمعتق ان يقضي في البيع والتمان انها لا تحرم الا اذا بلغ السائل  
 انها غيلة فحمة فحمة يعني ما حرمه وفي الفتاوى سئل القاضي  
 ابو بكر عن رجل قبل امرأة ابنه وهو بنت خمس سنين او بنت ست سنين  
 عن شهر لا تحرم على ابنه لانها غير مشهارة وان اشهاها هتة  
 فلا يقرأ الي ذلك قبله فان كان من حرمه عن حرمه من حرمه  
 والحسنة كما قال قال تحرم لذن الكبيرة تحت الحرمة وان كبرت ولا  
 كذا لك الصفة وحيا وسئل محمد بن سنان عن امرأة ادخلت  
 ذكره بين يدي فرجها والعبي ليس من اهل الجماع قال ثبت  
 حرمة المصاهرة في رواية بعد هذا وقال بعضهم الصغيرة

اذا لم تكن غيلة فحمة فحمة بنت ست او سبع لا تكون مشهارة الحب  
 اني عشر سنة وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كانت بنت خمس سنين  
 ويشتهي مثلها فهي مشهارة ولا توفيت فيه عن ابي حنيفة رحمه  
 الله وعنه في رواية لو وطئها ولم ينفقها ثبت حرمة المصاهرة  
 واذا افضاها لا ثبت حرمة المصاهرة وعن ابي يوسف في الموارر  
 اذا وطئ حارته وهي بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدرك  
 هل كانت تشتهي حرمة عليه امها قال القاضي ابو الليث  
 رحمه الله ما دون سبع سنين لا تكون مشهارة وعليه الفتوى  
 عن عطاء بن جهم السدي عن الاحمسي عن شهوة يوجب حرمة  
 المصاهرة ولا يشترط شهوة او يلية اشتها احدهما ولا يشترط ان  
 ان يكونا ناسا بالعين فتع حرمة بين المراهقة والمراهقة اذا اوجبه  
 الا شها من احدهما وجه الاشتها هو الاشتها بالقلب ولا يشترط ان  
 الا في خلاف مجموع النوازل صغيرة فرغت في المنام فزرت الي فراش  
 والدها مكره فافترقا بها ابوها وهو بنت ثمان سنين قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اخشى ان تحرم والدها  
 على ابها وسئل محمد بن مقاتل الرازي اذا اراد المم وهو بنت  
 ست سنين لا اشك ما لا يكون حيا وان كانت بنت سبع سنين لا اشك  
 ما لا يكون حيا وانما اشك فيما بين الست والتسع وان كان لا يوطئ  
 مثلها لا ثبت حرمة بوطئها عندها وعن ابي يوسف رحمه الله ثبت  
 وان كانت بنت ثمانية وكرهتمس الائمة الرخمي في كتابه حدود  
 ان الصغيرة اذا سلمت من الجماع ثبت حرمة المصاهرة والا فلا  
 ونظر السلامة ان لا يغير ملكها ملكا واحدا ولو احدثت  
 المرأة قبيب صغير لا ينفك بجماع فادخلت في فرجها لا ثبت



لعمري وقيل ثبت لبعض هذه المسائل في الدخيلة وبعضها في فتاوى  
القاضي الامام فظهر الدين فخر الدين رحمه الله تعالى وبعضها في  
فتاوى القاضي الامام فظهر الدين فخر الدين رحمه الله تعالى فوايد صاحب  
المحيط الصبي اذا كان ابن شريفة من امرأة بشرية ثبت حرمة  
المصاهرة قال وذكر في موضع اخر الصبي العاقل اذا حصل  
بشهوة ثبت المصاهرة قال وكذلك المحنونة امرأة مع ابنتها  
شهرها فانما في فراش الرجل بيده الى امراته لغيرها الا فرات  
ليجاءها فانما في فراش الرجل بنت المرأة ففقرها باصبعه على فخذ  
امرأته فانما وقتت به على البنت وهو يستترها امرته عليه  
امرته وان كان يظن انها امرته لوجود المسامحة في فتاوى  
القاضي فظهر الدين فخر الدين رحمه الله تعالى والصبي المراهق في التخليل  
كما لا ينع لوجود الدخول في نكاح صحيح وذكر في الجامع الصفتين  
علام لم يبلغ ومثله جامع يريد به اذا كان يترك وشهره اذا  
جامع امراته وجب عليه الفل والفصل وحملها للرفع الاول وفي حبل  
الصوت المطلق ثلثا اذا خافت ان يظهر امرها في التخليل  
ثبت لبعض من ثقت به عن ملوك فيستري بذلك مراة فثبت  
بشاهد من فدخل الفلام بها ثم يبيع المشتري المملوك من المرأة  
فيطل النكاح ثم يبع المملوك الى بلدا اخر فله يظهر امرها وذكر في  
المتة لا تكل مطلقا ثلثا لزوجها الاول حتى تزوم يزوم  
اخر ويحل بها الثاني وان كان بالثالث او غير بالغ مجنونا او مجنون  
اذا كان مكرها وفي فتاوى شمس الائمة انه محذور نفسا وفيها  
ايضا صفة لا توطأ مرتة بالثالث فوطأ الزوج الثاني فافها  
فهذا الرجل لا يجزها وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله

الزوج

الزوج الحمل انا وطل المرأة فافها لاطل للرفع الاول وفي الملقها  
اذا دخلت ذكر صبي في فوجها والصبي ليس من اهل الجاه لا يعلق  
به الحمل ولا التحريم ذكر في المتة في خلق الصبي يجب كمال المهر  
واحواله الى جامع الصغير وذكر القاضي الامام فخر الدين في فصل  
الخلق من نكاح فتاويه ولا تقع خلق الفلام الذي لا جامع مثله  
ولا خلق الصغير الذي لا جامع مثلهما والزوج اذا اخلاها بمراته ومعها  
صبي لا يقتل للبيع حتى اخلق وان كان صبي يمتل بان امكن ان  
يعبر عما يكون بينهما لا يقع الخلق والمجنون كالصبي وذكر في بعض  
المواضع لو كان معها مجنون او مولى عليه لا يقع الخلق من غير فصل  
قال محمد رحمه الله تعالى في جامع امرأة الصبي اذا وجدت الصبي  
مجنونا فالقاضي يفرق بينهما بمحض عزمها ولا ينظر بلوغ الصبي  
بخلافها اذا وجدت امرأة الصبي عتقا لا يعلل اليها  
لا يفرق بينهما في كمال ويتنظر بلوغ الصبي وفي فرق القاضي  
بين الصبي وبين امراته فانه فرقة بطلاق او غير طلاق اختلف  
المشايخ فيه قال بعضهم فرقة بغير طلاق بمرلة الفرقة بخيار  
البلوغ وبعضهم قال هي فرقة بطلاق لان سبب الفرقة بالطلاق  
قد تحقق ولا حاجة الى الاتباع الى عبارة الصبي لان الطلاق هو  
الذي يوقعه وصار هذا الصبي ملكا فربحه فانه يفتق عليه وان  
لم يكن الصبي من اهل الصف الاول القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عليه  
خصم حاضر فان كان للخصم ادب او وصي كان خصما عن الصغير  
في ذلك كما كان خصما في جميع ما للصبي وعليه وان لم يكن له ادب  
ولا وصي فله ادب او وصي خصم فيه فان لم يكن له جد ولا وصي فالقاضي  
يحب عليه خصما فاذا جاء خصم بحجة بطلت حجة المرأة من بنية نكحها



على رضاها عند العيب او علمها بعيب العيب وقت النكاح لم يفرق بينهما  
وان لم يكن الخصم بينة وطلب بين المرأة تحلف المرأة فان نكلت لم يفرق  
بينهما ولا خلعت بفرق بينهما هذه الجملة في النكحة وفي فتاوى  
القاضي طهر بن الدين رحمه الله قلت وتظهر هذا ما ذكره القاضي ابو هجر  
الاستر وشي رحمه الله في نكاح اجماع غير الاب ولهب اذ ارفع حبيبة  
من حبي فادركت قبل ادراك زوجها فاخارها في المرقعة ورقعت امرها  
الى القاضي لا يتفكر في الزوج وكان القاضي ان يفرق بينهما غير انه ان  
كان له والد او وصي اضره وامر بان ياتي بالحنة للصغيرة ان كان له  
حنه والا فرق بينهما بغير حننه وليه هذا اذا كان زوجها صغيرا فان  
ادركت الصغيرة وزوجها كبر غايب فقد زوجها غير الاب ولهب  
واخارنا نفسها هل يفرق القاضي بينهما حال عيب الزوج  
اشا في اجماع الي انه لا يفرق بينهما ما لم يكن عند خيم او وكيل  
لانه فضا على الغايب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها  
ابوها وزوجها مجبوا لا يفرق القاضي بينهما خصوصية  
الاب حتى يتلغ لاحتمال انها تزوي بعد البلوغ وبذلك ما لو ورث  
الصغير بعد قد استراه مورثه واطلع وليه على عيب كان عند  
البائع كان للولي ان يحاصم البائع في العيب ولا يتفكر بلوغه  
ولذلك اذا كان للصغير قصاص فلولي ان يستوفيه للحال  
وكذلك اذا كان للصغير حقة فلولي ان ياتخذها في الحال  
ولا يتفكر بلوغه وان كان احتمال الرضي بعد البلوغ ثابتا في هذه  
الفصول والفرق ان الفرق انما استتقت لفوات موتها في وقتها  
وطرها وهي صغرها بفعل من قضا وطرها بخلاف الفصول  
التي لا تاتى في الحال والصغير يضر بتأخير الحق الي

رمضان البلوغ فيقوم الولي مقامه في استيفائه اذ الولاية لا تنسب  
الا بهذا المرض والداعلم وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين  
علام ابن اربع عشرة سنة اذا لم يصل الي امرته ولم امراة اخرى بها صبرا  
او بجامع بجماعة كان للمرأة ان تخاصمه ويوجله سنة وذكر ايضا في فصل  
تكرار المهر رجل تزوج صغيرة زوجها وتكررها ودخل بها ثم بلغنت  
فاخارنا نفسها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة لم طلقها قبل الدخول  
بها فطلبه مهرها كامل عند ابنة حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعليه  
عدة مستقلة وعليه هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بطلقة  
بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واخارنا نفسها وفوق بينهما  
كان عليه مهرها كامل وعليها عدة مستقلة وذكر في هذا الفصل ايضا غلام  
ابن اربع عشرة سنة جامع امرته وهي نائمة لا تدري ان كانت نائمة  
ليس عليه حن ولا عقر وان كانت بكرا وافترض عليه مهرها وكذا  
المجنون وفيه بيان نكاح اهل الذمة من المبسوطة العيب اذا زوجت  
من حبي من اهل الذمة زوجها وليها مجوز النكاح ويثبت لهما الخيار  
اذا طلقا فاما كذا المزدوج غير الاب ولهب عن ابنة حنيفة فزوجها  
الله كما في حق المسلمين وذكر في هذا الباب ايضا اذا عقت النكاح على  
صبي من اهل الذمة زوجها وليها فاسلم احدهما وهو يقبل الاكلام  
يصح اسلامه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ثم ان كان الاخر يقبل  
الاسلام يرضى عليه الاسلام فان اسلم يتركها على النكاح وان لم يسلم  
فرق بينهما وذكر ابو ربيعة في الاسواق في مسيلة تزوج غير الاب واجد  
ان امرأة المجنون اذا سلمت وهما كافران يرضى الاسلام على المجنون  
فان اسلم والا يفرق بينهما وامرأة الصبي الذي لا يخلع له السن  
لا يرضى على الاسلام على اي الصبي لان لصبياه غاية وذكر فخر الاسلام  
البرق وتجب رهنه الله في قاي الامور المقرضة من اصول العقدة ان







ستة  
 صغرة رصفها مقيم كثير من اهل قريته اقلهم او اكثرهم ولا يدري من  
 ارضها اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم  
 الصغار اذا لم تظهر له علمته ولا شهده له بذلك احد كان في نفسه  
 من نكاحها رجل زنا بامراة فولدت منه فارضعت هذه اللبن  
 صغرة لا يجوز لهذا الثاني ولا لاحد من ابيه واولاده نكاح هذه  
 الصغرة ولو وطئ امراة بنكاح واسم لم يتزوج صغرة فارضعتها  
 ام الموطوع بانث الصغرة لانها صار تاخت الموطوع والموطوع في  
 عدته فيطعن نكاح الصغرة ومن زنا بامراة حرمت عليه امها من  
 الرضاغة وابترها من الرضاغة في العجوبة المتساوي وفي قوايه  
 ظهير الدين الرعيني في شرح الطحاوي وحليلة الرضاغة صغرا  
 كان الابن من جهة النسب او من جهة الرضاغة وحليلة فكل من  
 وموطوع صغرا كان او حللا وفي فتاوي قاضي خان الرضاغة  
 الطحاوي على النكاح بمنزلة الحائض اذا تزوج متفكره رضيعت  
 وطلعتا لم تزوجا كبروطا لبن فارضعت الكيرة تلك الصغرة  
 حرمت لكيرة علي زوجها لانها صار من امها من نكاحها  
 نكاح الحليلة في صواب نكاح اهل الكربة في الكيرة وفي الذخيرة  
 اذا كان لرجل امرأتان وحليلة منه فارضعت كل واحدة منهما  
 صغرة فقتل صغرة اخوان لاب فان كانت احدهما انثى لا يحل  
 النكاح بينهما وان كانا انثى لا يحل الجمع بينهما امراة ولدت من  
 رضيع وارضعت ولدها لم يفسد لم يدرها انثى بعد ذلك فارضعت  
 صغرا كان هذا الصبي ان يتزوج بانث هذه الرجل من غير هذه  
 المرأة وليس هذا بلبن الغل وكذلك اذا تزوج امراة ولم تله منه  
 فظلم ثم نزل لها اللبن فان هذا البني من هذه المرأة دون زوجها

حتى ارضعت صغرة لا تحرم على ولده الرضيع من عينه المرأة هذه  
 الحيلة من الذخيرة صغرة رضيعت ورضي رايها بغير سفاهات  
 كان لا يجوز ان يتزوج الرجل ام اخيه من النسب لان لم انما لا يجوز  
 لمساكن هو معدوم هذا لانها ان كانت ام اخيه من النسب لا يبيح وامه  
 وفيها ما وان كانت ام اخيه لاب وهي موطوعة ابيه وان كانت ام اخيه  
 لا لم من امها هذا اخيه فيجوز نكاحها كذا ذكره الكلام  
 في شرح الاصل وفيه ايضا جوابا لغيره من رخصتي دار فابودخا  
 رخصتي لان هذه اخت ابنته من الرضاغة وخواتم نسبي رخصتي  
 وادوا بوجوه استثنى اذا لم يكن نسبا لهما اولى فان الجارية  
 اذا كانت بك انتفى جاز بولدها دعياه ولا حجة المولى بنت  
 فتزوجها المولى الاقر فان النكاح جائز وبنت ذلك المولى تكون  
 اختا من النسب لان بنته من النسب وذكر اللكثبي في وقااته ولا يابن  
 بان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعت ابنه لانه لا يابن بذلك من النسب  
 وكذلك لا يابن بان يتزوج ابنتها المرضعة وفي النسب انما لا يجوز هذا  
 وهو ان يتزوج اخت ابنته لا لجل النسب بل لانها ربيته وقد  
 وطئ امها وذلك معدوم هذا ومنها ايضا ولو ان الامراة ربيته  
 لاحد اهل بيوت والامري بنات فارضعت ام البنات ابنها من الاقر  
 فانما تحرم بناتها على الابن الذي ارضعت بعينه دون اخواته  
 لان اخوته موبناهم لم يمتصوا على ثدي واحد فلم تنبت الاخوة  
 بينهم وبين بناتها ولو ارضعت ام البنين ولدت من بنات الاقر  
 حرمت تلك الابنة على بني المرضعة لانها اخت لهم وغيرها من  
 بناتها تحل له وفي فتاوي قاضي خان اذا طعم الصبي في اهل بيوت  
 ونحوه الصبي والكثير بالطعام فارضعت له النسب حرمة الرضاغة



وفي ظاهر الرواية اذا ارضع في سنة الرضاع ثبت به احرمت  
وكما يحصل الرضاع باللمس من الثدي يحصل بالصب والسموط  
والجور والودور ولا يحصل بالاقطار في الاذن والاحليل والجايفة  
والامة ولا ينفق في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن عبد الله  
انه يحصل بالاحتقان وسنة الرضاع عند أبي حنيفة رعدة السبعة  
بثلاثين شهرا اذا ارضع في هذه المدة ثبتت احرمت وقطع على من ارضع  
اولم يقطع ولو ارضع بعد حولين ونصف لا ثبت احرمت وقطع اولم  
يقطع وعند أبي حنيفة وحده والشافعي رحمه الله وقتة مقدار حولين  
ان ارضع في أحولين ثبتت احرمت وقطع ولم يقطع في بعد حولين  
لا ثبت وقطع اولم يقطع وقال رحمه الله وقتة بثلاثين شهرا  
والجمهور على ان سنة الرضاع في الاحتقان سنة الرضاع على الاكثر  
مقدار حولين حتى انما المطلقة اذا طالت بعد حولين باجتم  
الرضاع قال الأديان يفي الجبر ويحيى في حولين هذه الجملة في  
قناوي القاضى الامام طهر الدين المرأة اذا كانت صغيرة قال  
كانت مثلها بوطا وتصل للجماع فلها النفقة وان كان مثلها لاوطا  
ولا تصل للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى يغير الى الحالة التي يطيق  
الجماع لو كانت في بيت الزوج او في بيت الاب فترقب نفقة  
الزوجية ونفقة المهر والنفق يبرق في الرجوع وان كانت المرأة  
تصل للجماع والزوج لا يطيق فلها النفقة اذا لم تكن مانعة  
نفسها لان نفقة الاحتقان لها هذا انما كانت لمعنى من  
جهة الزوج فلا يقطع حقها في النفقة كما لو حبست نفسها من  
المهر ولو كانا صغيرين لا يطيقان الجماع لا نفقة لها حتى يغير  
المرأة الى الحالة التي تطيق الجماع لان المنع جامع من جهتها

وهما اصل في جنس هذه الميائل انه ينظر الى المرأة وان كانت لا تصل  
للجماع تنفق النفقة ولو كانا يطيقان الجماع وان كانت  
تصل للجماع تنفق النفقة ولو كان الزوج يطيق الجماع او لا يطيق  
وعن هذا قلنا ان المهر اذا تزوج امرأة صغيرة لا نفقة للجماع لا تصل  
لها النفقة ولو تزوج امرأة تصل للجماع تمرص لها النفقة ولو  
زوج رجل ابنة وهو صغير للجماع مطلق ولا يحيل امرأة كبيرة فحاشا بوله  
لم يلزم الولد لاستحالة الاحبال من الطفل قال فلا ترد المرأة النفقة  
التي كان ابو الزوج يتفق عليها عن ابنة لان احبال لا يمنع وجوب النفقة  
التي كان ابو الزوج يتفق عليها عن ابنة حتى لو اقرق انها رتب  
فجئت بكون عليه النفقة ايضا لان احبال من الزنا ان كان يقع من  
الوطي لا يمنع من دواعي الوطى وكذلك من الوطى فيما دون القدر  
وهذا كان لوجوب النفقة قال ولو اقرق انها حين تزوجت  
كانت حلي ربة نفقة سنة اشهر لانها اقرت بشيخ بفساد  
النكاح وانه اقراد على الزوج واقرة انه لا نفقة طاعة مع احبال  
وانه اقراد على نفسها فتصدق في حق نفسها ولا يصدق في حق  
الزوج وقد احدث نفقة سنة اشهر وفي ذلك في الذخيرة  
واذا طلقت امرأة وهي صغيرة لم تحض بعد وقد دخل بها ومثلها  
يجامع فصدتها ثلاثة اشهر على ما عرفت في كتاب الطلاق وتنفق  
عليها ما دامت في العدة وهذا اذا لم تكن المراهقة المرأة مراهقة  
فاما اذا كانت مراهقة فصدتها ثلاثة اشهر لا تنفق في سنة بل توقف  
في حالها الى ان يظهر انها هل حبلت بذلك الوطى ام لا ينبغي ان يبر  
عليها النفقة ما لم يظهر فمضى ردها فلوانها عافت في هذه الايام  
الثلاثة تستأنف العدة بحض ويكون لها النفقة حتى تنقضي



عندها لما ذكرنا والصغيرة اذا ادركت فاختارت نفسها فليها  
 النفقة والسكنى وكذلك المرأة بسبب الفتنة وبسبب عدم الكفاية  
 في الحمل في نفقة الزوج  
 الفصل في ارضاع الولد  
 الصغير قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن خوفاً كمالين  
 لمن اراد ان يتم الرضاعة اختلعا اهل العلم في هذه الآية قال  
 بعضهم هذا مجرد خبر الوالدات كذا يفعلن وليس فيه اجاب  
 الارضاع على الامهات وقال بعضهم فيه اجاب الارضاع على  
 الامهات وان كان بصيغة خبر كقوله تعالى والمطلقات  
 يرضعن با نفهن ثلاثاً فروعاً وهذا قلنا ان طال فليس  
 الكلام لا يجوز لها ان تأخذ الاجرة بالارضاع لانه يجب  
 عليها الارضاع ديناً وان كانت لا تجزى على ذلك في حكم  
 واخذ الاجرة بان اما يجب عليها البيت لا يجوز الا ترك  
 ان لا يجوز لها اخذ الاجرة من الزوج بسبب اعمال داخل البيت  
 لان اعمال داخل البيت واجبة عليها ديناً واما الكلام في  
 ثبوت الحرمة استحقاق الامهات نفقة ابى حنيفة رضي الله عنه  
 ثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين شهراً وعندهما الى خولين  
 وقد ذكرنا في مسائل الرضاع واما الكلام في استحقاق  
 الامهات قال سمن الائمة اكلوا من اموالهم هو على هذا المذهب  
 حتى اذا من طلق امرأته فأرضعت بعد اكلين وطلعت الاجرة  
 نفقة ابى حنيفة رضي الله عنه استحق الاجرة الى تمام ثلاثين شهراً  
 وعند ابى يوسف ومحمد من اكل الله لا استحق الاجرة فيما وراء اكلين  
 والراجح على ان تمت الرضاعة في حق استحقاق الاجرة  
 على الاب نفقة كجولين عند الكل حتى لا تستحق المطلقة

في الرضاعة

اجرة الرضاع بعد اكلين بالاجماع واتفق في اكلين بالاجماع  
 حال اكلها من اموالهم الله لا يجزى على الام على ارضاع ولدها لان  
 الارضاع بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد يجب على الاب لا على الام  
 فلهذا كان الارضاع فان كان الصبي لا يأخذ لبن غيره او لا  
 يوجد من يرضعه هل تجزى الام على الارضاع في ظاهر الرواية  
 عن اصحابنا ومنهم من لا يجزى وروى عن ابى حنيفة وابى  
 يوسف ومنهم من لا يجزى في النواذر انها تجزى وذكر بعض الائمة السرخسي  
 رحمه الله في شرح ادب العتافي للمنفعة انها تجزى من غير ذلك بخلاف  
 وهكذا ذكر في شرح القدرية وهذا لانها لو لم تجزى والولد لا يأخذ  
 لبن غيره اذ في تلك الولد وهو منقوع عن الاكل وقال  
 الفخامك ولو لم يكن للصبي واللاب مال اجرت الام على الارضاع  
 وهو الصحيح لانها ذات يسار في اللبن قياس هذا ما قال اصحابنا  
 فمن غاب ولم يسه له مال وترك امرأة وصغيراً والمرأة مال قال  
 المرأة تجزى على الاتفاق على الصبي ثم هو يرجع عليه كذا هذا ثم ارضاع  
 الصغير ان كان يوجب من يرضعه اما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير  
 مال اما اذا كان له مال تكون موزنة الارضاع في مال الصغير  
 وكذا نفقة الصبي بعد الفطام اذا كان له مال يكون في ماله ولا  
 يجب على الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة الزوجات فان المرأة اذا  
 كانت موصية تكون نفقتها على الزوج والفرق يعرف في الذخيرة فان كان  
 للصغيرة عقاراً واردياً او ثياباً واجتبه الى ذلك للنفقة كان  
 للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني به من الاشياء  
 ونفقة الصبي تكون في ماله اذا كان غنياً فان كان ماله الصغير  
 عالياً يوزر الاب ان ينفق من ماله على ان يرجع في مال الولد اذا



مضمونه ولكن ان اسره على ذلك قلنا ان يرجع الي احكام الله الظاهر  
 ان الانسان يعقده فيما يتفق على ولده المتبع والعامي لا يطهر  
 الا على الظاهر ما الله تعالى اعطى على الصماير والظاهر نوكان  
 لما يرجع ان كان قصد على النفاق الرجوع فاما اذا لم يكن للصبي  
 مال فالنفقة على والده لا يشاركه احد في ذلك وروى عن  
 ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة على الاب والام اذا كانا الا ان  
 في ظاهر الرواية تحمل الكل على الاب لان النفقة نظرا الارضاع  
 فكما لا يشارك الاب في مونة الارضاع احد فكذا في النفقة  
 فان كان الاب معسر والام برة او امرت ان تتفق من مالها على  
 الولد ويكون دينا على الاب انا ايسر ترجع عليه لان نفقة الولد  
 الصغير على الاب وان كان معسر النفقة نفسه وكانت الام  
 حاضنة حقا واجبا عليه بامر القاضي فترجع عليه اذا ايسر  
 كما اذا ادق بامره ولو كانت الام برة وللجد للصغير حصة موصورة  
 تور الام بالنفاق من مال نفسه ما لم يرجع على الاب والامير لجه  
 لذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستدانة فكانت الاستدانة  
 من مالها وهي اقرب ان الصغير ولي رحيل له صغير وامه في  
 تكاحه وطلبت من زوجها اجر الارضاع لا تسحق وان استأجرها  
 الزوج على ذلك لان نفقة النكاح واجبت على الزوج فلو اوجبت  
 عليه اجر الارضاع جتمع اجر الارضاع مع نفقة النكاح في مال  
 واحد وهذا يجوز هذا اذا لم يكن للصغير مال فان كان له مال  
 نفى عن اجر الارضاع في ماله لان نفقا ما ذكرنا من المال وهو اجتماع  
 اجر الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد وان كانت الام مفترقة  
 عن طلاق رسمي لا تسحق اجر الارضاع ايضا لان النكاح لم يزل

وان كانت مفترقة عن طلاق بائن او عن ثلاث هل تسحق الامم على الارضاع  
 على شيء ان كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رسمي  
 لا يجوز وان كان الصلح في العدة عن طلاق بائن او ثلاث جاز على احدى  
 الروايتين ثم اذا لم يحب اجر الارضاع حال قيام النكاح وفي العدة  
 عن طلاق رسمي وفي العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احدى الروايتين  
 كما لها ان تسحق من الارضاع ولا تجبر على الارضاع ولكن بالسراية التي  
 ذكرنا قل هذا اذا لم يجز ولم يكن للصبي مال كان على الاب ان يكتري  
 ظمرا من ماله على الظفر ان يملك في بيت الام اذا لم يستطع ذلك عليها  
 عند العقد وكان الولد يستغني عن الظفر في تلك الحال بل لها ان  
 ترضع وتعود الى منزلها وان لم يستطع عند العقد ان ترضع عند الام  
 كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجي وترضعه عند  
 قمارها فلو شرط عند العقد ان يكون الظفر عند الام فحسب يلزمها  
 الوفاء بذلك الشرط فان قال الام انا ارضع الولد يحمل تلك الاجرة  
 في كل موضع شئت هو اجر الارضاع كما في العدة عن طلاق بائن  
 او ثلاث على احدى الروايتين او بعد انقضاء العدة على الروايات كلها كانت  
 هي اولى بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة على ما ررضع غيرها من الاولاد  
 هي اولى والفرق في الدعوى قال ولو ان رجلا له اولاد صغار  
 بعضهم رضيع وبعضهم فطيم وامهم زوجته وليس للاولاد مال  
 فخاصتهم امهم في نفقتهم فالقاضي يفرق لهم النفقة على الاب ماداموا  
 صغارا فان ملكت الام تصيغهم وتضيق في النفقة عليهم ينبغي للقاضي  
 ان يصير كتابتها ويرفع النفقة نفقة الاولاد اليها فان قال الاب انها  
 تآخذ نفقة الاولاد ولا نفقة ذلك عليهم وتغرم لا يقبل قوله عليها  
 لانها احيته ودعوى احيائه على الامم لا تسحق من غير حجة فان سأل



من القاصي ان يقال عن جبرائيل انهم احيا طواغيتا يقال من  
يدخلها لانه اعرف بها طافا كان كما قال الرفع ترجمها القاصي  
وصرفها عن ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت الحادثة في هذا  
الباب ان القاصي دفع النفقة الى ثمة يد نفق اليها صاحبها  
ومما وليد دفع اليها أهله وان كان امر غيرهما ان ينفق على الاولاد  
فان صالحا المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار مع ما كان  
الاب مبرا او موحا وطريقا جوا هذا الصلح يظهر في كتاب النفقة  
من النجف فمما هذا يظهر ان كان ما وقع عليها الصلح المرحوم  
نفقتهم بزيادة يتبعها من الناس فيه بان كانت تدخل تحت نفقة المقتدر  
في مقدار كفالتهم فانه يكون عفو لانه لا يمكن الترخيعه وان كانت  
الزيادة بحيث لا تدخل تحت مقدار نفقة من فانه يطرح عنه لانه  
الواجب على الاب قدر ما يكفيهم فترق بين نفقة الاولاد ونفقة  
الاقارب لا يجب الا على المورثين الصلح انما وقع على نفقة المقتدر  
فلا يصح اما نفقة الاولاد فيجب على الاب وان كان مبرا فالصلح  
انما وقع على نفقة الاولاد دفعه ربه لاولاد ضار لا مال له  
ولامال للمنفق ايضا هل اخبر عن النفقة على الاب فان كان الاب  
قادر على الكسب يرضى عليه فيكتب وينفق عليهم لان نفقة الاولاد  
الصغار لا تحط بالمصرف فان لم يكتب وينفق عليهم جبر  
على ذلك ويجب بخلاف سائر الديون فان الوالدان وان علما  
لا يجبران بديون الاولاد والفرقة الذخيرة وان كان الاب  
عاجزا عن الكسب كما به في الزمان او كان مقعدا ينفق الناس وينفق  
عليهم وهذا ذكره النفقات لخصاف وفي المختار من قال  
تكون نفقة الاولاد في هذه المصروف في بيت المال لانه اذا كان بهذه

الحالة تكون نفقة في بيت المال فله نفقة الاولاد الصغار وذكر  
الخصاف رحمه الله في ادب القاصي في هذه المصروف ان القاصي يفرق  
النفقة على الاب وبما المرأة بالاستدانة على الرفع سواء التمسث التمسث  
المرأة ذلك من القاصي او لم تلتصق فاذا ايسر وقد وعليه طالعته  
المرأة بما استدانة وكذلك لو كان الاب واجبا النفقة لكان استغنى عن  
النفقة على الصغير لغير القاصي على الاب نفقة الاولاد وبما مر هذا  
ان تستدانة عليه وتنفي على الصغير ليرجع على الاب بذلك وكذلك  
ان فرض القاصي النفقة على الاب ففأله الاب وتركهم بلا نفقة  
فاحتجنا بما مر القاصي وان نفقت عليهم فانها ترجع على الاب بذلك لان  
الاتفاق على الصغير بما مر القاصي كالاستدانة عليه بما مر الاب وكذلك  
هذا الحكم في موته الارضاع اذا كان الاب مبرا فالقاصي بما مر المرأة  
بالاستدانة فاذا ايسر رخصت عليه بالمقدار الذي اسرها القاصي  
بالاستدانة لما قلنا فان لم تكن المرأة استدانت بعد الفرض لغيرهم  
كانوا لا يكون من سبيلة الناس لم يرجع على الاب شي لانهم اذا سألوا  
وعطوا صار ذلك ملكا لهم فوقع الاستدانة لهم فان نفقت كما حجت  
نفقة المقتدر من الاب وان كانوا عطفوا نصف الكفاية سقط نصف  
النفقة عن الاب ونفق الاستدانة في نصف بعد ذلك وعلى هذا القياس  
فانهم وليس هذا في نفقة الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم  
اذا اكلوا من سبيلة الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي فرضت  
نفقتهم عليه ولو لم يمسبلة ان نفقة الاقارب لا يقيم دينا بقضا  
القاصي بل بنفقة بعض المدة بخلاف نفقة الزوجان وبما مر هذا  
يظهر في نفقات الزوجات الذخيرة وذكر في احوال في القاصي هذه  
المسئلة وفرق بين نفقة الصبي ونفقة سائر المحارم فقال نفقة



الصبي يتبر ديناً على الأب بقضا القامى ونفقة ساير الاقارب  
 لا يتبر ديناً بقضا القامى قال فان كان القامى بعد ما فرض  
 نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق  
 الرجوع على الأب فان الأب قبل ان يودي اليها هذه النفقة هل لها  
 ان تأخذ من ماله ان ترك ماله ذكر في الاصل ان لها ذلك وذكر  
 المحقق في النفقات انه ليس لها ذلك والصحيح ما ذكر في الاصل  
 لان استدانة المرأة بالدين الخاص وللحامى ولاية كاملة بمنزلة  
 استدانة الزوج بنفسه هذا اذا استدانت بامر القامى اما  
 اذا فرض القامى اما اذا فرض القامى نفقة الاولاد ولم يامر بها  
 بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يودي ذلك ليس لها  
 ان تأخذ من ماله ان ترك ماله بالانفاق ثم مدرجهم في نفقة  
 الصغير وكسوة على المصوب بالبرهم وهذا ليس بتقدير لانهم اعلموا  
 المتبر ما يحصل به الكفاية لكن اذا كان ثوباً لم يوجع على  
 الاولاد في النفقة والكسوة على حسب ما يري احكام كافي نفقة  
 الزوجات واما المذكور من الاولاد اذا ملحوا احد الكسوة ولم يبلغوا  
 في انفسهم فارد الأب ان يسلمهم في عمل ليجتنبوا ويتفق عليهم من  
 ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الأب ان يواجرهم في عمل او خدمته  
 فله ذلك اما اذا كان الولد من الاناك فليس للأب ان يواجرها  
 في عمل او خدمته لان المتاجر يملأ بها وذلك منهي عنده في الشرع  
 ثم في الذكور اذا سلمهم في عمل وانفقوا اموالاً باخذ الأب كسبهم  
 ونفقة عليهم وما فضل يحفظ ذلك عليهم الى وقت ملوهم كسبهم  
 اهلانهم فان كان الاب مبدراً لا يؤمن على ذلك فالقامى يخرج من  
 يده ويجعل في يده امين وهذا لا يختص بمالك بل هذا هو

الحكم

احكام في جميع اموال الصبيان واذا كان الامتلاك شركة بولد فادعياه  
 المواليان بنفقة الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما  
 والله اعلم هذه الجملة في نفقات الزوجين في النوع الاول من فصل  
 نفقات ذوي الارحام وفي فتاوى القامى الامام فخر الدين  
 امرأة طلقها زوجها ولها اولاد صغار فاقوت انها قضت نفقة  
 اشهر نفقة ثم قالت بعد ذلك كت قبضت عشرين درهما ونفقة  
 عليهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المستغنى ان هذا على نفقة  
 عليهم ولا يصدق انها قضت عشرين درهما وان قالت بعد اقرارها  
 بقض النفقة فصاعداً النفقة فانها ترجع على ابهم بنفقة عليهم  
 امرأة اختلفت من زوجها على ان ابرأته من نفقتها ونفقة ولدها  
 وصبيها كان ام لا وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترد المهر  
 الذي اخذت ولا نفقة عليها للولد وليست لها نفقتها ما دامت في  
 المدة امرأة ادعت على زوجها انه لم تنفق على ولدها الصغير  
 قالوا ان كان القامى فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفسه  
 فادعته المرأة ذلك بعد معنى مدق وانكر الزوج خلفه والا فلا صغير  
 له اب ممسر وجب ابوالاب ممسر وللصغير مال غايب يوم واحد  
 بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً على الأب ثم يرجع الأب بذلك  
 في مال الصغير واذا لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الأب  
 وان كان الأب رضا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة  
 ولا يرجع الجدة بذلك على احد ولو كان للصغير ام ممسرة وجبة مرسق  
 واب ممسرة بان تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الأب  
 اذا لم يكن الأب رضاً فان كان رضا لا شيء عليه هذه الجملة في فتاوى  
 الامام فخر الدين رحمه الله وفي القدر وركب ونفقة



الصغير واجبة على ابيه وان خالفته في دينه كالحنف نفقة الزوجة  
 على الزوج وان خالفته في دينه وفي فتاوى القاضية خات  
 النفقة لا يجبر على نفقة احد الا ربقة الولد الصغير والبنات  
 البالغات انكارا كن او ثباتا والرجعة والمملوك وفي المدخلة  
 واذا كان للنفقة اولاد صغار وجب مؤخر لم يفرض احد على النفقة  
 على احد لان النفقة لا تجب على احد حال قيام الاب ولكن يوجب  
 احد بالا اتفاق ميانة لولد الولد ويكون ذلك ديناً على والده  
 الصغار امر بذلك هكذا ذكر في القدر وبيد فلم يجعل النفقة  
 على احد حال عسر الاب والصغير من المذهب ان الاب  
 الصغير يلحق بالميت في حق استحقاق النفقة على احد وما ذكر  
 في القدر وريـ قول الحسن بن الصالح هذا ذكر في شرح الـ  
 القاضية للحضاني قال وان كان الاب زنيا فحق نفقة الصغار  
 على احد ولا يرجع على احد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه  
 الحالة على احد فكذا نفقة الصغار وريـ عن ابن سيرين  
 رحمه الله في صغيره ولد محتام وهو من نفقة على قرابته  
 من قبل ابيه دون امه فكل من يجبر على نفقة الاب يجبر على نفقة  
 الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه قضى بالنفقة على ابيه  
 وامرته قرابة الام بالاتفاق فيكون ذلك ديناً على الاب وهذا  
 لان قرابة الام للزوجات تجب عليهم نفقة الولد لما عرفت ان الاب  
 للمشاركه غيره في نفقة الصغير فاذا لم يكن للام قرابة لم يبق  
 هنا وجه سوى ان يقضى بالنفقة على قرابة الام ويكون ذلك  
 ديناً على الاب كيلا يتبارك الاب غيره في نفقة الولد فاما قرابة  
 الاب فلما يلزمهم نفقة الاب فحاز ان يلزمهم نفقة الغلام

لكون نفقة والده حاربه مجري نفقته وهذا الجواب انما يستقيم  
 اذا لم يكن في قرابة الام من يكون محرماً للصغير ولا يكون اهلاً للارث  
 لان شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولد المحرمية واهلية الارث  
 فاما اذا كان في قرابة الام من كان محرماً للصغير وهو اهل للارث  
 يجب عليه النفقة ويلحق الاب الصغير باليت والاصل في نفقة ذوي  
 الارحام قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراه هذا الوارث الذي  
 يكون وارثهم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا  
 كان يقرأ به احد اصحابنا رحمهم الله حتى لا تجب النفقة على ابن العم  
 وان كان وارثاً لانه ليس بمحرم للصغير والمراد من الوارث المذكور في  
 هذه الآية كونه اهلاً للارث لا كونه وارثاً حقيقة حقيقة وبه اخذ  
 اصحابنا رحمهم الله حتى اذا اجتمع الحال وابن العم فالنفقة على الحال  
 عند علمائنا وان كان الميراث لابن العم لان انفال ذورهم محرم وهو اهل  
 الارث وابن العم وان كان وارثاً ليس بمحرم للصغير والحاصل  
 ان هذه النفقة لا تجب الا على ذي رحم محرم وهو اهل الارث لو كان  
 وارثاً في هذه الحالة اولم يكن وعند الاستقاضي المحرمية واهلية الارث  
 يترجح من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة حتى انه اذا كان له عم  
 وحال فالنفقة على العم وكذلك اذا كان له عم وعمه وحالة فالنفقة  
 على العم الوسرا لانه سواهما في المحرمية والعم هو الوارث فتكون  
 النفقة عليه فلو كان العم محسوراً فالنفقة على الوجة والحالة ان يكون  
 على قدر رعايتهما ويحمل العم كالميت ثم الاصل في نفقة من سوي الوالدين  
 والمولودين من ذوي الرحم المحرم انه يتقسم على قدر الميراث لان الله تعالى  
 اوجب النفقة باسم الوارث فقال وعلى الوارث مثل ذلك فافاد وجب  
 باسم الوارث فيجب التقسيم له ولها فلنا اذا اوصي لورثة فلان



وله بنون وشقاء كانت الوصية لهم على قدر الكبرياء ولو اوصى لولد  
 فلان وله بنون وشقاء كانت الوصية لهم على قدر الكبرياء ولو اوصى  
 لولد فلان كان الذكور والانس فيه على السواء فلهذا يجوز حبس  
 هذه المسائل واذا كان الصفيحون وهم اوام وافق لاب اوام وافق  
 لاب وام كل واحد منهما موصي فانفقته عليهما على قدر الكبرياء  
 وكذلك الرضاع عليهما الثلاثا وان كان المفقير والام موصي  
 فالرضاع والنفقة على الام لما ذكرنا ان الموصي كالمعدوم في حق  
 ايجاب النفقة على الموصي وان كان له ام وافق لاب وام وافق لاب  
 ونعم اعتنا بالنفقة على الافر والام الثلاثا بحسب الكبرياء لان المفقير  
 ليس بوارث في هذه الحالة فتخرج الافر على المفقير ولو كانا حقيقة  
 واذا كان للمفقير الرضاع ابن صغيرا وكبيرين ولهذا الموصي  
 ثلاثة افرق متفرقين اهل يسار فنفقة الرجل على الافر من الاب  
 والام والافر من الام اسد لان الابن الصغير يجعل كالمعدوم  
 وما لم يجعل الابن كالمعدوم لان نفقة الاخر ورثة فتقدر الديار  
 عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعدوم وبعده الكبرياء بين الافر  
 لاب وام وبين الافر لام اسد اسد فلهذا النفقة ولو كانت  
 الابن بنت فنفقة الاب على الافر لاب وام خاصة واما نفقة  
 الصغير على المام وام خاصة لان الاب الموصي في حق النفقة  
 جعل كالمعدوم وبعده الاب ميراث الولد للمام وام خاصة  
 واما نفقة الصغير على المام فلهذا نفقة الولد يجب على المام لاب وام  
 ولو كان مكان الاخر والاحوات فتفرقات فان كان الولد ذكرا  
 فنفقة الاب على الاخوات اثنا عشر لان احدا من الاخوات لا يرث  
 مع الابن ولا بد ان يجعل الابن كالمعدوم لتمكن ايجاب النفقة

على الاخوات وبعده الاب ميراث الابن الاخوات اثنا عشر لان احدا  
 اثنا عشر للاخت لاب وام ونفقة للاخت لاب ونفقة للاخت  
 لام فرضا وردا فان نفقة عليهم بحسب ذلك ونفقة الولد على الاخت  
 لاب وام خاصة لان الاب الموصي جعل كالمعدوم ونفقة الموصي  
 ميراث الولد للمام وام خاصة ونفقة الموصي ميراث الابن والمولود من  
 ابيه والاصل في ايجاب نفقة من سوي الوالدين والمولود من سوا  
 ذوي الارحام انه اذا اجتمع الموصون والموصون من قرابته  
 يتطاول الموصون فان كان الموصي باليخون كل الميراث ولا يرث منه  
 احد من الموصين كالاخوة والاخوات مع الابن يجعل هذا الموصي  
 كالميت ثم يتطاول الموصون فتجب النفقة عليهم على قدر موارثهم  
 وان كان هذا الموصي باليخون كل الميراث كالأبنة مع الاخوة والاخوات  
 لا يلحق هو باليت بل ينفق هو حيا ويقسم الميراث بينهم على  
 سهامهم ثم تجب كل النفقة على الموصي ولكن على السهام التي  
 كانت يقسم من الميراث بيان هذا الاصل يظهر في اخر الفصل  
 الثالث من النفقات الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام قمر الدين  
 صغير له ام موصية وله اخوان موصون افق لاب وام وافق لاب  
 كانت نفقة على الام والافر لاب وام اسد اسد على الام  
 ونفقة الام على الافر لاب وام اعتبارا بالميراث صغير  
 له ام موصية وافق ميراث لاب وام وجه ميراث ابو الاب قال  
 ابو حنيفة رحمه الله وهو قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
 كانت نفقة الصغير على الجد صغيرا ابوه وله ام وجه  
 ابو الاب كانت نفقة عليهما الثلاثا الثلث على الام والثلثان  
 على الجد وهي من المسائل التي ليس لها فيها كمالا ولا لو كان



الاب على تلون النفقة عليه والحاصل ان القليل ليجد فيها كالا  
كتب في التفريقات مسخر له قال موسى وابن عم موسى كانت نفقته  
على الحال لا يحرم ونفقة الحرام يجب على ذي الرحم المحرم لا على  
كل من يرى وراية في سحر نفقة الخصان اذا كان للمهران  
وبت قال النفقة عليهم ما نصنفان لانه في نفقة الاب والاولاد يعتبر  
اصل القرابة ولا يعتبر الارث وهذا استويا في اصل القرابة  
نفقة الصغير يجب على الجدة ولا تجب نفقة امه على الجد لان  
اذا وجبت نفقة ذي الرحم فمحم لا يجبر المتق على نفقة من يجبره  
الا والفقان الولد يجبر على نفقة من يجبر الوالد الاب ان كان  
مصر وله اولاد صغار محاييج وابن لمصر يجبر الابن  
الكبير على نفقة والده واولاده الصغار ولا يجبر على نفقة زوجته  
الاب ولا على ام وله الا ان يكون بالاب علة تجاه الي من يجبره  
فكلون نفقة ائنا دم على الابن شرط هنا حاجة الاب بالخدمة  
لنفقة خادمه ولم يشرط في بعض المواضع ان كان لرجل اناث  
احدها مكره والآخر شرط اكمال النفقة عليها على المكره  
الكره على التوطاقل وذكر في المبسوط يكون بينهما على السواحي  
ورأى امه بالاولاد مصر محتاج فنفقة الاب على الولد الصغير  
وندا اذا كان للاب اولاد من امه لم يكن نفقة هناك الاولاد  
على حال هذا الصبي الذي ورأى امه للاب اذا كان مصرا  
التحق بالاموات فاذا كان ميتا تكون نفقته على اخيهام فله هذا  
واذا كان لرجل ابنة ابنة وابن ابنة وهما مهران ولد في مصر  
فالنفقة على اولاد اولاده لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فالاب  
ولا يعتبر الارث في الاولاد هنا الجملة في سحر نفقة الخصان

وراث في كتاب النكاح اذا كان للصغير مال وله ذوات يحام معاير  
لا يجب على المهر ان يعطيهما النفقة الا بالامر القاضي وبغيره يضمن  
وفي نواردين شجاع لو كان هذا المهر هو الوصي ان يعطي نفقة صغير  
اذن القاضي وفيما يضمن من كان بينهما اولاد فاختلافها في الدير  
لا يمنع وجوب النفقة ومن كان بينهما اولاد فاختلافها  
في الدين يمنع وجوب النفقة وقد وقع الاستقصاء عن رجل غاب ولرعي  
صغير وامه مصر واب موسى هل يجب نفقة الصغير على جده  
رايت في كتاب النكاح ان نفقة ابو الصغير والماله للمنفقة في كذا في  
نفقة الصغير حكم لو كان ميتا وفي وقمان اللامشي والرجل والمرأة  
يجب على نفقة كل ذي رحم محرم كالانثى والاخوات والاعمام والعمات  
والاخوال والخالات وكوهم ويشرط للوجوب في ضمائرهم الفقر  
خاصة في الامان الكبار كذلك وفي الكود الكبار بشرط الفقر  
والرطانة وعدم الكوفة وفي منقود خولها زيادة الاب يسحق النفقة  
بجرح الحاجة والابن البائع يستحق يسبين الرطانة والحاجة وبعضهم  
شرط امه ذلك ان لا يعلم مرفته والاول اقيس والآخر يستحق بلالة  
اب الرطانة وعدم الكوفة والحاجة وهذا في الاخر الكبير اما الاخر  
الصغير فيشرط للوجوب النفقة الفقر خاصة وراية في اصول  
النفقة الفقر والرطانة تكون في ستة اشياء ان يكون امي او ذاهب  
البين او ذاهب الرجلين او ذاهب اليد والرجل من جانب واحد او قسر  
او مفلوجا ولا يجبر المصروع على نفقة احد الا على نفقة الزوجة والولد  
الصغير والمصروع من كل له النفقة كذا ذكر في وقعات اللامشي  
واما كان رجل يتزين ويقتل وليس له مال مجتمع اجبر على نفقة والدين  
والنفقة والكلام في هذا الفصل على الاستقصاء في ادب القاضي وفي الايام



الاول من زكاة الكراع الصغير لغيره من طائر الصدقة ووجوب  
 صدقة الفطر والافحية ونفقة الاقارب واحد وهو ان يملك  
 قد والمائتي واولم يكن تاسيا وفيما جامع الصغير للمعاش فان  
 اذا كان للصغير حال وعلم وهو موثران فالنفقة على العم لان اقرب  
 من حيث الحكم وعند الاستقاي الدرجة بغير الوارث بمنزلة  
 الاقرب ولو كانت له حصة وخالة وابن عم كان على الحالة الثلث  
 وعلى العم السكبان ولا شيء على ابن العم لانه ليس من اهل الوجوب  
 فيكون بمنزلة الميت وفيما مجموع النوازل خال موثر وابن عم مصدر  
 فالمراد لابن العم والنفقة على الحالة وفي الفتاوى الصغير  
 من له اخ وابن بنت او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانهم من  
 جملة الاولاد اولاد البنات مع اللام الاب وام اما كانوا يملكون  
 نفقة الاب المصور على اولاد البنات يتوي فيها الذكر والانس  
 ولا عبدة للادنى في الاولاد وانما يغير القرب حتى لو كانت له ابنة  
 وابن ابن فالنفقة على البنت النفقة على العم والعمه اثلثا  
 وان كان الميراث كله للعم ولا يجير على نفقة احد من الرجال الا  
 وبه ضمانه عند الوالد ولقد وان عللا ونفقة ذوي الارحام  
 بالمعنى لا تفرق الا اذا كان بهم ضمانه اما نفقة الوالدين  
 تفرق اذا كانوا معسرين وان كانوا اصحاء الاب اذا طلب من  
 الابن النفقة فقال انما نفقة ابني فان المعاشي لا يجبر الابن على  
 النفقة الا ان يعلم انه بطيف ذلك فان قال الاب انه يكتسب ما ينفق  
 ان نفقة منه على فان المعاشي فيظر في كسب الابن فان كان فيه فضل  
 عن قوته اجبر الابن على ان نفق على الاب من فضل ذلك وان لم يكن  
 في الكسب فضل فلا شيء عليه في الحكم لكن يوم ديانة الله لا يضيع

والله وقال بعض العلماء يوم ان يحل الاب واحد من عيال ونفق  
 عليه من كسبه هذه الجملة في الفتاوى الصغير ذكر شيخ الاسلام  
 ابو بكر رحمه الله في شرح كتاب المحقق والمأمن نفق من مال المحقق  
 على كل من يتحق النفقة حال حضر المحقق بغير نفقة المعاشي والوالد  
 والزوجة والاولاد الصغار والكبار من الاناث والرضي من  
 الذكور ولا نفق على كل من لا يتحق حال حضره الا بغيره المعاشي  
 كالاف والاخت وغيرهما ولا ينبغي للمعاشي ان يبيع عقار المحقق  
 ولا ما يتسارع اليه الفاسد في نفقة ولا في غيرها بخلافها اذا كان  
 شيئا يتسارع اليه الفاسد فانه يبيعه ويوفى الثمن بالنفقة  
 الاقارب فاما الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله  
 لم حاجتهم الي النفقة اجمعوا انه لو كان عقار الا يكون لهم حق البيع  
 لحاجة النفقة وكان القريب ابا وعزوه وان كان ماله منقول  
 ليس من جنس نفقتهم كالحقاهم وغيره اجمعوا على انه ليس لغير الاب  
 من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال ابو حنيفة  
 رحمه الله انه ان يبيع منقول ابنه الميراثا لا نفقة لحاجة النفقة  
 وقال ليس له ذلك وجمعوا على انه ليس للاب ولاية بيع المنقول  
 حال حضر الابن والام كسائر الاقارب في هذه اجمعوا على ان للاب  
 ان يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفقة نفسه وفي الهدايا  
 وانما كان للاب الفابي مال قفي فيه نفقة ابويه فلو باع ابوه  
 متاعه في نفقة حان عنه الى حقيقته وهذا الله سبحانه وان باع  
 العقار لم يخر وعندهم لا يجوز ذلك كله لانه لا ولاية له لانقطاعها  
 بالبيع ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة  
 وله الا يملك الام في النفقة ولا يبي حقيقته وهذا ان للاب ولاية



الحق في مال الغائب الا ترى ان اللوحى ذلك فالاب اول  
 لو غور شقته وبيع المنقولين باني الحق والملك العقار  
 لانها كقصة بنفسها بخلاف غير الاب من العار بانه لا ولاية  
 لهم اصل في القرقات حالة الصف ولا في الحق بعد الكسر  
 واذا جاز بيع الاب والتمن من حبس حقه وهو النقص فلا كتمان  
 منه كالوابع المقار والمنقول على الصغير جاز كمال الولاية  
 ثم لان ما يخدمه نفعه لا يخدمه حقه ولو كان كذلك الغائب  
 ما في يده ابويه وانفق منه لم يضمن لانهما استويا حقا  
 وان كان ماليا يراحيه فانفق عليها بغير اذن القاضي ضمن  
 بخلاف ما اذا امر القاضي لانه ملزم لهم ولا يضمن واذا ضمن  
 لا يرجع على القاضي لانه ملكه باليمين وقطع رانه كان متدعا  
 هذه الحالة في الهدية ولو كان كذلك الغائب وفاير اودرهم  
 او ما يلزم ويليس ينفق القاضي عليهم ويظهر من قبلهم  
 في موقوفه خواتم زاده فكرسمى الامة السرخسى رحمه الله  
 في احوال الاعمال الاب فيما يخدم من مال وله الصغير لا يكون  
 غاصبا ولكنه ان كان محتاجا اليه فله ان يأخذ من حقه  
 ليسرقة الحاجة وان لم يكن محتاجا اليه فله ان يأخذ  
 ليحفظه ولا يكون خائفا في حقه حتى يشترطه من غير حاجة  
 فحينئذ يضمن وفي جهة فتاوى القاضي الامام فخر الدين  
 وان احتياج الاب الى مال ولده فان كان في المصر واحتاج اليه  
 لفتح وعده اكل بغير شيء وان كان في طلة من الارض واحتاج  
 اليه لانها من الطعام معه وله مال لكل ما يخدم لقوله عليه السلام  
 الاب احق بماله ولده اذا احتياج اليه بالمعروف والحرم وان تناول

من شيئا فكانت حقا وبالقصة ان كان دائره والله اعلم الحق والناس  
 بحضارة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفقة الام طاعة ماتت الام  
 او تزوجت فام الام فان ماتت او تزوجت فام الاب فان ماتت  
 او تزوجت فالأخت لاب والام فان ماتت او تزوجت فالأخت  
 لام فان ماتت او تزوجت فالأخت لام فان ماتت او تزوجت  
 تزوجت فالأخت لام لم يخلق الرواية في ترتيب هذه  
 الحالة انما اختلفت الرواية بهذه في الحالة والأخت لاب في رواية  
 كتاب النكاح والأخت لاب اولي من الحالة وفي رواية كتاب الملاق  
 الحالة اولي من الأخت لاب وبيان الأقوات اولي من نبات  
 الأخوة وبيان الأخت لاب وام اولي من الحالات في قولهم فخلق  
 الرواية في نيت الأخت لاب مع الحالة والصحيح ان الحالة اولي  
 واولي في الابن الحالة لاب وام ثم الحالة لام ثم الحالة لاب وبيان  
 الاخوة اولي من البنات والترتيب في الحالة على نحو ما قلنا في الحالة  
 والحق للام وام الولد في الحضارة واهل البيت في الحضارة  
 بمرلة اهل الاسلام ولا حق للمرية وانما يبطل حقه الحضارة  
 لهولاء النسب بالتزوم اذا تزوجت باجنبي فان تزوجت بنسب  
 رحم محرم من الصغير كالحمة اذا كان زوجها من الصغير والام اذا  
 تزوجت بهم الصغير لا يبطل حقها والنساء احرى في الحضارة ما لم يكن  
 الصغير فان استغنى بان يكون ياكل وحده ويكسبه وحده وفي  
 رواية ويستغنى وحده فالاب بالطلاق اولي والام بالكارية حتى  
 تحضر وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حد الكفوف ومن لا اولادها  
 من الانثى لا ينبغي لها حق حضارة بعد الاستغنى في الفلام والكارية  
 وبعد ما استغنى الفلام وبلغت الكارية فالصبي اولي يقدم



يقدم الاقرب فالاقرب ولاحقه لان الم في حضنة الجارية ولم  
 اختلف الزوجان في من الولد فقالت الام هو ابن ست سنين  
 واما الحق بامساك وقال الرالد هو ابن سبع سنين واما الحق به فانت  
 الطاهر لا يملك احد من اهل البيت ان يظن ان العبيد اياه يستغنى عن الرادة  
 بان كالي ياكل وحده وشربه وحده ويلبس وحده يد فده الى الاب  
 والافلا واذا اخلع الرجل امراته ولم منها ابنة احد عشر سنة تغفرها  
 انفسها وانما تختبر من بينها في كل وقت وتترك البنت ضابطة  
 كان للاب ان ياخذ البنت لانه للاب ولايتا اخذها وتنفذ ما بلغت  
 حد السهو والاهتمام على هذه الرواية لغسل الزمان فاذا بلغت  
 احدى عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صلوات الله  
 لها ان يمسوا وعندهم من اوقات الوعد ان تربي الولد بما لها تيمانا  
 ولا تمنع الولد عن الام والام كما في ذلك وتطالب الكفرم الاب  
 بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام  
 اما ان تمسك الولد بعين امها وان تدفعه الى الرثة واذا انتقلت  
 الام عن امساك الولد وليس لها روم اختلفوا فيه قال الفقهاء  
 ابو جعفر والقيس والليث رحمهم الله يخرج الام على امساك الولد  
 وقال مساجدنا رحمهم الله لا تجوز اذا اتممت الجارية مبلغ  
 النساء ان كانت بكرا كان للاب ان يعفها الى نفسه وان كانت  
 يبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والفلان اذا عقل  
 واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يعفها الى نفسه  
 الا اذا لم يكن مأمونا ان كان له اذ يعفم وليس عليه نفقة الا ان  
 يتطوع هذه الجملة في قنا وعيب القاصي الامام في الدين رحمه الله  
 في فصل حضنة ذكر في المحيرة لو كان للصغير احوال لا غير

فالمحرم

فالمحرم ولي فانه كما هو سائر المهرم من اهل البيت الام حتى وصلت  
 الحضنة الى الام الام ليس لها ان تستقل الي مصرها وان كان الفقهاء  
 لم اعموا الام خاصة في ارض القاصي في باب المراجعة يطوعها زوجها  
 والكلام في انتمال الام من الولد من كونه في كفايع الصغير وليس للام  
 الولد اذ اختلفوا بالولاء لها ان تختبر بالولاء من المهر الذي فيه هو  
 الجملة في المحيرة وذكرنا في الامام ابو القاسم في كتابه في الامام من غير  
 لها ام واخذت ولها الحق والام في ذلك فان رجم من فيها المحرم  
 نفقة من مالها حتى يحفظها وكل من ارجع من يمول اذا انتقلت الوالة  
 ولا رجع لها فانها تجتهد في ان تمسكها وتنفق عليها من مال الصبيحة  
 قاله القيسون خاصة ورأيت في موضع نفقة الام الحق باجارية عبيتي  
 يبلغ حد الشهوة وانما يقع في هذه المستهاة في الصحيح ان سبع سنين  
 وذكر في اجماع الصنف وهذا في جملة الام والكاتبين فاما في حق عذبت  
 كن اولي بها حتى انتقلت وفيها للمنفعة احواله اذا انتقلت للمربية  
 خلت اجرت عليها وفيها ايضا اذا كان الفلام والجارية عند الام فليس  
 له ان يمنع الام من بقا هذه والنظر اليها وفي قنا وعيب القاصي  
 في الرثة من هذه ذكر في احوال في ثواب النفقات الام الحق بالفلام  
 حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين وذكرنا في الرتبة من الام  
 الحق به الى سبع سنين واما الجارية في هذا لا تستقل ان تجتهد ومن محمد رحمه  
 الله انه الام اولي بها الا ان تستلغ حد الشهوة اذا بلغت الجارية ان كانت  
 يبا ليس للاب ان يعفها الى نفسه الا اذا لم تكن مأمونة على ما ذكرنا  
 وانه كانت يبا نحو فاعلمها وليس لها اب ولا جد اليها ام او عم ليس  
 له ولا ابنة العم الى فلان في اللاب ونحو المراجعة اذا ارادت ان تستقل  
 بالصبى من مصر الى قرية وقع اصل الكلع فيها لها ذلك وذكرنا في



في فتاويه وطها ان تشقله الي بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه  
الرجوع الي من يبارك في يومه الا وطنه قبل اليوم وفي المتنق بن حصار  
عن ابي يوسف رحمه الله رجل تزوج امرأة بالهنة وولدت له ولدا  
ثم ان هذا الرجل اجتمع ولده الصغير الي الكوفة وطلوها فحاصمت  
في ولدها واذا ولدته عليها قالت ان كان الزوجم اخرجها اليها  
تأمرها فليس عليه ان يردده ويقال لها ان هبني اليه وخذيه وان  
اخرجت يغير امرها فليد ان يجيى بها اليها اني معاذة عن ان يردده  
رحمها الله في رجل جامع مع المرأة وولدها من البصرم الي الكوفة ثم ردت  
المرأة الي البصرم ثم طلعتها فليد ان يرددها فيكون ذلك لها  
هت اكله في فتاوي القاضي الامام طهر الدين وفي الهداية وان  
ارادت المطلقة ان تجتمع بولدها من البصرم فليس لها ذلك الا ان  
تخرج الي وطنها وقسم كان الزوجم تزوجها في ولها صاحب  
لا بد من الامر جميعا الوطن ووجود الكاهن وهذا كله اذا كان بين  
المصري فتاوى اما اذا انفكا وطجيت يمكن ان يولد له ولد ويترك  
في بيته خلافا من به وقد اختلفوا في العربيين ولو اختلفت من قول  
المصري الي المصري لا بد من به لان في نظر المصنفين حيث يتخلف باخلافة  
اهل مصر وليس في مصر ولا الاب وفي عكس مصر بياض في  
حيث يتخلف باخلافة اهل السودان وليس لها ذلك واذا وقعت المنة  
بين الزوجين ونسبها والد جاز لا بد ان تستقل بولدها من المصنفين  
قوتها ان كان جاز يمكن للزوج ان يزوج ولده وينظر في اصل  
بيوت في اهلها فلها ان تستقل بالولد والا فلا هذا هو الفاصل  
بين المسافة القريبة والبصرة ويتعلق بهذا الاصل مسائل منها  
هذه المسئلة ومنها ما ذكر في لها ذات المخطط الساهل فالادبي

الي النهاية وهو في الرضا هل يجب عليه ان يزوج ان كافح  
لوحظ مجلس الحكم بملكه الرجوع الي اهله في يوجه يجب عليه والا فلا  
ومنها ما ذكر في فصل المصنفين وتسمى الاب من ادب القاضى من  
المخطط المحي عليه ان كان في بعض من المصنفين القاضى  
وان كان في بعض قاضي يد به والماصل بين القريب والبعيد ان  
اذا كان يجب الواجب من اهله امكن ان يكون مجلس الحكم ويجب  
ويجب في مثل هذه اقرب وان يحتاج الي ان يبيت في الطريق  
فهنا بعيد ومنها المصنف فيفتى من مال نفسه في المصنف ومن مال  
المصنف في السفر فان جاز الي فتوى جاز كان يجب عليه ان يعود  
الي اهله في يومه وتيسر عندهم فان نفقت لا تكون في مال المصنف  
وان كان لا يمكن ان يعود الي اهله في اليوم يكون في مال المصنف  
ذكر هذه المسئلة في شهادات المخطط وذكر في نكاح فتاوى الدياري  
وختار سيدة راجحان ساحت ورجال صفت وهو جيزي بنام  
ذي كرم وقات قبل التسليم قال لا يكون سدا ولا يكون للصغيرة  
ولو كانت كبيرة تخبر الي التسليم لانها اذا كانت صغيرة ينوب  
عن الاب ينوب عنها خشيان صغيران قال ابن ادم هو الاب  
لاب الاخر يفر من الشهرة وحينما يتي هذه من ابنك هذا وقيل  
الاخر ثم طهر ان اجازة كانت غلاما والاعلام كان اجازة كان النكاح  
جائزا وهو نظير اذا كان حمل الرجل في عقب النكاح نفقه محلا  
للنكاح ونظيره انهم ما قال في الخلع اذا قال الرجل اشترت بشي  
فقال المرأة بعت قال الراعي العلم لا يقع الخلع والمختار ان يقع  
في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضي طهر الدين رحمه الله  
في تفرقات نكاح المخطط اذا ادعى رجل على امرأة ان اولها زوجها منه



في حال صغرهما وقام على ذلك بنته واتحاش المرأة بينة ان المولى  
 زوجها بعد البلوغ قال لقوله قول المرأة وقيل القول قول الرفع  
 والاول اصح والبيع على هذا القياس حتى لو باع مال ولده ووضع  
 الاختلاف بين الابن وبين المشتري فقال المشتري كان البيع قبيل  
 البلوغ وقال الابن لا بل كان بعد البلوغ قال لقوله الابن علي  
 اصح القولين والنية بينة المشتري وحسن هذه المسائل وكذا  
 في تنقيرات كتابنا هذا سبيل شيخ الاسلام عطاء بن حنن  
 السعدي عن قال لا فرق بين زوجتي ابنتي فقلت من انك فلان بكنا  
 وقال لا فرق قبلها لابني ولم يقل لابني فقلت ولما كان قبل تنقير  
 النكاح قال لا ولا فاصل له لو قال زوجت ابنتي من انك  
 وله بنت واحدة وقال لا فرق قلت لابني وله ابن واحد مع عدم  
 ولو كان له ابنا وسمي المرفوع البنت والابن واطلق الاخر واخبر  
 على قوله قلت مع ايض ما اذا لم يقصر على قوله قلت بل زاد  
 وقال قلت لابني ولم يسم الابن في الآية الا يصح في قضا وكذا  
 العامة فلهذا ابي رحمه الله تعالى في مسائل الطلاق  
 واذا كانت المرأة للحيض في صغرها وكبرها وان يظلمها للسنة  
 طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى للثبوت في خبرها  
 قائم تمام الحيض قال الله تعالى واللائي يئسن من المحيض من  
 نسائكم ان ارسلتم فعهن ثلاثا شهر الى ان قال والذي لم يحين  
 والاقامة في الحيض فاحته حتى يقدر الاكبر ان يحرقها بالشهر وهو  
 بالحض لا بالطمح ان كان الطلاق في اول الشهر يغير الشهر بالكلية  
 وان كان في وسطه فبالايام في حق المقرين وفي حق العدة كذلك  
 عنه ابي حنيفة رحمه الله وعنه هو اكل الاول بالاخير والمتوسل

بشرط  
 الحيض

بالاهلة وهي سبعة الاجازات ويقع طلاق كل رقص اذا كان بالغا  
 عاقلا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنايم لقوله عليه السلام  
 كل طلاق خارج الاطلاق الصبي والمجنون هذه الجملة في الهابية  
 وفي الذخيرة طلاق الصبي غير واقع ولذا اطلاق الممتوم والمجنون  
 والعاقل ان العاقل من يستقيم طلاقه وافعاله وعينه نادر والمجنون  
 منه والممتوم في اختلاف طلاقه وافعاله فيكون هذا غالبا وذاك  
 غايبا فكنا ناسوا في هذا الفاصل بين المجنون والممتوم والعاقل  
 اقوال تنظر في طلاق الذخيرة وكذا اطلاق النائم غير واقع واذا  
 طلعت النائم امراته في حالة النوم فاجزى بك بعد الانتباه فقال  
 اجزى ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو قال اوقعت ذلك يقع ولو  
 قال اوقعت ما لم يفظت به في حالة النوم لا يقع شيء وعلى هذا الوجه  
 اذا طلعت امراته ثم قال بعد ما بلغ اجزى ذلك الطلاق لا يقع ولو قال  
 اوقعت ذلك يقع وكذلك لو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال  
 الصبي بعد بلوغه اوقعت الطلاق الذي اوقعت فلان يقع ولو قال  
 اجزى ذلك لا يقع في الفصل الثاني من طلاق الذخيرة وفي الفصل  
 الاول من فتاوى القاضى الامام الاجل فخر الدين وفي واحد  
 باب التعليق من طلاق فتاوى القاضى الامام فخر الدين صبي  
 قال ان شربت فكل امرأة اتزوجها مني طالق ضرب وهو صبي  
 فتزوج وهو باع فطلق مهره ان الطلاق واقع فقال هذا البائع  
 اري به استبرأ فلو اقر به فاقرا منه باكرمة فتزوج امرأة ابتداء ونكحها  
 اقربا لسبب الذي له فاقرا عليه وقال بعضهم لا يجوز امراته وهو الصحيح  
 لانه ما اقر باكرمة ابنته وانما اقربا لسبب الذي تصدق عليه وذلك  
 السبب باطل وما قيل بهذه المسئلة ما ذكر في الذخيرة اذا اجزى  
 بين المرأة والرجل خلع غير صحيح فانه رجل باء فيه خدي كرويت



فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمة واقرار بحجة عليه وفي فتاوي  
 القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى سئل بحج الدين عن من  
 خالف امراته ثم تزوجها بعد ذلك لم قال بوجوب خلوها من طهر  
 يحرم عليه قال نعم لان اجترارها الان عليه حرام لذلك الخلع  
 واذا اخرجت عليه باقرار بحج المسمى في هذا الخلع بالغايا  
 لانه لا يصح في حقها ودكوى العدة اذ قال الوقع بان طهر  
 كدرم او قال حريرة فخرجت كدرم والمرأة منكدة بغير الطلاق  
 باقرار وهذا اذا لم يبيح خلع املا فلو سبق خلع فاسد فقال  
 ذلك بنا على ان الخلع صحيح قال ظهير الدين المرحوم في رحمه الله  
 تعالى لا يقع وقال بحج الدين النسفي رحمه الله يقع ولو اثنان  
 الي ذلك الخلع فقال بان خلع لا يقع عند الكل ورايت في فتاوي  
 صمد الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله ذلك لعل في شرع  
 كفت ابي كفوا حقا وضربت بيان ما ثبت في كتابي لفظا لم يثبت  
 ان ذلك اللفظ ليس بكفر حكى عن بحج الدين النسفي رحمه الله  
 انها لا تحرم وفي طلاق فتاوي القاضى الامام فخر الدين  
 امرأة قالت لتزوجها من وكل موهرهم فقال هستي فقلت  
 طلقني فقلت طلقا فقال الزوج بالفاضية بوجوب من حرام  
 كسنى ما راجعنا بانه يود فنفق قائم اراء الزوج ان يراجعها  
 قالوا بىال عن نيته ان قال عنت به التوكيل بالطلاق  
 ولم ينو العدة تبين بواحدة وهذا الجواب انما يقع على قول ابي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله قالوا  
 لا يقع شئ بآعلى ان الوكيل اذا خالف امر الموكل لا يقع عمل الوكيل  
 وعليه الفتوى لذا ذكره في المسئلة في فصل الطلاق الذي  
 يكون من الوكيل والمرأة وفي طلاق الدخيرة اذا حمل الرجل

امر امراته بيه صبي او مجنون يقع ولا اشكال في الصبي الذي  
 لا يقبل لانها ليس بها اهل التملك فينفي ان لا يقع حمل الامر  
 بيه لان حمل الامر باليد تملك الاتركب انه لا يقع سائر  
 التملك منهن فكذا هذه النوع من التملك والوجه في ذلك ان الفتوى  
 في الصبي والمجنون ان كان لا يقع باعتبار التملك يقع باعتبار العلق  
 لان في الفتوى تعليق معنى كان قال لامرأة ان قال لك  
 هذا الصبي او هذا المجنون انت طالق فانت طالق ولو صرح  
 بذلك ثم قال ذلك الصبي او ذلك المجنون طالق فانت طالق انها  
 تطلق كذا هنا ويقتصر على المجلس لانه تعليق في معنى التملك لا يقع  
 جوابا في المجلس الاتركب انه لو قال لها ان قال لك هذا المجنون  
 في هذا المجلس انت طالق فانت طالق فانه يقع وتقتصر على  
 المجلس كذا هنا قال رحمه الله تعالى وعن هذا التعليق استخرجنا  
 جوابا بمسئلة صارت واقعة الفتوى وصورتها اذا قال لامرأة  
 وهي صغيرة لأموك بيديك ونوي الطلاق فطلقت مع وقوع الفلأ  
 لانه يقع كلامه كانه قال ان طلق نفسك فانت طالق  
 ولو صرح بذلك وطلقت نفسها ليس انها تطلق كذا هنا وفي  
 فتاوي الامام فخر الدين الصغيرة المسلمة اذا كانت تحت  
 زوجها ارتد ابروها عن الاسلام لم تبين من زوجها فان اخطأها  
 به اكره بياض وان ارتد الاب ولحق بها بدار الحرب وامها  
 ماتت في دار الاسلام مسلمة او مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها  
 نفسها رانية صغيرة تحت مسلم تحبس ابوها وامها بضرانية  
 قد ماتت او هي حية لم تبين الصغيرة من زوجها ولو تحبس الابوان  
 بانت من زوجها وان لم يلحقها بها بدار الحرب مسلم تزوج



نصرة صغيرة لها ابوان نصرانيان فبلغت الصغيرة وهي لا تقبل  
 النصرانية ولا ديناً من الديان ولا نصف بابت من زوجها وكذا  
 الصغيرة المسلمة بسلام الابوين اذا بلغت وهي لا تعرف الاسلام  
 ولا نصف تبين من زوجها فانها ارتدت ولهذا اختار الانفا  
 والصلح استيفاء المرأة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستيفاء  
 على وجه الاستغناء تيسيراً للوصف عليها وقد ذكرنا هذه المسئلة  
 المسائل في مسائل النكاح والمسيبي الذي يقتل يصح ارتداده  
 ويوجب الفرقة في قول ابي حنيفة وجمهورهم والله وكذا  
 ارتداده الهبة التي تقتل اذا بلغ المسيبي عاقلاً وهو لا يعرف  
 الاسلام يكون موته الا لا يقتل كما ذكره على الاسلام اذا سلم  
 لم ارتد بغير ردة ولا يقتل مسيبي نصراني زوج ابي تفرقة  
 فاسلمت المرأة لا يفرق القاصي بينهما حتى يقتل المسيبي الاسلام  
 فاذا عمل بغيره عليه الاسلام فاذا افرق بينهما كما لو كان بالفا  
 وقد ذكرناه في مسائل النكاح هذه الجملة في طلاق فتاوى القاضين  
 هناك قبيل فضل اللعان وذكرهم الله في فصل الخلع من طلاق  
 فتاويه واذا خلع الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فانها  
 الابنة تم الخلع بقبولها ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب  
 وان لم يعين الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت  
 كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع  
 مع الصغيرة وان قل الا ان عقد الخلع اختلق الخياخ في وقوع  
 الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب  
 كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة اذ اضافت  
 الام البذل الى مال نفسها او منعت يتم الخلع كما لو كان الخلع

مع الاجنبي وان لم يقف ولم يعين هل يقع الطلاق كما يقع في  
 في خلع الاب لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقدة  
 اجنبياً ولم يعين البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت  
 الصغيرة تقبل العقد وتقبل يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم  
 لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تقبل وتقبل من زوجها  
 على صداقها يقع طلاق باين ولا يقع الصداق ولو وكلت الصغيرة  
 وكذا لا يخلع فتقبل الوكيل فيه روايتان في رواية يعين التوكيل ويتم  
 الخلع بقبول الوكيل كما يتم الخلع بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يعين  
 الوكيل البذل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي قال وذكر  
 الخصاف في الجليل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقها  
 ان علم الاب الخلع خير لها بان كانت لا تحسن الفسقة مع الزوج  
 فخلعها على صداقها على قول مالك رحمه الله يسقط الصداق عن  
 الزوج فانه قضى القاضين بذلك فقد قضاه لانه قضى في موضع  
 الاحتياط واذا خلع الاب على ابنة الصغير لا يقع لانه تطبيق  
 للطلاق بالقبول ولا يقع كما لا يقع من الصغير ولا يتوقف خلع  
 الصغير على اجازة الاب هذه الجملة في فتاوى القاضين الامام  
 فخر الدين رحمه الله ورايت في كشف القوامين للحقبة ابي جعفر  
 ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على قول محمد بن سلمة الطلاق  
 واقع بقبول الاب وان لم يعين الخلع ولا يجب الخلع عليها ولا على  
 ابها وذكر عنه قولاً اخر ان الخلع واقع بقبول الاب وخلع عليه  
 واجب وان لم يعين وفي ما ياب الخلع من المحسوط ولو طلق الهبة  
 بمال يكون رجعي وفي الامه يكون بائناً لان الطلاق على مال  
 في حق الامه صحيح والله عز وجل وفي الامه وفي حق الهبة بغير مال



وذكر في المتن من المصنف اذا اختلفت من زوجها الكبير  
فان كان بلفظ الخلع وهو باين وان كان بلفظ الطلاق وهو رجمي  
ثم اختلف في خلع الصغيرة ان المصنف اذا ضمن المصداق  
يصح الخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقد ابا او جنيا واذا بلغت  
تزوج بالمصداق على الاب ولا ترجع على الزوج قال كشمس الاعبيد  
المرحومي رحمه الله وقال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت شهر  
الزوج يرجع على الاب وان لم يضمن المصداق لا شك ان لا يقطع  
المصداق لانها صغيرة وهل تنفع البيوتة ان قبلت الصغيرة عتق  
لخلع وكانت تعقل بان تعقد يقع الطلاق اتفاقا وان لم تعقل  
الصغيرة عتق لخلع هل تنفع البيوتة ان كان المصداق اجنبا  
وان لم يضمن لا تنفع البيوتة بالاتفاق وهل يتوقف على اجازتها  
بعد البلوغ تكلف فيه قال بعضهم لا يتوقف ونفى الخصاف  
على هذا في شروطه وان كان العاقد ابا ولم يضمن هل يقع الطلاق  
فيه روايتان في رواية يقع وفي رواية لا يقع ونفى في حيل الاصل  
انه لا يقع ما لم يضمن الاب المهر للزوج بتطوع تمام هذا في  
الذخيرة وقد كتبت مسائل الصغيرة على الاستقصاء في كتاب  
الفصول واخلع الصغيرة حيل منها ضمان المهر وحيلة اخرى  
ان يحيل الزوج المصداق على الاب حتى تخرج ذمة الزوج منه  
ويجب ذلك للصغيرة على الاب لان الاب يملك احواله الصغيرة  
والصغيرة على غيرها عليه انا كان المحتال عليه ملا من المحيل  
والغالب ان يكون الاب المطلق للزوج ولو كان المحتال عليه مثل  
المحيل في الملاءة ينبغي ان يقع ايضا كما ذكره في السلام واليس  
في باب الخلع من المبسوط وذكر المحاكم في شروطه حيلة اخرى

وهو ان يقر الاب بقبض صداقتها ونفقة عتقها لم يطلقها الزوج  
طلاقا بائنا قال هذا حكم يفتن بالاب بخلاف سائر الاولياء لان  
الاب يبيع اقراره بقبض صداقتها ويؤثر الزوج في الظاهر ولا يهل  
اقرار غيره ولو اراه ان يكتب في هذا كتابا يكتب اقرار الزوج بالطلاق  
البائن ويكتب اقرار الاب بقبض صداقتها ونفقة عتقها كما ذكر  
المحكم في الشروط وفي فتاوى القاضى الامام طهر الدين رحمه الله  
في فصل النسب الصغيرة اذا هلكت بعد الدخول بها لم ولدت  
ان اقوت بانقضاء عتقها عنه بعد ثلاثة اشهر ولم ولدت لسته  
اشهر وضاع الايثار النسب وان كان لاقل من سنة اشهر  
يثبت والطلاق البائن والرجعي واختلفت الايسة الممتدة  
اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقرت  
بانقضاء العدة ولم تمر والفرق ان الايسة اذا ولدت تبين انها  
لم تكن ايسة بل كانت من ذوات الاقراء والفرق واجب في ذوات  
الاقوام قلنا ولا كذلك الصغيرة لانها بالولادة لا تبين انها  
من ذوات الاقارب فلا يبين ان الاقراء لم يكن صحيحا صبي  
في يد رجل فقبل له هذا انك فاوما براسه اي نعم يثبت نسب  
منه وقد ذكرناه مع اخواته في مسائل الايمان في متفرقات الاصول  
وفي باب بؤنة النسب من فتاوى رشيد الدين صبي ابن عمر بن  
نزوج امرأة وجاء بول لا يثبت النسب لانه لا يدين منه  
البلوغ اثنا عشر سنة وهل تزوج امرأة وجاء بول فاختلعا  
فقال الزوج تزوجك منذ شهر وقالت لا بل منذ سنة فالولد  
ثابت النسب من الزوج فان رجع فقام على انه تزوجها منذ شهر  
لم يثبت النسب منه فان اقامت البيعة على تزوجه اياها منه



سنة فالولد ثابت النسب من الرزوم فان نصا وقا على ان تزوجها  
قلت وهذا هو موضع ختيم فيما اذا قام الولد البنت بعد ما  
اما اذا كان قيام البنت حال صغر الولد فقد اختلف فيه المشايخ  
قال بعضهم لا تقبل البنت ما لم ينصب القاضي خصما على الصغير  
لان النسب حق الصغير فيجب عنه خصما لتكوين البنت قايمة  
مما هو خصم وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكليف والقاضي يبيع  
البنت من غير ان ينصب خصما بناء على ان الشهادة على النسب  
تقبل حسنة بدون الدعوى وهذا فضل قد اختلف فيه المشايخ  
بعضهم قال تقبل وبعضهم قال لا تقبل رجل رفع انه وهو  
صغير لاشيائي من قبله وقاع ولا جبال فحان بولد لا يلزم  
الولد ولا يرد ما اتفق الرزوم عليها من ان البنت وان اقرت انها  
تزوجت ردة على الرزوم نفقت سنة شهر فعد ردة حمل مبني  
في يد امارة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقال هو ابنيك  
من زنا لم يثبت نسبته منه وان قالت هو ابنيك من نكاح  
ثبت نسبته منها هذه الجملة في فتاوي القاضي طاهر الدين  
رحمه الله تعالى وفي الهداية واذا مات الصغير عن امارة وبها  
حمل فعدتها ان تضع حملها بالاية فان حدث حمل بعد الموت  
فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب الولد في الوجهين  
لان المصبي لا ماله فلا يتصور منه العلوق والنكاح بتمام مقامه  
في موضع التصور ومعنى ان يرد ردة القسعدتها الشهور وان  
كان الحمل حاديا فعدتها الشهور في قولهم قال الحسن العتقي  
يحملها طاهرا كان عند الموت او غير ظاهر واليهما تنقضي العدة  
هو احادان وهذا صحيح قال ابو الحسن والتي عدتها الحيض اذا

حملت

حملت بعد الطلاق حاديا فعدتها ان تضع حملها وان كان لاكثر  
من اثنين اذا علم انها حملت بعد لزوم العدة في المحيط رجل تزوج  
صغيرة يجامع سكرها ولم تبلغ الحيض فحمل بها ثم طلقها تطليقة رجعية  
فقال بعد شهر انا حامل بطلان حاة بولد لاقل من ستين من وقت الطلاق  
اولا اكثر من ستين من وقت الطلاق اول اقل من ستة اشهر من حين  
قالت انا حامل كان الولد من الرزوم في فتاوي قاضي خان الصغير  
اذا طلقت بعد الدخول لم ولد ان اقرت بانقضاء عدتها بطلاق  
اشهر ثم ولد لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان  
ولده لاكثر من ستة اشهر لا يثبت وقد بينا ه من قبل وان لم تقدر  
واذعت انها حامل فان كان الطلاق باثبات النسب الي ستين  
من وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت النسب الي سبع وعشرين شهرا  
وان لم يقع الحمل ولم تقرب بانقضاء العدة قال ابو حنيفة ومحمد  
الله هذا وما لواقرة بانقضاء العدة ثلاثة اشهر وسوا الصغير  
اذا مات وترك امارة حاملا فعدتها بوضع الحمل واذا حدثه الحمل بعد  
موته فعدتها الشهور وقد مر قيل هذا واما البالغ اذا مات  
وترك امارة حاملا او حدثه الحمل بعد موته في العدة فعدتها بوضع الحمل  
وكذا المطلق والمسيبة بحالها في طلاق فتاوي قاضي خان وذكرهم  
الدين النسي في ردها في فتاوي واختلاف مساجنا ردهم الله  
في اطلاق ايجاب العدة على الصغير الرضا بخلاف المطلق لفظه  
الايجاب لانها غير مخاطبة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع  
السؤال عنها عتقها عتق بايد وان ثبت ثم اذا كانت المرأة لا تحيض  
من صغير او كبر فعدتها ثلاثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان  
تضع حملها رجعي تزوج صغيرة بنت عشرين وخلافها وقال



۱۰۰

والا حلاله والجهل وادنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامة في العلم  
الا حلاله والاحبال وادنى المدة اثنا عشر سنة واما السن اذا دخل  
العلم في الثالثة عشر وفي الجارية اذا بلغت في السابعة عشر  
وفي بعض الروايات عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا بلغ العلم  
والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وذكر صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله  
نقل في بيان المدة والعوى في زمانا يجب ان يكون على قولها  
لغير اعمال اهل زمانا في اخر اقدار فتاوى القباي رحمه الله وسيع  
اقوال الصبي بلوغه اذا كان ابن ثلاث عشرة سنة امرأة اقربتها  
مدرسة وذهب مهرها ثم قالت لم اكن مدرسة فان كان قد رها  
قد رها فكانت مع اقاربهها وان لم يكن قد رها فقد رها فكانت لا يصح  
اقاربهها وينبغي للمصنف ان يحيط في ذلك ويسالها عن سنها  
ويقول لها بما ذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقرب بالبلوغ ان الظاهر  
يسال عنه وجهه ويحيط في ذلك في فتاوى قاضي خان وقد ذكرنا  
في مسائل النكاح في المسائل قبض المهر وفي اقوال فتاوى  
الضفي سيل عن قوم اصطلحوا وفيهم من رهاق على شيء واقوال المراهقة  
عنه الصلح ان بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك ان لم يكن بالغا  
ولم يقع هذا الصلح قال المتولي قول الصبي بالبلوغ شرط ان  
يكون ابن ثلاثة عشر سنة لان اقل من ذلك نادر وينبغي ثم حكى  
عن القاضي محمود السمرقندي رحمه الله ان مراهما اقرب في كل مجلس  
بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بما اذا بلغت  
فسكت فقال لا بد من البيان فقال با حلاله فقال القاضي وماذا  
رايت معه ما استعقلت فقال الحاق قال اي ما فان الماختلف فقال  
المبي فقال وما المبي قال اب مراد ان كة فوزند ارفي كود فقال



على من اختلفت على ابن ابي بخت او على ابي بخت فقال علي بن ابي رافع  
الظلام فقال القاضي لا بد من الاستقصا فقد بلغنا الظلام  
الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وحدثت منه ومن غير ان يكون له  
علم حقيقة قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل  
قوله مع القبيح ولما جازية اذا اقرت بلحيص وقد كتبت مسائل  
ما يتعلق بمعرفة البلوغ في متفرقات كتاب الفصول على الاستقصا  
المسألة اذا جاز بولده فتراه الفهم ولا عن القاطن بينهما  
ولم يقطع النسب حتى مات الزوج فان النسب لا يقطع بنفس اللعان  
ما لم يقطع القاطن النسب فاذا مات الزوج والمرأة فقد نكح النسب  
ولا يبل الى قطعه بعد ذلك في دعوى المبسوط في بيان دعوى  
الولد من النكاح المعجزة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
ليس عن اصحاب في هذه المسئلة رواية الا في هذا الموضع خا  
ان النسب لا يقطع بنفس اللعان ما لم يلزم القاضي الولد لاد  
واذا مات ولد الملائنة وترك مالا ولم يترك لم ادعاه الاب  
فانه لا يصدق لان الولد لما مات فقد استغنى عن يوت  
النسب  
على التابيه بسبب القرابة كاللحم والاخت والهم وانما يمتنع  
عليه صغيرا كانا اناك او كبير عاقل كان او مجنونا وقال  
الساجور رحمه الله لا يفي الا من له ولاد والمسئلة معروفة في  
عقاق فتاوي القاضي طهر الدين رحمه الله تعالى لم لا فرق  
بين ان يكون الملك بسبب الشراء او بسبب الهبة او الارث  
اما الصغير اذا كان ما دون له في التجارة اذا استوى اباه  
او ادهم محرم سواء هل يصح شراءه اختلف مناخنا رحمه الله  
تعلل

هذا هو الذي  
في المتن

فيه والصحيح انه يصح شراءه ويصدق عليه في موطأ صدر الاسلام رجل  
قال لا يملكه من غير الوصية او اخصته ابني او ابنتي هذه حتى  
يستغنى فانتهى وقالوا ان كان الابن والبنت كبيرين تحتهما حتى  
تتزوج ويباع الابن من امارته وان كانا صغيرين تحتهما حتى  
يبركا لانهما استغنى الكبيرين والصغيرين وان كانا كبيرين فتزوجت  
الابنة وبقي الابن تحتهما جميعا لان شرط المتفق تحتهما حتى  
يستغنى فلا يفتن عنهما استغنى احدهما ولما لو كانا صغيرين  
فاذرك احدهما تحتهما جميعا حتى يبرك الاخر وان مات  
احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بحدتهما  
وقد وقع اليك من ذلك في فتاوي القاضي الامام فخر الدين  
والعاضد العام طهر الدين رحمه الله ولا يجوز عتق العبي والمجنون  
والسائم لانه ابطال للملك فلا يصح كالأطلاق ولو قال اعنت  
عبدي هذا وانا صبي او مجنون وعرف منه لكونه لادم لانه  
اقر باعتاق باطل فكان انكار الاعتاق وذلك الاطلاق  
لانه اسند الى حالة موهوبة منافية لصحة تفرقه فلا يفتي  
ولو قال العبي اذا احتلمت فبدي هذا قال المتوم اذا انت  
فبدي صرفه كلام ما جمل لانه ليس من اهل العيين ولا من اهل  
العناق خلاف ما اذا قال المبيع انا لعلوكي حر يوم افضل  
كذا ففعل ذلك وهو معتق يفتي مما لك لانه يفتي حكما به لك  
الكلام السابق فكان في معنى من ورثه قريبيه وهو معتق  
في امر العيان الثاني من اعتاق الاصل واذا كانت امارية  
بنو مسلم حر وذي حر ومكاتب وعبد فخان بولده فادعى جميعا  
فالولد يكون ولد المسلم لانهم استوا في سبب الدعوى وهو



الحاكم الا ان القضا بالوله للمسلم اولى لان فيه زيادة نظر للولد  
 وهو الاسلام واكرته وان لم يكن فيه علم مرقيني به للذي  
 ولا يقضي به للمكاتب ولا للعبه وان كانا مسلمين وان كانا  
 العتق لهما نوع نظر للصغير كما في العتق من الذي نوع نظر للصغير  
 ولكن النظر في العتق به من الذي ابلغ لانه بصيرة من حقيقة  
 لم اذا عطل يحصل الاسلام لنفسه يحصل له العتق ان حرم  
 ولو قضى به للمكاتب او للعبه يحصل الاسلام حكما ولكن لا يحصل  
 له اكرته ولا يبره على تحصيله فقصي به للذي لو لم يكن فيهم  
 زمني يقضي به للمكاتب لم اذا صار في اكرته ام ولد لا احد هم  
 ضمن قيمته ايضا شركا به وعقرا ايضا بهم وكذا الباقيون  
 يضمنون عقرا ايضا بهم لانهم اقربوا بالوطي وثما صوت  
 الا ان العتق لا يوجب ما يوجب العتق الا بعد العتق لانه ليس من  
 ضمان التجارة ولا يوجب العتق قبل العتق الا بعد ان التجارة  
 اذا كان ما ذكرناه في التجارة وهذا اذا اقرانه وطبها بالكم  
 لان العتق لا يوجب ما يوجب العتق الا بعد العتق فاما اذا اقرانه  
 وطبها بسبب الشرايضي العتق يظهر جنس هذه المسائل  
 في ما يراه من الاولاد من عتاق المبسوط وفي فتاوي قاضي  
 خان رجل استوله جارية ولده تصيرا ولده ولهم  
 قيمتها ولا يضمن عتقها واذا تزوج الرجل جارية ولده العتق  
 فولدت منه لا تصير ام ولد له ويقت الولد بالقرابة واذا  
 اراد الرجل ان يطأ جاريته ولا يضمن ولده لو ولدت فانه  
 يبيعها من ولده الصغير ثم يزوجها فذكر في الباب التاسع  
 من عتاق الاصل غلام صغير في يدي انشأه لا يبيع على

نفسه فقال هذا عبيد فاقول قوله فان ادرك الغلام وقال  
 انا حر لا يقبل قوله الا اذا اقام البينة لانه الا ان صار مريضا ابطل به  
 نفسه فيكون القول قول صاحب اليد مع اليقين وعلى الصغير  
 البينة بحلف ما لا يمكن ادعي ذوالية في حال صغر انه عتق  
 فكم وقال انا حر الاصل وذوالية يقول عبيد فاقول قوله السيد  
 لانه لم يبر في يده هذا امر عليه بل يدعي هو انه في يده وهو يكره  
 فيكون القول قوله مع اليقين فان كان الصغير يدعي نفسه  
 حريه ادعاه الذي في يده فقال انا حر فاقول قوله لان الذي  
 يدعيه انه عتق يدعي انه في يده وهو يكره فيكون القول  
 قوله بخلاف الفصل الاول لانه لا قول له فيكون القول فيه قول  
 من هو في يده من حيث الظاهر كالقوب وكذلك لو قال الملام  
 انا لقيط حر فانه ادعي انه حر الاصل لانه المقيط حر في فتاوي  
 قاضي خان لو كان الغلام كبيرا فقال المدي الذي هو في يده  
 هو عبيد وقال الملام انا عتق فلان ولكي قال فان القول  
 قوله الذي في يده ولو لم يقل انا عتق فلان ولكن قال انا حر  
 الاصل كان القول قوله وهكذا ذكر في عتاق المبسوط رجل  
 في يده مبي يقول هو عبيد فاعتقه لم جازم واقام البينة  
 انه عتق قبلت بنبته ويقضي له ويطلق عتاق الاول المسيلتان  
 في عتاق فتاوي قاضي خان ذكر في اخر ما يراه المدي من عتاق  
 الاصل اذا امر انسان صبيانا يدعي عتقه فببره حان لان الصبي  
 من اهل المعرفة عنه فاذا كان عتقا فلا خلاف للسافر في يده  
 وفي فتاوي واقمان اللامضي رجل كات عتقه صغيرا  
 لم يقل يجوز لانه لو ادعى في التجارة يبيع حتى يبيع ايجابه وقوله



في التمازاة قلنا اذا اذن له في بيع عقد الكتابة وان كان  
 صغيرا لا يعقل لم يجز لانه ليس من اهل القرى ولو اذناها رجل  
 عنه لا يثبت لان الكتابة لم تنفذ اصلها في المبسوط وجعل  
 كاتب عبه على نفسه واولاده الصغار وهو جائز لانه اذن له يقول  
 الصبي على نفسه وعياله فان عجز روي المصنف الرق فلو كان  
 ذلك ردا لاولاده ايضا لكونهم بتماله الولد الكبير لا يسمع  
 الاب في ولا العتاقة كالصبي عتاق هذا ينظر في بيان الموالاة  
 قبل كتاب المكاتب من عتاق الاصل ذكر في باب مكاتب الوصي  
 من المبسوط الوصي يملك كتابة عبه اليتيم كالاب لانه لو  
 تكتب وهو ملك التكتب فان كاتب ثم ذهب المال لم يجز  
 بالاختلاف بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ثم ذهب الثمن مما اشترى  
 يقطع الثمن ويضمن مثله لليتيم عند اي خيطة ومحمد رحمه  
 الله خلافا لابي يوسف رحمه الله والفرق يعرف في هذا الباب  
 وحاصل الفرق ان في البيع حقوق حقوق العقد ترجع الى  
 العاقد وفي الكتابة ترجع الى من وقع له العقد فلهذا اختلفا  
 والوصي يقضي بدل الكتابة لغير اليتيم عن القضي لا يحكم  
 حتى لو كبر اليتيم يكون حق القضي له وان اقر بقبض بدل  
 الكتابة صدق اذا كان المال في يده اما اذا قال كنت كاتبته  
 وادى الي بدل الكتابة لا يثبت وان كاتب الوصي ثم ادرى  
 اليتيم ولا يرهن بالكتابة لا يثبت اليه ولا يجوز للوصي  
 ان يكتب عبه اليتيم الا برضا القرض ولا عليك الوصي عتاقا  
 على مال ولا يبيع نفسه منه بمال وكذا الاب لانه اصرار  
 محض وذكر في ولا المكاتب من كتاب المولا

والله اعلم

وللصبي ان يكتب عبه باذن الاب او الوصي وليس للصبي  
 ان يعتق عبه على مال لا باذن الاب ولا باذن الوصي ولا يثبت  
 اذنها وللصبي ان يقبل ولا يسن بواحدة ابية او وصية  
 ويكون ناسيا عنهما في القول لانهما يمكن قول الولا عليه لانهما  
 يمكن الزام ولا العتاقة عليه بالكتابة فيمكن الزام عليه  
 بعتق الموالاة فان اسلم الصبي على يد رجل وولاه لا يبيع ما اذنا  
 كان او غير ما اذنا لانه ليس بعتق تجارة بل هو تبرع وان قيل باذن  
 امه الكافر لا يبيع لانه لا يملك عتق الولا عليه لانضمام الولا عليه  
 ولم يكره انه هل يملك ذلك باذن امه المسلم وينبغي ان يملك هذه  
 الجهلة في باب ولا المكاتب من كتاب الولا الاب بحر ولا امه  
 الى نفسه والى مواليه ولكل ليكره ان يكون احد معتقا لغيره  
 وابن امه معتقا لغيره امرت لم يكره ولا ولد امه الى نفسه  
 ولا الى مواليه الممن اعتق بل ولا ولد لمن اعتقه وهذه من  
 المسائل التي ليس لك فيها كالا ب ويظهر في التفرقات والله اعلم  
 ذكر القاضي في غير المدين في كتاب الطلاق في مسائل  
 تعليق الطلاق بالتزويج وهل حلف ان لا يتزوج امرأة فتزويج  
 صبيته حلف في يمينه ولو حلف لا يكلم امرأة فكل صبيته لا يثبت  
 وذكر محمد رحمه الله تعالى في الباب الثاني من ايمان فتاويه ولو حلف  
 لا يتزوج امرأة فتزويج صبيته حلف في يمينه وعن محمد رحمه الله في  
 رواية لا يثبت والامانة في النكاح لا تقتضي ذلك الصغيرة وذكر في  
 هذا الباب ايضا لو حلف لا يتزوج امرأة طائفة جارية صغيرة  
 لا يكون حاشا لحلف بالو حلف لا يتزوج امرأة فتزويج صغيرة  
 كان حاشا لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفي بذكر المرأة وكان

في باب الامانة



ذكرها وعدم ذكرها سواء ولكن ذلك الشر لا يثبت في الجسدية  
 فاعتبر ذكر المرأة ولو حلف لا يترى جارية فاشترى رصيفة او مخوزة  
 كان حائشا هذه الحلة في فتاوى قاضي خان وذكر في النسخ الاول من  
 الفصل الثالث عشر من ايمان الدجوة واحاله الى المنتقى اذا حلف  
 لا يكلم امرأة فكلم صبي فقد حكمي من بعض المشايخ انه يحث  
 قال فكانه قاس هذه المسئلة على ما اذا حلف لا يتزوج امرأة فتزوج  
 صبي فان هناك بحث في عينه وذكر في الفصل الثاني من ايمان  
 الدجوة اذا حلف لا يجامع هذه الصبي فجامعها بعد ما صارت  
 امرأة يحث وذكر في هذا الفصل ايضا لو حلف لا يكلم هذا الصبي  
 فكلمه بعد ما صار في حث في حثه ولو حلف لا يكلم صبي فكلم شيخا  
 للبحث وفي فتاوى القاضى الامام قمر الدين رحمه الله وجل  
 قال لا يثبت ان تترك فعل مع ظلاله فامرته كذا فان كان الابن  
 بالغا لا يقدر على منع نفسه بالفعل فنهى بالقول يكون بارا وان كان  
 الابن صغيرا كان شرط بزه المنع بالقول والعقل جميعا وذكر  
 ايضا اذا حلف بطلاق امرأة انه لا يبيع ظلالا يمر على هذه المظلة  
 فنهى بالقول يكون بارا لا يملك المنع بالفعل وفيها ايضا  
 اذا حلف لا ياكل من مال ابنته وبينهما حب من خل قال عصام  
 ان كان الابن كبيرا يخاصمه لم ياكل بغيره وان كان صغيرا  
 يبيع بغيره من غير ثم يخاصمه او يترى بغير الابن فياكل  
 قال القاضى الامام قمر الدين رحمه الله ويشفي ان لا يحتاج  
 الى هذا التكليف وله ان ياكل من بغير نفسه ويكون ذلك  
 بمنزلة القسمة واحد الشريك في المكيل والموزون يفسد  
 بالقسمة ان كانا جنيبا فالاب اولب وذكر في ايمان النوازل

واجامع في الفنا ويحلف لا يلبس صباية من قول قلادة فنام  
 اكلت في صباية ونخلوا في صلاة ان اكل من ملك الى صلاة على  
 صباية ما يكون لبس حث وذكر بعد هذه بوقية الصبي للماذون  
 له اذا اكل لا يمين له يحلف وبه ما اخذ الا توكب انه يقضي  
 بالكلول والصبي يتكلم ويصح اقواله وفي كفارة اليمين اذا اغتصب  
 او عكس هم وفيهم صبي تطعم لا يجوز وعليه ان يطعم مكينا  
 اخر في فتاوى قاضي خان وفي ايمان الملكة قال امرأة  
 اكر من اسيت ابي كودك وادارتم فحاة امرأة اخرى وجعلت  
 الصبي في الحرم المهد وامسكته ولم تملكه كالحلة الا انها ارضت  
 حث ويجوز اعتناق الصبي الصغير في كفارة اليمين والظهار  
 ولا يجوز اعتناق العبد المجنون في اواخر الباب الاول من ايمان  
 الاصل ذكر في باب الحلف على التزوج من ايمان فتصبر  
 الكرخي رحيل قال والله لا ازوجي لا ازوج ابنتي الصغيرة  
 او ابني الصغير ثم امر رجلا فزوجها او تزوج رجل بغير امره  
 ثم مله فاحار قال هو حائش وكذلك تزوج عبدة واست  
 قال اولئك القنف والصفقة والهبة والطلاق والكتابة  
 ولو حلف لا يزوم ابنا له لبيعا فامر رجلا فزوج بغير الابن  
 فاحار او تزوج رجل فاحار الابن يمين ورضي الابن لم يحث  
 وهذا الايبس الصغير وقال هناك عن محمد رحمه الله  
 في نوازل في رجل حلف بطلاق امرأة طلقا ان لا يزوج ابنته  
 له صغرة قد زوجها رجل من اهله او غريب والاب حاضر عند الموضع  
 حيث مكته الا انه مسكته ثم قال الله ما وقعت عمدة النكاح  
 وهو في ذلك المجلس قد اجرت النكاح قد عم محمد رحمه الله تعالى



انه لا يثبت لان الذي روي غيره ما جاز هو وكذا على استه  
 وذكر في باب الرجل يخلع على فعل من الافعال فيقع على صحته  
 وقاسه من ايمان مخبر الكرخي اذا قال والله لا يمين هذا  
 الصبي والصبي حر قال هذا على الفناء اذا ما عده بيمين قاسدا  
 برعي يمينه وذكر في باب الخلع اختلف على الخدمة من ايمان المخبر  
 اذا قال والله لا يخلع مني خادما لفلان وليس له نية في عتق  
 ولا جارية فانه يثبت في اي ذلك خذ لان كل منهما خادم  
 والصغير الذي يخدم والكبير سوا في ذلك اذا اختلف لا يثبت  
 ولده فانه غيره فغيره لم يثبت الا بدين وفي العبد يثبت وفي  
 المرأة قيل بانها تطهر الولد وقيل بانها تطهر العبد وتطهر في  
 الفضل الثالث والمسلم من ايمان الذخيرة اذا اخلع لا يخلع  
 حيا او غلاما او شابا او كهلا قبضه بعض اهل العلم الصبي  
 يسمى غلاما الا ان يبلغ سبع سنين ثم من سبع سنين كسارا  
 الى اربع وثلاثين ثم من اربع وثلاثين كاهلا الى احدى وعشرين ثم من  
 احدى وعشرين شيخا الى اخر عمر وفي الشيخ الغلام اسم لمن لم يبلغ  
 حد البلوغ فاذا بلغ صار شابا او فتى وقام به ضد يقدر في اجبر  
 ايمان الذخيرة وفي ايمان الفتاوى الصوكية كره في ايمان الذخيرة  
 رجل اثم صبي فقال بالعارضة الكرمي ما ويا وما خفايا  
 كرهه ام فامارة كذا وقد كان قبله طلقت امراته وله في  
 فضل المهر على الافعال اختلف بطلاق امراته انه لم  
 يلحق قط ثم اكرهه لا طي في حال صفه بصفتي طلقت امراته  
 في المهر بفي الفتاوى في طلاقه وفيه اربعة اوجه لا يثبت  
 لفلان ثوبا قاموه فلان ان يثري لابن له صغير ثوبا فاشتره

لا يثبت وكذا لك لو امر ان يشتري لصده ثوبا فاشتره لا يثبت وفي  
 فتاوى النسيان يعم ولو حلق ليصلن بلكاعة فام لكالف صبي  
 يمتل الصلاة فقد صلي بلكاعة وكذا في المنع في ايمان  
 صاحب المخطط رجل زنا بصبية بجامع مثلها  
 او بكنيسة يثبت عليه كد ولو وطئ جارية صغيرة تحت خدر سني  
 قال الواخيفية رحمه الله اذا سلمت اوت عليه كد في جبان  
 الفتاوى الصغرى الصبي اذا ربي بصبية وازال بكارتها  
 لا حد عليه وعليها المهر في ماله لانه موافق بافئاله وادنها  
 لم يبع وان كانت مائة متكرهه فله كذا وان كانت  
 بطاوعة لا يجب المهر لوجهين احدهما ان رضاهما معتبر  
 في اسقاط حقها والثاني انه لو فني بزوج ولي الصبي عليها  
 كالوامر صبا شي ولحقه عدم يرجع وليه على الامر فلا يفيده النفي  
 وفي فتاوى المتأني الامام فخر الدين الصبي اذا ربي بصبية  
 يجب المهر في ماله لانه موافق بافئاله وهذا اذا كان مهر  
 مثلها اذ لم ينحصر ما به اما اذا بلغ خمسين طمحيب على عاقلة  
 لانه بمنزلة كفاية وقد صار الكرمي نصف عتق لثمة وانما لا يحل  
 العاقلة اقل من نصف عتق لثمة والصبي اذا دعت صبا الى  
 نفسها فاذهب عورتها فله المهر والحرة اذا دعت صبا ففني  
 بها لا يضمن مهرها وان كانت امته يضمن لانه امر الامة لا يبيع  
 وبعض هذه المسائل في جنائيات الفتاوى الصغرى وبعضها  
 في فتاوى صاحب المخطط وحب لوال لامة زينة وانكرهه  
 او صغيرة لاحد للمأوى رجل ما حرم من ابنا له صغيرا حراما يورث  
 ولا يجب له الميراث في فتاوى القامبي ظهر الدين رحمه الله

في مسائل الحكم



نطقا وفي فوائده صاحب المخط صبي تزوج امرأة بغير إذن  
 الولي ودخل بها فلم يحزن الولي النكاح لا يجب عليه المهر لأن الصبي  
 ليس بأهل التزويج بخلاف الصبي فإنه لو أخذ بعد الفتنة  
 وفي أول حدود صدر الإسلام إلى الصبي حرم تزوجه فحرمته  
 أوجبته فدخل بها لا يصح محصاة بكف الدخول وله التزويج إذا  
 الصبي والمجنون إذا تزوج امرأة بتزوج الولي ودخل بها  
 ثم بلغ الصبي وأفاق المجنون قولي لا يقيم عليه البع إلا أن يدخل  
 بأمره بعد البلوغ ثم يرى المسرة البالغة العاقلة إذا أجمعت  
 صبيًا أو مجنونًا إلى نفسها ثم وطئها لأحد على واحد منهما عند  
 عامة العلماء وقال زفر والشافعي رحمه الله يجب على المرأة  
 لحد واحد وأجمعت على أنه الرجل البالغ العاقل إذا رزى ببعثته بجماع  
 مثلها أو بجنونته يجب لحد عليه وكذا الزوري بناء على يجب لحد والفرق  
 بين زوري المبسوط وأذا رزى بصغيرة لا يجمع مثلها وأرضها  
 فإنه كان أقضا يستمسك البول فلا حد عليه بل خلاف لأنها  
 ليست بمحل الوطئ مطلقا ويجب الاعتقال بنفس الأيلام وعليه  
 لحد الهبة وإن كان لا يستمسك البول لا يجب عليه لحد أيضا ويجب  
 كل الهبة وهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومهما  
 الله لا يجب وقال محمد رحمه الله يجب ولو في صغيرة ولم يفهمها  
 يجب لحد عليه ولو جامع صغيرة وأرضها لا يوجب حرمة المصاهرة  
 وساقته في هذا الذي جامع هذا الهبة بالزني لا يجب عليه لحد  
 لأنه زنا ما وجب لانه وطئ حرام هذه الجملة في المبسوط ولوزني  
 ببعثته بجماع مثلها ولم يفهمها يجب لحد وهذا ظاهر وهل يجب  
 الحثل شيئا لا يجب لانه لحد قد وجب وإنه ينافي وجوب الضمان

وكانت واقعة الفتوى ولو في صغيرة لا يشترط مثلها ليكون  
 هذا الوطئ زنا طمعا ولا وطئا خلا لا ولا طمعا يعني مثل هذا الوطئ  
 في المحل الحلال والحرام وهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد رحمه الله  
 بذلك الوطئ حرمة المصاهرة ولكن أوجبوا عقوبة لأن ما رتب تلك  
 لجنابة إذا لم يفهمها وهذا لأن كراطا وجوب لحد هو المحل المشترط  
 لأن الفصل فصل اقتضا الشهور فلا ينفصل إلا في محل مشتهى ذكره أبو يوسف  
 في حرمة الهبة في ما يلهي لحد ودون نكاح فوائده صاحب المخط لحد  
 والضممان لا يجتمعان إلا في مسيلتين إذا زنى بجارية بكر للفسان  
 يجب لحد ونقصان البكارة والثانية إذا سرق غير الذي يجب لحد  
 وقبضه كسر والله أعلم ذكر في الأصل ولو سرق  
 مما أصيب لا يقطع لأنه ليس بمالك ولو كان عليه حلي يبلغ ما لا  
 كثر لا يقطع أيضا لأنه تنوع لحد للصبي فلا يجب القطع بسرقته  
 ما هو تابع له وإن كان يعلم أن عليه حليا يجب لحد ما إذا سرق  
 ثوبا خلقا على حايته وأهم مصدرة يبلغ ما لا كثر أو الثوب  
 لا يساوي عشرة وأهم إن كان السارق لا يعلم بذلك لا يقطع لأن  
 قصده سرقة الثوب لا سرقة الدراهم وإن كان يعلم به قطع لأنه  
 إذا علم بقصوده الدراهم يجب لحد الصبي فإن الصبي هو المقصود  
 بالاختصاص على كل حال لأنه لو كان المقصود هو الحلي لاخذة دونه  
 ولو سرق عبدا صغيرا إن كان عاقل لا يقطع بل لا خلاف في بعي  
 إذا كان بحال يعبر عن نفسه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله  
 الله يقطع وقال أبو يوسف رحمه الله لا يقطع استحسانا وفي باب  
 الاقتران بالسرقته من المبسوط وإذا اقتر الرجل بالسرقته مع المجنون  
 أو الصبي أو مع الأقران لا يقطع لأن هذه السرقته غير موجبة

في مسأله السرقه



للقطع في حق اللقمة بحال المصحيح البالغ اذا ارى بهينه او مخزونة  
يجب له على الرجل لانه من الفضل من الرجل وبنه المرأة والارث  
في فضل الرجل بخلاف ما نحن فيه فان الفضل منهما جميعا ذكر في  
سورة الميون قوم رخوا وفيهم مصبي او يحنون لا قطع عليهم  
عند ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه  
الله ان كان المصبي هو الذي اخبره المتاع لا قطع عليهم وان  
اخرجه الكبير قطع وكذلك قطاع الطريق اذا كان فيهم مصبي  
او يحنون او مصون واذا كان فيهم جميعا في قول ابن  
حنيفة رحمه الله تعالى ذكره عن عطاء ان تجزئ  
كتب الي ابن عباس رضي الله عنهما هل للعبد في المقتم نصيب  
وهل كن الضاحك من كرم مع رولة الله صلى الله عليه وسلم  
ومتي يجب للمصبي سهم في المقتم وعن سهم ذوي القربى فكتب  
الي ابن عباس رضي الله عنهما ان لا تخلف للعبد في المقتم وان يرفع  
له وان النساكن يحرقن مع رولة الله صلى الله عليه وسلم يداوين  
الحرمي ويرفعن لهن ولا تخلف للمصبي في المقتم حتى يتعلم وكتب  
اليه في سهم ذوي القربى ان يمر مني ارضعة عرفت علينا ان  
نؤوم من الحسن اياها وان تقضي به عن عمرنا مفرضا فان ذلك  
عليه الا ان يسلم لنا فابي ذلك علينا وهذا نقول الا ان  
المصبي يرفع له كالعبد ما روى انهم كانوا يجيئون العبيد  
في جملة الجيش حتى يبيعوا مسلم وغل دار الحرب ما بان  
فاشترى منها او مبيته منهم واعتقه ثم استولى عليها المسلمون  
بما مات الكافرون وجرح المسلم الي دار الاسلام فانها يكونان  
في المسلمين لاننا نقتضيه ونما حران فليكان بالاستيلاء

واما لم يفتد عتقه منها ليسا بمضمونين فيملكان بالاستيلاء واذا سلم  
لهربي في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وحملوها دار الاسلام  
وله اولاد صغار وكبار فاولاد الصغار وما في يده من المتاع  
لا يكون مينا وروعي عن ابي يوسف رحمه الله انه دارة لا تكون  
فيها لانهم صاروا مسلمين ببعاله وامامت اعده التي في يده فلا لهم  
لم يستولوا على نفقة لكونه مسلما فلا يكونوا مسئولين على ما في يده  
واذا امن المصبي فوامن اهل كرمه ان كان مادونا له بالمتاع  
يبيع عن ثا ولا يبيع عند الشافعي رحمه الله كافي سائر القرفات  
وان كان محجورا وهو عاقل يبيع عند محمد رحمه الله دون غيره واما  
الذي لا يبيع واما ان العبد المحجور عليه لا يبيع عند ابن حنيفة  
وابن يوسف رحمه الله وعن محمد والشافعي رحمه الله يبيع واما ان  
العبد المأذون له بالتقال يبيع بلا خلاف واما ان المرأة حايض وكذا  
اما ان الممثلة والزمن ايضا حايض واذا ارثت الابوان ولحقا بولهما  
الصغير به بالحرب ثم استولى المسلمون فالولد في دار الاسلام  
مرتد ابتقا لهما والصغير المرتد سرقا واما اذا اقبلت الام في  
دار الاسلام مسلمة لا يكون الولد فيها لان الولد في مسلمة ابتقا  
لاله وكذلك لو ماتت الام مسلمة في دار الاسلام لم يكن  
الولد فيها لانها لما ماتت مسلمة في دار الاسلام كانت الوكالات  
الام ذمية بقرانية وقد بقيت في دار الاسلام لا يكون الولد  
فيها لان الولد وان صار مرتدا ابتقا لابييه ولكن يقع ذميا ابتقا  
لاله وكذا لو كانت الاب ذمية تقضى الزهدة لا يكون الولد فيها لان  
يقع ذميا ابتقا لاله وكذا الوارثه الابوان ولحقا به بالحرب  
والولد هاهنا فانه يكون مسلما ابتقا للدار وقد مر في حقه



١٢ الملاقاة والكاو واذا ولد للمرتدين في دار الحرب ولد لهم ولد له ولد له  
 ولد لم يظهر المسلمون عليهم يكونون الاولا في كلهم حيا ولا يكون ولد لها  
 حيا ويجوز ولد لها على الاسلام ولا يجوز ولد له ولمها لان الولد  
 يكون مرتدا ما رتد ابويه اذا كانا في دار الحرب كما يكون مسلما بالاسلام  
 ابويه فيجوز على الاسلام كالابوين واما ولد الولد لا يكون مرتدا  
 لانه يكون متقا للحج في الارتداد كما لا يكون متقاه في الاسلام  
 لانه لو كان متقا لكان تابعا لجده فيكون في المال لا يتاخر ويكون  
 التاب مسلما بالاسلام ادم عليه السلام فاذا لم يكن تابعا للحج  
 صار حكمه حكم ساير اهل الحرب وسائر اهل الحرب لا يجزى عن الاسلام  
 واذا ارتد الفخام المراهق عن الاسلام صحت ردة عنه في  
 حقيقته ومحمد ربهما الله وعند أبي يوسف ربهما الله لا يصح وهذا  
 مسلمان احدهما في الاسلام والثانية في الردة ثم اذا ارتد  
 الصبي المراهق فاذا اذركه كافرا لا يقتل ولكن يجلس وكذلك  
 من اكره على الاسلام وهو بالغ ثم ارتد لا يقتل ولكن يجلس واما  
 اسلام الصبي العاقل يصح عنه بلا خلاف بين اصحابنا  
 في احكام الدنيا والاخرة جميعا وعند الشافعي ربهما الله تعالى لا يجزم  
 بالاسلام وجه قوله اصحابنا ربهما الله تعالى ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم دعا عليا الى الاسلام وهو ابن سبع سنين فاسلم وحسن  
 اسلامه وكانا يقتصر بالاسلام في صغره ويقول سبحانه اني اراكم  
 طواغيتا ما بالفتى وان عليا والمصطفى فيه وهو انه عرف  
 الاسلام واعترف به فوجب ان يقع منه ما اذا كان ابن خمس عشرة  
 سنة ولا يلزم على الصبي الذي لا يقبل لانه لا يعرف الاسلام  
 ونظر تمام هذا في باب احكام المرتدين من المبسوط ذكر في بيان

ما اصابه من الفتنمة فاما ان المشركون اصابوه واذا اسبى الصبي  
 من اهل الحرب واجتمع الي دار الاسلام ووقى ابويه ثم مات قبل ان يعقل  
 الاسلام صلى عليه لانه لو لم يكن بعد ابويه ولا احدهما كان متقا للدار  
 فيكون مسلما بالدار فيصلى عليه وان كان معه ابواه او احدهما  
 فاما ان لا يصلى عليه لانه تابع لابويه في المرتبة قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كل مولود يولد فطرته على الفطرة الا ان ابويه يهودانه ويحييانه  
 حتى يبريه عنه بلسانه اما ساكرا واما كفورا اخذوا الصبي تتبع  
 لهما وجب الخبر في ارض الصبيان والنسوان والمجانين  
 لان عمر رضي الله عنه وطف لفراف في جميع الارض ويؤخذ من ارض  
 الصبي القلبي العسر مضاعفا وكذا من ارض المرأة القلبية  
 لان العسر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في طاهر الرواية  
 ومن ارض المسبلة في الروايات اجمع قلنا يؤخذ من الصبي القلبي  
 والمرأة القلبية العسر مضاعفا وبجزة اما تؤخذ على الرجال  
 ولا تؤخذ على الصبيان والنسوان هذا فصل رضي الله عنه  
 واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه تقتل صبي لم يبلغ الحلم  
 فليس له سلبه واما قتل مرتدنا او جريحنا فله سلبه سواء كان يستطيع  
 القتال او لا يستطيع لانه مباح القتل في الوجهين من الضحالك  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سراية قالوا اقلوا  
 وليا ولا نسا ولا الشيخ الكبير والمولى الكولو دلفة وكل ادمي مولود  
 ولكن هذا اللفظ يستعمل بالصغار عادة وهذا الكواب في الصبيان  
 اذا كانوا لا يصلحون للقتال ولا يقدر روق على الصيام عند التقا  
 الصغين ولا يكون روبا الحيوانا اما اذا كانوا كذلك فيقتلون  
 وفي سير فتاوى قاضي خان الامام ظهير الدين مسلم دخل



دار الحرب بامان مجاز رجل من اهل الحرب باجه او غنمه او خالته او ام  
 ولده قد فترها ببيعها من المسلم المستامن لا يثربها عنه لان الحرب  
 اذا احلها بالقرعة صارت حق مسلم وغل في دار الحرب بامان  
 فاستري من احم انبه او ابنته بطوع تكلوا فيه والتمسنا نحن  
 على ان البيع باطل وقال ابو الحسن الكرخي ان كانوا يرون حوز البيع  
 فالبيع جائز والا فالبيع باطل والمختار انه لا يجوز البيع في الوجهين  
 جميعا واذا لم يحوز البيع فتم اخرجه الى دار الاسلام فذلك مستحب  
 قال بعضهم بملكه لان البيع وان بطل فاذا ذهب المشتري فذلك  
 منه فتم بملكه بالقرعة وقال اكثرهم يكون حرا والصحيح ان  
 البايع اذا كان يري حوز البيع بملكه مطلقا لانا المشتري اخذ  
 قهر الما بعه البايع فتم بملكه بالقرعة وان كان البايع لا يري  
 حوزة فليجوز على التفصيل ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه  
 انما اقترا على المجري في دار الحرب فملكه وان ذهب به وهو طامع  
 لم يملكه لانه لم يوجد القهر في دار الحرب في فتاوى الفاضل الاسام  
 ظهير الجري رحمه الله وذكر في النوع الساري من سير فتاوى سئل  
 بنم الدين رحمه الله تعالى عن صبي حليم باسلامه بتمت الابوين ثم  
 له الاسلام بعد البلوغ فقال الان عرفت الاسلام هل يكون  
 ذلك دليلا ان لم يملك مسلما بعد البلوغ قال لا لانه اذا لم يعتد  
 انه كان يعتقه بخلاف هذا فبين قوله الان عرفت له فدان  
 الاسلام بتمت صلبه اذا اسلم الرجل ولد ابن صغير ابوع ميث  
 او حي لا يصير ولدا ابنه مسلما باسلامه وله ليس فيه كالا ب  
 وهو من السائل التي ليس له فيها كالا ب ويتطرق في المحرقات  
 ذكر في تفرقات سير النخبة واحاله الى العيون اهل الشرك

اذا استولوا على اهل الحرب من اهل الكتاب فنبوا اسبايا صفارا  
 بنينا بايهم فالهيبان على دين اهل الكتاب بعتة عبيد المسلمين  
 اذا سبوا لا يقولون الى السوك بالبيي واذا سبي المسلمون صبيات  
 اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل ابا وهم دار الاسلام واطلوا  
 فابنوا وهم صاروا مسلمين باسلام ابايهم وان لم يخرجوا الى دار  
 الاسلام ولو دخل حرب دار الاسلام ذميا لم يبي ابنه لا يصير  
 الابن مسلما بالدار ومن دخل دار الحرب بامان وسرق صبي واخرجه  
 الى دار الاسلام فالصبي مسلم ولو اشترى هناك صبي فاحرجه  
 الى دار الاسلام فهو على دينه ولو ان حرصا دخل دارنا بامان  
 وله عبيد صفير فاسلم فالعبيد كافر ما لم يمسلم هذه الجملة في  
 تفرقات سير النخبة صبي سبي وسبي عذبة او واحد  
 فحان لا يصير عليه الا اذا كان اقرب الاسلام وهو يقتل الاسلام  
 واذا لم يصب منه احدها فحان يصير عليه اعلم ان الولد  
 الصغير يصير بتمت الابوين او لاحدهما في الدين فانه انما يصير  
 بتمت صاحب اليد فانه عمت اليد بتمت بتمت الدار لانه قد  
 اعتبار اصله في الدين فلا بد من اعتباره نظر الى غير ان القيمة  
 في الابوين اقوي او اشبهه فاذ انهم فتمت القيمة  
 في حق صاحب اليد اقوي او ابنته فاذ كان معه احد  
 الابوين بتمت بتمت لهما الا للدار فيكون كافرا بتمت لهما وان لم يكن  
 معه احدهما يصير عليه اذا مات لانه صار مسلما بتمت الدار عنه  
 انما الابوين ولو وقع في يد المسلم من الجنة في دار الحرب وحده  
 ومات يصير عليه لانه مسلم بتمت صاحب اليد عنه انما  
 الابوين وسبوا فيما قلنا اذا كان الصبي عاقلا وعمره عاقل



لا يقبل البلوغ يقع لا يورث في الدين عالم بصفة الاسلام وقوله  
 في الكتاب وهو يقبل الاسلام يدل على ان الصبي العاقل اذا اسلم  
 بغير هذه امة ههنا وقوله وهو صحيح يقبل الاسلام يعني صفة  
 الاسلام وهذا يدل على ان من يقول لا اله الا الله لا يكون مسلما  
 حتى يعلم صفة الايمان ولهذا انما استقرى جارية واستوفرها  
 الاسلام فلم تعلم لا تكون موفقة وصفة الايمان ما ذكر في حديث  
 جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
 الآخر والبعث بعد الموت والحدود حيزه وشروطه من الله ههنا  
 ذكر الكتاب في هذه الجملة في باب حمل الخنازير من كجام الصغير  
 الصبي والمعتق اذا اخبر بغاسة الحما  
 لا ثبت النجاسة بقوله لانه لم يملك عقله قد يملك فلا يترجم  
 صدق على كذبه ولهذا لم يقبل خبر الصبي والمعتق في الاحكام  
 فان احدا من الصبيان والمعتوقين لم يرو عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حديثا والمجمع هذا ينبغي ان يظهر وحكم  
 فيه رايه فان وقع عنده انه صادق لا يورثه وان وقع انه كاذب  
 يورثه وهذا اذا كانا متعلقين اما اذا كانا لا يمتثلان لا يلتفت  
 الي قولهما في استحسان البسوط صبي عاقل في يده شي  
 يبيعه لا ينبغي لعينه ان يتره منه عالم يساله عنه كما اذا  
 بيعه لانه الصبي لا يملك البيع الا باذن الولي فان قال اذن  
 لي ابي يحكم فيه رايه على كل حال فان وقع عنده انه صادق  
 استراه منه والا فلا وهذا في البيع اما في الهبة اذا كان به  
 ذلك المال فان قال هو الذي اذن لي بالهبة يقبل منه اذا وقع  
 عنده انه صادق وان قال هو الذي اذن لي بالهبة لا يجوز

فيها من انوار

له ان يقبل لانه لا يملك ذلك ما ذن الولي الاب في القدر  
 ويعد ان يقبل في الهبة والاذن قول الصبي وجارية والصبي  
 وفي الهبة ولو كان المحدث نجاسة المادية لا يقبل قوله كالصبي  
 والمستوفى ولا يجب التحريم ولكن يجب خلاف الفاسق لان ختم  
 الفاسق يتوفى فيه الصدق والكذب يجب فيه التحريم طلبا للبر  
 اما الكذب في هذا العاقل فظاهر وقد ذكرنا بعض مسائل احبار  
 الصبي في هذا الموضع وفي استحسان البسوط واذا ما ذن الرجل  
 بين النساء وليس فيهن زوجة الا بياح لها ان يقبله كما في  
 حالة الحياة فان كانت فيهن جارية صغيرة لا تنتهي بطنها  
 الفصل حتى تقبله لان الصغيرة التي لا تنهي بياح لها ان تم  
 جميع احكام الرجل الا في حال حياته فلهذا كذا بعد وفاته  
 ولو كان الميت صغيرا لا ينهي فلا بأس للشوا ان يقبله  
 كما في حال الحياة لانه لا يورثه ولا يصير ماله وكذا اذا  
 ماتت المرأة بين الرجال لا بياح الواحد منهم ان يقبلها وان كان  
 فيهم صغير لا ينهي يعلم الفصل حتى يقبلها بياح الا انه  
 ان ليس جميع اعضائها حالة الحياة فكذا انب الرقاة وفي كل هبة  
 الهبة والصغيرة اذا كانت لا تنهي بياح مسها والطر اليها  
 لا فدام خوف الفتنة ويكره ان يبيع الذكور من الصبيان الذهب  
 والحرير لان النعم لما ثبت في حق الذكور فكل الابياح الابن لا بياح  
 الابن واما بياح فكل ما حرم ثمنها حرم بيعها او قضى وقت  
 لقتل انما عساه سنة واولا وقتة قال ابو حنيفة رضى الله  
 عنه لا علم لي به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فيه شيء  
 واختلف المباح فيه قال بعضهم اولا وقتة اذا بلغ سبع سنين



وقال بعضهم سبع سنين وبعضهم عشر سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا  
وقالوا ان كان الصبي بحال يطيق الم اختلفان تحتين والاحد لا  
وانه من جلد الحسن وفي الميون غلام حتن فلم يقطع الحبل لانه  
كلها فان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصف او دون  
لا يكون ختانا وفي مسألة النوار له صبي لم يحن ولا يمكن  
ان يحمد جلد الاثني به وحسنه ظاهرة اذا رآه انشأ لطف  
محتونا بنظره البقاء واهل الصبر من اجماعهم فان قالوا هو على  
خلاف ما يمكن الاختلاف فالحمد فعليه ويركع ولما الشيخ  
الضيق من اهل الجوس اذا سلم وقال اهل البهرا لانه لا يطيق  
اختنا يترك وفي قوائد المستحقين اختن الصبي ثم طالبت  
جلته ان صارته بحال لينة حشمت تقطع وما لا فلا ولا بأس  
بالخصاء للحرارية والكثرة والصغيرة واما الصبي فلا ينبغي ان  
يخص به ولا رجله كالرجل في استئصال الذخيرة اختن ذلك  
المشايخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يطمع عليهم وهو قول  
احسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شيخ قال البغية  
ابو الليث روي عن محمد الشافعي روي عنه وبه ماخذ وقد  
روي عن الحسن بن مالك روي عنه قال كنت مع الصبيان  
اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم علينا وفي هبة فتاوى  
القاضي فهدى الدين رحمه الله اذ اهدى الصغير شيئا من المأكولات  
وعب عن محمد رحمه الله انبياء لوالديه وشبه ذلك بضيافة  
المأكولات والرمشايخ تجاري على انه لا يبياع وفي كراهية التخيخ  
اذ اهدى النواكه الى الصبي الصغير يحل للاب والام الاكل اذا  
اريد بذلك بر اللاب والام لكن اهدى الى الصغير استصفا را

للهدية الجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يوكلم كل واحد  
من ابن عمر روي الله عنهم انه كان يشتريه لجوز لصبيانه يوم الفطر  
يلعبونه به ويكلمونه وهلكه افضل على رعي الله عنه بجوارحه وهذا  
اذا لم يكن على سبيل المقامرة فاما اذا كان هذا الصنع حرام للاب  
اذا احتياجه الى تناول مال وله فهذا على وجهين اما ان كان في  
المهر واحتياجه لفقره او كان في المفازة واحتياجه لعدم الطعام منه  
وله مال في الوجه الاول اكل بغير شيء وفي الوجه الثاني اكل بالقيمة  
وقد كونه في مسائل التفقات من هذا الكتاب في كتاب النكاح  
وفي واقعات الناطق والابن يتقرب اذن الطفل من البنات لانهم  
كانوا يفتلون ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار  
رحم كل كني ابنه الصغير باي بكر وغيره كره ذلك بعض المشايخ  
لانهم ليس لهذا الابن ابن ابنه بكر فيكون هو بالهد والجميع انه  
لا بأس به فان التام يريه ون به التناول انه يصير باي في تأني  
الحال لا التحقق للحال لا بأس بكلي الصبيان اذا كان له اصيات  
الصبيان لانه مباح ووقع المصحف الى الصبيان هل بكبره وكبراه  
في مسائل الطهارة في مجموع فوايد صاحب المحيط الادب والام اذا  
امر ولد الصغير لينقل الكا من الكوض الى منكر ابيه ووقع اليه  
الكوز فنقل قال بعضهم اما الذي في الكوز يصير ملكا للصبي  
حتى لا يحل للاب شربه الا عند الحاجة لان الاستحمام في الاعيان  
المبذلة باطل وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير ملكا  
للاب ويصير الابن محررا كما لا يبيد كالا حيا اذا حمل الكا بالكوز  
يكون المستاجر يكون محررا للمستاجر هذا وذكر في الحاوي  
اذا ملك الصبي الكوز في مال كوض ثم اهدى ذلك الكوز في كوض



لا يعمل الا حلف يشترطه المامون ذلك ان يكون من حلفاء الصغير قبل ان  
 يجري عليه القلم للصبي لا الابوي لقوله تعالى وان ليس للانسان  
 الا ما سوي وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم الاضابط  
 ليستفع بعلم ولده بعد موته كما روي عن ابن عباس بن مالك ان  
 قال من حلف ما يستفع به الميراث بعد موته ان يترك ولدا على الفرائد  
 والعلم فيكون لوالده امر ذلك من غير ان ينقص من امر الولد شيء  
 ذكر في بيان وعويب الاب والوصي في فتاوى رشيد الدين  
 صبي يحمل المال ويرفع الي امه والام تنفق على الصبي  
 وما كرمه قليلا خوفا او لغيره من غير زيادة لا يكره وان  
 كانت الام عاجزة والصبي بعد رعي الكسب مقدرا ما يملكه له  
 من اللثم فلها حق في مال الصبي فاكل ولو لم تكن الام محتاجة الى  
 مالها لكانت خلطت مالها بمال الولد واشترت الطعام واكملت  
 مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز لانها اكلت مال  
 التيمم في ادب الملقط المملوك اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيها  
 فحكمه حكم الرجال وان كان صبيها فحكمه حكم النساء قال السيد الامام  
 ابو القاسم رحمه الله تعالى يعني لا يعمل العقل اليه عن شتره فاما الملقط  
 والعقل اليه لا عن شتره لا باس به ولهذا لم يوجع بالنقاب واللام  
 من فروض الكفاية فاذا سلم على قوم فزاد عليهم السلخ بعضهم فان  
 كان الدين روي عليهم حصل الرضخ منهم مكلفين سيقط عن الباقيتين  
 قياسا على ما يروى فروض الكفاية واما اذا حصل الرضخ من الصان  
 ان كان الصبي لا يعمل لا حكمه انه لا يقطع الرضخ عن الباقيتين  
 وان كان هذا الصبي من يعمل لغيره هل يقطع عن الباقيتين  
 اختلف المصنف فيه قال بعضهم سيقط ومنهم من قال لا يقطع

في قوله ان يكون من حلفاء الصغير

وعامة هذا يظهر في كتاب الكسب لشيخ الاسلام ابي بكر رحمه الله في بيان  
 فروض الكفاية وقد كنت قد عرضت الكفاية في موضع على حدة  
 الملقط اسم للولد الذي يوجد على قارعة الطريق  
 او في المفازة او على باب المسج لا يعرف ابوه ولا امه واللقط الاخذ  
 سمي به باعتبار حاله انه يلقط ويرفع اللقطة فقل من تركه  
 بخلاف اللقطة فان تركها فصلت رفقها فان غلب عليه فله صناع  
 اللقطة فواجب عليه رفعه ثم اللقطة حر ونقطة من بية المال  
 واللقطة متبع في الانفاق عليه لعدم الولاية الا ان ياتيه القاض  
 ليكون دينيا عليه لعموم الولاية واذا ابي الملقط ان ينفق عليه  
 اللقطة وسال القاضي ان يقيه منه وقام البينة انه لقيط  
 فنقضه القاضي ووضعه على يدي رجل واس ان ينفق عليه  
 على ان يكون ذلك دينيا على اللقطة ثم ان الذي النقطة سال القاضي  
 ان يروه عليه فالتاضي ما يحيا راء شأوه عليه وان شالم يروه  
 عليه وكذلك القاضي في الفروع الاول ان شاقضه وان  
 شالم يقيه فان لم يقيه القاضي منه ياتيه بالانفاق عليه  
 ليكون دينيا على اللقطة ولم يذكروا في الكتاب انه اذا امره القاضي  
 ان ينفق عليه ولم يفعل على ان يكون ذلك دينيا عليه ما حكمه قال  
 بعضهم يصير دينيا على اللقطة من غير شرط الرجوع وقال بعضهم  
 او الامر ان ينفق عليه ما تقي يكون متطوعا الا اذا انفق عليه  
 على ان يكون ذلك دينيا عليه فان النقطة رجل لم يكن لغيره ان ياتيه  
 منه لانه ثبت له حق الحق يستحق به فاذا جاء اخر وانكره منه  
 فانه يدفع الى الاول فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله  
 يعني اذا لم يدع الملقط نسبته ثم قيل ان دعوى يرفع في حق نفسه

في باب اللقطة

في قوله ان يكون من حلفاء الصغير



دونه ابطال حق اللقطة وقيل ينبغي عليه بطلان يده واذا كسر  
اللقطه فادعياه رجل فذلك في وجهه اليه لانه صار في يده نفسه  
وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامته في جسده فهو ولي به  
ولو سبق دعوى احدهما فمخايبه ولو وجب اللقطة ماله فوضعه  
القاضي على يدي رجل او على يدي اللقطة وقال انفق عليه  
شيء من جابر وهو مصدق في نفقة ملته وما استرعى لغيره  
وذلك من طعام او كسوة من جابر وهو مصدق في نفقة ملته وهذا  
احكام ثلاثة احدها ان المال الذي وجب مع اللقطة يكون له  
والثاني ان نفقته تكون من ذلك المال والثالث ان المنفق  
اذا قال انفق عليه كذا وكذا فهو مصدق في نفقة مسئله  
لانه امين والقول قول الامين وليس هذا كما اذا انفق  
عليه من مال نفسه ليرجع عليه ثم قال انفق عليه كذا  
وكذا فانه لا يصح الا بيمينه لانه اراد ايجاب الثمنان على  
اللقطه وهنا اراد نفي الثمنان فاقرقا ولو ادعى اللقطة  
ان اللقطة عبده ان لم يقربا به لقطه فالقول قوله لان  
الصغير لا يده له فهو وسائر الاموال سواء كان في  
يده من ملكه طاهرا فيكون القول قوله فاما اذا اقرانه لقطه  
لا يصح دعوى لانه ثبت حره بظاهرها ولو بلغ اللقطة  
واقرا الله عبده فلا بد ان يرجع عليه حكم الامر من قوله شهادته  
وضعه بقرانه ويخوذلك يصح اقواره وان جري عليه من  
احكام الاموال ينبغي لا يصح وان ادعت امرأة اللقطة انها  
لا تصدق الا باليمين وليس هذا كالرجل لان المرأة ادعت  
النسب على غيرها واقوارها على غيرها لا يجوز لان النسب

الي الابا واما الرجل فقد اقر على نفسه فكان القول قوله وذكر عن  
ابي نصر محمد بن سلام ان اجمع في هذه المسئلة فقال لان المرأة  
لا تملك الفضل فلا تملك الوصل ايضاً والرجل يملك الفضل يملك  
الوصل ببيانه ان المرأة اذا قالت لولدها هذا ليس مني فانه  
لا يقطع النسب فيما بينهما باللعان ولو قال الرجل مثل ذلك يقطع  
نسبه باللعان وحكي ان امير اسير قد يقال له اسحق  
ابن احمد كانت له من اقر في داره فاجتمع واحد في هذه المسئلة  
بمنه النكته فاجتمعت فقال للمثمنه النكته فقبل لها له قالها  
ابو نصر محمد بن سلام فنفى اليه باربعة الاف درهم وليس علي  
الذي القطه اللقطة ورهاه عقل ولا ميثاق لانه لم يصير ولياً  
بالتربية واللقطه هو وسائر الناس سواء واللقطه اذا ادرك  
منه في شهادته وجبايته والحجاية عليه وحده كالمسلم لان  
حريته قاذف اللقطة في نفسه ولا يجد قاذف امه ثم اللقطة  
اذا وجب في مصر من امصار المسلمين بحكم باسلامه وكان الواجب  
مسلم او ذمياً ولو وجب في بيعة او كنيسة او قرية من قري اهل  
الذمة يحكم بكونه ذمياً سواء كان الواجب مسلماً او كافراً هذا في  
رواية وفي رواية اخرى اعتبر الواجب ذمة المكان وقال ان  
كان الواجب مسلماً يحكم بكونه مسلماً في اي مكان وجب وان كان  
الواجب كافراً يحكم بكونه كافراً في اي مكان وجب ثم في كل موضع  
حكى بكونه مسلماً يحكم عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل ان  
يقبل بصل عليه وفي كل موضع يحكم بكونه كافراً بقضي جميع احكام  
اللعان في حقه له حتى لو مات قبل ان يقبل لا يصل عليه ولو وجب  
في موضع فيها مسلمون وكفار يحكم بكونه مسلماً استحقاقا ولا يجوز



بجواز الملقط لانفسه سبب الولاية من القرابة والملك والسلطة  
 ولا يجوز تفرقة في مال الملقط اعتبارا بالام ويجوز ان يقتصر  
 له الهبة لانه تقع محض ولهذا يملك الصغير بنفسه اذا كان عاقلا  
 وتملكه الام ووصيها وسلم في صناعة ويواجه وهذا رواية  
 القه وركب في محض وذكر في كراهية اجماع الصنف لا يجوز  
 ان يعلم وهو الامم وذكر في كراهية الهبة الهدية ومن كان في يده  
 لقط لاب له فانه يجوز قبضه الهبة والهدية والله اعلم  
 واحسن **قوله** ان التفرقة على الصنف اذ كان ملائمة  
 نوع هو من باب الولاية لا يملك الامم هو لقط الكرم والشرع  
 والبيع لا يملك القينة لان الولي هو الذي قام مقامه بانابة  
 الشرع دفعا لحاجته ونوع اخر ما كان من ضرورت حال الصنف  
 وذلك جائز مما يموله ويتفق عليه كالام والعم والملقط اذا  
 كان في حجرهم واذا ملك هو لاهذا النوع فالولي لولي اولى به  
 الا انه لا يشترط في حق الولي ان يكون العبي في حجره ونوع ثالث  
 ما هو نوع محض كقول الهبة والهدية فهذا يملك الملقط  
 والام ومن يموله من الام والعم والصبي بنفسه اذا كان  
 يفعل لانه اذا كان ثما قال لا يفت بالحكمة فتح باب الاصابة  
 نظر الصبي فيملك بالفضل والولاية والحج وصار عبرة الاتفاق  
 قال ولا يجوز للملقط ان يواجه ويجوز للام ان يوصر ابنها اذا  
 كان في حجرها ولا يجوز للعم لانه الام يملك ابناء من افسه بالتحريم  
 فاولي ان يملك ابناء من افسه ومن لا يملك الملقط والعم وباب  
 شيء منه في مسائل الاجازات ان الله تعالى وفي التوازل  
 الملقط اذا امر بختان العبي فهل يفتي لانه ليس له هذه الولاية

والله اعلم **قوله** ان التفرقة على الصنف اذ كان ملائمة  
 ملك الصبي فوره رجل من ميرة ثلاثة ايام وصفا على وجه العمل  
 2 ما لا يفتي لانه الملقط حصلت له فصار ركا اذا عثر له احد  
 باجر ويطلب الا ان الوصي من ماله والوصي اذا احاطا بالعب  
 الابن للبيعت فلا يعمل له الا الوالد عليه وكذا في الذي يقول  
 اليهم لانا الوالد عليه ايضا وكذا في لود الملقط ان عبه الصبي  
 والبالغ لا يجب العمل لانه فعل ما هو واجب عليه والاين اذ  
 رد ابنا لبيد لا يفتي بالعمل والاب اذا كان هو الوالد يفتي  
 العمل اذا كان الابن كبر السن المسيلة في الكتب وهذا هو  
 الفقيه لانه خيرة الاب واجبة على الابن ورد العبد الابن  
 بموالة كختمه فيكون واجبا على الابن فلا يفتي بالعمل واما  
 الاب فلا يجب عليه ختمه الابن فيستحق به العمل ويتقو  
 تمام هذا في كتاب الاباق في سوط صدر الاسلام واذا  
 رد امته القتم ابنها ان كان حنيا صغيرا لا يفتي والا  
 حبالا ولا لانه لم يرد الا شخص واحد وان كان غلاما  
 قارب الحكم اذ مع امه فيستحق حبلين لانه رده شخصين وحسب  
 ابق له عبه فوجه لانه الصغير يجوز ان كان الابن في عياله  
 لانه لا يجباغ الي التسليم فان حق القبض حيا وهذا لا يفتي  
 الصغير لانه وقبضه قائم لان القبض لا يطل بالاباقت  
 ما دام الابن في دار الاسلام واعلم انه يفتي القرض  
 بخلاف ما اذا باع من ابنه الصغير فانه لا يجوز لان قبض الاب  
 لا يفتي من قبض البيع لان قبض البيع قبض ضمان وقبض الاب  
 قبض امانة فان العبد اذا هلك فبالتسليم يفتي على

في مسائل الاباق

في مسائل الاباق



سنة ١١١١

مجلد ١٢٠

على الخزي النور ولو هلك قبله لا يقر الأمن وقضى الامانة دون  
 قبح الضمان ولا يورث ذلك عن قبح الضمان وتعم هذا ينظر  
 في كتاب الاباق من شرح صدر الاسلام في السيد والله اعلم  
 في ودعة المفقط الصبي المفقوب  
 اذا وقع في الماء وعرف يقين الفاضل بخلاف صبي الوديعه  
 وفي غيب العده ولو غصب عبد صغيرا قال تعالى لا يفرح الثقلان  
 وفي فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو غصب من صبي شيئا  
 لم يرد عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ والادب ولو كان من غير  
 ما اذا رفع السهم عن ظهر الدابة للغير لم اعاده الاظهر الدابة  
 لا يبيع وان كان الفاضل استملك الدابة حتى ضمن القيمة  
 فدفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ما ذروا له في التجارة  
 مع وري من ضمانه وان لم يكن ما ذروا له لا يبرأ الله دفع القيمة  
 تضمن صبي النزيل وهكذا ذكر المسئلة في عامة الفتاوى  
 وذكر ابو ربه في مسئلة النكاح يعبر في كتاب الاسرار ان الصبي  
 اذا استوفى دينه لا يبيع ولو غصب من عبده محرم ما رده عليه بري  
 من ضمانه في بيع اجماع في الفتاوى وفي فتاوى صاحب  
 المحيط بحسب الامر صيا باستهالك ما الى انسان يقين الصبي  
 ثم يرجع على الامر وفي خبايا فتاوى ما في خان قبيل فصل  
 الخلاف بين ولو امر صبي فله حقه نعم كان لولي الصبي  
 ان يرجع على الامر وفي فتاوى صبي جاهل الاضداد وقال  
 اوصه في نفسه فضاقت افاق من ذلك السبب حتى ديه  
 على عاقلة الفضاة وله لك الصبي فتمت على عاقلة  
 الفضاة وفي كتاب الفتاوى صبي اخذ حاجته انسان ولم

يجوز

محوها فان كانها لم يرسلها حتى ضاعت حال القاضي الامام  
 في الدين يقين ورافتي وقال صاحب المحيط لا يضمن حاله  
 فاقاله القاضي الامام في الدين قول ابي يوسف رحمه الله وما قاله  
 صاحب المحيط قول محمد رحمه الله وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين  
 رحمه الله فاسد استوريك واسد استوريك ويكودين بيان  
 ابن استورا هل لا بد هل يقين الصبي قال نعم يقين وفي فتاوى  
 الفقيه ابي حنيفة رحمه الله لو وضع سكينه يد صبي قتل نفسه  
 لا يضمن ولو عثر بمشي ما لا يقين وفي فتاوى ابي حنيفة الكبير  
 رحمه الله صبي قائم على سطح او حائط صام به رجل ففزع الصبي  
 فوقع ومات يقين الصبي ديه وذلك على عاقلة وكذلك لو كان  
 على الطريق قرن دية وصام بها رجل فوطت الدابة يقين الصبي  
 ديه وهو على عاقلة وهكذا المسئلة في مجموع النوازل وياتي  
 بعد هذه شئ من خلافه وفي فتاوى ابي حنيفة ان صبي بال على  
 السطح فحطم البوارج الميزان واصاب نوب رجل فامره يضمن الصبي  
 في ما لقان لم يكن له مال يكون ديه عليه يوجب به اذا ايسر  
 وفي النوازل ولو روي صبي سها فاصاب عيني امرأة الاصحاح على  
 والده وانما يجيب في حاله وان لم يكن له مال فله على الميتة قال وانما  
 اوجبه ما له لانه لا يربى للهم عاقلة ويقول العاقلة للمعرب  
 اللهم لا تبصره وفي الميوت لو دخل صبي ارباعا او بقر عليه  
 في حماره فسقط البيت قال محمد رحمه الله يقين في الصبي والميت  
 عليه ولا يقين في النيام وفي مسائل الضمان في فتاوى الدماري  
 ربه ديه يحرم يد يورث ايركده سم من ارباع ديه جردا يري ارباع راكده  
 خود وقال ديه يريك ورس عاقلة سوي للدم نحو طالع



وفي عرب الرواية لو عذب حواصيرهم الا اذا مات جنت اقد  
فاما الفرق والحق والقتل اذا قتله فاقول يمين وقد مر شي من  
في اول الفصل ولو عذب مكاتب صغيرا او كبيرا الا يمين وفي باب  
عقب المهر والمهر والنجابة في ذلك من جنابا لتكابع المصير  
رحب لعقب صيا فانه في يده يحيى او يحيا لاشي عليه  
فان مات من صاعقة او شت حية فمات عاقلة القاصد ربه  
وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجب وهو قول الشافعي رحمه الله  
تعالى اما ما سألنا اذا مات يحيى او يحيا ولنا انه لا يمتنع بقتله  
لان هذه الاشياء يجوز عذابها واداءه والولي يحفظ المصير عن هذه  
الافاق فكان القاصد ما زال اليه الحاطة والتفتت من هذه  
الاجان والنقل الي المسببة ومكان الموت سببا لهلاك  
وهو معتق في هذه السبب منمن عن الف ما اذا مات يحيى فحياة  
لان الميتة لا ترفع لها يد وكفى كل مكان حتى طالوا نقله الي  
موضع فليل فيه الكي والامراض يكون ضارعا وان عرق في ماء او  
احترق وسقط من سطح او ما استبد ذلك وهي من المصايف  
وذكر الي الامام ابو القاسم رحمه الله في كتاب الخلاص لو مات غلاما  
صغيرا فغير ان اهلكه الي حاجة فارفعي فوق بيت مع الصبيان  
ودفع وساق يمين وفي رواية الواححات في باب ما يجب الميتة  
والكفارة وفي املا الحسن في رجل صاع بصبي وهو توفى حيا  
فوقع ثمان مال او احيته وادبوا في فقر والشافعي رحمه الله  
لا شيء عليه وفي نوادرنا رستم صبي على حيا فصاع به رجل  
فقال لا تقع موقع لا يمين ولو قال مع موقع يمين وفي بيان الميراث  
ولو جده صيا من يده ابيه والاب يسكه حتى قال ابو حنيفة

رحم الله وفي المصبي على الذي جده ويرى ابوه فان جده الرجل  
وجده ابوه حتى مات قال لا يده عليها جميعا ولا يرى ابوه منه  
وفي رواية النوازل والجامع والفتاوي عن نصير في صبي مات  
في الماء وسقط من سطح فان قال اما ابن سبع سنين او نحو فانه  
يحفظ نفسه وان كان لا يمتنع فان في شيء من ذلك فيلزم الوالد  
الكفارة وان كان في حيا حيا فالكفارة على الذي في حيا خاصة  
ومن ابى ملا الاسكان في الوالد ان لم يمتعه المصير حتى سقط  
او وقع في نار قال لا آري على الوالد شي قال ابو نصر عليها  
الكفارة وقال ابو القاسم عليه الاستغفار والتوبة قال الفقهاء  
وهم باخذ وقال نصير ان او صنعت الام المصبي باني يري اللاب  
والولد يقبل ثدي غيره فلم يحل الاب للمصبي فليد اخذ ما من  
لجميع فالاب اثم وعليه عتق رقبة والتوبة وان كان المصبي لم يقبل  
ثدي غيرها وهو يعلم بذلك فالام اثم على الام وعلمها عتق رقبة  
هذه الجملة في رواية النوازل وفي عقب الجاهل في فتاوي في مسائل  
بخم البرن صيان في ملك في زمان البرد قال المصلي الواحد هذه  
الغوص وشبهها هذه الكوة فتقل فصاعا لا يمين المصير ولا  
السداد وفي حيا سب الفتاوي المصير قال ابي عبد الله محمد  
هذه الشجرة وانفق في ثمارها منصفه وسقطت الميتة على  
عاقلة اما اءامات ولنا الواسع محل شي ولو لم يخط من عذار  
وليها قلنا المصير ولو لم يمل له انفق في ثمارها ولو كان المصير  
هذه الشجرة او قال له اصعد وانفق لنفسك فسقط وما  
اختلف المشايخ رحمهم الله في وجوب العتق والمقتار وفي  
المسلمين المتنافذ ذكر في النوازل رجل مري في قرية بوقومها قصب



وقد اورد العبدان ما قاروا في السكة والقوا سببا منها في القصب  
 فاحدته فدخل الحمار تحت سطح فوقه حطب فارتفعت النار الى  
 الحطب فاحدته والقوا ذلك الحطب من السطح فاحدته الحمار فارتفعت  
 كما في الحطب الذي اخرج الحمار فارتفعت مع القصب فاحدته النار وارتفعت  
 الحطب فاحدته جميعا لان الحمار احرق بمقامها وهكذا اذ لم  
 المسئلة في عصب التخصيص ذكر العقبه الراليت في قناريه  
 فصار وضع الثوب على الحمار في الحمار فارتفعت النار فاحدته الحمار  
 الفصار فدخل ابن اخيه الحمار فارتفعت النار فاحدته الحمار فارتفعت  
 ان كان الحمار فدخل الحمار فارتفعت النار فاحدته الحمار فارتفعت  
 الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الحمار  
 الاكل فاحدته الحمار فارتفعت النار فاحدته الحمار فارتفعت  
 فيه الثوب فيظن ان كان الصبي الذي اقعده الفصار فارتفعت النار فاحدته  
 ابع او احد او وصيه او لم يكن له احد من هؤلاء ولكن الفصار فارتفعت  
 الى نفسه فالضمان على الصبي لانه صبيح بترك الحفظ الواجب  
 عليه ولا ضمان على الفصار والذاته ان يحفظ الثوب بيده ذلك  
 الصبي ولا يضمن الفصار بترك الثوب عند الصبي طال القاني  
 الامام في البيت رحمه الله تعالى في قناريه وهذا الحمار  
 انما يستقيم اذا كان الصبي ماذونا له لان الصبي الحمار فارتفعت  
 له بواحدة ضمان تبيع الوديعه اما اذا كان محجورا فانه لا يواحد  
 باستهلاك الوديعه وتضمنها كالمودع دل سارقا على الوديعه  
 اوراق انسانا ماخذ الوديعه وهو مودع على منعه فلم يضمنه لا يضمن  
 اذا كان محجورا عليه فان كان هذا الصبي ماذونا له كان الضمان  
 على الصبي ولا يجب على الفصار وان لم يكن الصبي منقما من جهة

ما ذكرنا ولم يكن في عيال الفصار ولا تملك له ولا اجير الا ان  
 الفصار را حقه بيده واقعه حاقلا الحمار فارتفعت النار فاحدته الحمار  
 لانه لما استعظم من ليس في عياله بصير مستهلكا وان كان الصبي  
 بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منقما اليه  
 فلا ضمان على واحد منهما اما الفصار فلا يضمنه حقه في عياله  
 واما الصبي فلا يضمنه لم يترك الحفظ لما كان الموضع الذي الموضع الذي  
 دخل فيه بحيث يرى الثوب وبعض ما يمل وجوب الضمان للصبي  
 وعليه ياتي في ما يل الحمايات ذكر في عصب المتقي رجل عصب  
 صبا حوا في قناريه في رجل حطال قال فلا وليا الصبي ان  
 يسمعوا عاقلة الهما كما وافا ان اتبعوا عاقلة الفاصب رجما  
 على عاقلة القاتل وان قتل الصبي نفسه ضيق على عاقلة الفاصب  
 ولا رجوع فيها على عاقلة الصبي ولو قتل رجل عمارا كان اوليا  
 الصبي باختيارا ان ساوا قتلوا القاتل وان سا اتبعوا عاقلة  
 الفاصب به فيه وترجع عاقلة الفاصب به الى مال القاتل ولو ان  
 الصبي قتل في يد الفاصب رجلا ثم رده على ابيه فقتل عاقلة  
 دية قتل لم يكن لهم ان يرجعوا بها على الفاصب قال وكان  
 ينبغي ان لا يضمن الفاصب شيئا مما وصفت في آخره ولكن ان  
 القاتل فيه في كل شيء اني على نفسه او على شيء من بيده بوجه من  
 الوجوه ما خلا الموت او امر بترك به من السما ليس من اقوال  
 التاكن وحمل امره ان يقتل نفسه فقتل فانه يضمن  
 عاقلة الامور كذا الوارعه ان يقتل نفسه صبي ماذون  
 له امره ان يجرى ثوبا يقتل به في الذي حرق ويرجع به على  
 الذي امره هذه الجملة في عصب المتقي وفي حمايات الفتاوى



الهندي رجل عفيف ميامر نقاب عن ربه يحجب الفاضل عن  
 يحس به اولم يعلم انه قد مات وفي عقيب التفتي رجل حيا  
 الا امره رجل او انت وهو صفت فخرها واودعها الي منزله  
 ايها الزوجها قال اجبت ابي حبي ياتي بها او اعلم انها ماتت  
 وفي عقيب فتاوى قاضي القضاة فخر الدين رجل عفيف غلاما  
 صغيرا في حاجة لا يعرف اذن الفلام فراه الفلام غلاما يامليون  
 فاشبه اليهم واربعي سطح بيت فوقه ما تضمن الذي بعثه  
 في حاجته لانه صار غاصبا بالاستحلام **مسألة**  
 الاسلام الامام ابو الفضل الكراخي رحمه الله تعالى عن رجل  
 قال لصبي اذهب الي هذا المحض واتي لي بما قد ذهب فقرو  
 فقال علي المرسل الذي علي عاقلة قال لانه لا يكون ادني حالا  
 مما ذكرني المضاربة لو وقع الي صبي مالا مضاربة وهو غير  
 طارون له قد ذهب ليصرفي فذلك في الطريق تحت الدية بحسب  
 عاقلة رب الكال والله اعلم بالصواب

ذكر في حيايات اجماع الصنف في باب عفيف الكبير والصغير  
 والحباية في ذلك صبي محجور عليه وهو يقبل اودع عنده فقتله  
 كانت على عاقلة القيمة وان اودع طمعا حاكم فأكمله لا يصح  
 وقال ابو يعقوب والشافعي رحمه الله يضمن وعليه هذا الخلاف  
 اذا اقرضه شيئا وسلم اليه او باع منه شيئا وسلم اليه فاستهلكه  
 وهذا اذا كان عاقلا فان لم يكن لا يضمن في قولهم هلكه اذ كان عاقلا  
 الامام فخر الدين رحمه الله في هذا الباب ايضاً من جنائز الهبة  
 في شرح اجماع الصنف فذكر شيخ الاسلام بوهان الدين  
 رحمه الله في هذا الباب ايضاً من جنائز الهبة هذه المسئلة

دونه  
 في جنائز الهبة

وقال قال فخر رحمه الله في اصل اجماع الصنف صبي قد عقل  
 وفي اجماع الكبير وضع المسئلة في صبي اثني عشر سنة وهذه  
 بيدك علي ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليم غير  
 معتبر وفعله معتبر فاذا ذكره في الهداية غير العاقل انحالت  
 ما ذكره الامام فخر الدين رحمه الله تعالى وفي مختلف الرواية وضع  
 المسئلة في مطلق الكال غير معتبر بالتمام فذكر شيخ الاسلام  
 علي الاسيحاوي رحمه الله في المبسوط والاختلاف في الصبي  
 الذي يقبل اما الذي لا يقبل فلا ضمان عليه بالاجماع وفي وثقة  
 شرح الطحاوي من اودع عند صبي مالا فهلك في يده لا ضمان عليه  
 بالاجماع وان استهلك الصبي فانه يتطرق اليه ما ذكره في  
 التجارة ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكن قول الوردية  
 باذن وليه ضمن بالاجماع وانه قبل بغيره فان وليه فلا ضمان عليه  
 عنه الي خيفته وشرح رحمه الله الي الكال ولا يضمن الاراك  
 وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن للمحال واجمعوا على انه لو استهلك  
 مالا فخر من عفيف مسابقة الايداع ضمن في الكال ولو كانت  
 الوردية عفيفاً فقتله صبي كانت دية على عاقلة وان حبي  
 عليه فيما دون النفس كان ارش في مال الصبي في قولهم جميعاً  
 ولو اودع عند صبي محجور عليه مالا ففلسخ الصبي واستهلك  
 يضمن وكذا لو اودع عفيف صبي مالا فاذن للموالية فاستهلك  
 ليعه الا ان يضمن بالاتفاق ذكره الحاكم السمرية في عتبة الدولة  
 في مسئلة ايداع الصبي فذكر في الهداية وعليه هذا كله في  
 الاقراض والاعارة وفي محال من العاقلة اي جعفر الاستثنائي  
 رحمه الله اقرض الصبي المأذون له واستقر منه حايرون وهو كالمال



في هذا وان كان محجور اقامه لا يبيع اقرضه ولا استقرضه فان  
 اقرضه انسان فادام عنه باقيا كان لصاحب المال ان يسترده  
 عنهم جميعا فاما اذا انفق او ائتمه فلا ضمان عليه عندها  
 خلا فالاي يوفى فان عنه اذا انفق او ائتمه كان له عليه  
 ان يرجع ضمان ذلك وان هلك المال المرض في يده بقصد  
 لانه ضمان عليه بلا خلاف بينهم ومسيلة اشتراف السفينة  
 المحجور عليه والعبه المحجور عليه كتبت في مائيل الحسن هذه  
 الكتاب ونفي ما ليس النظار في الفقه وعلى هذا الخلاف  
 اذا باع من صبي محجور عليه شيئا وشره اليه وان تملكه الصبي  
 للا ضمان عليه عنه اي حقيقه ومحمد رحمه الله وعندنا  
 يوسف رحمه الله بضمن وعلى هذا الخلاف الا يبيع عنه عب  
 محجور عليه الا انه لا يضمن في اكمال عندها ويضمن بعد القس  
 وعندنا اي يوسف رحمه الله تعالى يضمن في اكمال وذكر شيخنا الاسلام  
 ابو بكر في شرح الاصل في ايداع الصبي المحجور عليه اجمعا على  
 انه لو ترك الحق لا يضمن بان ذلك سارقا على الوديعة ولو باع  
 من عبه محجور عليه طعا ما فاستملكه لا يضمن في اكمال ويضمن  
 في العتاق والا يبيع عنه عبه صغيرا كالاباع عنه من صغير  
 في الحكم والا يبيع عنه العبد الكبير وام الولد كالاباع عنه عب  
 محجور عليه والصبي المحجور عليه اذا قبل الوديعة بادت الولد  
 والمولى واستهلكاها يضمنان في اكمال بالاجماع هذه الجملة  
 في وديعة شريح الاسلام اي يكره وذكر ايضا اذا استهلك  
 الوديعة من في عيال المودع لا يضمن المودع ويضمن المستهلك  
 صغيرا كان او كبيرا او عبدا محجورا عليه وذكر في الوديعة

الفتاوى الصبي الذي في عيال المودع اذا استهلك الوديعة  
 او غلطه يضمن وهي من اكمال ان ايداع الصبي وفي باب وديعة  
 الصبي والمحجور عليه من اجماع الكبير صبي ابن ابي عن كسنة  
 يقبل البيع والشراء محجور عليه اودعه رجل الف درهم فادرك ومات  
 ولم يدرك ما حال الوديعة وله مال كبير فلا ضمان عليه في ماله الا  
 ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده فحينئذ يصير الوديعة  
 دينيا في ماله اذا لم يدرك ما صنعت والمضيق كالصبي وان كان الصبي  
 مازونا له في التجارة والمسيلة جاهلا يضمن وان لم يشهد الشهود  
 انه ادرك وهو في يده ولذا اكلم في المفتوه المادون له ويظهر وديعة  
 له خبره وانما عبدا محجورا عليه اودعه رجل مالا ثم اعتقه المولى  
 لم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله وان مات وهو  
 قله شيء على مولاه الا ان يعرف الوديعة بيمينها فيردها على ماله  
 وان لم يرد المولى في التجارة بعبه ما استودع لم مات فلا ضمان  
 الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا سلمه  
 الشهود بذلك لم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المالك  
 وفي وديعة واقعات النافعة اذا اودع عبدا محجورا عليه مالا  
 لم اذن له المولى لم مات العبد وترك مالا وعليه ديون ان كانت  
 الوديعة راوهابي يده الاذن فهو الحق العبد والا فلا شيء عليه  
 ولذا لو اودع صبي محجورا عليه مالا لم ادرك واذن له ابو في التجارة  
 لم مات فكذا ذلك ذكر في باب ما يكون فيه المولى خصما من عبده ومالا  
 يكون من متفرقات ابوابه اجماع اذا كان للعبد وديعة عند رجل  
 او عبده منه المادون او مائة درهم قرض او دين من ثمن مبيع  
 فاقول انما عنه المالك ان الذي دفع اليه المالك عبده هذه

جاء



الرجل وصدقة المولى فان الفاضل لا يامر الذي قبله المال بدفع  
المال الي المولى عينا كان او دينا لان العبد هو الحق في ربه  
هنا اذا اقر ان المال وصل اليه من جهة عبده ولم يقر بكون ذلك  
ملكاً للمقر له وكذلك لو اقر بكونه ملكاً له بان قال هذا مالك  
عقبك منك عبدك ودفعه الي وصدقة بذلك صاحب المال  
لا يجبره الفاضل على التسليم الي المقر له لانه اقر بانه ماله لكنها  
بقا دقا على انه وصل اليه من جهة الغائب فقد بقا دقا على  
انه ليس بخصم كما ادعى عينا في يد انسان فادعى ان فلان  
اودعه او عصبه من فلان وصدقة في ذلك لا تنصب خصما  
كنا هنا وذكر في المبسوط عبد اودع عنده انسانا ودية وعان  
فليس لمولاه ان يأخذه لو كان العبد مائتة الف او مائة الف  
لان العبد ادعى له به حكمته ولا يكون لمولاه ان يأخذ من المودع  
مال بغير العبد وذكر في ودية الدخيرة وهذا اذا لم يعلم  
المولى ان الوديعة كسب العبد اما اذا علم انها كسب العبد  
فلمولي حق الاخوة وكما اذا علم المولى انها ماله كان له ان  
يأخذ وفي ودية المدة استرق سوارثن من ذهب  
بمال الكسب ما يت المولى واودعت رجلا فهلك ضمن  
المودع لانها مال المولى وفي ما يدعى الدعوى والشهادة في  
العبد المأذون له من قناوي ربه الذي رحمه الله تعالى  
عبد دفع مال المولى الي رجل فمالا لك ليعتده منه وقد اتهم  
اقول المولى ان عبدي دفع اليك ليس له ان يأخذ منه ولو دفع  
اليه ذلك الرجل يجوز لان يد العبد مضمرة والواحد على  
الاخوة الرد على من قبض منه وان افكر دفع العبد اليه وادعى

المولى انه ملك فانه اقام البينة انه ملكه يقضي منه الا اذا اقام  
المدعي عليه بينة ان عبدا دفع اليه فحينئذ ينفذ دعوى المالك  
عنه بينة بكي مال ونكره عصب لود وعواجه حور ولا وبيد  
عنايب ربه خذ وبر مال بر عواجه ينفذ ودعوى مي كنه بينة  
تومال من بكر فته امتة وتولاه داره تومس ده وعواجه بقراست  
كه ملك مدعي كره وبه بينة من بين داره لمحت تسمع الدعوى عليه  
وان كان العبد غائبا بخلاف ما اذا اقر فاضا على ان المال وصل اليه  
من جهة عبد المدعي لانه لم توافقا انه مودع من جهة الغائب  
اما هذا المولى فيعلم ان المال اخذ من عبده لنفسه والمولى فيما يأخذ  
من عبده لا يتصور ان يكون مودعا او عاصبا بل يكون اخذاً على جهة  
التملك فانصب خصما اذا قال ذواليه هذا المال مالك  
استرقته من فلان ولو قال ذواليه هذا المال ودعني عبدي  
فلان وللا بد ان هو لك ام لا وصدقة المدعي ان عبده اودعه  
ايامه واقام المدعي بينة انه ماله يقضي له ويدفع المال اليه  
لأن ما يأخذه المولى من عبده يكون على وجه التملك فانصب  
خصما الاب والوصي والفاضل يملكون ايداع مال الصنف  
يقتر في ودية الفتاوى الصنوي وفي الموازل امرأة اودعت  
صبيته من بنة سنة فاستنفلت بتي فوفقت الصبيته في المال فثمان  
عليها فترقي بتي هذا وبين الغيب والعقب ان الوديعة امانة  
فلا يقضي بالهلاك ولا لانه لك العقب المودع اذا وضع الوديعة  
على يد الصنف لا يقضي بالهلاك اذا كان يثق ويضبط  
الحفظ ولا يشرط ان يكون في عياله واحاصه لان في  
المراة والولد الصنف لا يشرط المسالمة والمقتة حتى لو انه دفع



الورقة الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله لكن سيرة ما يكون  
 الصغير قادر على حفظه وكذلك لو دفع الى امراته وهي تسكن  
 في حله اهري ولا يتفق عليها فلا ضمان عليه لو هلك كذا في المحيط  
 وكذا الورقة الورقة على يد ابنه الصغير لا تضمن وان لم يكن في  
 عياله وان كان الابن مدركا ان كان في عياله لا تضمن وان لم يكن  
 يضمن القاصي اذا قبض اموال التاجر او دفع ومائة مجسلا  
 ياتي في مسائل ادب القاصي ان شاء الله تعالى والله اعلم  
 ذكر في التوازل ليس لواله الصغير في بيعه  
 وله الصغير فرق بينه وبين الكاذب له فان كان بغير والفرق  
 ان اعاره المادون له من توابع التجارة فاعارة الاب مال  
 الصغير فليس من توابع التجارة في مال الصغير عارية العجيس  
 وذكر في باب المصرة من بيع سرق الطحاوي ان الاب والوصي  
 يملك ان يبيعه مال اليتيم وفي متفرقات عارية النخبة للاب  
 للاب ان يبيعه وله وهل له ان يبيعه مال ولده اختلف المتأخر فيه  
 قال بعضهم له ذلك وعامتهم على انه ليس له ذلك في اول وكالة  
 سمي الامية اكلوا في عهد الله وفي رواية صاحب المحيط ذكر  
 ضمن الامية في كتاب الوكالة للاب ان يبيعه وله الصغير  
 وليس له ان يبيعه مال قال وما قبل هذا اذا كان ذلك في  
 تعليم اكرهه بان دفع الى استاذ لتعليمه كرهه ويحرم استاذ  
 اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز وفي عارية الفتاوى الصريح  
 صبي استفاد من صبي ثوبا كالفردم والفاكس ويحرم فاعطاء  
 والمستفاد لغير الدافع فهلك في يد الصبي ان كان الدافع ما دون  
 له لا شيء على المستفيد انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا

في عياله

كان ما دون الدافع منه فكان الهالك حاصلا بتسليطه ولو كان  
 ذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني لما قلنا وان كان الصبي الدافع  
 محجورا عليه يضمن هو بالدفع ونضمن الثاني بالاختلاف  
 الاول غاصب والثاني غاصب القاصب وكذا في العدة ولو استعار  
 الوصي دابة من رجل ليعمل بها من اموال اليتيم تجاوز احد الوصي  
 وكره حتى صار غاصبا وعطبت الدابة فالضمان في مال اليتيم  
 وراية في اقرها بام مكتوبة الوصي من عيان صدر الاسلام ابي  
 السر وعنده تعالى في انما المسئلة ان بعض اصحابنا قالوا  
 ان الوصي لو اخذ دابة انسان فاستعملها في حاجة اليتيم فأتت  
 الدابة بضمن اليتيم دون الوصي ولا يكاد يجمع هذا لان  
 الغاصب هو الوصي دون اليتيم حقيقة وحكما فلا يجب ان  
 يضمن اليتيم كافي الغاصب في متفرقات عارية النخبة  
 استعار رجل من غيره شيئا فدفع ولده الصغير المحجور عليه  
 ذلك الشيء الى غيره عارية ففسخ ضمن الصبي الدافع  
 وكذلك المكفوع اليه لان الاول غاصب وكذا الثاني وفي  
 فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله رجل استعار دابة  
 وقوله صبي فسرق منه على وجهين ان كان الصبي يضمن  
 حظه ما عليه ولا يضمن في الوجه الاول يضمن لانه لم يبيع  
 وفي الوجه الثاني يضمن لانه ضيع ومن استعار دابة فردّها  
 مع عبده او اجهله لم يضمن والحد باب الاجير ان يكون مسانعة  
 او حيا يرضع لاما للمودع ان يحفظ يدين في عياله فكذلك المستعير  
 لان العين امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مياومة لانه ليس  
 في عياله وانه اذا اردها مع عبده رب الدابة او اجيره لانه



لان المالك راض به ويصل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب  
 ويقل فيه وفي غيره وهو لا يفرق وان ردها مع اجني صحت  
 في امر عارية الهدية ولو رد المارة على يد ابنه الصغير ان كان  
 قادرا على حفظ الايمن وان لم يكن فبعضه حتى وان كان كبيرا  
 ان كان في عياله لا يضمن وان لم يكن يضمن كما في الوديعة والله  
 اعلم بالصواب  
 واذا اراد الرجل ان  
 يفضل بعض اولاده في الهبة في حالة الصحة وروى عن  
 ابي حنيفة رحمه الله انه لا يابى به اذا كان التقضي بسبب زيادة  
 وتقل له في الدين فان كانا سويا لم يكره هكذا وكوفي بعض  
 المواضع وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يابى به اذا لم يرد  
 الاقرار بالافز وكوفي بعض المواضع ان كان التقضي بسبب  
 زيادة برة فلا يابى بذلك وان كانا في البرسا لا ينبغي له ان  
 يفضل ذلك وان كان في ولده فاستحب لا ينبغي له ان يعطيه  
 اكثر من حوته قبل ان يكون معينا له على المعيشة وفي الميراث  
 واذا كان له ابن وبنات اراد ان يبيعهما فالأفضل ان يجعل  
 للذكر مثل حظ الانثيين عند محمد رحمه الله تعالى وعنه ابي يوسف  
 رحمه الله يجعل بينهما سوا وهو المختار لان الثار وورث  
 به واقارب ما له كله للذكر بان في المقام وهو امر  
 عليه محمد رحمه الله وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال في مثل هذه الميراث ان الله قال محمد رحمه  
 الله في الاصل كل شيء وهبه لابنه الصغير واشهد عليه  
 وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو حارث والقبض منه  
 ان يعلم ما وقصده له ويشهد عليه والاشهاد ليس بشرط

في  
 العبد

لانهم فانه الهبة تتم بالاعلام فكيف ذكر الاشهاد على وجه الاحتياط  
 تحزنا عن وجود باقي الورثة بعد موته واذا ارسل غلاما في حاجة  
 ثم وهبه لابنه الصغير صحته الهبة ولو لم يرجع المصحف مات  
 الوالد فالعبد الولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذا لو وهب  
 عبدا لغيره من ابنة الصغير فادام مترده اني دار الاسلام  
 عن الهبة ويصير الابن فابن الابن يضمن الهبة ذكر المسئلة  
 في ابايع عن خلاف ما اذا ابايع عبدا ابتاع من ابنة الصغير حيث لا يجوز  
 وقد ذكرنا الفرق بينهما في مسائل الابايع من هذه الكتاب وفي  
 المتع عن ابي يوسف رحمه الله لو نقد في بيعه ابنة الصغير  
 لا يجوز وروى المصنف عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز فحصل عن  
 ابي يوسف رحمه الله في المسئلة روايان واذا كان العبد في يد  
 رجل وريعه وهبه صاحبه من ابنة الصغير يجوز ويجعل الاب  
 كما يفتي لابنه بيد مودعه ولو وهب عبدا في يورخل اخر يضمن  
 او رهن او شدا فاسد او ميب البيع بشرط اختيار المشتري  
 لا يجوز ولا يصير الابن فابن الابن الصغير يضمن هوله وفي  
 فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى رجل وهب دار لابنه  
 الصغير والدار مشغولة ببناء الواهب جاز وروى عن ابي  
 حنيفة رحمه الله ان الواهب اذا كان في الدار وكان فيها بناء الواهب  
 لا يجوز وفي المتفق عن محمد رحمه الله رجل وهب دار لابنه الصغير  
 وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان صغيرا او كان الساكن  
 هو الواهب جاز لا يابى الساكن ما يتيه عن الموهوب يضمن  
 اللزوم فيمنع القبيح فيمنع تمام الهبة خالف ما اذا كان  
 بعن امره وجعلها ما اذا الساكن هو الواهب لا يفسد بشرط

هب



قبضه وبه على الدار فمقد قبضه وعنى إلى يوحنا وحمدا لله برواية  
 ابن سماعة لو ذهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها  
 يعني الواهب الإيجون كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله  
 وعنه أيضا رجل تصدق بأرض وقد زرعها على ولده  
 الصغير حار وان كان الزرع لميزر الابن باجارة لليخوز وروى  
 الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل تصدق  
 بداره على ابنه الصغير ولم يزرها منع وهو ساكنها أو كان  
 فيها ساكن يميزها ولم يزرها حارن الصدقة وإنما كانت  
 في يد رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جوابه في المصنف  
 فيما إذا كان فيها ساكن باهرا وبميزها بواقف جوابه في  
 الهبة وجوابه في الصدقة فيما إذا كان هو السائل أو كان  
 فيها منع يخالف جوابه فقد روينا عن أبي حنيفة رحمه الله  
 في الهبة أنه إذا كان الواهب في الدار أو كان فيها منع الواهب  
 أن الهبة لا تجوز وسيل الحقيقة أبو حنيفة عن امرأة وهبت  
 مهرها الذي لها على زوجها لابنه الصغير وقبل الابن قال أنا  
 في هذه المسئلة واقف أو يحتمل الجواز لكن كان عنده عبد رجل  
 ودية فأتى العبد ووجهه ملاء ابن المودع فأتى بخود وسئل  
 مع أضي عن هذه المسئلة فقال لا يجوز قال الحقيقة أبو الوليد  
 وماخذ وفي رواية شيخ الإسلام رحمه الله في امرأة  
 باعت كرمات من زوجها وأحالته بالثمن لابن الصغير هل ينفق  
 الأبنام والمصلحة فإن الابن يكون الثمن كله للأب ولا يكون  
 ميراثا عن الابن ولو قال الابن هبت هذا الثمن لابني الصغير  
 حارن الهبة من قبل فقول ولو أخذت لولده الصغير

ثانيا بام الراد ان يدفع إلى ولداه ليس له ذلك الا ان يبين وقت  
 الاختار انما عايت له لان الصغير في الباب المتعارف وفي  
 المعنى يرا دبه الدار والمصلحة لكن الاعارة تخلفه فإذا بين مع  
 والا فلا ذلك لو أخذت لثمنه لثمنه ثانيا بام الراد فإراه  
 ان يدفع إلى غيره ولو اراد الصغير ان يبيعها عارية حتى لو  
 أبت أمه لثمنه الدفع إلى ثمنه أفنت هبة أمه من أجله من أجله  
 لله هبة وياي شيء منزع الجارات وفي هبة المتعطل  
 لو ذهب دار الابن الصغير اشتريها دارا أخرى فالثانية  
 لابن الصغير ولو دفع إلى ابنه ما لا يقصر فيه الابن  
 يكون للابن الا اذا دللت دلالة التملك ولو عثر كرمات وقال  
 أمي هذا لكم باسم ابني الصغير فلا يكون له هبة ولو قال  
 جعلته باسم ابني فلا يكون هبة وان لم يرد الهبة يصح ولو  
 قال جعلته لابني فهذا لا شك أنه هبة هذه الجملة في المتعطل  
 وفي أول هبة الذخيرة سئل عن رجل من بني النضر رحمه الله عن  
 قال ابن رجب ينام فلان خوزيه فان قد خذكم فإجاب  
 أنه لا يصح ذلك بشبهة القدرم قال وجدت في الزيادات  
 عن محمد رحمه الله تعالى أنه لو كان لرجل ابن صغير وأكبر معتموه  
 وللبن مال ورث من أمه أو حطبه له أبوه فقال قول محمد  
 رحمه الله جعلته له أبوه يدل على أن هذه اللقطة صالحة للتملك  
 وأمضى وإن من قال لابن ابن مال ترككم أو قال بكم فكم  
 أو ان قولكم أو كلام يحوي مجردا عن تملك من الابن وفي  
 المتعطل رجل وهب أو تصدق بدار له على ابني له أحدهما  
 منقر والأخر كبير قال ان قد من الكبير حارن الهبة والحق  
 لها جميعا وفي هبة إجماع في الفتاوى إذا ذهب داره من ابني



له احد هما صغير والاخر كبير قال محمد بن سلمة رحمه الله الهبة  
 فاسرة قال الفقيه ولا اشكال ان عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز  
 كما لو كان الكبير وعنده هو لا يجوز هنا بخلاف ما ذهب من كبير  
 وسلم اليها وذكر في التجنيس انه لا يجوز عند الكل وفي فوائده بعض  
 الامة رجل دفع خمسة دنانير الى ام نبتة الصغيرة وقال اجعل  
 لها جهازا ثم اراد الله ان يرجع واحد تلك الدنانير اتي صاحب  
 المحيط انه ليس له ذلك لانه هبة لصغيرة وقال غيره من الفقهاء  
 له ذلك لانه توكل قالوا قال الله تعالى قال صاحب كتاب الاحكام  
 في الفقه كتبت الى طهر الدين الرغائبي في رجل له ارض مزرعة  
 بينه وبينه شرايع وهما باب الارض ما ولد له الصغير مع خمسة  
 من الزرع هل تقع وهل يترفع الحال بين ما اذا رضى المزارع  
 بالهبة وبين ما اذا لم يرض قال للفتح الهبة وفي هبة فتاوى  
 الرياوي عبد القادر صوري وحدثني به سفيان بن عيينة  
 كود وكفت ابن دريد ادم ولكن يارب ادم اوي نخوام وابن عمر  
 حكم ابن سلمة جه ياشد اجاب الكواكب اذا كان يرضى بسل هبة  
 يور ياشد له ملك يور يور ولا يور للورثة وسقطه فاسد  
 وهذا الشرط لا يطل الهبة وفي هبة فتاوى القاضي طهر الدين  
 اذا ذهب للصغير هبة ففوض الاب او الوصي الواجب من حال  
 الصغير لا يجوز لانه يقع فاذا بطل التوفيق كان الواجب على  
 رجوعه وفي فتاوى ربيعة الدين ربيع ام الصغير ذرع في ارض  
 الصغير لاجل الصغير يكون هبة وجميع الصغير فافضل لا يملك  
 البني بملك وهو الارض ولذا لو ذرع اجنبي في ارض الصغير  
 لاجله فاذا قام الوصي بنية على انه زرع لاجله باق له وانه زرع  
 لا يملكه الحي ان يخذ ذلك زرع له وذهب عبد الصغير

ثانيا صا رشا با وصار عبد طملا لا يرجع فيه لان الزيادة في الدين  
 تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة في فتاوى القاضي طهر الدين  
 وفيها ايضا لو كان على عبد دين وهو لصغير فذهب صاحب العبد  
 المقتد للصغير فقبل الوصي وقضى سقط الدين فان رجع الواجب  
 بعد ذلك يعود الدين وفيها ايضا مسمى له على مملوك وذهب دين  
 وذهب الوصي المملوك للمصبي جاز وبطل دينه فلما اراد الوصي  
 ان يرجع في هبته روي هشام عن محمد بن ابي لهيب له ذلك وفي هبة  
 العيون هشام عن محمد بن ابي لهيب له ذلك ليس له ذلك لان المملوك  
 فذهب الوصي المملوك للمصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصي  
 ان يرجع في هبته فله ذلك ثم قال بعد ذلك ليس له ذلك لان المملوك  
 قد زام خيرا حين سقط عنه الدين وفي فتاوى القاضي في الفتاوى  
 وفي هبة التجنيس ذكر في مختصر القادر في واذا ذهب الاب  
 لابن الصغير هبة ملكها الابن بالمقعد وذكر في النخبة قال محمد  
 رحمه الله تعالى في الاصل وقضى الاب ولجدا الهبة على الصغير  
 جاز بنوا كان الصغير في عيالها او لم يكن فاما غير الاب ولجدا  
 نحو الاخ والعمة وسائر القربان القصاص ان لا يملكوا وقضى الهبة  
 على الصغير وان كان الصغير في عيالهم وكذلك اوصيا هو لا يكون  
 القصاص اذا لم يكن الصغير في عيالهم استحسانا ويكون استحسانا  
 اذا كان الصغير في عيالهم وكذلك الاجنبي الذي يمول اليتيم  
 وليس لليتيم احد حازه قبض الهبة عليه استحسانا وروي  
 في هذه الحيايل التي ذكرنا اذا كان المصبي يعقل القرض او لا يعقل  
 وهذا كله اذا كان الاب ميتا او حيا ولكن غاب عنه منقطة فاما  
 اذا كان حيا حاضر والمصبي في عيال هو لا الذي ذكرناه هل يرجع



فمن هو لا الهية في الصغير لم يذكر هذا الفصل في الكتاب لايعني الا  
انه ذكر في الاجنبي اذا كان يقول اليتيم وليس لهذا اليتيم احد  
سواه حاز له قض الهية عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يعبر  
قضى هو لا اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجواب ان لا يملك القضي  
على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير  
في عياله ولم يكن قطا هربا اطلقت يقتضي ان لا يعبر وذكر في الام  
اذا وهب له عدا واشهدت على ذلك واقر ميت حاز قضاها  
وهذا الشرط يقتضي ان لا يعبر وفي هبة كتاب الاحكام واحاله  
الى الجامع في القناوي مسبي في جرحه وهب له هبة قضي العلم  
وله وصي الاب لا يعبر وذكر في الصغيرة التي يجامع مثلها وهي في  
عيال الزوج انان قضاها وقضى الزوج حاز وهذا الاطلاق  
يقتضي ان يعبر القضي من الزوج حال حضر الاب عن المشايخ  
من سوي بين الزوج والاب ولحم والام والام الذي يقول الصغير  
وقالوا يعبر القضي من هو لا على الصغير وان كان الاب حاضرا  
وما ذكر من الشروط وقع اتفاقا في الكتب واليه ملاحة الاسلام  
على البردوي رحمه الله تعالى ومنهم من فرق بين الزوج وغيره  
وقال يعبر قضي الهية من الزوج عليها حال حضر الاب ولا يعبر  
قضي غيره حال حضر الاب وان كان الصغير في عياله واليه  
ذهب شمس الدين السرخسي رحمه الله تعالى ثم سطا في قضي  
الزوج على زوجة الصغير اذا كانت بحال يجامع مثلها تحت  
اصحان من قال اذا كانت بحال يجامع مثلها لا يعبر قضي الزوج  
عليها واليعبر انه اذا كان يقولها وهو لا يجامع مثلها حاز قضاها  
عليها والصغيرة اذا لم يبين الزوج بها لا يجوز قضي الزوج عليها

ولكن يقتضي الولي عليها وفي الولي في شوم الطلوك كيف فقال الولي  
ابوع او هو في ابية او جده لم وصي جده لم وصي وحيه لم القاصي  
ومن يقبل القاصي ويجوز قضي الاب الهية عليها وان كانت في  
عيال الزوج وان كان الصغير قد قضي الهية بنفسه حاز قضاها  
استحسانا اذا كان يقبل وهو قول علما انا الثالثة ورحمهم الله وقبول  
الهية من الصبي صحيح اقامت الهية بنفسه في حق الصغير  
انما اذا كان في صور للصبي لا يعبر حتى اذا اذهب رجل لصبي  
عبدا محيا او تروا في واره وقيل ان كان يشتريه ذلك منه فانه  
يعبر قوله ولا يرد وان كان لا يترى منه وقيل سموت القتل بقضاها  
الصبي فانه يرد ذلك ورواه الهية من الصبي الذي يعبر من قضاها  
ولتقبلها في امر لقط حوا هراوه هراوه في الذخيرة وفي  
هبة الفتاوي الصغير اذا كان الصغير في عيال لجد او الام او  
العم والام او الاجنبي والاب حاضرا قضي من في عياله هراوه  
يجوز اخلاق المشايخ فيه والصواب على انه يجوز والام والام  
والعم والاجنبي ومن في مثل حالهم لا يملكون القضي اذا لم يكن في  
عيالهم ويراي في المختلفان القديمة ومن وهب ليتيم شيئا قالوا  
بأنها رانه قبل شاقيل وان شالم يقبل ولا يفي فنادي سمرقند يان  
وحل قدم من السفر وجا بهما الي منزل عبده وقال له اقم هذه  
الاشيا بين اولادك وبين امراتك وبني قضاها ان كافة المهر في قايما  
يرجع في البيان الهية وان لم يكن قايما فايصل للنساء خاصة وراي  
للسا وما يصل للمساكين من السارقين لهن وما يصل للمساكين  
من الرجال فهي لهم وما يصل للرجال خاصة فهي لهم وما يصل  
للرجال والنساء جميعا ينظر فيه الى المهر ان كان من اماري الرجال



او من سار فيه فله وان كان من اقارب المرأة التي من سار فيها فلها  
 فاذا التقليل على العرف والعادة ولو اخذت ولحمة الختان فاهديها  
 ان كان هدايا ومنهوا بين يدي الولد فهدا على وجهين اما احب  
 قال هذا للولد او لم يقل والى باب في الوجهين واحدا ان كانت الهبة  
 تصلح للمبيات مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان فلهبة  
 للمبي اعتبار العرف والمادة وان كانت الهبة تصلح للابوين  
 ولا تصلح للمبي كالدرهم والدينار ومثل البيت فيطوأن كانت  
 من اقربا الاب او صار فيه فهو للاب وان كان من اقربا الام او من  
 سار فيها فهي للام وانما صـ لـ ان القول في مثل هذا على العرف  
 والعادة حتى لو وجد بين اوجهين لم يعل غير ما قلنا بفتح على  
 ذلك وكذلك اخذت ولحمة الختان ان كانت زوجه فاهدي  
 اقربا الزوج واقربا المرأة هذا كله اذا لم يقل المهدى اهديت  
 للاب واللام في المسئلة الاولى للزوج والمرأة في المسئلة الثانية  
 وتعذر الرجوع الى قول المهدى اما لم يمتد فالقول قول المهدى  
 في الباب الاول من الواقعات فلو اهدى للصغير شيء من  
 الخواتم هدايا لماله ان ياكله منه ويجب عن محمد رحمه الله  
 انه ببيع واكره ما ينجح بخار اعلم انه لا بيع وفي كرهية فتاوى  
 سـ فـ يان اذا اهدى التواكل الى الصبي الصغير على الاب والام الاكل  
 اذا ارى بذلك بواله ليرى لكن اهدى للصغير استمساك  
 للهبة واذا احتياق الاب الى مال ولده فاما كان في الكسر واحتياق لنقص  
 اكل الصغير شي واما كان في الكسرة واحتياق للنقص الطعام بعد ذلك  
 مال اكل بالصبر وقد ذكرنا المسائلتين في مسائل الفقهية من هذا  
 المجموع وفي هبة الملقط صبي اهدى وقال اني ارسل اليك بهمة

الهبة

الهبة على له التناول الا ان يقع في قلبه انه كادب وفي باب العرض  
 من هبة صدر الاسلام ابي اليسر رحمه الله لو وهب الاب من مال  
 الصغير شي لم يجل ثم عوضه الموهوب له فكل واحد منهما ان يرجع  
 فيما ملك وفي متفرقات هبة الذخيرة الاب اذا وهب عبد لابنه  
 الصغير ثم مات العبد ثم استحق العبد رجل ومن الاب  
 قال لا يرجع على كل حال وان ضمن الاب بعد البلوغ ان جدد الابن  
 في قبضه لا يرجع بما ضمن على الاب وان لم يجد يرجع صبي او ممتوه  
 وهب له اخوه فقبض له ابو او وصيه حيا وعق بخلقه الشرا  
 في بيع الذخيرة ويأتي بعد هذا في مسائل البيوع انه ما الله تعالى  
 ولو وهب لابنه الكبير فلا بد من القبض ولا بد للصغير بيع ويكون  
 الاب قاطنا له بكونه في يده ولو كان عند مبيع او مستقرا وعق  
 ذلك وبيع امه كية ولو كان عند غاصب او مرتين او مشتري  
 شرا فاسد لم يكره لانه ليس في يده عند كونه في الخصال وفي الكايف  
 وفي كل شيء وهب لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم  
 ونحو جازن والقبض منه ان يعلم ما وهبه له وشهد عليه والاشهاد  
 ليس بركا لانهم فان الهبة تتم بالاعلام لكن ذكر الاشهاد اجابا لما  
 تحرز من جود باق الورثة بعد موته والله اعلم  
 الصبي المحجور عليه الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعة وشراؤه  
 على اجازة والده او وصيه والقاضي وله المقتضى والصبي والمحجور  
 عليه اذا بلغ سنها يتوقف بيعة وشراؤه على اجازة الوصي والمأخر  
 به فعل البيع الموقوف من قاضي قاضي حان وفي باب المصبرة  
 من بيع شمع الطبخ وكس الصبي المحجور عليه اذا باع ماله او اشترى  
 او تزوج امرأة او رفع ائمة او كاتبة امته او عقد عتقا يجوز عليه

في مسائل البيوع



لو نظر اليه في حال الصفه فلما جعله العبد في نفسه توقف على  
 اجازة ولي في حال صفه ولو بلغ العبد في كل ان يجزيه الولي اجازة  
 منعه جازا ولا يجوز في نفس البلوغ والادراك من غير اجازة  
 بعده وكذلك العبد لو وكل وكلا بمقتضى العقود فحصل الوكيل  
 قبل الادراك او بعده توقف على اجازة الا التوكيل بالسراية  
 فيمنع على الوكيل ولا توقف الا اذا اجاز ذلك التوكيل بعد البلوغ  
 ثم اشترى الوكيل بعد ذلك يكون السراية دون الوكيل فكونه  
 اجازة الوكالة بعد الادراك بغير التوكيل ابتداء وان العبد  
 طلق امرأته او خلوا او اعترف عبده على ماله او بغيره بالادراك  
 وهب له او وقفه في به او رفع عبده امرأته او بغيره بالاجازة  
 فاحقة او اشترى سائما بالكر من قيمته قدر ما لا يتجاوز النكاح  
 في مثله او غير ذلك من العقود مما لو قطعه وليه في حال صفه  
 لا يجوز عليه فلهذا العقود كلها باطله لا توقف وان اجازها  
 العبد بعد البلوغ لا يجوز لان هذه العقود لا يجزيها حاله  
 العقود فلا توقف على الاجازة الا اذا كان لقطه اجازة بعد  
 الادراك كما يصلح لابتداء العقد فيمنع على هذه النكاح لا على جهة  
 الاجازة بخلافه يقول بعد البلوغ او وقت ذلك الملاك او المأ  
 فيمنع لانه يصلح للاستدراك وينظر تمام هذا في بيان المرأة من  
 بيع كسر الطحايي ذكر في امر الفصل السادس عشر من بيع  
 الفخيرة العبد المأذون له اذا اشترى قريب نفسه مع  
 وعنه عليه والاب والوصي او اشترى قريب الوصي او  
 الممتوه لا يجوز على العبد والممتوه ويتوقف على الاب والوصي  
 وان اشترى للممتوه ما كان استولاهما بان كان يلزم الاب

قيا

قيا وفي الاستحسان يجوز على الممتوه والامع هو الاول ان لا يجوز  
 هذا مبي او ممتوه وهب له اخذ من مبي ابو او وصيه جازا  
 وعنه عليه بغير الاب السرافان وهب له نصفه استحسن ايضا  
 ان اجيزه واعنفه عليه لكن لا يقضي العبد بل في العبد في نصيب  
 الشريك وانحاسه في الثلث الاخيرين وكالة المستفي وفي منقرات  
 بيع النخبة مبي باع واشترى وقال اما بالعم قال بعد ذلك  
 لم ان بالفا فان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت  
 الى جوده ولم يوقت له وقت ووقت المأخرته هذا ذكر في  
 اليك الاول من بيع الواقعات وهذا حقيقة اخرى وهو ان  
 شرط بعد بلوغه ان لا يكون بحال لا يحكم مثله وكونه  
 الحقيقة في قسمه فتاوى الفاضلي وما يتعلق بمعرفة البلوغ  
 وكراهه في مسائل الطلاق من هذا الكتاب ذكر في الملتقط امرأة  
 اشترى صبيته لولمها الصبي من ماله لا يجوز استحسانا  
 على العبد وليس لها ان تمنع من دفع الصبيته اليه وذكر في  
 النخبة والتجسس امرأة اشترى صبيته لولمها الصبي من  
 ماله وقع السر اللام لانها لا تملك السر الاول وتكون الصبيته  
 للول لانها بقيد واهبة للام والام عليك ذلك ويقع قبضها عنه  
 امرأة جازا بالفا درهم الى رجل وقال اشترى بهذه الاف هذه  
 الدار لابني الصغير هذا وابو الصغير حي فاشترى الرجل الدار  
 واجاز والى الصغير ذلك فالدار للميت والاجازة باطله ذكرها  
 في المتع قال في النخبة ما يدل هذه المسئلة اذا اضاف ذلك الرجل  
 العقبة لنفسه وفي فتاوى قاضي خان في فصل البيع الموقوف  
 رهبا باع ثوبا للغير بغير اذنه من ابن صغير مأذون لنفسه



او من عبده ما ذوق في التجارة وعليه دين او لا دين عليه ثم اخبر  
ربه التوبة ان باع ثوبه بكذا ولم يبين من باعه فاجاز المالك  
قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين  
لان العتق لو كان وكيل بالبيع لا يجوز بيعه من هو لا ما خلا  
عبده الذي عليه دين امرأة اشترى صبيعة لولدها الصبي  
بالمها على ان لا ترجع بالثمن على الولد جازا استحقاقا وتكون  
مشتريه لتقصرها ثم تقصر هبة منها للصغير امرأة قاله  
لزوجها وبينهما وله صغير اشترى منك دارك هذه لا تبنا  
بكذا فقال الاب بغيرها جاز لان الاب لما قبل البيع فقد  
احاز ثوبها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين  
الاب والابن فيقال المراه لهما اشترى هذه الدار منكما لا يني  
بما له فقال لا تبنا جاز لان الاب لما جوزه ثوبها حيلة الدار  
فقد اذقها ثوبها حيلة الدار امرأة باعته ثوب وزوجها  
بعد موته فرعت انها وصية وزوجها والادعفاء لم حالت  
المراه بعد ذلك مع لم اكن وصية قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق المراه على المشتري وبيعها موقوف  
الي بلوغ الصغار فان صدقوها بعب البيع اربها كانت  
وصية جاز بغيرها وان كذبوها بطل البيع فان كان المشتري  
غيبا في الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المراه هذا اذا اؤتمت  
المراه انها لم تكن وصية وقت البيع فان ادعى صبي غير بالغ  
انها باعته ولم تكن وصية وقت البيع ليمع دعوى الصبي  
اذا كان ما ذوق في التجارة او في الخصومة حتى له ولا يثبت  
في الخصومة كالتأخير والوصي ونحوها فان عجز عنها

استرداد

استرداد الصبيته تضمن المراه قدر ما باع على الرواية التي تضمن  
الناسب القطار بالبيع والتسلم امرأة باعته مال ولدها  
الصغير صغيرا من الثاغي ولم تكن وصية اختلعا في ذلك قال  
بعضهم للولد ان يبطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك قبل البيع  
هذه الحجة من بيع فتاوى فافهم خاف وذكر صاحب المحيط في بيع  
الزيادات في بيان بيع الوالد والوصي الاب اذا باع عتقا للصغير  
من اجنبي بطل الصبيته او يبيع صغيرا لمسلمة على ثلاثة اوجه  
اما ان يكون الاب محمدا عند الناس او متوردا لها او كان فاكما  
ففي الوجه الاول والثاني يجوز حتى لو لم يكن له ان يتقصر  
لان الاب ثقة كاملة ولم يمارف المصني معني اخر فكذا ههنا  
البيع نظرا فيجوز ولكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب  
صانع الثمن او نفقت عليك وذلك نفقة مله في تلك المسئلة  
يقبل قوله هذه النفقة في فتاوى فافهم خاف وفي الوجه الثالث  
وهو با اذا كان الاب قاسدا ان باع العتقا لا يجوز حتى لو لم يكن الابن  
له ان يتقصر هو المحتار والا اذا كان خيرا للصغير با باع نصف  
فيمنه وان باع ما سوى العتق من المتقولات فكل ذلك الحجاب  
الا اذا كان مفسدا فهو حوا من بيعه رواياتنا في رواية يجوز ويؤخذ  
المن منه ويوضع على يده عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية  
لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع نصف  
فيمنه وعليه الفتوى والوصي اذا باع عتقا للصغير من اجنبي  
بطل فبيته يجوز والمسلمة معروفه قال سمن الالية اكلوا في  
هذه جواب السلف اما جواب المأخرين انه انما يجوز باعدي الخطا  
الثلاثة اما ان يربح المشتري منه نصف فيمنه او كانت



للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين لا وفاء له وعليه الفتوى  
 ينظر تمام هذه المسائل في الفتاوى الصغرى وفي فتاوى قاضي خان  
 وفي فتاوى رتبة الدين وبيع الوصي عروضا من اليتيم يجوز من  
 غير حدود هذه العوارض وفي دعوى الدفع من الذخيرة  
 الوصي عليك بيع عروضا الصغير من غير حاجة ولا عليك بيع  
 عقاره الا الحاجة وبالي شيء منه في مسائل الدعوى وفي شرح  
 الطحاوي وحكم بيع الوصي في بيع مال اليتيم وفي السر لليتيم  
 من الاجنبي حكم الاب والجد وخالفهما في البيع من نفسه مال  
 اليتيم وفي السر مال اليتيم نفسه لليتيم وفي احكام من شرح  
 الطحاوي ببيع الاب والوصي والمصارف يعني تبيع يجوز وفيه ما  
 يجوز ثم احاصل في بيع الاب والوصي مال اليتيم على ما عليه الفتوى  
 انه الاب اذا باع عقار الصغير على القيمة او ضمن تبيع يجوز اذا  
 كان الاب محجورا ومستورا حال وان كان معن الا يجوز الا ان  
 يشترى نصف القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب المكسب  
 لا يجوز بيع الوصي الا بنصف القيمة او الحاجة الصغير ولين  
 لا وقاله الاب والمصنف كالوصي في بيع مال الصغير حتى لو ارعى  
 الصغير بمسب البلوغ دارا فقال ذوالقعدة اشترتها من ابك في صوك  
 بالطلع القاضي رأت البيعة شراءه بثلثي المثل بالطلع القاضي  
 لا يدفع دعوى ما لم يثبت انه باع الحاجة في باب دعوى الاب  
 والوصي من فتاوى رتبة الدين وفي العروضا حكم الاب والوصي  
 واحد فلو باع الاب والوصي عروضا الصغير على القيمة يجوز من  
 غير التقييد بلحري هذه الشرايط الا ان الاب اذا كان مقصدا  
 وبيع متاع الصغير فلهما فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين وفي

الفتاوى الصغرى الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه يجوز اذا كان  
 حيا لليتيم وتغير الحية اما بشرى ما يساوي عشرة بنات عشر  
 فمأخذ الوصي من مال نفسه ما يساوي عشرة عشر مائة وخمسة  
 وبما خولها لا وبعثي قال وفي الاب اختا مظاهر الروايات عليك  
 ان يبيع مال ابنه او بنته ما لا يثبت له من طهر لا يتضرر به  
 الصغير فانه لو باع على القيمة يجوز وفي الوصي بغيره ان يكون  
 حيا لليتيم وتغير الحية ما ذكرنا في وصايا الفتاوى الصغرى  
 وفي بيع شدة الطحاوي ولحقه في شراء مال اليتيم لنفسه او بيع مال  
 من اليتيم بمقتضى الاب فتشوليب باع اليتيم ثم صار وصيا فاجاز  
 ذلك البيع جاز في دعوى الاب والوصي من فتاوى رتبة الدين  
 وفي بيع فتاوى القاضي في الاب اذا باع مال من ولده الصغير  
 لا يصير قاصدا لولده بنفسه العقد حتى لو هلك المال قبل ان  
 يصير محال يتكلى من القصد حقيقة يملكه على الوالد ولو اشترى  
 الاب مال اليتيم لنفسه لا يبرأ من الثمن حتى يذهب القاصد وكذا  
 للصغير قضاة الثمن من الاب ثم يوصى الوكيل بالرد على الاب  
 ولو باع مال من ولده الصغير فقال بعت عبدي هذا بالف درهم من  
 ابني هذا جاز ولا يحتاج معه ذلك ان يقول قبلت ولو كان وصيا  
 لا يجوز في الوجهين ما لم يجل قبلت الاب والوصي اذا باع عبدا  
 اليتيم فتاوى القاضي نفس المبيع اصل للصغير كان له نفسه  
 الاب او الوصي اذا باع مال اليتيم من اجنبي ثم باع الصغير  
 محققة العقد يرجع الى الاب والوصي ولو اشترى الاب مال ولده  
 لنفسه ثم باع الصغير كانت العربة من قبل الوالد على الوالد هذه الجملة  
 من فتاوى قاضي خان وفي امر الاب الثاني من بيع اجماع فرفق



بين ما اذا اشترى للصغير من غيره وبين ما اذا باع ما لنفسه من  
 الصغير وقال اذا باع ما لنفسه من الصغير لم يبلغ فالمحقوق الى الابن  
 ولو باع ما للصغير من اجنبي او اشترى ما لاجنبي للصغير لم يبلغ  
 فالمحقوق الى الابن وفي الزيادات نزلوا بالاجنبي بشر لو باع ما ل  
 احد الابنين من الاخر لم يبلغا فالعروة عليهما وفي زيادات القاضى  
 ابي جعفر رحمه الله القاضى اذا باع ما لاجنبي من الابن  
 وكذلك الاب والوصى لا يصل لاجنبي بالانصاف وما يبيى منه  
 بعد هذا وذكر شيخ الدين قفا ويدا القاضى في بيع ما لاجنبي  
 الصغير من الاخر يصل الوصى لاجنبي بغير خلاف الاب ولا يصل  
 من شرط الطحاوي ولا يجوز من الوصى بيع ما لاجنبي من الابن  
 من الاخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يقصد القابل وفي قفا ويدا  
 القاضى في قول الشيخ لا يجوز بيع القاضى الى الابن من نفسه ولا بيع  
 ما له من اليتيم وكذلك الزوج من اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما تقدم  
 اشترى ما لاليتيم من الوصى او باع ما له من اليتيم وقيل الوصى  
 حاز وان كان وصيا من جهة هذا القاضى وراى في المتفرقة صلة  
 هذا القاضى ما لاليتيم لنفسه في موضعين ذكرهما موضع انه لا يجوز  
 وذكر في موضع اخر ان هذا القاضى ما لاليتيم بغير شرط الوصى ان  
 وقع الإحاطة اخره فطرفة ان كان خيرا لليتيم احبارة والارادة وفي  
 زيادات ابي جعفر الاسدي وشي القاضى لا يملك بيع ما له من الصغير  
 ولا بيع ما للصغير من نفسه لانه وللاية انما يقتصر في حق ما بين  
 النكاح فاما فيما بينه وبين النكاح فهو كغيره اذ التهمة فيه وفي حق  
 اولاده واولاد المملوك من اولاده فلا يملك من نفسه وذكر في بيع  
 القاضى الصغير قال لا يباع ما لاجنبي من القاضى في الاجناس اما

ذكر

وذكر محمد رحمه الله في الصغير البكر من عدم جواز البيع اذا باع القاضى  
 ما لاليتيم من نفسه محمول على قوله اما في قول ابي حنيفة رحمه الله يبيع  
 ان يكون كاجنبي في الوصى وذكر في اختلاف زفر وبقية رحمه الله  
 وحمل هو وصي الابن اخيه الصغير فاشترى من لانه الصغير لابن  
 اخيه يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله لو اشترى من ابن اخيه لانه  
 نكاح القاضى ما كان نكاح الابن الا ان افقده والا بطله الاب  
 اذا اشترى الطعام للصغير من مال نفسه كان مباحا وان كان  
 للصغير مال في القضاوي الصغير وفي بيع قضاوي ما في خاتم  
 وحمل الشيخ لولده الصغير توبيا وخا وما وقف الثمن من مال نفسه  
 لا يرجع بالثمن على الابن يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم يشهد  
 الثمن حتى مات يوقف الثمن من ثوكته لانه دين عليه لم لا يرجع بقتية  
 الورثة تلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد انه اشتراه ليرجع  
 ولو اشترى لولده الصغير ومن الثمن وقف الثمن في القضاوي  
 يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين وقف الثمن  
 فقد تده لا يرجع على الولد كان لما يرجع على الولد في قضاوي ما في خاتم  
 وراى في وصايا المتيع اذا اشترى الاب للصغير شيئا وقف الثمن  
 من ماله ينوي ان يرجع به ولم يشهد على ذلك لم يقص له القاضى  
 بالرجوع ووجه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع به عليه وقد  
 مر شيئا منه في مسائل النكاح وقد قررنا تمام هذه المسائل في تقررات  
 الاب والوصى من كتاب الفصول ذكر في النخبة واذا باع الاب والوصى  
 شيئا من مال الصغير ورطما اختار لنفسه فهو جائز فان بلغ الصغير  
 نومة اختار له البيع ويحل اختياره في قول ابي يوسف رحمه الله  
 وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرواية يتقل اختياره الى الصغير فان



احاز البيع في سنة الخيار حاز وان رد بطل ثم على قول صحيح وحرره الله  
 لو ثبت الخيار للصبي ليس للوصي ان يبيعه ولان يفسخ ويجوز ان  
 يثبت حق الفسخ للامانة ولا يثبت له ولاية الاجازة كالمفتول  
 اذا باع مال غيره كان له ان يفسخ قبل اجازة المالك ولا يكون له ان  
 يبيعه ولو اشترى الاب والوصي بدينه الذقة وشرطه الخيار ثم بلغ  
 الصبي حاز الفسخ عليها وللصبي خيار الاجازة والفسخ وكما  
 هذا بطل في الذخيرة الاب والوصي او اشترى عبد للصغير  
 بدينهم او دنايز شرط الخيار فبلغ الصبي في الكفاية حاز افسخها  
 الا ان تكون الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ في فتاوى القاضية  
 فله الدين وفي فتاوى قاضي خان لو اشترى الوصي رجلا بدينه بغير  
 سبب من مال اليتيم فاشترى الوصي لو كان لا يجوز ولو اشترى الوصي  
 مال اليتيم لنفسه حاز في قول ابى حنيفة وحرره الله اذا كان خيرا  
 لليتيم وتغير الكفاية في غير المقار ان يبيع مال نفسه من اليتيم  
 ما يمازى خمس عشرة سنة وان اشترى لنفسه ما يمازى عشر سنة  
 عشر وعنده بعض الحكماء ان يشترى لنفسه نصف القيمة  
 وان يبيع من اليتيم نصف القيمة ووصي باع عتق اليتيم ومصلحة  
 اليتيم في بيعه الا ان يبيع ليقرب نفسه على نفسه فالواجب ان يبيع  
 ويقضي الثمن لليتيم اذا انفق الثمن على نفسه تنطبق  
 استولى على مبيعات اليتيم فاسترده الوصي من المتطلب ولم يكن للوصي  
 بينة على ذلك ونجاني ان ياخذ المتطلب بعد ذلك ويتمسك بما  
 كان له من اليد فارد الوصي ان يبيع المتارخوفا من المتطلب  
 فالواجب ان يبيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه الوصي  
 لا يملك اقراض مال اليتيم والمناظر يملك واخذوا في الاب

والامع ان الاب بمنزلة الوصي والاب والوصي والمناظر ان يبيع  
 مال اليتيم في يورع ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز والان  
 لو فعل حاز الاب لو باع مال الصغير من نفسه بمثل القيمة  
 حاز الوصي لا يملك اليتيم من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم وذكر  
 في الذخيرة الرخوي رحمه الله تعالى ان الاب بمنزلة الوصي ليس  
 ان يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيجوز ان يكون في المصلحة وان كان  
 وذكر في المفتي محمد رضا الله واما ان ارى انه لو فعل ذلك وله وفا  
 بالدين لا بأس به ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا لاسمائه  
 نفسه لا يجوز هذه المسئلة في بيع فتاوى قاضي خان رحمه الله وذكر  
 رحمه الله ان يبيع في قضاء ما يجمع الصغير ان الاب لو اخذ مال ولد  
 الصغير مرضا حاز ورايت في شهادته المتفرق ليس للمناظر ان  
 يستقرض مال اليتيم والكتاب لنفسه ويروي هشام قال تنكرنا  
 عند محمد رحمه الله اي ذلك افضل في دفع المناظر مال اليتيم بضمان  
 او ودعة واخذنا ان ابنا حنيفة وانما ابى ليل وابا يوسف رحمهم الله  
 كما لو ائتمروا ان يبيع بضمضه لو كان ذلك قول محمد رحمه الله تعالى  
 اذا كان اليدين يضمن مقرا في الحيا والممان وليس للمناظر ان يستقرض  
 لنفسه ذلك واقراض الاب والوصي والمناظر على الاستقضاء في الباب  
 السابع والثلاثين من ادب المناظر وفي كالتاج مع في الفتاوى  
 استقرض من الاب لابنه الصغير يجوز وكذا الوصي لا يستقرض حاز  
 وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في فصل في اقراض الاب والوصي  
 من كتاب الذم لموسى بن سبيل في الاسلام برهان الدين رحمه الله  
 تعالى فتاوى بكي او وصي كره وما لا يتم بدينه الوصي بوجهه طلب بغير  
 كره من ارباب فيكم فام كره وروى فيكم كره او في بوجهه طلب



كنت بعد اربع اجاب وهو ملك الوصي ان يسترضى على الصغير فيكون  
 يكون نظرا المتولد في الاستدانة على الوقف وقد بنيان في العقول  
 ورايت في بعض النوايا الوصي اذا استدانه اللقطة او الكسوة  
 لاجل الصغير رهن به شيئا ليس حار لان في الرهن قضا  
 الدين وهو عليك ذلك وهكذا ذكر المسألة في الهداية وتقرر  
 في رهن هذا الكتاب وكذا الاب لو استرضى فانفق على  
 الصغير لا يرجع عليه بعد البلوغ وفي فتاوى وما يارغب  
 الرواية من مجموع النوازل اذا استرضى الوصي من مال التيمم  
 واستهدى على ذلك انه ياحق قرضه لم هلكه فانه لا يقين الا اذا  
 حركه عن موضعه ومصلحة رهن الاب والوصي تالي في حال  
 الرهن ان شاء الله تعالى وفي فتاوى قاضي خان رجل اتبع مال  
 التيمم بالف ورجل اخر اتبعه بالف ودية والاول اصاب من الثاني  
 قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذا هذه في الاجارة  
 والوقف الاب والوصي اذا اجلا او ابرا ما هو واجب  
 للصبي بضمها حار عند أبي حنيفة ووجه رهنها الله خلافا لابي  
 يوسف رحمه الله وان لم يكن واجبا بضمها لا يجوز بالاجماع وكذا  
 اذا قلا هو الت على شخص دون الجز في الخلافة اما وجب بضمها  
 ضل خلافا وان لم يكن واجبا لا يبيع في الوصي اذا باع مال  
 التيمم لا يجوز في فتاوى القاري الاب والوصي اذا باع مال  
 التيمم على انه باعها ثلاثة ايام قبل الفسخ في هذه اخبار قال  
 ابو يوسف رحمه الله يبيع ويبطل اخبار وعن محمد رحمه الله  
 فيه ثلاثة روايات في رواية يكون اخبار التيمم ان كان نفس البيع  
 وان شاء اجاز في هذه اخبار وبعد انقضائها ويكون هذا

خيار الاجارة لا خيار السطوح وفي رواية فيقتل خيار السطوح موقفا  
 بالايام الثلاثة كما كان في رواية وفي رواية ينبغي اخبار اللاب ان نفى  
 البيع في الحرة او اجاز خيار وان لم يبيع ذلك سيجازي بضم الحرة  
 لم البيع في فتاوى قاضي خان وذكر رحمه الله في باب الرهن فليس  
 ببيع فتاوى رجل في يده دنانير فقال اشهدوا لي اني اشتريت هذه  
 الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يرد الراهم كما كان  
 ذلك لا طائل لانه المائة فيبيع قبضه قبل الاقرار كما روي عن  
 محمد رحمه الله بطلان ذلك في بيع النوازل عن أبي بكر في امرأة ماتت  
 عن اولاد صغار وترك كرمها ودارا ووصت الى اخوها بجمع الرأسم  
 الصلحة واتفق بعض فقهاء على نفسه واشترى بضمه ضمنية  
 لنفسه ولا يرهن الوصي به فكيف كان الوالد مستورا ومجودا او  
 ومعه المرأة فذا صلح جميع امور المواة ببيع الاب جازي وطا السري  
 من الضمعة واشهد على ابنة اشترى لنفسه دون الوالد وهو له  
 والحق عليه دين وان كان الرجل بنفسه اشترى لا يجوز بضمه وهكذا  
 ذكر في المسئلة في بيع جامع المتاوي ذكر في بيع مجموع النوازل  
 سئل نجم الدين النقي رحمه الله عن بيع الاب عقار الابن  
 الصغير بالبيع المباح فقل لا يجوز قبله فان باع وسلم ثم خاصم  
 هو نفسه ان يبيعه وقع هكذا واراد الاستدانة او فقال انما سئل  
 منه الاقرار بالبيع بضم المثل وكذا ذلك في الصكك واشهد على ذلك  
 لم يسم وعواه للفقهاء قال نجم الدين وعوض على جواب الائمة  
 من اخبارهم فيهم الطحا الامام الاخر في الائمة محمد بن عبد الله الحنكفي  
 والفاض الامام ابو بكر بن الزبير وغيرهما على الاطلاق اما للاب  
 وعوضه ذلك وحال ذلك محمول على انه اطلق البيع ولم يقرنه بك



الاقرار ووقت عند الوكيل ان يفتي ولم اعلم بالعقد او علمت به ولم  
 اعلم ان البيع الاجور ليس ببيع بل بيع الدين على هذا المثل الذي اذا علم في هذا  
 المشتري وهو كرم حتى اذكر المثل والقبول ثم اشترى البائع فقبول  
 هذا المثل ان يبيع نفسه خاصة وقد رخصت الاكل والحق في طلب  
 اجرة المثل فقال لا يشتري ذلك لان المنفعة لا تنضم الا بالعقد  
 وهو كان الكارابل على نفسه ورايت جواب محمد الاعمى ومحمد بن  
 انه يستحق اجرة المثل لانه لا يعرف لها وجهها وانما قول الكرم  
 ما في الباب ان هذا العقد وضع فاسد او في العقد العاسد اذا  
 انقلبه العقد وتصرف المشتري في المشتري مع ذلك استقر  
 المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضي بالبيع  
 هذا الاشياء المشتري عن دفع القيمة فاذ اشترى عليه بالرد لاشياء  
 عن دفع القيمة صار ايضا بالرد فتنقض العقد من الاصل كما اذا  
 كذا ذكر في مجموع النوازل ويقتضي في اخراج جامع في الفتاوى  
 ابيع وكر في بيع العدة اذا باع الابن مالى ابنة الصغير ثم ادعى  
 ان فيه عيبا لا يبيح ورايت في موضع اخر اذا اشترى بيع الاب بغير  
 فاحسب القاضي بيقب نايبا عن الصغير حتى يدعى على المشتري  
 ويجب ملك الصغير والبيع وعلى الاب ورايت في موضع اخر على  
 الابن بعد البلوغ انما والذي باع منك في حال صغري فبين فاحسب فان  
 كان فتيمة يوم باع مائة وقد باع بعد تحيين فخذ الحنين ورد على المالك  
 وقال المدي عليه لابل كانت فتيمة فله ان يملكها انما المالك  
 المدة قد رما قبل في الاشارة وان كان فتيمة فله ان يملكها  
 الاشارة فالقول قول المشتري وانما كما بينت في البيت المثل  
 للمزيدة اولى ذكر في العدة اذا باع مال ولما الصغير وسلم

قال شيخنا الشيخ لا يملك استرداده لا سيما الذي خلقه سليم الصغيرة  
 في الكاخر ذكر في اخراج مجموع النوازل الاب اذا اذن لابنته في  
 التجارة لم يرد جلا بان يشتري من احد من الناس فاشترى من احد من اصحاب  
 جلا لان الاب يملك العقد بينهما ولو اذن الوصي لهما لم يرد احد من  
 من صاحبه لليجوز وكذا الاب اذا اذن لابنته في التجارة لم يرد  
 رجلا بان يشتري من احد من الناس فاشترى من احد من اصحاب  
 واذا اشترى احد من الاخر عقد بنفسه حاز والاب لو اشترى بنفسه  
 ما لا احد من صاحبه فملك الاب المباشرة ولم يملك التوفيق ذكر في  
 بيع عرجة الرواية الوصي والوكيل والمأذون اذا اشترى واحد منهم  
 عرجة بالثمن وهم فتيمة بلذلة الا فليس له ان يرد بالحب لان فيه  
 ضررا فلو كان له خيار شرط له ان يرد في فتيمة صاحب المحيط الوصي  
 انما اشترى شيئا للصغير ثم اقال هل يرد في اقاله ان كان في الاقالة  
 تعود للصغير حاز والافلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن  
 الرواية الاب فانه اذا اقال البيع نص في اقالته في حق الصغير  
 اذا كان فيه تعذر للصغير لان الاقالة نوع تحاة والاب يملك ذلك  
 قال رحمه الله تعالى ورايت في بعض الفتاوى ان المتولي يملك  
 الاقالة اذا كان خيرا للواقع فله الوصي ذكر في الاقضية قبيل  
 ما يجوز فيه هذا القاضي وما لا يجوز ان سحابة عن محمد بن محمد  
 في فاضل باع على صفار دار بثلث وقيمة خمسة الا في فاضل ما بعده  
 بلو عن النبي على المشتري عنه عينة لك القاضي ان قيمة السدار  
 يومئذ كانت خمسة الا في فان هذا القاضي يبطل هذا البيع لانهم  
 استوا في هذا البيع لا تطولهم فان اراد القاضي الاول وهو كان  
 على حاله ان يملك الى القاضي الثاني بعد حكمه يبطل هذا البيع ان



فيمتدحون بها كانت الفاء لا تليقن الا ذلك ولو كنت قبل كلهم بعد الشهادة  
تقبل ولا تقضي القاضي بشي ادعاهم لان اجاره جرم في الشهادة فان  
كان قبل المأضي لا يقضي وبعد القضاء لا يقضي الا ان لو شهد به ثم هو  
المشتري ان ذلك القاضي اسندهم حقيق باعها ان قيمتها الف لا تقبل  
الشهادة على ربا واه القيت لان قوله حجة وكذا لك انفق المصحح ان  
فتح البيع اذا شهد واعلم ان القاضي اسندهم قبل المصحح ان قيمة  
المدا عند البيع كانت الف لان الثابت بالبيعة كالثابت بمعاينة  
ولو عاينا ان القاضي قال ذلك بطل المصحح كذا هنا وفي موضع مجمع  
النوازل وحصل الشري من ابن له صغير عيبا وقبضه لنفسه واشهد  
على ذلك ثم اراد عيبا فادان يورده لنفسه على ان يتم يورده الابن على  
بانيه فليس له ذلك ولكن القاضي يحيل له خصما يورده عليه ثم يورده  
الابن على بانيه الذي اشترى منه لا يموكدا لو كان الابن باع من  
ابنه الصغير عيبا قد استلم من اجني وقبضه لابنه من قبض  
ثم وجب به عيبا واراد رد على نفسه لابنه في فضل الميوس في الأخيرة  
ايضا الوكيل بالبيع اذا لم يكن من اهل وجوب العهدة عليه بان كان  
عيبا او عيبا محورا عليه كان الرد على الموكل بسبب العيب فان كان  
من اهل وجوب العهدة عليه فان الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا  
كان الرد الى الموكل في فضل الرد بالعيب من فتاوى قاضي خانب  
الاماني في حالة الصغر قبل ان يكمل وحده وسيرب وحده ليس بعيب  
هذا هو لفظ الفقه وعيب وعيب ذلك هو عيب ما دام صغيرا  
فانما بلغ هو عيب اخر وفي الذي كان عيبا لو انقضى او سرق في يد  
البائع قبل البلوغ ثم فضل عنه المشتري بعد البلوغ لم يكن له ان  
يرده وفي المشتري اذا اشترى عيبا بعد قبض البيع والشرا

قالا باق والبول في الفرائض من عيب وكذلك السرقة فتقيد الحيلة  
بأنه لا يقبل البيع والشراء ليل على انه اذا كان لا يقبل البيع والشرا  
فهذه الاشياء لا تكون عيبا وذكر في موضع اخر من المتن على ما ذكر  
الفقهاء ويروى ما يختم في قال انما يكون هذه الاشياء عيبا  
اذا كان الصغر حذرا اما اذا كان صغيرا حذرا فانها لا تكون عيبا  
اذا كان ابن خمس سنين فما فوقه اما اذا كان ابن سنة او سنتين فليس  
ذلك عيب فاما الحيون فهو عيب في حالة الصغر والله حتى لا يحسن  
في البيع قبل البلوغ ثم حتى عند المشتري بعد البلوغ فلا الرد  
وتكلم المشايخ في مقدار ملكون عيبا من الحيون قال بعضهم الحيون  
وان كان ساعة عيب وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليلة  
وهو عيب واما يوم وليلة فما دونه فليس بعيب وقال بعضهم  
المطلق عيب وعند المطلق ليس بعيب وتام هذا نظر في فضل  
الحيون من يوجب الدخلة الرهانية ذكر في امر هو باب الميوس  
من الكايع الصغرى اشترى ثوبا فقطعه لثا لولاه الصغرى  
وخاطه ثم وجد به عيبا لا يرجع بمقتضى العيب لانه صار لها  
له بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة فلم يكن الرد محتجا قبل عمل  
الهيئة ولو كان الولد كيدا يرجع بمقتضى العيب لانه لم يضر مسلما  
اليه الا بعد الخياطة فكان الرد محتجا قبل عمل الهيئة الصغرى  
المادون والعيب المادون على كذا البيع والشرا بالحقابة الفاشية  
عند أبي حنيفة رحمه الله في يوجب المنقطة ذكر في باب بيع الوالد  
والوصي من الزيادة ان الصبي المادون له اذا باع ما لنفسه  
من الوصي ومنه عيب الوصي بنفسه ولو باع الصبي المادون له من  
الاجني لم يفسد فاحسن حبان عنه ابي حنيفة رحمه الله وذكر في



الوصي اذا اراد ان يترك له شيئا من اليتيم فاستأذنه له لليتيم  
 بحال ان ما اذا اشترى نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله  
 والفرق ان اذا اشترى نفسه فحق العقد من جانب اليتيم  
 راجعة الى اليتيم ومن جانب راجعة اليه فلا يودي الى الفساد  
 واذا اشترى لغيره فحق العقد من جانب اليتيم راجعة  
 اليه ومن جانب الامو كذا فودي الى الفساد وفي فتاوى  
 القاصي الامام فخر الدين رحمه الله راجع جارية من  
 ولده الصغير او وجه له لم يشرها لنفسه يلزمه الاستبراء  
 لنفسه واذا ملك الرجل جارية نفسه ببيع او هبة او صدقة  
 او قسمة او صلح على دم عمد او على او كتابة على جارية او  
 اعتق عبدا على جارية او ورث جارية بحال الاستبراء في هذه  
 المواضع بغير كانت جارية او بغير ملكها من صغير او كبير  
 او امرأة او عتق في فتاوى القاصي فخر الدين والجارية اذا  
 كانت صغيرة او ابنة يستبرأ بغير واحد ولو اشترى صغيرا  
 جارية لم احتلم فطلب الاستبراء في فتاوى القاصي فخر الدين  
 ذكر في باب بيع ذوي الارحام من يبيع الاصل لا يقتضي للرجل  
 ان يفرق بين جارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في  
 الصدقة اذا كان صغيرا وولد اكل مملوكا في دوى وهم محرم اجتماعا  
 في ملكه بغيره التفرقة بينهما ملكا والاصل فيه قوله عليه السلام  
 من فرق بيني ووالدة وولد هافر في الله بنحوين احبته يوم القيامة  
 وراى صلى الله عليه وسلم امرأة والهبة في بعض السياقات قيل انه  
 يبيع ولدها فامر برده ولدها علم او وجهه صلى الله عليه وسلم  
 غلامين صغيرين اخوين ثم قال ما فعل الغلامان فقال نعمت

احدها فقال ادرك ادرك وروي اردو وروى مع هذه جاز  
 مع الكراهة وعلى ان يبيع رحمه الله انه لا يجوز في قوله الولد يجوز  
 في غيرها والكاف والمسلم في هذا سوا وانما بكرة هذا التفرقة  
 اذا كانا صغيرين واحدهما صغير لم يمنع مملوك بالقرابة المحرمة  
 للزنا حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم  
 ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفرقة بينهما ولا بد من  
 اجتماعهما في ملك حتى لو كانا احدهما في ملكه والاخر في ملك غيره  
 لا يمان ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوكا الرجل وابنه مملوكا لابن  
 هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان يفرق بينهما في البيع  
 وكذا لو كان كل واحد منهما ملكا وله ما اولاده لان المالك مفترق  
 وكذا لو اشتراها جميعا لنفسه لم وجب باجدها عينا كان له  
 ان يرده ويبيعه الباقي ولو كانا التفرقة بحال مستحق لا يمان به  
 كدفع احدهما لمختاية وبيعه بالدين وروى بالغيب ولو كان له من  
 كل واحد منهما شقص لم الكره لما ان يبيع من احدهما دون الاخر  
 لان التفرقة ثابتة قبل ذلك وانما بكرة التفرقة عند امكن بيعهما  
 لا عند عدم ذلك حتى لو كانا وراجهما او استولاهما والاخر في  
 صغيرة وان كان احدهما له والاخر في لحيه ما دون له وعليه دين  
 او كتابته لا يمان بالتفرقة بينهما وان كان احدهما عبدا مختاريا  
 فلا يمان ان يبيع المختاريا بل عنه واذا اجتمع اخوان في ملك رجل  
 لا يبيع له ان يبيع احدهما في ايم له صغير في عياله لان فيه تفرقة  
 ملكا والمحرم هذه القدر ثم افكر اهتة منها اذا كانا صغيرين واحدهما  
 صغير والاخر كبير على ما مر فان كانا كبيرين فلا مان بالتفرقة  
 بينهما واذا دخل في دار الاسلام فبلا مينا صغيرا اخرين



بابان فإراد أن يبيع أحدهما فلا يبيع شرايه منه وإن كان فيه  
تفرقة لأنه لو لم يشره عاويه إلى دار الحرب فيكون بغيره وأهل  
الحرب ولو كان اشتراهما الحرب في دار الإسلام لكان له أن يشر  
أحدهما وجبره السلطان على أن يبيعهما أهلة وفي فوائده شيخ الإسلام  
نظام الدين رحمه الله تعالى سبيل شيخ الإسلام بوهان  
الدين رحمه الله عن الوصي هل عليك بيع عقار الصغير بغير  
جائز على سبيل الوفا أحاسن عليك قال وكان شيخ الإسلام  
علاء الدين وغيره من أئمة سمرقند في زمانه يفتون أنه لا عليك  
والوصي فيه أن في جوار هذا البيع آثار مال اليتيم ومضاف  
لأن المالك باقي للصغير والمنافع من ملكه يستحقها غيره  
والوصي للمالك ذلك ذكر في بيع شجر الطلح في باب  
المراء ولا يملك للوصي أن يبيع مال اليتيم ولا ضمان عليه  
إذا أصيب في ذلك وعلامة في هذا أن تقول بكون الولاية على  
الصغير والصغير للصغير في أحاديث أمان الخناج وأما في  
المصلحة أما ولاية الخناج فقد ذكرناها في باب النكاح وأما  
ولاية المصلح قال الأب إن كان حيا وأما كان ميتا قال وصيه  
ثم إلى وصي وصيه فإن مات الأب ولم يوص إلى أحد أو مات وصيه  
لم يوص إلى أحد فالولاية إلى الجد إلى الأب فإنا ما قلنا ذلك  
وصيه ثم إلى وصي وصيه فإن لم يكن فالقاضي وفي بعض النسخ  
فلو لا كلام ولاية القارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة  
ولهم ولاية الجارة في النفس والمال جميعا وفي المسقولات  
والعقارات فإن كانا بغيرهم وأجارتهم مثل العتمة أو الكراة أو النمل  
وقد رمايتان الناس فيه لا يجوز ولا يوقف على الإجازة

بسم الأراكان لأن هذا عقد لا يجوز له حالة العقد وكذلك ابتجارهم  
للصغير وأشرأ وهم إن كان على الكرم ونحوه على الصغير والصغيرة  
وإن كانا مأكرا قد رمايتان الناس فيه فقد عليهم ولا يجوز عليهما  
وإذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الإجازة أو وقعت الإجازة  
على أنفسهما قلنا اختيار بطلان الإجازة أو المضي عليها وإن وقعت  
على ملكها فليس لهما خيار الإبطال وليس لهما فتح البيع والشراء  
الذي تقدم عليهما في حالة الصغير وللاب أن يسافر بمال الصغير  
والصغيرة ولما يدفع مضاربه إلى غيره ولما يدفع مضاربه  
ولما لا يملك بالبيع والشراء ولا يتجار وله أن يودع ولما لا يارث  
له في التجارة إن كان يملك البيع والشراء وله أن يكتب عبده وإن  
يزوجه أمته وليس له ترويج عبده وليس له أن يغير ماله قياسا في  
الاستئذان له ذلك ولما لا يوصي ماله بين الصغير ويتبرع  
بقسمه أيضا فإن هلك بضمي معناه مضار موديا من ذلك  
ومن نفسه وله أن يحمل ماله مضاربه عنه نفسه وفيه أن يملكه  
على ذلك في الآية أو لم يشره كل لما ألحق فيما بينه وبين نفسه  
ولكن القاصي لا يصدق وكذا إذا شاركه ورأس ماله أو لم يملك  
مال الصغير فإن استلهم يكون البيع على ما شرط وإن لم يملكه  
يحل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاصي لا يصدق ويجعل  
البيع على قدر رأس مالهما ولما ذلك هذا كله في الوصي هذه الجملة  
في بيع شجر الطلح وبيع رعيه الله وذكر في موضع آخر منه ولو  
تصرف الوصي والأب في مال الصغير ظهر البيع لم قال كنت  
مضاربا لا يكون له من البيع شيء إلا أن يشهد عند القصر  
أنه تصرف بالمضاربة وهذا في القضا حتى لا يصير ماله ضا



القاضي في ذلك فاما بجانبه وبني الله تعالى يحل له من البيع  
وان لم يشأ عليه وباني شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة  
ان شاء الله تعالى وفي تفرقات فوايد صاحب المحيط الوصي اذا  
استقرض من مال الصغير ويصرف ويبيع ثم انفق على الصغير مدة  
من هذا المال الذي يهرق فيه يكون متبرعا وليس له ان يأخذ بحساب  
ماله لانه صار رضا فلا يحرم العهدة ما لم يرفع الاسمي القاضي  
او الوالي منصوب القاضي كالموالي وفي فوايد صاحب المحيط الاب  
اذا باع مال ولد الصغير وفيه الثمن لا يبيع الا تحت قبض  
المن للاب يحكم العقد فلو بيع الضمان صار رضا لنفسه وانه  
باطل بخلاف النكاح لان حق قبض الصداق للاب بولاية الولاية  
الابن الا يشارك النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا تتعلق  
بالعاقبة وكان الاب في هذا الضمان كسائر الاجانب في وصايا  
النوازل صبي باع منقعة لليتيم من فطرس قال ان كان هذا  
بيع رغبة اجل القاضي المشتري ثلاثة ايام فانه املكه او الثمن  
والا فنقض البيع وفي وصايا غريب الرواية هشام عن ابي بصير  
وعنه انه في رجل باع عبده من ابنه الصغير بيما فاسدا  
ثم اعتقه الاب فعنفه جاز عن نفسه ولا يجوز عن ابنه الصغير  
لان البيع فاسد وهو في يده ولو اشترى من ابنه الصغير  
عبدا وهو في يده فان العبد هو من مال الاب حتى يامره  
الولد بخل او ينفقه بمنزلة عبده ودية اشتراه وينظر في وصايا  
الجامع في الفتاوى ومجوع النوازل وذكره عنه ايضا واشترى  
الوصي خلافا فقال اشترى لنفسه بملك وقال المال كس  
اشترى منه لي فاباع لي فان البيع لليتيم وان قوله مال المتبرع الوصي

فلما تجر

ولما تجر الوصي في مال اليتيم ويصح فقال اخذت من ماله من الرخ حصه  
قال لا يصدق والرخ لليتيم وان تم الكمال لم يضمن وان لم يضمن  
في مسائل المضاربة والوصايا ان شاء الله تعالى وفي المشتق ايضا وصي  
اشترى لنفسه بمال اليتيم خادما فان كان الثمن خيرا لليتيم اخذ به وان  
الخادم خيرا لليتيم اخرش له لنفسه ذكر هذه المسئلة في اثنا مسئلة  
الوصي اذا اخذ رضا اليتيم مزارعة وتذكر المسئلة في مسائل المزارعة  
من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وفي اول دعوى الذخيرة الوصي  
اذا باع مال اليتيم ومات فولاية المطالبة بما باع من مال الصغير لورثة  
الوصي او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث يصب القاضي وصيا  
وباني في مسائل الدعوى وفي بيان دعوى الاب والوصي من فتاوى  
رئيس الدين الوصي اذا باع ومات فبلغ الاب فولاية قبض الثمن  
من المشتري والمطالبة منه لو اراد الوصي دون اليتيم الذي يبيع  
ذكر رئيس الدين في بيان ما يكون جوابا لدعوى المديون وما لا يكون  
باع داره من ابنه الصغير ثم باع من الاجنبي يبيع اذا كان بمثل  
القيمة وفي وكالة الجامع في الفتاوى في مسائل ابن سماعة ولو قال  
بعت انا وصبي وقال المشتري لا بل بعد ما بعتك فالحول قول  
الجامع بخلاف ما اذا طال البائع بعت قبل ان اشترته وقال  
المشتري لا بل بعد ما اشترته فالحول قول المشتري وذكر في  
افرو وكالة الجامع الصغير مكاتب او عبدة او ذمي زوجه انتسه  
الصغير وهو من مسئلة لم يحز وكذا الوبايع او اشترى لها ولها  
الموت اذا مات على ردة وللمولي المستامن لا يجوز بيع واحد منهما  
ولا شراؤه ولا نكاحه على ولده الصغير ونحوه يظهر في الجامع  
الصغير وذكر في كتاب الغرور في الذخيرة هشام سأل عن  
عن غلام لم يبلغ الحلم باعه انسانا واقوانه حلو له وهو يبيع

كان



عن نفسه لم استحق بالحريه وغاب البائع والبيدري اي هو ارجع  
المشرك على الظلم بالمرور قال لا وفسد ايضا قال فها هم سمعت  
مهما يقول رجل اشترى من صبي لم ياذن له ابيع او يهبه في الحارة  
جارية قال له ها لم استخرها انسانا فانه يلحقها وولد لها  
رفيقا والنسب ثابت وكذلك ان اشترىها من عبده فحجور عليه كذا  
ذكر في كتاب العقود من الذخيرة وهو يرجع المشرك على الصبي  
المحجور عليه بالثمن هذه المسئلة من فروع مسئلة ابيع الصبي  
وقد ذكرها صبي اشترى جارية ثم احلم فطلبه الاستبراء  
من فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى والله اعلم  
اذا امر الاب والجد ابوالاب او وصيهما  
الصبي في عمل من الاعمال فهو جاز لان له لولا ولاية استعمال  
الصغير من غير عوض بطريق التهذيب والرياسة فتح العوض  
اولا ولا ولاية للجد مع قيام وللا اب ووصي الاب مقدم  
على الجد وقد ذكرنا ترتيبه في مسائل البيع واليخوز اجارة  
غيرهم اذا كان له منهم احد لان الاولاد لا يعمل على الصغير  
حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجره ذوهم  
محرم من الصغير اذا كان الصغير في حجره جاز بطريق التهذيب  
والرياسة لان يملك با ديبه فيملك اجارة وان كان في حجر  
ذي رحم محرم فاجره وذو رحم اقرب من الذي كان الصغير  
في حجره يجوز ان يكون في حجره فاجرة امه جاز عند ابي يوسف  
رحمته تعالى وقال محمد رحمه الله لا يجوز والذي ولي الاجارة  
على الصغير ان يقبض الاجرة لان من حقوق المتعة فيتمتع  
بالعاقبة وليس له ان يتقربا عليه لانها هي مال الصغير  
وليس لغير الاب والجد ووصيهما ولاية المقر في مال الصغير

في اجارة الصغير

وكذلك

70

وكذلك اذا وهب للصغير شي فللمذي الصغير في حجره ان يقبضه  
ولكن لا يتفق على الصغير لما قلنا وعن محمد رحمه الله يستحق ان  
تقبض عليه ما لا يلب له منه لان في ما حقه ذلك من مال الصغير  
وفي وصايا المتقي رحمه الله الوصية بواحد اليتم في كيان قول  
ابي حنيفة رحمه الله ولا يواجر له عبده وقال محمد رحمه الله بواجر عبده  
والاب والجد ووصيهما اجارة رقيق الصغير ودوابه وعقاره وسائر  
امواله لانهم يملكون البيع فملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من  
كان الصغير في حجره ولاية اجارة اموال الصغير من المروضة والمقار  
والخوفا وغيرها لان ليس له من هؤلاء ولاية المقر في مال الصغير  
وعن محمد رحمه الله انه قال استحق ان يواجر وعبده لانه ظهر  
ولا يتم في نفس الصغير بطراله فكذا يظهر ولا يتم في ماله بطراله  
ولذلك استحسن ان يتفقوا عليه ما لا بد منه فان لم يكن ابو الصغير  
حايك لم يكن له هو في حجره ان يسلمه الي حايكه لان المقر للصبي  
مقبض بالظن وفي هذا من خفايس كرف ورتاة المكاتب  
تضع شرف المكاتب وخفة كرف يفر عارها وشوا انارها لانها ما  
تقبض به العقاب على من الاحقاب ولو امر الاب والجد ابوالاب او وصيهما  
الصغير لم مانع الصغير في المدة فهو بائنا ران شامضي على الاجارة  
وان شافح لانا في امنا الاجارة ضررا في حقه على ابو حنيفة  
رحمته قال ارايت لو تقبضت في القضا الت انك تحرم الناس  
وقطع ابيع مري هذا يصح جدا فرق بين نفسه وماله فحق ان  
الاب والجد او وصيهما اذا امر وار الصغير او عبده سيفا معلومة  
ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يبيع الاجارة والمقر يعرف  
في اجارة الاصل والذخيرة والصبي اذا امر نفسه للخدمة سنة



فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد وان اجرة المولى لم تعتق  
 في نصف السنة كان للعبد ان يفتح الاجارة ويكون امره ما بقي  
 للمالك واجر ما بقي للعبد وان اجرة المولى لم تعتق في نصف السنة  
 كان للعبد ان يفتح الاجارة فيما بقي وان كان العبد في اجارة  
 الاجارة والمولى كان اجرة باجره محلة واستعمل الامرة واختار  
 العبد المكسني على الاجارة فامر ما بقي للمولى واجر ما بقي للعبد  
 الا ان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الامرة وليس للعبد  
 نقصا بعد اختياره المكسني على امره من المصلحة امر كتاب التبري  
 من الاموال في هاتيك من الذخيرة ومن فتاوى القاضى الامام  
 فخر الدين ومن فتاوى القاضى الامام طهر الدين صاحب  
 المحيط اذا امر الاب او له او القاضى الصغير في عمل حسن  
 الاعمال هو جاز قال بعض المشايخ هذا اذا امره بامر المثل  
 اما اذا امره باقل منه لا يجوز واذا في صاحب المحيط ان يكون وان  
 كان باقل من امر المثل وفي الفتاوى الوصي اذا استأجر  
 او عبد لليتيم لا يجوز وان استأجر الوصي نفس اليتيم لنفسه  
 او عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله اذا كان باجره ليس في عتق مقدار ما لا يتقاسن  
 التاك فيما لا اب اذا امر نفسه للصغير واجر ما له للصغير  
 او استأجر الصغير لنفسه وان لم يكن فذلك اقم للصغير ولو  
 استأجر الاب ابنه البالغ فكل الابن لا امر له للخدمة الاب  
 مستحق على الابن فالاجارة وقعت على ما هو مستحق عليه بدون  
 الاجارة وان استأجر الاب الاب للخدمة لم يجز ولكن لو عمل  
 قله الامر لان الابن ما هو مستحق عليه في استخراجه اياه اذ كان

وفي المسألة لا فرق ان يكون احدهما مسلما او ذميا قال الفقه ورغب  
 رحمه الله احد الوصيين عليك ان يواجر الصبي في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 ولا يواجر عبدا ولو كان وصي ليتيمين فاستأجر احداهما مال الامن  
 لا يجوز كالو باع مال احد من الامن والاب لو فعل ذلك ينبغي ان يكون  
 كافي البع الصبي المحجور عليه اذا امر نفسه لم يجز وكذلك القيد المحجور  
 عليه اذا امر نفسه فان عمل وسلم من العمل بحسب الامر المستحسن اقتضانا  
 وان هلك من العمل فاما كان الصبي محجورا عليه فبطلت اقله المتأجر  
 دينه وعليه فيما عمل قبل الهلاك وان كان محجورا عليه فبطلت قيمته  
 ولا امر عليه فيما عمل له العبد لان المتأجر صار حرا غاصبا للعبد بالامانة  
 فاذا امتن ملكه من ذلك الوقت فصارت متفهما عليك بخلاف ان لا  
 لا يمتن بالعبد وانما يمتن بالخاية وضمنان الخاية لا يفيض الملك فلهذا  
 اقترقا الرضى او المحجور اذا امرته باليتيم والوقف من امر المثل يلزم  
 المتأجر امر المثل ام يصير غاصبا بالسكنى ولا يلزم شيئا وكومرنا الفضل  
 في فتاويه انه يجب ان يكون غاصبا على اصول علمائنا رحمهم الله قال  
 وذكر الخصان في كتابها المتأجر لا يكون غاصبا بل يلزم اجرة المثل  
 والقاضى الامام زين الاسلام على الخيرة رحمه الله كان فيفتي بقوله  
 الخصان حتى حكى عنه انه قال لو غصب انسان دار وقفه او دار صبي  
 يجب امر المثل واذا كان قتيلا في الغيب هذه احوالكم فلك في هذا  
 والفتوى على انه يجب امر المثل في هذه الصور والقاضى الامام  
 استثنى المثل بسكنى المتأجر وكذا في ضمان التقصير انهم لليتيم  
 والوقف او ضمان الزاخرة وكان ضمان التقصير انفع من ضمان  
 يجب ضمان التقصير فالخاصة لا تطر في تقصيره والى اجرة  
 المثل فانهما كانا كرا يجب ذلك للوقف والصغير هلكه ذلك  
 في الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين وفي فتاوى



الثاني الامام فلهما الذين ذكرهما في الامام فخر الدين ايضا  
 عفا ارضا وفتا ارضا للصغير قال بعضهم يعني القاصب امر  
 المثل للوقف والصغير في ظاهر الرواية للفقير ولو ان هذه القاصب  
 امر من غيره هذه الارض الموصوفة كان على القاصب القاصب الامر  
 المسمى وفي ما لا يبيع من فوائده صاحب المخطط اذا اشترى  
 دارا وسكنها لم يطره وقف او كانت للصغير يجب امر المثل مباداة  
 للوقف وللصغير وفي وقف التخيير والفقير في وقف القاصب  
 والدور الموقوفة بالضمان كان الفتي في عطف منافع الوقف  
 بالضمان وفي اخر الفصل الثاني من احكام امانة الدخيرة وهذا القول  
 فيمن سكن دارا صغيرا وحاز ثمنه صغيرا منه للفقير ان  
 يجيد امر المثل الا اذا انتقص بسبب سكناء وضمان الضمان يقع  
 في حق الصغير بخلافه ضمان المقصود الوصي اذا امر ارض  
 التيمم اجارة طويلة رتبة ثلاث سنين لا يجوز ذلك او الصغير  
 والموتى لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شي يسير من مال  
 الاجارة بمقابلته السنين الاولى ومعلوم ان مال بمقابلته السن  
 فانه كانت الاجارة لارض التيمم او الوقف لا يقع الاجارة في السنين  
 الاولى لانها تكون باقل من امر المثل ولا يقع وان استأجر ارضا  
 للتيمم او الوقف على التيمم والوقف حتى السنة الاخيرة يكون  
 الاستيجار بالكم من امر المثل فلا يقع وفي طرفة الاجارة في المثل  
 في الوجهين هل يقع فيها كان غير للتيمم والوقف على قول من  
 يجعل الاجارة الطويلة غنما واحدا لا يقع وعلى قول من يجعلها  
 غنما اربعه فيها كان خير للتيمم والبيع فيما سطره في ظاهر  
 القضاة في الكل الوصي اذا امر ارضا للتيمم واستأجرها  
 وصي امر للتيمم امر لا يقع هذه الاجارة لانها ان كانت طرية

لاحد التيمم تكون سواء في حق الامر فلا تخاوا هذه الاجارة من الصغير  
 باحد التيمم وطريقا بفتح الاجارة الطويلة في ارض التيمم والوقف  
 ان جعل امر السنين كلها مقدر بامر المثل لم ان الوصي ومتولى الوقف  
 يرى المتأجر عن امر السنين الاولى فيمنع ذلك منه عند قول الجب  
 حنيفة وعمر هذه الجملة في فتاوى قاضي خات ورايت في مختصر المهام  
 اذا امر الوصي دار التيمم مدة طويلة حاز وذكر في وقف القاصب  
 ان اجارة دار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف ان لا تواجد  
 الرتبة واحدة لا يجوز وان لم يشرطوا فكلوا فيه والحق ان يقضي  
 في الصانع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز  
 وفي غير الصانع يعني بعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت  
 المصلحة في الجواز وهذه امر يختلف باختلاف الرطبات والمواضع وذكر في  
 اجماع الاصغر الوصي اذا امر دار التيمم بامر المثل لم زيد لا يتقصر الاجارة  
 ولو زادت الامر لدار الوقف هل يقع فيه اختلاف المشايخ على ما عرف  
 في كتاب الوقف ذكرنا ان في شروطه امر اللب والوصي والمتولي للمتأجر  
 عن الامر يقع فيها بالشرع ويضمنون للوقف والصغير ويبى المتأجر  
 في القضاة ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى فذكر فيه ايضا اللب  
 والوصي اذا ناقضا الاجارة يجوز وكذا لك الوكيل بالاجارة اذا  
 ناقض مع الا اذا ربح المتأجر لان الضم لا يقع في هذه الحالة اذ هي  
 تبقى لوصف المدة فكيف تقع والمدة قايمة والوكيل بالبيع لا يملك  
 المنع بعب القضي والوكيل بالاستيجار ان كانت المدة الدائمة  
 الى المتأجر لا يقع وان لم تسلم اليه وهو في يد الوكيل مع فسخ  
 وذكر في سائر المعون والقاضي اذا استأجر حيزا للتيمم او ارض القاصب  
 استأجر حيزا للتيمم ما لم يكن من امر المثل بما لا يتجاوز الناحية



فهو الاجير وانفق المدة والريادة بالهنة ولا يجيب على المستاجر من مال  
نفسه شي من الريادة ولو قال استأجرت وانا اعلم انه لا ينبغي فالاجير  
كله في ماله كذا في ذكر في سير العيون وانا لا يلزمه شي اذا لم يعلم لان  
القاضي وانما اذا باس عقد لا يلزمه العهدة ولا يتعلق به حقوق  
القد ولا يلزمه الخصومة لان الخصومة لولي المتقاضي لم يجر حكمه  
فيما هو محتم فيه ولو استاجر الوصي والمولى باكثر من امر المثل  
بغني فاحسن فالاجير على الوصي والمولى وسيلة المتولى في وقف  
المسقط الوصي اذا انفق من مال اليتيم على بابي القامني  
في خصوصية كائنة للتصغير وعليه ما انفق على وجه الاجارة بالمثل  
لا يضمن وما كان على وجه الرسوخ يضمن في اجارته اجماع في الفتاوى  
وفي فتاوى قاضي خان وباني سني منه في مسائل الوصايا ذكر القامني  
الامام فخر الدين في فضل الاجارة العارضة من اجارته قايوم رجل  
استاجر رجلا ليعلم ولحقه غلامه اولده شعرا وادبا وخطا وحسابا  
او حرفه من الحياطة وحوها ان بني لذلك وقتا معلوما سنة شهر  
وما اشبه ذلك جاز وجب المسمى تعلم ولم يتعلم في تلك المدة اذا لم  
الاستاذ نفسه لذلك واما لم يبيت لذلك وقتا كانت الاجارة عارضة  
حتى لو تعلم سمي ام المثل وان لم يتعلم لا يجيب شي ولو شرط على الاستاذ  
ان يذوقه لا تقع الاجارة لان الكدافة ليس لها غاية معلومة وذكر  
في الاصل في باب اجارة الرقيق انه اذا لم يبين المدة فيه روايات  
والاصح انه يكون وذكر في امير رجل وقع به غلامه الى حاكم  
على ان يقدم عليه الاستاذ اظهر معلومة في تعليم البنح على ان يعطي  
الاستاذ لكل شهر درهما للمولى وهو جاز ويكون هذا اجارة للعلم  
ذكر في المدة ولو دفع ابنه الى رجل لتعلم مرفقة كذا حتى يعلم المصني  
في سنة شهر فله العارضة واذا غلب جيب ام المثل وكذا لو قال ادب

25

امك ولدي وانفق عليه شهر احتي اعطيك كذا الا يصح ويرجع عليه  
عما انفق ولو دفع غلامه اولده اليه استاذ ليعلم علمه ولم يشرط ادها  
الاجير على الاستاذ او على المولى فلما عمل العمل اختلفا وطلب الاستاذ اجرة  
من المولى وطلب امير العبد والولد من الاستاذ وقالوا يرجع في ذلك الى  
الرفق والمعاودة ان الاجير على من يكون فيحكم الرفق قال شمس الامية  
الرخيضي رحمه الله كان الشيخ الامام يقول عرف وبارنا في الاعمال  
التي يفيد الحكم فيها بعض ما يكون مستقويا حتى يتعلم نحو علم رق  
اكوهر وما اشبه ذلك عما كان من جنس ذلك يكون الاجير على الولي  
ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فاجر المثل على عليه للاستاذ وما لم  
يكن من جنس هذا جيب الاجير على الاستاذ هذه الجملة هي فصل الاجارة  
العارضة من فتاوى الديار في هذه اللفظ مروى بان سيدة راعا له او  
وكه من برامان وحامه بهتهم كارهان يكن رجا نزلت منه ما  
مزمع ورسال كاردكي كدجيب عليه ام المثل وذكر فيها بهذا اللفظ  
مروى مرنا وسيدة خود راسه واده لست وخط كده ورسا رسيه است  
ناري حواكه يرد يرد فوانه بابي قال في مكر كوايد من سينا ابن يسيه  
بني امردم وصر امرد انله اموخته است واجبه سود وقال ايقيم سرنا  
رسيه راد او ناييحه امرد ووضد كده واما سيدة سوا فقل ذلك الاب والالا  
استحاننا واكر قدت عني من فاما مالبية بكيره واكر ان تركه كبره واصلاه  
بسيه كحوي باكره خان كه انه رضان كامر سرات وسيل شمس الاسلام  
برهان الدي رحمة الله تعالى ما ذنار سيدة مكبي راسر دانا رسيه راد وجرهار  
رساله امردم امرد بن نارسيد واورا اشار من امرد واجبه سوياتي  
احاب رحمة الله تعالى الرقيقة باس كدها رسال كاردكي يرد والله اعلم  
هذه ارايت في فتاوى شيخ الاسلام نظام الدين رحمة الله وفي فتاوى



صاحب المحيط صبي عاقل اجرفه من رجل باذن ابيه ليعلم  
 حرفة معينة في سنين على ان يعلم هذه الصبي لعلمه السنة الثالثة  
 ولادة وثانية فعل الصبي في السنة الثالثة اربعة اشهر وامتنع عن  
 العمل هل يرجع للمعلم ان يرجع على الصبي بما يحسن من ولادة وثانية  
 لبقية السنة اجاب له ذلك والاعلم وفي خواص صاحب المحيط  
 بهذا اللفظ بكي بيده بك ونكر امرت كما مر قلنا كان تباور ابن  
 بودرتا ان كان ابرحت واردين رقت ساكروان ورثة استاذ  
 سوسو كادكر دعود في خواصه توانه ياتي اجاب يعرف بكونه كرك  
 دن عرف حين ساكروا استا نصبي به هري وضورت شدا من  
 واجبه سود وانه علم وفي فتاوي القاضي الامام فخر الدين  
 مؤله ولاية اجارة الصغير اذا استاجر استاذ العلم الصغير  
 عملا في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلم كان الاستاجر  
 ان يفسخ الاجارة وفي اجارة الملتقط ولو دفع اليه الصغير  
 الى استاذ ليعلم حرفة كذا في اربعة سنين وسرطا على الالب  
 انه ان حبسه عنه قبل اربع سنين فلا تاذ عليه مائة درهم نجبه  
 بعد ثلاث سنين لا يطالبه بالمائة ولكن باجر مثل عمله التكمل ليحار  
 الحكم للتعليم القرآن يجوز في زماننا ويجوز للصبي على اعطائه  
 الاجرة ورواية الاصل عن اصحابنا انه لا يجوز وراية في بعض  
 الكتب ولا يجوز ان يستاجر رجل للمعلم ولله القرآن او العتق  
 او الفرائض او يومهم في رمضان او يودن لهم وهذا عندنا وعند  
 الشافعي هو الله يجوز قلنا من ما يحتاجوا فقوا الشافعي في حوز  
 هذه الاجارة مثل نصير بني يحيى وعصام بن يوسف وعندهما  
 وروي عن ابي نضر بن سالم انه اتي بتسمية ياب والده الصبي

لاجل الاجرة ذكر في العدة لوانتفع ابو الصبي من ادا الوطيفة الى  
 المعلم بجير على المراسم جون فتحوكه ونج شجره وعيدي وقفل عن ركن  
 الاسلام اب الفضل الكرماني رحمه الله انه كان يكتب في الفتوى بعد  
 معلم رخصه كنه وهذه اكان يفتي ظهير الدين المرتيني والحيطة  
 ان يستاجر المعلم مدة معلومة ثم يايوه بالتعليم ذكر في اجارة الدخيرة  
 استاجر دابة ليركبها فحمل عليها مع نفسه صغيرا لانه لا يمكنه استعمال الدابة  
 ولا تميرها فتمنى بحساب ما زاد لان الصغير اذا كان من هذه الصفة  
 فحمل وحمل شيئا اخر سوا ذكره بعد هذا ايفهم بورقة استاجر دابة  
 ليركبها فحمل عليها صبي صغيرا فعثر الدابة من حملها وهو صامس  
 لانه خالف لان الصبي الذي لا يستمسك نفسه على الدابة بمنزلة  
 الحمل واذا اراد دفع مع نفسه صبي استمسك نفسه على الدابة  
 فتمنى نصف القيمة فثبت ان وضع الصبي على الدابة حمل وليس  
 باركان وحمل مع الركوبة جنسان مختلفان فصار به غايها منامنا  
 رايت في كتاب الفوائد سبل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير  
 وللصغير دار هله انا تسكن في دار ولها الصغير قال ان لم  
 يكن لها زوج لها ذلك حمل الحاجة وان كان لها زوج ليس لها  
 ذلك لان سكتها واجب على الزوج فلا يكون محملا الى السكني  
 وكذلك ان كان لها مال وان سكتها بفيرا من الزوج هل تأسر  
 قال نعم وهل يجب عليها امر الحمل قال لا يقلنا ان كان للصغير قايمة  
 بحيث ينفذ على المنع والتسليم بان كان الولد عشرين او اكثر  
 لا امر لها لانه لم يوجب التسليم وان لم يكن للصغير قايمة بان  
 كان الولد صغيرا يجب عليها امر الحمل وهو جواب المحتاج اما على  
 جواب الكتاب لا امر عليها لانها صار في عاصيته والفتوى على جواب المحتاج



وقال القاضي الامام فخر الدين جاز للامام ان تسكن وارولدها  
 الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها اجرة الحمل وفي امر الفصل  
 الثامن من اجارة الذخيرة وجعل فقهاء مع رجل يعلمه فاحتج  
 له هذا الرجل الكسوف ثم بد الصبي ان لا يواضعه قال ان اعطاه  
 كرباسا والصبي هو الذي تكلف خياطة لم يكن للرجل على الكسوف  
 سبيل لان الصبي ملكه خياطة فاقطع عنه حتى الدافع وقد ذكرنا  
 في مايل العارية لوانخذ لتخليه ثيابا فان التلخيد فاراد ان يدفع  
 العيزة ليس له ذلك الا ان يبين وقت الاتخاذ انما عارية رجل  
 استاجر طير الترضيع ولده بنتا فارضعت شهرين ما ان الاب  
 فقالت عمة الصغير للطير ارضيه حتى تمطيك الامر فارضعت  
 شهرين بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير ما حين استاجر الاب  
 الطير كانت الامر عليه من ماله فاذا ما بطلت الاجارة  
 فاذا قالت العمة ما قالت بعد موت الاب ولم تكن التي وصية  
 كان ذلك استحياء من التي على الصغير اذا استخاف والصغير  
 ما لا وانه كان للصغير مال حين استاجرها الاب لا يتطل  
 الا حاق بموت الاب وان لم يكن للصغير ما حين استاجرها  
 الاب لم يصاب الصغير ما لا كلف الحكم فيه قال القاضي الامام فله  
 الدين في قضاوية سبل والذي على هذه المسئلة فاجاب قيل امر ما بقي  
 في مال الصغير وامر على ما عيى الاب وفي اجارة الطير اذا لم يشرط  
 عليها الارضاع في منزل الاب فاما الفخاوان شاة ارضعت في منزل  
 الاب وان شاة في منزلها وان شرط عليها الارضاع في منزل الاب  
 ارضعت في منزل الاب استاجر طير الترضيع ولده بنتا تجامع على ان  
 انما الصبي قبل السنة قالوا هم يكون كلها للطير في سنة الاجارة

لانه شرط بخالفه مقتضى العقد استاجر طيرا منها فلما مضى الشهر  
 اتى الطير ارضاعه باجر الحمل قبل هذا اذا لم يكن لها زوج اما اذا كان  
 لها زوج ولم يادنه لها في ذلك كان للزوج ان يبيعها وان خيف الهلاك  
 على الصغير وتماه يطر في اجارة الذخيرة وليس على الطير ان يظل  
 لاوي الصغير ثيابا وعلمها غسل الصغير والقيام بمصالحه واصلاح  
 دهنه وطعامه ولا يجب عليها شيء من ذلك ولو ضاع الصبي  
 في بيها او وقع فوات او سرق شيء من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان  
 على الطير وليس للطير ولا للمستهرضع ان يفتح هذه الاجارة  
 الا بعد زكاه في سائر الاجارة والعذر لاهل الصبي ان لا يباحث  
 لبيها او يتبايا لان المفسود لا يحصل شيء كانت الحالة هذه وكذلك  
 اذا حبلت لان الحمل بعينه اللبني وكذا اذا مرضت لان اللبن بعينه  
 سائر انواع المرض وكذا اذا كانت بارقة لانه يلحقه زيادة ضرر  
 وكذلك اذا كانت فاجت بينة الجور وكذا اذا ارادوا اسفرا لاجبا  
 هو كزوجهم معهم وكذلك اذا كانت سبية اخلق بنية اللسان وتماه  
 هذا يظن في الذخيرة وكل ما يضر بالصبي نحو اخذه من المتل  
 الذي فيه الصبي زمانا كثيرا او ما اسبه ذلك فلم يضرها وما لا يضر  
 فليس لهم ضررها عنه لحاجتها الي ذلك وبصير ذلك العقد مستثنى من  
 الاجارة كادقاة الصلاة ونحوها وممنى قوله وكل ما يضر بالصبي  
 يعني كل ما يضر بالصبي له محالة اما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم  
 منعه عنه الا تركها — انها لا تقع على ملك الزوج في منزل مع ان  
 فيه وهم الضرر ولو استاجر امرأة لترضع ولده منها فارضعت  
 ذكر العدة وري وشحن الامة الوضي رهنها الله انه لا امر لها  
 لانه ذلك مستحق عليها دماية قال تعالى والوالدان يرضعان اولادهن  
 وانه كانت لا يجير على ذلك كالمواستاجرها على سكن البيت وغسل



الثياب والطبخ والكتب وان استاجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق  
 رجعيًا فكذلك لعدم انقطاع ملك النكاح وان كان الطلاق بائن  
 خفي ظاهرا هو الردية يجوز وروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز  
 وان استاجرها بعد انقضاء العدة للارضاع ولده منها جاز فادانوا  
 بعد ذلك فلا تقضاه الاجارة لا ردية لهذه المسئلة وروى  
 ظهير الدين المرنسي عنهما قال لا تبطل الاجارة لان الحكم لا يثبت بوجه  
 القاية اما يقع بوجه القاية وهذا وهم القاية ثابت بان يظهرها  
 بعد ذلك هذا الذي ذكرنا اذا استاجر امرأة للارضاع ولده منها  
 على ان يكون الامر على الاب وان كان للصغير الفاسد اما الاب  
 امراته على ارضاع ولده منها روى ابن رستم عن محمد بنهما  
 انه ان يبيع الاجارة ويكون لها الامر ببعض الماشاء احد طائفتي  
 الرواية وهذه لان الارضاع معتزلة النفقة وان كان للصغير مال  
 لا يجب نفقة على والده فكان لها الاجرة في مال الصغير وان  
 استاجرها للارضاع ولده من غيرها جاز وان استاجرها وقرها  
 للارضاع ولده منها للجوز وان استاجرها كانتت جاز ولا بأس  
 للمسلية ان ترضع ولدا لغيرها وان استاجر طيما لم يظهرها كاذرة  
 او مجنونة او زانية او هتكا كان له ان يبيع الاجارة ولو اجرت المرأة  
 نفسها من قوم اقرب ترضع لهم صبا ولا يلزم اهلها الاولون بذلك  
 فارضعت حتى فرغت فانها قد اتمت لادها قمحات ولها الامر  
 كما على المرفقين لادها حصلت مقصود المرفقين ولا تصدق  
 بشي منه كذا ذكر في المبسوط وفي قناني قاضي خان واذا استاجر  
 الرجل امته او اخته او بنته لم يرضع ولده جاز ويجب الاجرة  
 لانه ليس عليهن ارضاع ولده لاسرعاء ولا عرفا ومنه نوى الاب  
 ولجب والوصي والقاضي اذا استاجر طيما لليتيم كان احب

كسائر الاحباب واذا لم يكن لليتيم ام ترضعه ولا مال له فامر رضاعه  
 يكون على اقاربه بقدر ميادهم لان امر الرضاع معتزلة النفقة ولا  
 يجب على من لا يجب عليه النفقة اجرة اكلتان يجب على الاب  
 ان على ام الصبي ان يرضع صاحب المخطا ان كان للصبي مال ففي  
 ماله وان لم يكن له مال ففيه الاب كالنفقة والله سبحانه  
 وتعالى اعلم  
 واذا اطلق الرضا على  
 القسمة واقتسموا جاز الا اذا كان فيهم صغير فحينئذ لا بد من  
 امر القاضي بالقسمة لانه لا ولاية لهم عليه في قسمة الهداية  
 واذا مضى وارثان واقام ابنة على الوفاة وعدم الورثة والدار  
 في ايدهم ومعهم وارث غائب قسم القاضي بطلب الكافرين وينيب  
 وكلا يقضي نصف الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي  
 يقسم وينيب وصيا يقضي نصفه ولا بد من اقامة البينة  
 على موته عنه ان حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقسم ما بينهما  
 وان كانوا مكرين لم يقسم في عينية احدهم وان كان القمار في يد  
 الوارث الغائب او شي منه لم يقسم وكذا لو كان في يده مودعه  
 وكذا اذا كان في يد الصغير للام القسم قضا على الغائب بالتمسك  
 بيدها من غير خصم حاضر عنهما وامين الخصم ليس بخصم عنه  
 فيما يستحق عليه ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعندها  
 هو الصحيح وتولى محمد رحمه الله في الاصل لم يقسم حتى تقسم  
 البينة مراده اذا مضى وكل الغائب ووصي الصغير فان مضى وارث  
 واحد لم يقسم وان اقام البينة لا بد من حضور حصيين لا بد  
 الواحد لا يصلح حكما محاصما ومخا محاصفا ما اذا كان  
 اهما راشدين على ما بينا هذه الجملة في الهداية وذكر في الذخيرة

في القسمة



فلو حضر وارثا كبير ومعه صبي وطلب القسمة من القاصي  
واراد ان يقيم البيعة بينه على الميراث فالقاصي يهب وصيا  
على الصغير ويسمع البيعة عليه ويقسم الدار فترق بين هذا  
وبني ما اذا كان الصغير غائبا والقاصي لا يهب حضما عنه  
ولا يسمع البيعة من الحاضر والفرق عرفني النخبة واذا كان  
بعض الورثة حاضرا وبعض غائبا والدار كلها او بعضها في يد  
الغائب وطلب الحاضر القسمة من القاصي واقام البيعة على الميراث  
فان كان الحاضر واحدا لا يقبل بيعة ولا تقسم الدار وعن ابي  
يوسف رحمه الله تعالى ان القاصي يهب على الغائب وكذا يسمع  
البيعة عليه واذا حضر اثنان وبقي المسيلة بحاله فالقاصي  
ليسمع البيعة ويقسم الدار ويحيل احما كما في ميراث مدعيها والاخر  
مدعى عليه واحدا الورثة تنصب حضما عن الميت وعن باقي  
الورثة قال والذمي وكفرنا من الجواب فيها اذا كان بعض الورثة  
غائبا وشي من الدار في يديه فهو الجواب فيها اذا كان في الورثة  
صغير وشي من الدار في يديه حضر واحد من الكبار واقام  
البيعة على الميراث وطلب من القاصي القسمة لا يسمع بيعة  
وله تقسم بين الورثة ولو حضر اثنان او ثلاثة سماع البيعة  
وتقسم ولا يحتاج الى يهب الوصي عن الصغير لصحة القسمة  
وكذلك اذا كان بعض الورثة غائبا وقد حضر اثنان عن الورثة  
فالقاصي يسمع بينهما ويقسم الدار وله يحتاج الى يهب الوصي  
عن الغائب له قوة القسمة هذه الجملة في النخبة وفي النخبة  
ايضا واحاله الى الفتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى صنعة  
بني خمسة من الورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان

حاضران فاشترى رجل يهب احد الحاضرين وطلب ميراثه الحاضر  
بالقسمة عند القاصي واضره بالقسمة فالقاصي باير ميراثه  
بالقسمة ويحيل وكذا عن الغائب والصغير واذا قسم الشركا  
فيما بينهم وفيهم شرك غائب او صغير ليس له وصي لا تقض القسمة  
وان فعلوا ذلك باسم القاصي صحت القسمة فان قدم الغائب  
واجاز قسمتهم حاز وكذا اذا بلغ الصغير واجاز حاز لا هذا  
عقد له مجتبه حال وقوعه فان الغائب يجيز وكذا ابو الصغير  
او وصيه يجيز وكل تصرف وعقد له مجتبه حال وقوعه يتوقف  
فان مات الغائب الوصي واجاز وارثه عملت اجارة الوارث  
عند ابي حنيفة ويوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تقبل القسمة ثم انما قبل الاجارة من الغائب او من وارثه او من  
الوصي او من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة  
قائما وقعت الاجارة فاما اذا هلك فله كالميراث الموقوف على  
الاجارة وكذا ثبت الاجارة بالقول صرحا ثبت الاجارة  
دلالة في الفصل كما في البيع المحض هذه الجملة في النخبة واذا قسم  
الورثة التركة فيما بينهم ومهرهم وارث غائب وعذله يهب الغائب  
فان كانت القسمة بغير قضا فللذي حضر ان ينقض القسمة  
وان كانت القسمة بقضا فليس للذي حضر ان ينقض القسمة  
وان كان مكانه الوارث الغائب موصي له بالثلث وهو غائب  
والمسيلة بحاله فان كانت القسمة بغير قضا فله ان ينقض القسمة  
وان كانت بقضا فليس له ان ينقض القسمة كالوارث وهو الامع  
واذا لم يكن على الميت دين وكان ما قد بعث ورثه قبل القسمة وعليه  
دين او كان له وارث غائب او صغير فاقسم ورثة الميت الاول



فليعلم الميت الثاني ان ينقض القسمة ولذا الوارث الغائب والصغير  
 اذا كثر له ان ينقض القسمة في الذخيرة وفي المكسوطه واذا كان في  
 الورثة صغير وكبير فقام الوصي مع الكبير واعطاء حصته وكنه  
 حصته الصغير ونحوها برحمتي لو هلك حصته الصغير لا يكون للوصي  
 ان يرجع على الكبير ذكر في قسمة الذخيرة الاصل ان من ملك  
 بيع شي ملكه اقراره ضروري اذا عرفت هذا فنقول الاب  
 قياس مال ولده الصغير عمارا كان او منقولاً بعين يسير ولا يملك  
 بعين فاحش فكذا القسمة ووصي الاب في ذلك بعينه الاب  
 واجد اب الاب حال عدم الاب واما وصي الام فيا سب مال ولدها  
 الصغير ماسوي العقار من تركه الام اذا لم يكن للصغير احد من  
 سمياً ولا يملك مالاً من غير تركه الام المنقول والعقار في ذلك  
 سواء وكل جوار عوقبه في وصي الام هو اجاب في وصي الام والتم ان  
 التم قياس ما يورث الصغير من هو لا ماسوي العقار ولا يقياس  
 ما ورث الصغير من غيرهم العقار والمنقول في السوال انه  
 لا ولاية له ولا على الصغير كالا ولاية للام هكذا ذكر في الذخيرة  
 وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الوصي نوحان وصي قوي ووصي  
 ضعيف فالقوي وصي الاب ووصيه ووصي اجتمع عند عدم الاب  
 ووصي القاضى والصنف وصي الام ووصي الام ووصي القوي ووصي  
 القوي الوصي الضعيف على الصغير حكم الوصي القوي على الكبير  
 الغائب يبيع للمنقول الصغير ما ورث من امه او عمه لانه قائم  
 مقام الاصروالام والعم ولهم ولاية لخطا ومن التصرفات قال  
 واما ملك الوصي الضعيف هذا القدر من التصرف عند عدم  
 الوصي القوي اما حال وجود الوصي القوي لا يملك التصرف في مال

الصغير

الصغير مالا وفي هذه الصورة ليس للوصي الصغير سوى القيام  
 على مصالح الوصية كاستيفاء الوصية وقضا الدين ونحوها وبيان موافق  
 الاوصيا ياتي في مسائل الوصايا وذكروا في الذخيرة ولا يجوز قسمة المالك  
 على ابنة لا يجوز قسمة المالك على اللقيط كما لا يجوز بيعه ولا يجوز  
 قسمة الوصي بين الصغيرين ولا يجوز بيعه مال احدهما من الاخر  
 بخلاف الاب فانه اذا قاسم مال اولاده والعقار بينهم يجوز كالمواضع  
 مال بعض اولاده الصغار من بعض والحكمة في ذلك للوصي ان  
 يبيع حصته احد الصغيرين مالا عامي وجعل لم يقاسم مع المختار حصته  
 الصغير الذي لم يبلغ نفقه لم يترى حصته الصغير الذي يباع بصيب  
 لذلك الصغير واما حازقة هذه القسمة للمهاجرين بين اثنين  
 بين المختار والوصي والوصي اذا قاسم بالامعة كما بينه وبين  
 الصغير لا يجوز الا اذا كان للصغير في سقف ظاهره عند ان خيف  
 رصانه فقال له وعندهم لا يجوز ولا كان للصغير منصفه ظاهره  
 هكذا ذكر في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح  
 الاصل اذا قسم الوصي التركة وعمل له من حصته هذا اربع مسائل  
 احدها ان يكون الورثة كلهم صغار ليس فيهم كبير فقسم الوصي  
 وعزل كل واحد كل واحد منهم والتم لا يجوز هذه القسمة حتى لو طلق  
 نصيب احدهم بغير القسمة فله ان يملك على التركة وما يقع في حلي  
 الحكمة لان الوصي تولي القسمة من الجانبين وانه لا يجوز ان يملك  
 القسمة في بيع البيع والمسا فقصر بالكثر ولو اشترى مال احد  
 الصغيرين للصغير الا لا يجوز لانه لو اشترى من كذا غنيين والاب لو  
 فعل ذلك يجوز على ما قررنا والحكمة في ذلك ما بينا في بيع الوصي  
 حصته احد الصغيرين مالا عامي وجعل اذا كان الوارث اثنين لم يقاسم

712



مع المشتري حصته الصغير الذي لم يبيع بغيره لم يترى حصته  
الصغير الذي باع بغيره هذا اذا كان الصغير اثنين وهما الوارث  
لا غير اما اذا كان الوارث ثلاثة وهم منصار فلكيلة احد الاربع  
اما ان يبيع حصته الصغيرين من رجلين معا ولا يبيع حصته الثالث  
لم يقاسم حصته الصغير الذي لم يبيع بغيره مع المشتري ويكونا جازيا  
لان القسمة جازية بين اثنين في حصته الصغير الذي لم يبيع وفيها  
المشتري والوصي لم يترى حصته كل واحد من الصغيرين بعدنا  
ولا يكتفي ان يبيع حصته واحد من المنصار لم يقاسم لان القسمة فيما  
بين الصغيرين انما يتولاها الصغير الوصي لا غير وانه لا يكون والزم  
الارضين فكيلة ان يبيع جميع التركة من رجل لم يترى حصته كل واحد  
من المنصار وغيره من المشتري والحيلة الثانية ان تكون الورثة  
منصارا وكبارا والكبار عيب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمته  
ايهم لان الكبار اذا كانوا عيبا فله ولاية القسمة على الكبار وفي  
الروض كما كان له ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في الموضع  
على الكبار صار كان الكل صفاء واذا كان الكل صفاء فقام لم  
يحتج لانه تولى القسمة من الجانبين فله هذا واما قسمة في  
العقار جبا طلة على الكبار لا يترى بيع العقار على الكبار حال  
عيبهم فله الابل القسمة والثالثة اذا كانوا منصارا وكبارا فله  
بيع الكبار وهم حضور ودفعه اليهم وقول بغير الصغير  
جمله ولم يترى بغير واحد من المنصار جاز لان القسمة لم تجز  
بين الصغير والصغير حتى يكون الوصي متوليا القسمة من الجانبين  
وانما مرت القسمة بين الكبار والمنصار فتكون هذه القسمة  
قسمة مرت بين اثنين والرابعة اذا غلبه بغير واحد من

المنصار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة لان  
القسمة بين الكبار والمنصار وانما مرت بين اثنين فالقسمة في جانبين  
المنصار وحده من الواحد فلم يجز القسمة في حق المنصار واذا  
لم تجز في حق المنصار لا تجوز في حق الكبار لان من حكم القسمة  
انها في جازية غير حق بعض الشك كما عن البعض ولم يوجد ذلك  
في هذه القسمة فاما اذا وقع الى الكبار بغيرهم وامسك حصته المنصار  
جمله غير مفروقة ثم قسم حصته المنصار فيما بينهم فالقسمة بين  
المنصار والكبار صحيحة لانها مرت بين اثنين بين الكبير والوصي  
والقسمة بين المنصار لا تجوز لان الوصي تولى القسمة من الجانبين  
ففسدت القسمة الثانية بريقه الاولى صحيحة وذكر في الذخيرة  
وان كان فيهم صغير وكبير حاضر وكبير غائب فله الوصي بغير  
الكبير الغائب مع بغير الصغير وقاسم الكبير كما هو عليه قول ابي حنيفة  
رحم الله تعالى جازية قسمته في العقار والروض وعلى قولهما لا تجوز  
في العقار ولا تجوز في الموضع كما في البيع واذا قسم الوصيان المال  
فاخذ احدهما بغير بعض الورثة واخذ الاخر بغير بعض الورثة لا يجوز  
عند الكل واذا غاب احدهما فقام الاخر الورثة لا تجوز عندهما  
خلا قال ابي يوسف رحمه الله واذا انصب القاضي وصيا لليتيم في كل شيء  
فقام عليه في العقار والموضع جاز لان وصي القاضي  
يملك بيع مال الصغير اي شيء كان فله ان يملك القسمة وهذا اذا  
قبل القاضي وصيا في كل شيء فاما اذا جعله وصيا في القسمة او في  
حقل من بغيره لم تجز قسمة لانه لا يملك بيع ماله اذا فرض اليه  
القاضي امرا خاصا فله ان يملك القسمة وهذا بخلاف  
وصي الاب اذا وصي اليه في نوع بغيره وصيا في الانواع كلها



المكمل والموزون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصبي فاخذ  
 البالغ او الحاضر نصيبه فانما تنفذ قسمة من غير خصم بشرط سلامة  
 نصيب الصغير والغائب حتى لو هلك ما يوجب قبل ان يجعل الى الغائب  
 كان الملاك على ما حكى ذلك عن كتاب القسمة هذه احكام  
 مفكوة في قسمة الخيرة البرهانية وذكر في وصايا المستفي ترك  
 انما صغيرا وابنا كبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير  
 خمسة مائة درهم من الاول نفقت مثله وليس بوصي واليهود طوع  
 ولو كان الميت ترك طعما ما ارثوا ما طعمه الكبير الصغير واليه  
 الثوب فليس التيمم لتحسن ان لا يكون على الكبير ضمان في شيء  
 من ذلك ذكر في الاصل الوارث الكبير اذا انفق على الصغير  
 من التركة يضمن نصف ماله قبل القسمة لا بالبيع وقت القسمة  
 يعني ما انفق على الصغير ما لم يترك وان انفق على الصغير  
 ما ترك ابني كبير وصغير وصرف الكبير بمقتضى التركة الى جراح  
 الصغير يضمن لانه لا ولاية له في التفرق بدون ادته القاطن في ما  
 ما يكون اقارب من المدعى عليه في قسمة ميراثه بين وصي وصايا  
 ميراث الطحاوي احد الورثة اذا اقتض جميع التركة فهلك في يده  
 من غير جناية فان كان على الميت دين او في الورثة صغير لا يضمن  
 وان لم يكن دين والورثة كبار فتنصف الباقي اربعة اجزاء  
 الخاضعين وبنوا في التركة بعد القسمة مع دعوى لانه لا ينفق  
 لانه لا ينفق بالمعنى والقسم بصادق المصروع ولو اوصى  
 عينا ما يجب ان لا يبيع ويشتري للتناقض فان اقدم على القسمة  
 اعترف بكون الموصول مشتركا ولو اوصى احد هم وصية لاتب  
 الصغير بالثالث نصيب القسمة لا تصح وتصح لما بينا ولا لانه

في نفق ما تم من جنته وهو القسمة لكن لا يطل حقه الصغير لانه ليس  
 له ولاية الا بطلان فيطلب الابن بعد البائع وهذا بخلاف ما اذا ورك  
 ثلاثة واراد ما احدثهم من ابن فاقسموها لم ادعي الابن انه اشترى  
 نصيبه في حياة ونقد الثمن واقام البينة بجور ولا تطل القسمة  
 لانه القسمة قدمت برضاها سواء كان حقه او ارثا فلم يكن ساعيا  
 في نفق ما تم في قسمة الهديته ذكر في قسمة الملقط اهل قسمة  
 ميراثهم سلطان ان كانت الزامة لتحقق انهم هم فعلى من اراد ملاكهم  
 وانما كانت لتحقق الروي فعلى عدد الروي ولا بد من الشا والحيان  
 وفي نوادر في نفق الكبير رخصته تعالى اسئل عما رجل ما ان غابا  
 عن بلد وترك ما لا ورك بين وبنان صغيرا وكبارا يريد وث  
 القسمة وهم غير وصيا الميت فاذا انف لهم وصيا فله لا يستطيعون  
 القسمة الا ان ياتوا القاضي فينصب للصغار وصيا فاذا انف لهم  
 وصيا قسموا وان كان الكبار عينا والحضور يريدون القسمة لا يستطيعون  
 حتى ياتوا القاضي فنصب للصغار وصيا ولل كبار نصيبا وكذا فاذا  
 فعلوا ذلك قسموا وفي الفتاوى صبي اقرانه بالغ وقاسم الوصي  
 لم ادعي انه بالغ فان كان مرهقا جازت قسمة ولم يقبل قوله انه كان  
 غير بالغ انه كان غير بالغ وان لم يكن مرهقا ويعلم انه لا يحل لم تجز  
 قسمة ولم يقبل قوله انه بالغ وبهذه المسئلة يتبين ان بعد اثني عشر  
 سنة شرط شرط الصبي الا فراد وهو ان لا يكون بحال لا يحل  
 مثله في قسمة فتاوى الفقيه وفي ذكرناه في الطلاق والبيوع  
 وفي قسمة فتاوى ائمة سمرقند رحل مات وترك امراة بها حمل  
 واراد قسمة التركة فهذا على وجهين اما ان كانت الولادة قريبة  
 او لم تكن في الوجه الاول تنقل لتتم القسمة من علم وفي الوجه الثاني



لالان فيه تايها ومني قسم اي قدر يوقف قال ابو حنيفة رحمه الله  
 بوقف الخراج نصيب اربعة بنين وقال محمد رحمه الله يوقف ميراث ابنين  
 وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله يوقف ميراث ابن واحد وعليه  
 الفتوى وفي قسمه المتيقن دارين ورثة صفار وكبار فاقسموا  
 بغير ادن القاضى ولا وصي ثم باع الكبار حصصهم وحصص الصغير  
 معه ثم رفع اليه القاضى فابطل البيع ثم كبر الصغير فاجاز تلك  
 القسمة لا يجوز من قبل ان يبطال بيع الكبير ابطال للقسمة وذكر  
 في وصايا النوازل نصير عن بشر بن الوليد فبين ترك ورثته  
 صفارا وكبارا يبيع للكبارا ما ياكلوا وقفل هديتهم وعن عيسى  
 ابن ابان اذا مات وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا للكبير ان ياكل من  
 المال بقدر نصيبه ما ياكل ويوزن ويسكن النار وان كانت للميت  
 شاة كثر لا يبيع ان يبيع شيئا لياكل وعن بشر بن الوليد لو كان  
 عليه الف درهم وترك مالا كثيرا يبيع للوارث ان ياكل ويطبخ اكارية  
 اذا كان في غيره وفما بالبيت قال نعم وطايت احسان يمنع من ذلك  
 في وصايا النوازل  
 في الاصل الصغير والكبير في استحقاق الشفعة وقالوا لا ياكل  
 في استحقاق الشفعة كوافان وضعت لافل من ستة اشهر  
 عند وقع الشرا فله الشفعة الشفعة وان حاد به ستة اشهر  
 وضاع عتامة وقع الشرا فانه له شفعة له الا ان يكون قد مات  
 قبل البيع وورثه من منتهى شفعته وان جاز بالولد  
 ستة اشهر وضاعه ثم اذا وجدته الشفعة للصغير قاله في المقوم  
 بالطلب والاحد من قاض معاشه شرعا في استحقاق حقوقه وهو  
 ابو ثم وصي ابيه ثم اخيه ابو ابي ثم وصي اخيه ثم وصي ابيه

في وصايا النوازل

القاضى فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفعته اذا ادرك فاذا  
 ادرك وقد ثبت اختيار له خيار البلوغ والشفعة فاخترار رد النكاح  
 او طلب الشفعة فانهما كانا او لا يكونا ويطلب الثاني ولكيلة في ذلك  
 ان يقول طلبتها الشفعة واختيارا فانا كان له احد من هؤلاء فتترك طلب  
 الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون  
 له حق الاخذ وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
 وقال محمد لا يطل الشفعة وعلى هذا اختلاف تسليم الشفعة اذا سلم  
 الاب والوصي ومن بمناهما شفعة الصغير مع تسليمه عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو بلغ الصبي لا يكون  
 له ان ياخذ بالشفعة وتسلم الاب والوصي شفعة الصغير  
 صحيح عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان في مجلس القضا  
 او في غير المجلس القضا بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس القضا  
 عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى دار الابن الصغير  
 والاب صغيرا كانا للاب ان ياخذها بالشفعة عندنا والواشترى  
 الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف يقول اشترى واحدة بالشفعة  
 ولو كان مكان الاب وصي تركه من الامة الرضى رحمه الله  
 تعالى هذه المسئلة في اول باب تسليم الشفعة ولم يشع في الجواب  
 وذكر العهد الشهير في واقعة وشيكا الجواب والحوار المبعث انه  
 ان كان في احد الوصي هذه الدار بالشفعة منقمة للصغير بان وقع  
 شرا الدارين سيرا بان كانت في الدار مائة عشرة وقد اشترىها  
 الوصي باخذ عشرة فان الفين السيرة تجل من الوصي في تصرفه مع الاحباب  
 وباخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك المبيع فانه كانت اكاله ههنا كان  
 اخذ الوصي بالشفعة مستغنيا في حق الصغير فكان للوصي ان ياخذ  
 الدار بالشفعة على قياك قول ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي يوسف

7



رهما الله تعالى كما في الوصي شيئا من مال الصغير لنفسه وان لم  
 يكن في حاجة الوصي هذه الدار الشقة منقعة في حق الصغير  
 بان وقع الشرا للصغير قبل القيمة لا يكون للوصي الشقة بالاتفاق  
 وصبي كان للوصي والاية الاخيرة في قوله الشقة فطلبت الشقة  
 لم يرفع الاموال القاهق حتى يصب فيما في الصغير في حاجة الوصي  
 منه بالشقة وسلم الثمن اليه ثم القيم سلم الثمن الى الوصي في  
 فتاوى الامام ابي الله رحمه الله تعالى وفي الفتاوى عن الفتنة  
 ابي بكر لاشترى لابن الصغير دارا والاب صغيرا لا ياتح بالشقة  
 عالم يترك الابن او ينفذ الحكم خصما عنه قال الفقهاء  
 ابا الله رحمه الله تعالى هذا الحجب في الوصي اما الاب  
 في حاجة وعن كذا الوصي يشبهه على طلب الشقة لم يتوكل حتى  
 يبلغ الصبي ولو كان الصبي شفع دارا شراها الوصي لا يشبهه  
 ولا يطلب الشقة حتى يبلغ الصبي كثر في الاب دارا والاب الصغير  
 صغيرا فلم يطلب الاب الشقة للصغير حتى يبلغ الصغير  
 فليس للذي بلغ ان ياتح هاما الشقة ولو باع الاب دارا لنفسه  
 وابن الصغير صغيرا فلم يطلب الاب الشقة للصغير لا تبطل  
 شقة الصغير حتى لو كان بلغ الصغير كان له ان ياتح هاما  
 ذكر هذه الجملة شتم الامام السرخسي رحمه الله تعالى في باب تسليم  
 الشقة وهذا ذكر الفتوى وفي ما ترجمه واحاله الى نوادر ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى واما الوصي اذا اشترى دارا لنفسه او باع دارا له  
 والصبي صغيرا فلم يطلب الوصي شقته فالصبي على شقته اذا بلغ  
 وفي نوادر وهشام قال قلت لابي محمد ما تقول في رجل اشترى دارا وابنه  
 الصغير صغيرا فلم يطلب الشقة قال اما في قبلي قول ابي حنيفة  
 فله شقة للصغير واما في الوصي فهو على شقته ويجب ان تكون

اجواب في كرا الاب دارا لنفسه وابنه الصغير صغيرا على التفصيل ان لم يكن  
 للصبي في هذه الاخيرة ضرر بان وقع كرا الاب الدار قبل القيمة او بالكثر  
 مقدار ما يتغابن الناك فيه لا يكون للصغير الشقة اذا بلغ وان كان  
 للصغير في هذه الاخيرة ضرر بان وقع كرا الاب باكثر من القيمة  
 مقدار ما لا يتغابن فيه كان له الشقة اذا بلغ وذكر شتم الامام  
 السرخسي رحمه الله تعالى في باب تسليم الشقة رجل اشترى دارا وابنه  
 من قيمتها وصغيرا صغيرا فنسب الاب صغيرا لا يصح تسليمه عنه هم جميعا  
 هو الصحيح وبقي الصبي على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون الحجب  
 في الوصي اذا اشترى دارا لنفسه والصغير صغيرا فلم يطلب  
 حتى ياتح الصبي على التفصيل ايضا ان كان للصغير في الاخيرة الشقة  
 منقعة فلا شقة للصغير اذا بلغ عنه اي حنيفة واجدي  
 الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لان الوصي لو اشترى من مال  
 نفسه كرا للصغير وللصغير فيه شقة ظاهرة حاز عنه ابي  
 حنيفة رحمه الله فكان الوصي متمكنا من الاخيرة وكان مكرهه بطلان  
 شقته وان لم يكن للصغير في الاخيرة بالشقة منقعة ظاهرة  
 كان له الشقة اذا بلغ بالاتفاق لان الوصي لا يمكن من الاخيرة  
 في هذا الوجه بالاتفاق فلا يكون مكرهه تسليمه ولو كان الوصي  
 باع الدار وباع في المسيلة بحاله فالصغير على شقته اذا بلغ بالاتفاق  
 كما في الاب اذا قال الاب والوصي اشترى هذه الدار بالف درهم للصغير  
 فقال له الشفع ما قال الله فانك اشتريت بمسماية فضة فانه لا يفرق  
 وباتح الله بالف درهم حتى يقيم البينة على الشراء بمسماية هذه الجملة  
 في شقة الاخيرة وذكر في الفتاوى الصغرى اذا ثبت له الشقة ولم يعلم  
 فاسئل ابيه كثر في رولابيا او جدا او فاسقا او كت اليه كتابا  
 حافسكت ولم يطلب كانت المسيلة على الاختلاف في المروق عنه اي حنيفة

27



رحمه الله تعالى في الاصل روى عن علي بن الخطاب رضي الله عنه  
 انه اعطى مال اليتيم مضاربة قال ولا ادري كيف كان الشرط بينهما  
 فهو له في المراق وكان باقي الحق ان كان يقسم عمر المرح اخاه ان المضاربة  
 مستروعة وافاء ان القاضي له ولاية دفع مال اليتيم مضاربة  
 لانه يعرف نافع في حمة وذكرنا ايضا عن ابراهيم قال في الوصي يعطى مال  
 اليتيم مضاربة وانما المضاربة فانما التجربة اي ذلك كان خيرا  
 لليتيم فلو افاء ان الوصي يملك دفع مال اليتيم مضاربة وبضاعة  
 وملك ان يتجر به بنفسه لان كل ذلك يعرف نافع في حق اليتيم  
 اي ذلك كان خيرا له فقل وذكر ان عثمان رضي الله تعالى عنه  
 كان يعطى من مال اليتيم مضاربة والمضاربة هي المضاربة بلفظ  
 اهل الحجاز مشتقة من القرض وهو المقطع الذي يحتاج فيه الى قطع  
 المسافة او الى قطع طائفة من احوال وتسلمه الى المضارب وعمر  
 رضي الله تعالى عنه انه كان يعطى مال اليتيم مضاربة وذكر محمد رحمه  
 تعالى في الاصل والوصي ان يتجر في مال اليتيم وانما يده مضاربة  
 فان يؤول به مضاربة وان يضعه ويشارك واذ لم يشهد الوصي انه  
 يعمل مضاربة كانه ما اشترى كله للورثة لان الوصي يدين المقتضى  
 بغير البيع من مال الورثة لنفسه ولا يتحقق ذلك الا بالشرط فانما  
 لم يشهد الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من البيع وفي بيع شرم  
 الطائوي ولا بان للوصي ان يتجر بمال اليتيم ولا ضمانا عليه انما ان اصاب  
 به ذلك وفي باب المضاربة بين يوعه والذات لا ضمان بمال الصغير  
 والمضاربة وله ان يدفع مضاربة وله ان يدفع مضاربة له ان يוכל  
 بالبيع والشراء والاجارة والاستجارة ورواه ابو داود وله ان يجعل مال  
 مضاربة عند نفسه ويبيع في ان يشاء على ذلك عند الاجابة ولو لم يشهد

في بيع المضاربة

27

رحمه الله تعالى بشرط العدل او العادلة وعندها لا ورايت في شفعة  
 المتقن اذا اخبر الشفيع بالبيع فلم يطلب فالاختلاف في صحة الخبر  
 والخبر كما لا اختلاف فيما اذا اخبر المولى بجنابة عبده فاعتقه  
 وفي شفعة الهداية واذا بلغ الشفيع بيع الدائم بحب عليه الاشهاد  
 حتى يخبر رجلا او رجلين وامرأتان عن الي حفيقة في رواية محمد  
 رحمه الله تعالى وفي رواية لكونه حفيقة بخبره بولان عدلات  
 والاول اشهر وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجب ان يشهد  
 اذا اخبر واحد من كان او عبدا صيا كان او امرأة اذا كان اخبر  
 حقا كالاختلاف في عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف المولى اذا اخبر  
 بجنابة عبده فاعتقه والكر اذا اخبر بالانكاح ففكته والذي  
 اسلم في دار الحرب اذا اخبر بالشرائع وفي فتاوى قاضي خان  
 ولو اشترى الاب لنفسه دارا وولد الصغير شفيها فليس للوصي  
 اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب دارا وولد الصغير  
 شفيها كان للصغير ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ ورايت في شفعة  
 المتقن رجل اشترى دارا لانه الصغير وقضها لم يختلف هو  
 والشفيع في الثمن قال محمد رحمه الله تعالى لا يحلف الوالد للثمن  
 الشفعة ليست من البيع انما هو شيء آخر فاعدا لبيع والوكيل  
 انما يعمية في البيع فلو وكيل يبيع وفيه ايضا صبي طلب  
 شفعة فحفل له القاضي وصيا ففكته الوصي عن طلب الشفعة  
 ثم راقا قال بطل شفعة الصبي وفي شفعة الحامع في الفتاوى  
 اذا بيعت الدار باكثر من ثمن المثل عينا فاحسب الشفيع صبي  
 لانت الشفعة حتما ما الا بالوصي اذا اراد الاحتال لفساد  
 ذلك وفي احوال الاصفى اذا باع دار اليتيم والوصي شفيها فلا شفعة له  
 الا اذا باعها وكيل القاضي فالوصي الشفعة

وذكره



محل البع فبما بينه وبين الله تعالى ولكن القاصي لا يصدق ويجعل البع  
 على قدر رايك ما لهما وكذلك هذه كله في الوصي وذكر في موضع آخر  
 من بيع كرم الطحاوي ولو تصرف الاب والوصي في مال اليتيم  
 فظهر البع ثم قال كنت مضار بالذبيحة له من البع شي الا ان يتردد  
 عند التقري انه يتصرف بالمضاربة وهذا في النقصا حتى لا يصدق  
 القاصي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى محل البع فانه لا يصدق  
 عليه وقد علمنا ان هذه المسائل في مابيل البيوع ذكر محمد وعده الله  
 تعالى في اضراب حياية العبد والحياتية عليه من المضاربة  
 بالنصف او باقل او بالكثر وهو جائز لانه تصرف نافع ولا الوصي  
 لانه بمنزلة الاب وله يقال بان هذا بمنزلة بيع منفعة للصبي  
 وانه لا يملك بيع ماله للصبي بمثل العتية على قول الكل وباقل من  
 قيمته على اختلاف فكذلك لا يملك بيع منفعة لانا نقول هذا ليس  
 ببيع المنفعة بل هو اسراك وانه عليك اسراك غيره في ماله  
 فلا يملك اسراك نفسه وهو انفع كانا وليه وفي وصايا غريب  
 الرواية وجميع النوازل اذ ابيع الوصي في مال اليتيم فقال اخذت  
 مضاربة ولي في البع حصته قال لا يصدق والبع لليتيم طاف  
 نوي الحال لم يضمن وقد مر في البيوع قال ولو اخذ الاب قال  
 ابنه الصغير مضاربة بالنصف من رجل على ان يعمل فيه الاب  
 للابن ويعمل فيه الاب وبيع قال البع بيني وبين المال والاب نصفان  
 وله شي للابن من ذلك لانه من اخذ المال مضاربة لنفسه  
 حيث شرط عمل نفسه لكن قصد ان يكون البع احاصل فيه لابنه  
 وهذا قصد باطل لانه لا يبيح البع الا مال او عمل وقد علم  
 ولو كان مثله ببيع وشي فاحذ الاب على ان يبيعه به الظلم

وبيع والبع نصفان فالمضاربة حايوة والبع بيني وبين المال  
 والاب نصفان لانه تصرف نافع في حقه وكذا لو عمل فيه الاب  
 للابن بامره لان عمله كله اذا امره بذلك وفي امره به ولو عمل فيه لغيب  
 امره فهو ضامن للمال فانه عمل في مال الاجنبي ولم يرضي الاجنبي  
 بوله وانما رضي بغير ابه وصار غاصبا فيكون البع له ويتصرف به  
 كما هو الحكم في القصب والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب قال واذا دفع  
 الصبي المادون له والعبد المادون له مالا لمضاربة بالنصف او باقل  
 او بالكثر او اخذ مالا لمضاربة كذلك وهو جائز والصبي المحجور عليه  
 لا يملك ذلك كالا يملك سائر انواع التجارة ولو عمل به مضاربة فهو  
 ضامن والبع له ويتصرف هذه الجملة في اضراب حياية العبد من  
 المضاربة من الاصل وذكر محمد رحمه الله تعالى في عمل رب المال  
 مع المضارب من كتاب المضاربة واذا دفع الرجل مالا لابنه الصغير مضاربة  
 على ان يعمل الاب به بالمال على ان يمارز في ماله تعالى الله فلا مضارب ثلث  
 وللبن ثلث وللأب ثلث وهو جائز على الشرط وكذلك وصي الاب لانه  
 هذا في الحقيقة دفع ماله الى نفسه والي اجنبي مضاربة ولو دفع كله  
 الى نفسه مضاربة حايوة واذا دفع الى اجنبي حايوة فادفع نصفه  
 الى نفسه ونصفه البقية حايوة ايضا وهذا لان تصرفات الاب اوقفة  
 للصغير حكما بطريق النيابة فصار دفعه كمفع الصغير وشرطه كشرطه  
 وشرط التخليته من قبل الصبي لانه رب المال هو قد تحقق ولو شرط  
 عمل الصبي مع المضاربة كانت المضاربة فاسدة لانه يخل بالتخليته واذا  
 صدق فامر مثل عمل المضارب في مال الابن يورثه الاب لانه العمل وقع له  
 وفي قضاوي الامام ظهر البين ولو شرط رب المال عمل نفسه مع المضارب  
 لا يجوز المضاربة وسواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا او اسرها عمله



مع المضاربة لاتصح المضاربة وذلك كالأب والوصي إذا دفع مال  
 الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير مع المضاربة لا يجوز المضاربة  
 وإذا لم يكن العاقبة مالاً وشرط عمله مع المضاربة فإن كان العاقبة  
 من يجوز أن يأخذ المال مضاربة بنفسه وذلك كالأب والوصي  
 إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمله بنفسه مع المضاربة بحرية  
 من المخرج جارية المضاربة وإن كان العاقبة من يجوز أن يأخذ المال  
 مضاربة فشرط عمله بنفسه مع المضاربة بنفسه وذلك كالأب  
 له يدفع المال مضاربة وشرط عمله مع المضاربة فإن شرط المأذون  
 له عمل مولاه فإن لم يكن عليه دين فالمضاربة حاسمة وإن كان عليه  
 دين جارية المضاربة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف الخلاف  
 المعروف ذكر السبيل أمام الأجل أبو القاسم رحمه الله تعالى في وصايا  
 الملقط قال أما النهر الذي لوصي في هذا الزمان أن يأخذ  
 ما لا يتم مضاربة ولا لقيم وقف أن يزرع أرضه الوقت ولو دفع  
 لصي ما لا مضاربة وهو غير مأذون له قد ذهب لتصرفه هناك  
 في الطريق تحية الله على عاقلة رب المال في مضاربة الأصل  
 وقد كتبت في مسائل الضمان في جواب أبي المفضل الكرخي رحمه الله  
 ذكر شيخ الإسلام على الأسجاني رحمه الله  
 تعالى في شرح كتاب الوديع في شامسيلة أيداع الصبي مقيماً  
 عليه لأن حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن مع دفع إلى صبي  
 أرضاً أو أجرة على أن البذر من قبل الصبي كانت المزارعة حاسمة  
 والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان المزارعة لأن النقصان حصل  
 بتسلط رب المال ذكر محمد رحمه الله في باب مزارعة الصبي والمب  
 في مزارعة المبسوط وإذا دفع إلى الصبي المحجور عليه أرضاً وبزراً

مزارعة فالصبي لم ينفذ هذه فروعها فخرج الزرع وسلم العامل من العمل  
 فالخيار بينهما على ما شرط إلا أنه إذا سلم العبد أو الصبي صار  
 هذا العقد في عاقبة ناساً محضاً في عمره فنقض استثنائنا  
 ولو مات الصبي في عمل الزرع بعد ما استخذه الزرع وصاحب  
 الأرض والضرر منها من لقيته حوا هلك بسبب الضرر أو لا بسبب  
 العمل لأنه لما دفع إليه بوزار أرضه العمل له بنصف الخيار صار  
 مستعمله له في عمل وقع لصاحبه الميراث فصار غاصابه والمب  
 يضمن بالضرر حوا طان والعمل الذي استعمل فيه أو بغيره  
 ما كان كل ما يكون لصاحبه الأرض طيب له لأنه لما يضمن فيه  
 العمل ملكه بالضميمة متى وقت له شئاً فبين أنما حصل  
 كسبه غير فكونه له أو طان بابتداعه والشرط متى لم يجر  
 بغيره فصار على ملكه وإن مات للصبي لزم من عمل المزارعة بعد  
 ما استخذه الزرع فالزرع بينهما على ما شرط طيب له إلا أن  
 هذا بصره نافع في حق الصبي ويقر بأن الصبي المحجور عليه  
 ما هو منها نافع فحين ينقض وعلى عاقلة صاحب الأرض  
 رتبة الصبي لأن فيه أيا لم يضمن ولكن بسبب التلف على عيني  
 المذلة استعمل في هذا العمل لما طان فتركه فله نصيباً فإن  
 التسبب على التلف يتركه فله نصيباً إذا كان طيباً  
 فيه في حق وجوب الضمان على ما عرفه في كتابنا لا يثبت  
 ولو مات خفف الحق لم يضمن لأنه لا تسبب في حقه وبغيره  
 من الزرع لو دنت لأحد ملك كسبه بأحد الغنائه وكذلك  
 الحكم في المعاملة في السحر فله ولو كان البذر من الصبي والمب  
 كما أن الخيار للعامل ولو كان البذر من الأرض لم يضمن الأرض  
 ولا غيره على ما هو في قول لزم في المزارعة مع الصبي المحجور عليه



لا تقع اذ كان البذر من قبليها لا من قبليها من انما هو لو صار الرب  
الارض انما صار شطرها ووسطها لا يقع ولا شيء لرب الارض  
من نقصان الارض لا ما هذا استهلاك بتسليطه فاذا اعتق  
العبد ورجع عليه رب الارض باجره فللرب ولا يرجع على العبي  
شيء اذا بلغ وفيما اذا كان البذر من العبد والعبي ثمرات  
العبد والعبي لا يقضي رب الارض شيئا لانها عملا لانفسها  
فلا يتحقق فيه العقب ولا السبب على التلقا ولهذا قالوا من  
قال لمبي او عبد محمور عليه احد هذه الثمرة وانفق الثمر  
لاكل او قال لثاكل فصد فقط يقضي فيمنه العبد ودية  
العبي لاننا استعمله في عمل نفسه ولو قال لثاكل انك لا يقضي  
لان العبي والعبد عمل لنفسه فله نصيب الامر مستعمل اياها  
وان كانت الارض لم تجز شيئا لم يلزم رب الارض ضمان  
بذرها ولا غيره لانها يولد لانفسها فلا يتحقق معنى  
العقب في البذر ولا في غيره قال والعبي المادون له  
والعبد المادون له في العتاق بمنزلة اكر في المارعة قالوا  
زاد العبد او العبي اننا قلنا قد يزوج حتى هو عليه المولى  
او المولى فحينئذ كان للمولى البالغ ان يمتنع من الخطي على المارعة  
كما للمولى العبد والمولى ان يمنع العبد والعبي منه وحيثما  
لم يكن للمولى البالغ ان يمتنع من العبي لم يكن للمولى والمولى ان  
يمنع ثم اذا باسوا لم يمتنع ان كان البذر من قبله له ان  
يتمنع وما كان البذر من قبل المادون ليس له ان يمنع لانه لا يملكه  
فلا يبطل ذلك العقد محمولا على عبد وكذا العبي المحمور عليه  
ابن اوهب وكذا المعاملة هذا اذا جرح على العبد المادون  
له والعبي المادون له ولو لم يجر عليه ولكنه نهاه او نهى

فصل اول

مزارعة عن الحمل لبع العقد او منى عن العقد قبل العقد كان منه  
بأطلاهما ان يقيم او يهلا لان هذا هو خاص ورد على اذن عام  
فلا يهلا لانه دليل المصلحة يكون قابلا جسيما ولا يهلا لغيره قيام  
دليل الاطلاق قال واذا اشترى الصبي التاجر ارضاه لم يهر  
عليه ابوم فند معها الى ارضى رجل بالصفى يرضعها ببدن وعمله  
فعمل على ذلك فاحارب للمعامل وعليه نقصان الارض وان لم يكن  
في الارض نقصان كان اثاره بينهما على السوط استحقاقا لما  
ذكرنا ان تصرف الصبي اذ لم يكن فيه نقصان يعود ما فاعضا  
ولما كان البذر من قبل الدفع كان اثاره للمعامل وعليه عزم البذر  
في الوجهين يعني سواء كان في الارض نقصان او لم يكن ويعتمد  
نقصان الارض مع ضمان البذر ان كان فيه نقصان وكذلك  
لو لم يخرج الارض شيئا لانه المضر هنا الظاهر وهو اطلاق مال الصبي  
لامر وهو قد يكون وقد لا يكون فلم يحكم بتعاقبه في الوجهين  
ثم اثاره يكون كله للمعامل لان دفع الصبي لم يصب فصار غايها  
ارضة وبذر ونقصان قيمة بذر ونقصان ارضه ان كان ههنا  
الجملة في مزارعة المسوط وفي مزارعة فتاوي القامي الامام  
ظاهر اليقين ومما له تعالى الصبي المادون له اذا دفع واحد  
التحمل معاملة تشاريعا فذلك جائز وكذا العبة المادون له  
فان حجر على المولى والولي فالمعاملة على حالها سواء كان حجر قبل  
العمل او بعده وفي متفرقاته مزارعة فتاويه واذا مات الرجل  
وترك اولادا صغارا وكبارا وامراة والاولاد الكبار من ههنا  
المراة او من امراة اخرى لهذه الميت فعلى الاولاد على اكرامه  
ورزقها في ارضه مسرلة او في ارض الغير بالاكارة فاهو المعتاد



بين الناك حصولا العيال كلهم في عيال المرأة تتعاهدوا لهم  
 وهم يزرعون ويجمعون الفلأف تكون مشتركة بين المرأة والاولاد  
 او تكون خاصة للزراعين وهذه المسئلة كانت واقعة القوي  
 فانفتحت اللجوة انهم ان زرعوا بذرا انفسهم من بذر مشترك  
 بينهم باذن الباقي ان كانوا كبارا او باذن الوصي ان كان البعض  
 متفارا كانت الفلأف كلها على الشركة وان زرعوا بذرا انفسهم  
 كانت الفلأف للزراعين ولم يذكر في فتاويها انهم اذا زرعوا من  
 بذر مشترك بينهم بغير اذن الوصي والباقي كيف اكلهم فيه  
 ويشفي ان يكون للزراعين لانهم عصبوا بذرا وزرعوها يكون  
 انما ربح لهم وفي الفتاوي الوصي اذا اخطار من اليتيم مزارعة  
 ان كان البذر من جهة اليتيم لا يجوز وان كان من جهة الوصي يجوز  
 لانه لما جعل البذر على نفسه يصير مستاهرا من اليتيم ببعض  
 اكاره واجارة الوصي ارض اليتيم من نفسه يجوز ولو جعل البذر  
 على اليتيم يصير مستاهرا لنفسه من اليتيم وانه لا يجوز ورايت في  
 فتاوي ابن حنبل الكبير رحمه الله تعالى سئل عن اتيام  
 لهم وصي ولم ارض هل للوصي ان ياجت ارضهم مزارعة  
 قال نعم ياخذها مزارعة كما ياخذها غيره وشهد عند عهده  
 المزارعة انه ياخذها مزارعة ورايت في وصايا المتقي عهده  
 اللفظ ولو ان وصي اليتيم زرع بذر اليتيم واسمها عند الزرع  
 انه من اليتيم وانه استاهرا لارض من نفسه فان كان  
 ذلك خيرا لليتيم فاني اعمل الزرع لليتيم وهو كوصي الشري  
 من مال اليتيم فادما فان كان الثمن خيرا لليتيم اضرته وان كان  
 اكاره خيرا لليتيم لم اجز سراح لنفسه ولو استقر من بذر

اليتيم

اليتيم وزرع في ارضه نفسه فالزرع الوصي والقول قوله اما اذا  
 زرع بذر اليتيم في ارض اليتيم لم يصح قانه بذر لنفسه وقد ذكرنا  
 هذه المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل بقرة الاب والوصي  
 من كتاب الفصول ذكر في رهن العدة  
 ولو رهن الوصي شيئا من عياله باذن ابيه ويجوز ذكره في الاسلام  
 بوجهان الدين رحمه الله تعالى في رهن الهداية ويجوز للاب  
 ان يرهن بدين عليه عبد الله الصغير لانه عليك الاتباع وهذا  
 انظر في حق الصبي منه لان قيام الميراث يحفظه ابلغ حقيقة الغرامة  
 ولو هلك عليك يملك مضمونا والوديعة امانة والوصي بمنزلة الاب  
 في هذه الباب لما بيناه وروى عن ابي يوسف وزفر رحمه الله  
 تعالى انه لا يجوز ذلك منها وهو القياس اعتبارا بحقيقة اللفظ  
 كما ذكر في الهداية وهكذا ذكره في الية الوصي رحمه الله  
 تعالى في مسئلة رهن الوصي متاع اليتيم في وجه رواية ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى في باب رهن الوصي والوالد من كتاب الرهن  
 وروي بين الاب والوصي في قضايهما دين انفسهما من مال  
 الصغير قلنا لا يكون لهما ان يرهنا وذكروا في الاسلام رحمه الله  
 تعالى الوقضي الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب لو  
 قفل ذلك حاز لانه قضا الاب دين نفسه من مال الصغير  
 بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب يملك ذكر ذلك بمثل  
 القيمة والوصي لا يملك الا اذا كان خيرا لليتيم قال المصدر السمي  
 حسام الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغير فيجعل على ان في  
 المسئلة روايتين ثم على ظاهر الرواية اذا حاز الرهن يصير الميراث  
 مستوفيا دينه لو هلك ويصير الاب والوصي موفيا له ويضمنه

في باب الوصي



ويعتبر للصبي لانه قضى دينه بماله لذا ذكر في الهدية وذكر في  
الفتاوى الصغرى واحاله الى الجامع الاصغر اذ ارهن قناع ولده الصغير  
بين نفسه وقيمة الرهن الذي في ذلك عند الموت فانما  
يعنى الاب مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن القيمة  
لن لا لاب ان يبيع مال ولده بخلاف الوصي وفي الملقط اذا  
رهق قناع ولده الصغير بين نفسه فهلك ضمن مقدار الدين  
لا غير ولو كان وصيا ضمن القيمة وفي غفران رهق المحبط  
ان الاب والوصي يضمنان مقدار الدين اذا كانت القيمة اكثر من  
الدين لانه فيما زاد من مال الصغير ولهما هذه الولاية ورايت في  
بعض الشروح انه استدان الوصي على نفسه ورهن قناعا لليتم  
في ذلك جاز وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه  
لا يكون وكذلك لو باعه في دينه بعد ما رهق منه يجوز ويضمن  
مثل الذي لليتم وكذلك لو هلك الرهن في يد المدين يضمن  
مثل دينه لما قلنا وكذا الوالد في هذا وذكر في الهدية في هذه  
المسئلة وكذا لو سطا المدين على بيعه لانه توكل بالبيع وهي  
مباحة قالوا واصل هذه المسئلة البيع فان الاب والوصي اذا  
باع مال اليتيم من غيرهم فقد جاز ونفع المخاصة ويعتبر  
للصبي عندهما وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يقع المخاصة  
والرهن نظير البيع نظر الى غايته من حيث وجوب الضمان  
واذا رهق الاب من نفسه او من ابى له صغيرا وعنه له ناجر لادب  
عليه جاز لان الاب لو فور رهنه تركه لم يضمن واقيمت  
عبارة معام عبارة في هذا العقد في كافي ببيع مال صغيره  
من نفسه ففعل في طريق العقد ولو ارهنه الوصي من نفسه اقيمت  
هذه

هذه اذ رهق عياله بحق اليتيم عليه من اليتيم لم يجر لانه وكيل محض  
والواحد لا يتولى طوي في العقد كالا يتوهم في البيع وهو قاصر الشفقة  
فلا يهلك عن الحقيقة في حقه انما قابلا بالاب والرهن من ابنه وعنه  
الذي ليس له عليه دين بماله الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير  
وانه وعنه الذي عليه دين لانه لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل  
بالبيع اذا باع من هولا لانه منهم فيه ولا يهتم في الرهن لان  
له حكما واحدا ولو استدان الوصي لليتم في كسوة وطعامه فرهق  
به قناعا لليتم جاز لان الاستدانة جازة للحاجة والرهن يمتنع  
ايضا للمنفق فيجوز وكذلك لو باع لليتم قاتن او رهق لان الاول  
له التجارة ثم مال اليتيم فله بيعه بمال الاتقان والرهن لان  
ايضا واستثنا واذا رهق الاب قناع ابنه الصغير فادرك الابن  
ليس للاب ان يترده حتى يعصي الدين لوقوع الرهن من جانب  
اذا تصرف الاب بماله تصرفه في نفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه  
ولو كان الاب رهق نفسه فقضاء الابن يرجع به في مال الاب  
لانه مضطر فيه للحاجة الى احياء ملكه به فاشبهه بغير الرهن  
وكذلك اذا هلك قبل ان يفتكه لان الاب يصير قاضيا وبه  
بماله فله ان يرجع عليه ولو رهق به من على نفسه وبه على  
الصغير جاز فان هلك ضمن الاب دهنه من ذلك للولد وكذلك  
الوصي وكذلك الجدا بالاب اذا لم يكن الاب او وصي الاب ولو رهق  
للوصي قناع اليتيم في دين استدان عليه وقبض المدين ثم كتماره  
الوصي للحاجة لليتم فقناع في يد الوصي خرج من الرهن وهلك  
من مال اليتيم لان فعل الوصي لفعله بنفسه بعد البلوغ والمال دين  
على الوصي ومعناه هو المطالب به لم يرجع به فك على الصبي لانه غيره



متعد في هذه السفارة اذ هي الحاجة الصبي ولو استعاره الحاجة  
نفسه فتعد للصبي لانه متعد اذ ليس له ولادة الاستعمال في حاجة  
نفسه ولو عطفه الصبي بهما وهنه فاستعمله الحاجة لنفسه  
حتى هلك عنه فالوصي من ان لم يمتد لانه متعد في حق  
المرتبة بالوصف والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة  
نفسه فيقضي به الدين ان كان قد حل فان كانت قيمته قبل الدين  
او بها الى المرتبة ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه مثل  
ما وجب له على اليتيم فالنقيا وقصا ما وان كانت قيمته اقل من  
الدين او يضر القيمة الى المرتبة وادى الزيادة من مال اليتيم  
ولو كانت قيمته اكثر من قدر الدين او يضر الدين الى المرتبة  
والعقل لليتيم وان كان لم يحل الدين فالقيمة رهني لانه ضمان  
للمرتبة بتفويت حقه المحترم فيكون رهنا عنه ثم اذا حل الاجل  
كان احوال على التقصيل الذي فصلنا فلو انه عطفه واستعمل  
الحاجة الصغير حتى لو هلك في يده يضمنه لحق المرتبة ولا يضمنه  
لحق الصغير لانه استعمال الحاجة الصغير ليس بقدر وقد لك  
الاخذ لانه ولاية احد مال اليتيم ولهذا قال في كتاب الاقار  
الاب او الوصي يذهب مال الصغير لا يلزم شيء لانه لا يتصور عطفه  
لما لانه ولاية الاخت فاذا هلك في يده يضمن المرتبة بدينه  
ان كان قد حل وان كان لم يحل يكون رهنا عند المرتبة ثم اذا حل  
الدين ياخذ دينه منه ويرجع الوصي على الصبي بذلك لما ذكرنا  
هذه الحجة في رهني الهبة رجل رهني جاريتا فارضعت  
صبيا للمرتبة لا يقطر شيء من دينه لانه لبن الادي غير متقوم  
في رهني فتاوى قاضي خان ذكر محمد رحمه الله تعالى في ما يراه  
الوصي

الوصي والوالد من الاصل اذا كان على الميت دين وله وصي منهن الوصي  
بعض تركه الميت عند غريم من غمها لم يحل لانه في الوهن ايضا  
من وجه والوصي لا يكون سبيل من ايضا حقه بعض الغرادر  
المعنى قال واذا اراد من الوصي دين للميت على رجل حار  
لانه من باب الاستنفاد والوصي سبيل ذلك من ذلك وكذا  
لما تجر اليتيم باذن الوصي فهو من وارثين قال واذا كانت  
الورثة كبارا لم تكن للوصي ان يرهني منعتهم شيئا وهذا على  
وجوه اما ان كانت الورثة كلهم صفارا وكلهم كبارا او بعضهم  
صفارا وبعضهم كبارا او بعضهم صفارا وبعضهم كبارا او كبار  
عبيد او حضرة والرهني دين على الميت او دين استدان عليهم  
او دين استدان على التركة في شراء طعام الرقيق وكسوتهم وكذا  
يجري مجراه اما ان كانت الورثة صفارا حار في الاحوال كلها  
لهم ولا يتيه عليهم وان كانوا كبارا او كانوا حضرة الاخرى  
في الاحوال كلها لفقد الولاية اصلها وان كانوا عبيدا ان كان  
دين على الميت حار ولم يكره انه هل عليه او يرهني دين عليهم  
والصحيح انه لا يملك لانه يرهني على الغائب ولا ولاية له على  
الغائب ولو كانوا صفارا وكبارا ان كان الكبار حضرة ملك  
دين على الميت عند اليخينة رحمه الله تعالى لانه المذهب عند  
ان الولاية متى ثبتت في بعض التركة ثبتت في الكل وعندهما لا يحل  
لانه لا ولاية له على الكبار يوصي لا يبيع في حق الكبار لم يبيع في حق  
الصغار بل كان الشيوخ ولو كان الكبار عبيدا في حق الكل لانه له  
ولاية على الكبار في كل هذا الموضع وان كان دين عليهم استدان  
او على الصغير لم يبيع في حق الكل بالاجماع وان كان الكبار حضرة



او غيا لانه لا ولاية له في حق الكسار في مثل هذا الموضع لان استدانته  
 عليهم بالملقة فكان الرهن في حقهم باطلا ومضى بطل في حق الكسار  
 بطل في حق الصغار كما ان السبيوع ولذلك بين استدانته على  
 الصغار ولا تتبع الولاية في حق الصغار بالولاية في حق الكسار  
 ولو كان الرهن بين استدانته في حق الرقيق فامواه فيه كالمجاب  
 صما اذا كان الرهن بين عيا الميت والذاته هذه استدانته وقت  
 للميت معنى لما فيها من حياته تركته ولورهن الوارث الكبير ثانيا  
 من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم الغريم  
 في ذلك اطل الرهن وبيع له في دينه لانه فيه تخصيص غيرم نفسه  
 بذلك وانه لا يملك تخصيص غيرم نفسه كان اولي فان قضى  
 الوارث دين حيا الرهن واذا لم يكن دين فزهر الوارث الكبير  
 ثانيا من متاعه بمال النقطة على نفسه ان كان الوارث صغيرا فقل  
 ذلك الوصي حيا زوله شكل فلو لدن عليهم سلعة بالميت كان  
 الميت باعها واهلكه في ايديهم وفساد منها دين في مال الميت  
 وليس له مال غير ما رهن بالنقطة والرهن حيا والرهن  
 صما من لقيته وهذا على وجهين اما ان ظهر في التركة دين كان  
 حقا او حداثا دين لم يكن حقيقة بنا على سبب وجد في حال الحياة  
 اما ظهور دين في التركة قائما كان الميت باع عبدا في التركة وتخصه  
 واكلمه استحق العبد لمجملته ورجع المئري بثمنه في التركة وقد  
 رهن الوارث كيانا اعيان التركة بين النقطة او نحو ذلك بطل  
 الرهن لان عند الاستحقاق تبين ان ما اخذه من الميت من الثمن  
 اخذه بمحضه فبين ان الضمان واجب في التركة متى وقت القبض  
 السابق فبين ان الوارث رهن عينا من اعيان التركة وفيها دين لغير

افر ولوجده دين بها على سبب بائنه الميت وهو سيلة الرد بالميت  
 فانه لم يتبين ان الدين كان واجبا قبل الموت ولكن استحق المشتري  
 الرجوع بالثمن عند الرد بالميت في التركة غير ان استدانته الى السبه  
 السابق لا تتقاه من ملكه في البيع بطريقه الفسخ من الاصل وفي هذه  
 الصورة لا يتبع ان الرهن ما لجل لمبارة عن الدين حقيقة لكن يجب  
 نقضه لاستناد الدين الى سبب سابق وتقام هذه ينقل في هذا الباب  
 وكما صرح ان الوصي اذا رهن كيانا من مال اليتيم في نقطة اليتيم لم يمتنع  
 شيء كان باعده الميت فزجر المشتري في ميراث الميت بالرهن والرهن  
 لا يجوز لان هذا لم يزل دينا على الميت ولوردها باعده الميت لم يجر  
 رهنه الوصي اذا استدان النقطة او الكسوة لاجل الصغير ورهن به  
 ثانيا لليتيم حيا لان في الرهن تصا الميت وهو ملك ذلك في فوايد  
 بعض المشايخ وفي مختلفات الفقهاء الى اللب رحمه الله الوصي اذا رهن  
 مال الصغير بين استدانته عليه لا يجوز ولورهن بين استدانته  
 لنفسه يجوز وفي فوايد كسرة الاسلام برهان الدين رحمه الله تعالى  
 سئل عنه رهنه عند غيره مصحفا وحايا لولاه ان يتعلم منه القرآن  
 ولمرافقه فذهب الحنفي به الى الكسوة ونحوه وضاع هل يضمن  
 الحنفي احايب لالانه ايداع الحنفي وكان في الاسلام عللا اليتيم  
 على انه يضمن ولا يكون هذا ايداعا لاصبي ويكون بما اذا اتلفه حنفي  
 هو في عياله لانه تركه هناك استهلكه ونقيض خلافه ما اذا هلك  
 في حالة الاستعمال وسئل عن الاسلام برهان الدين رحمه الله الوصي هل  
 يملك عقارا الصغير بيعا حيا زام لا احايب يملك وكان في الاسلام  
 عللا الحنفي وعنده من ايداع سمرقند على انه لا يملك وقد ذكرناه في مسائل  
 البيع اذا كان العمل في بابه الرهن عبدا محجورا عليه فان وضعا على يديه



بآية من آيات بيعة ابيها ولا تلحقه العهدة وكذا لك الصبي المهر  
 الذي يفتل وهو على هذا ولو كان الصل صغيرا لا يفتل او كبيرا لا يفتل  
 فحبل الرهن على يديه لم يجز ولم يكن رهنا ولم يكن قبضه قبضا فان  
 كبره عقل فباع الرهن جاز بيعة وتما ند ينطعن في الباب الاول  
 من رهن المبوط وجنس هذا ياتي في مسائل الوكالة ان شاء الله  
 تعالى  
 واذا كان للصبي دار او عهد قاضي  
 رجل فيه دعوى فصالحه ابو على شي من مال الصغير فباعا علي  
 وجهين ان كان للمدعي بنية على دعواه وكان ما اعطاه الاب من مال  
 الصبي مملوفا للمدعي او اكثر منه فبعت بمقدار ما يتقايين الناس فيه  
 حبان لا يخرجه البع ويجوز بيع الاب بمقدار قيمته او زيادة قليلة  
 يتقايين الناس فيها ولو صالح على مال نفسه فبعت ببيع قليل لا  
 كانه او كثيرا وان لم يكن للمدعي بنية لليجوز ان يصالحه الاب  
 يصالح ما مال نفسه ولو كان للصبي دين على رجل فصالحه الاب  
 على مال قليل فان لم يكن له بنية والاخر غير الدين جاز صلحه  
 وان كان الدين ظاهرا بالبيعة او بالاقذار فان صالحه على محاباة  
 يتقايين الناس فيها جاز بخرجه البع وان حط بمقدار ما لا يتقايين  
 الناس فيه لليجوز وان كان الدين وجهه بما قدده الاب جاز صلته  
 على نفسه ويضمن للدين مقدار الدين عند ابي حليقة رحمه الله  
 وعنه ابي ربيعة رحمه الله لليجوز واكد الوصي في جميع ما ذكرنا  
 كالاب ولو كانت الورثة صفارا وكبارا فكان دعاهم في دار فصالح  
 الوصي بمقدار ما يتقايين الناس فيه جاز عنه ابي حليقة رحمه الله  
 تعالى في نصيب الصغار والكبار جميعا وعنه لليجوز في نصيب  
 الكبار والابرصا هم وهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة

كبارا

في  
 في  
 في

كبارا لليجوز صلح الوصي في المروض واليجوز في العقار واليجوز صلح  
 غيره هو لا مثل وصي الام والام والعم على الصبي ولا عنه لانه لا ولاية  
 لهم ببيعها ولا ان يكون ذلك في غير العقار فحينئذ يصح لان لهم ولاية  
 في غير العقار ببيعها وشرا وانما يكون لهم هذا القدر اذا لم يكن له واحد  
 ممن ذكرنا اما اذا كان واليجوز هذا القدر ايضا وقد تورناه في مسائل  
 القسمة ولو كانت الورثة كلهم صفارا قاضي رجل في دارهم ودعوى  
 فصالحه الوصي من اموالهم على شيء فان لم يكن للمدعي بنية لليجوز الصلح  
 وان كان له بنية جاز بمقدار ما يتقايين الناس فيه ولم يكن في الكتاب  
 ان البيعة قامت عند القاضي او عند الوصي فلو قامت عند القاضي  
 فلا يكفل ان للوصي ان يصالح من ذلك لانه ظهر حقه المدعي في المديون ولو  
 عرف الاب والوصي ان له شهودا يشهدون على ذلك لزم ببيعهم فصالح  
 من غير ان يشهدوا عند القاضي هل يصح هذا الصلح اختلف مشايخنا  
 في هذا وذكره عند سداد بن حكيم انه كان يقول اذا ادعى رجل على صبي او على  
 ميت دعواه وعرفه الوصي ذلك باقوال الميتة او شهادة شهود سددوا  
 عنه كان له ان يقضي الدين وذكره عن خلف بن ابوب انه كان يقول  
 اذا ثبت عنه بالاقذار يقضي وان كان بالشهادة فلا يقضي وروي  
 عن عيسى بن ابيان انه لا يقضي في الوجهين فكذا لك هذه المسئلة  
 وذكر في كتاب الاستحسان ما يوجب قول خلف فانه قال اذا ادعى رجل عنه  
 رجل ان قد اخذت من ابليك شيئا فالله ان ياخذ منه ذلك الشيء  
 كما اذا عاين ولو شهد عنه الشهود ان هذا قد اخذ من ابليك شيئا لليجوز  
 للاب ان ياخذ منه ما لم يقض القاضي وكذا لو عاين الولي رجلا قتل  
 مورثه هل له قتله وان شهد عنه الشهود لا يحل له قتله ما لم يقض القاضي  
 به فله هذا والامع في مسألة الصلح ان الاب والوصي لو عرفا صدق



صدق الشهود وعدم التهم فيما قالوا او عرف انهم شهدوا ولو شهدوا  
يقبل القاصي منها وتمام بيعه صلح بقتلة الصلح بعد الشهادة ولو عرف  
انهم لم يبيعوا بعد ولا يشهدون ولو شهدوا ببيعها ذمهم لا يبيع  
صلح قاله ولا يجوز صلح الام على الصبي وكذلك اللفظ والعلم وروى  
اللفظ والعلم والام الا في العوض والحيوان لا الهولك والدية الحفظ والمروءة  
وحيوان محتاجة الى الحفظ بخلاف العتار وانما يجوز صلح هولك  
اذا لم يكن للعتاب او وصيه او جده ابوابيه او وصيه او وصي القاصي  
وقد مر وكذا ابوالاب محجوب بالاب مادام الاب حيا فاذا مات تحولت  
الولاية اليه هذه الجملة في صلح المبوط وكتبها من الخروج المتفرقة  
واذا كان في الورثة صفار وكبار فصلح الوصي الكبار والصغار  
من دعواهم على دارهم وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم  
لم يجز ذلك على الصغار لانه ليس لهم والدية القبض على الصغار وللصغار  
ان يرجعوا حصتهم على الوصي ويرجع الوصي على الكبار لانهم قبضوا  
على وجه الاستيفاء فكان مضمونا عليهم في بيان صلح الوالد والوصي  
من المبوط وفي مبوط السبب الامام ان شجاع واذا صلح الاب  
والوصي من الدين على مال امره فهو بقتلة الكسر ان كان بقيمة اقل  
ما يتقاضى الناس فيه يجوز وذكره في وجها بارة الاب على الولد ببيع  
وفي الباب الاول من صلح الاصل رجل اشترى دارا فاشتد بها صبي  
ثم ادعى رجل فيها بعتوك فصالحه الذي بيني المسجدة او رجل من  
بين اظهروا المسجدة وهو جاز وكذا لك لو باع الدار وهدى بها من ابني  
له صغيرا وغيره او عجزها عن حالها ثم صلح عنها مع المدعي جاز  
له البايع والراغب يبقى خصما من في الباب ببيعها والهة ونظر  
تمامه في باب دعوى الصلح من فتاوى رشت التي ردها الامراء

المسوق اذا صلحت مع ابني الميت احداهما صغير والآخر كبير عن الكبيران  
وعن جميع الدعاوي والآفة البالغ قبل نفسه بالامالة وعن احب  
بالاذن لكلي وظهران المصالحه خير في حق الصغير مع ذلك لا بد  
من بيان التركة لجوار ان في التركة نفورا وديونا فان كان دينا يصير  
بابا للدين وان كان نفقا لا بد من قبض بدل الصلح في المجلس وانه  
تماما اعلم ذكر محمد رحمه الله في وكالة الاصل الاب  
اذا وكل وكيله ببيع مبيع الصبي وماله الاب رطلت الوكالة وكوفي  
وكالة لجامع الصغير رجل وكل عبدا محجورا عليه بفعل البيع والشراء ببيع  
عبده مبيع جاز وكانت العهدة على الامر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز  
بيع الصبي المحجور عليه وان كان عاقلا لم اذا صلح عنه ما يلزم العهدة  
على الموكل كما في الرسول والقاصي واجبه ثم الصبي وان بلغ لا يلزمه تلك  
العهدة والعهدة اذا عتق يلزمه تلك العهدة لانه المانع في حق الصبي  
حقه وحقه لا يبركه بالبلوغ وفي العهدة حق الموكل وقد زال بالعتق  
وان كان مازونا لها في العترة جاز نفقتهما والعهدة عليهما ويرجمان  
ذلك على الموكل ولذا ذكر القاصي الامام في الدين في شرح الجامع الصغير  
وفي وكالة الهبة ومعنى ابني يوسف رحمه الله قال اذا اشترى اذ لم يعلم  
بحال البايع ثم علم انه صبي او عبده له خيار الفسخ لانه دخل في العقد  
على ان حقوقه تنطق بالعاقبة فاذا ظهر خلافه يتجبر كما اذا عثر على عب  
وفي وكالة النخبة اذا وكل عبدا ببيع عبده او وكله بان يشترى له شيئا  
فباع واشترى جاز اذا كان يتقل ذلك ولا عهدة على الصبي واما  
العهدة على الامر وكذا لو وكل عبدا ببيع عبده جاز نعم ان يكون  
الصبي يحبك يتقل ما يقول وما يقال وهذه المسئلة في الاصل  
على وجهين اما ان يوكل صبيته او صبي غيره فان وكل صبيته جاز ولا

في باب الوكالة



يتأمر احدا وان وكل صبي غيره فان كان ما ذوقه في التجارة لا يتأمر  
 عليه وان كان محجورا عليه يتأمر عليه فان اذن وليه جاز له ان  
 يوكله وهذا ان استمال صبي الغني فعين اذن الولي لا يجوز وبازنه  
 يجوز قالوا وهذه المسئلة رواية لان للاب ان يعيد له وقد اتفق  
 عليه المشايخ وهذا ان يعيد له بعض المتأخرين قالوا له ذلك  
 وما فهم على انه ليس له ذلك ثم ان محجورا عليه جوزه بيع الصبي المحجور  
 وشراؤه لغيره ولم يجوز بيعه وشراؤه لنفسه لان بيعه وشراؤه  
 لنفسه حذر دأبني التمسع والصبر وما بيعه وشراؤه لغيره وشراؤه  
 على وجه لا يلزمه العهدة تقع محض لان فيه تقيح عبارته والصبي  
 العاقل من اهل التصرفات العاقبة المحضة كقبول الهبة وغير ذلك  
 وانما لا يلزمه العهدة لان فيه ضررا للصغير هذا اذا كان الصبي  
 محجورا عليه فان كان ما ذوقه في التجارة فان وكله بالبيع بثمن  
 حالا وموكل فباع حار بيعه ولزمته العهدة وان كان وكله بالشرا  
 اما ان كان بثمن حال او بثمن موجل فان كان بثمن موجل لا يلزمه  
 العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الاموحتي ان البائع  
 يطالب الامر بالبثمن دون الصبي لان ما يلزمه العهدة في هذه الصورة  
 ضمان كفالة لضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للصامن  
 في الشئ اما هذا يلتزم مالا في ذمته ويتوجب بثلكه عليه على  
 موكله وهذا صبي الكفالة والصبي الكفالدون له يلزمه ضمان  
 الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة وان وكله بالشرا بثمن حال العاقل  
 ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ما يلزمه ضمان الثمن  
 لان ضمان الثمن ما يفيد الملك في الشئ وهذا الصبي مما يلتزم  
 من الضمان بملك المشتري وهذا الصبي مما يلتزم من الضمان

بملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار فانه يحبس بالثمن موكله  
 بما يضمن حتى يستوي من الموكل كالموكل في الشئ لنفسه ثم باه منه جسدان  
 ما اذا كان الثمن موجلا لانه بما يضمن من الثمن لا بملك المشتري لا من حيث  
 حقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا بملك جسدته بلك وكان ضمان كفالة  
 من حيث الصبي قالوا في جواب في العبد اذا وكل ببيع او شرا في الفصيل  
 الذي ولد له في الصبي اذا كان العبد محجورا عليه حار بيعه وشراؤه  
 ولا يلزمه العهدة وان كان ما ذوقه وكان وكله بالبيع يلزمه  
 العهدة على كل حال وان كان وكله بالشرا وان كان وكله بثمن موجل  
 لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا وان وكله بثمن حال يلزمه العهدة  
 استحسانا واحباب في الكفاية تظهر كجواب في العبد المادون له  
 وفي المشتري سري عن ابي يعنى رحمه الله تعالى في رجل امر عبدا محجورا  
 او صيا محجورا عليه ان يشتري له قساعا فاشترى فان كان نقد الاقد  
 الثمن حاز وان كان لم يكن لم ينفذ الثمن مكان غايبا او حاضرا فقال  
 انا افقه المال وقد رصيت بالشرا وانا امرته به فاباع باختيار  
 ان شاء نفسه بالبيع وان شاء اخذه بالمال وان شاء قال لا حاجة لي  
 اليه انا يكون المال عليك اذ لم يكن على من اشتراه شي واذا وكل محجونا  
 ان كان لا يقبل البيع والشرا لا يجوز واما كان يقبل البيع والشرا انا  
 كان حقيقته في شئ اصرح التوكيل واذا باع حار بيعه الا انه لا يلزمه  
 العهدة واما كان صيا لا يقبل او وكل محجونا لا يقبل البيع ثم اقاوت  
 هل يصير وكله ما غير تحت يد الوكالة لم يكرهه رحمه الله هذه المسئلة  
 في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان الاول ضمانا او كبرا  
 لا يقبل وسلطه على البيع لم يكرهه وعقل حاز وقال الفقيه ابو القاسم رحمه  
 الله ما ذكر في الوكالة يصح رواية في التوكيل في البيع المذموم



وكذلك اذا افادت قال الفقيه هذا يكون وقت روي انه لا يصير وكذا  
الائتمار به الوكالة فلي ما ذكر الفقيه هذا يكون سيلة الوكيل بالبيع  
المفرد وسيلة العدل على روايتين وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله  
تعالى ان ما ذكر في كتاب الرهن وسيلة العدل قولها اما على قول  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز بيعه اذا افاد في حقها ما ذكر شمس  
الائمة السرخسي رحمه الله سيلة الوكيل بالبيع المفرد يكون  
على اختلاف ايضا هذه الجملة في الفصل الرابع من وكالة المخررة  
وفي وكالة كرم الطحاوي الوكيل بالبيع اذا باع من نفسه او بآله  
صغيرا وعبد له غير مدين لا يجوز وان امره الموكل بالبيع من هؤلاء  
واجاز له ما منع لان في هذه الصورة يكون الواحد بايعا ومشتريا  
وقاضيا ومقضييا ومسلما ومسلما وانه خلاف موضوع الشروع  
ولو امره ان يبيع من امواله او من اولاده البالغين او من زوجته  
او من الزرع بان كان الوكيل امرأة او من لا تقبل شهادته له او اجاز  
له ما منع فباع منهم حيا زوي وكالة المخررة الوكيل بالبيع  
اذا باع من لا تقبل شهادته له ان كان الكرم من القيمة يجوز بالايجاع  
وان كان باقل من القيمة بمنى فاحس لا يجوز بالايجاع وان كان  
بغير سيرة لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وان  
كان بقل القيمة منى ابي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية  
الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المخررة يجوز وبيع المخررة  
ومكر او من لا تقبل شهادته بمنى سيرة لا يجوز عند ابي حنيفة  
وبيعه منه ما كرم من القيمة ومكر او من باقل من القيمة يجوز  
لا خلافا ومثل القيمة يجوز عندهما وكنه لك عنه ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى باتفاق الرمايان تمام هذا يظهر في وكالة المخررة

وفي وكالة فتاوى البيهقي وكل عبد محجور عليه لغيره بيع شيء فباع  
وقضى الثمن وهو محجور عليه يبيع نفسه ولو هلك الثمن في يده هلك  
من مال الامور ويري المشتري من الثمن وذكر فيها ايضا بارساء بكي واكنت  
له فلان كسيرا وكيل كره است بغي في معنى ورث باث بخلاف  
حيث حرك له ويري بابك بن عبد باية فاعزل بايت سول والما حصل  
ان الوكالة تثبت باحدا رجلا واحدا كان او عبدا كان او كافرا  
صيا او بالغا وفي المثل لا بد من العدل والعدالة وقد ذكره في النفقة  
ولو اجتره هذا الواحد بالعدل على وجه الرسالة بفعل سوا كان عبدا  
او فاسقا وفي اول وكالة النفقة في شرائط جوارها واذا وكل رجلا  
غاييا واجتره رجل بالوكالة فانه يصير وكيل سوا كان المحضر عبدا  
او فاسقا اخر من تلقا نفسه او على سبيل الرسالة صدقة الوكيل  
في ذلك او كنه به وفريق بين التوكيل وبين الاجرة بالعدل فشرط  
في الاجرة بالعدل عدم المجتر او عدم التمس والفرق ان الاجر ملزم فانه يوجب  
الاقتناع عن التصرف فيكون له شبه بالشهادة من هذا الوجه فيشرط  
فيه احد وصفي الشهادة اما التوكيل ليس ملزم فانه لا يوجب شيئا بل  
يجوز التصرف فلم يكن له شبه بالشهادة فلا يشرط فيه احد وصفي الشهادة  
وفي وكالة النازل لو قال لا امر اشرقي جارية الها وها فاشترى جارية  
صفية لا يوطا مكرها هو مخالف وفي وكالة المحضر لو وكل اليتم رجلا في  
امور فاجاز وصي يجوز قال والوصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له  
ان يعمل بنفسه في امور اليتم فان بلغ اليتم قبل ان يعزل الوكيل ذلك لم يكن  
له ان يعزل ولو مات الوصي يعزل الوكيل ولو مات الصبي يعزل الوكيل ايضا  
لانه وكله بالتصرف في ملك الصبي ولم يبق ملكا له وكذا الاب لو وكل ابنه  
لم مان الصبي بطلت الوكالة وان كان الاب وارثا له والائمة على هذا الكلام

19



وتقلبه اذا وكله ببيع ملك نفسه ثم باع الموكل من ابن له صغير بطلت  
الوكالة مع ان ولاية البيع ثابتة ولو مات الاب ينقل الوكيل وصفا والكمال  
ان يموت الاب ينبغي ان لا ينقل الوكيل لانه الذي يقع له الفرق بآت  
وهو الصغير كما لو قيل بكذا فبذلك الموكل لا ينقل بموت الوكيل الاول  
وكالطاعني نصب وصيا لم يموت الطاعني لا ينقل الوصي الا اذا اجاز عن ان  
الاب تصرف تحت ولاية فصرف وكلمة كان يقع له فيبطل بموته وتصرف  
الوكيل الثاني يقع للموكل وعام هذا يعرف في الاصطلاح ولو وكل رجلا ببيع  
عبد ابنه الصغير ببلغ الصغير ينقل الوكيل ولو ادق لعبد ابنه الصغير  
في التجارة فبلغ الابن لا يصير محجورا عليه لان حبيبي الابن على المحرم ولا  
احالني وصي الوكالة على الخصوص فاذن قار رجل وكل عبد غيره  
لا يجد العبد على العمل بغير اذن مولاه ولو فصل بغير اذن مولاه فهو ذولا  
بلزوم الوحدة  
وكوفي كفالة تخرج الطاري اذا كان  
الصبي لا يبر عن نفسه لا تتوقف الكفالة على قبول وليه عند اب  
خليفة ومحمد رهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله تتوقف على قبول  
كالوفيل الغائب وباتي شرحه هذه ان الله تعالى قال فجهده  
اسم في الاصل ولا يجوز كفالة الصبي ما كان الصبي محجورا عليه  
او ما دونه في التجارة وما اذن له ابيع في الكفالة او لم ياذن  
له لان اذن الاب للصبي في الكفالة باطل لانه اذن بما هو تنزع والتنع  
عنه اخل تحت ولاية الامر فلا يملك الاذن قال ولو كان لرجل قبل رجل  
مال فادخل المطلوب ابنه اي المديون في الكفالة ذلك الحال وقد رافقا  
ولم يجزى كان ذلك باطلا ولا يفتى على اجازة الصغير اذا باع لانه لا يجد  
لها حال وقوعها فان بلغ واقربا لكفالة قبل البلوغ فاقدر باطل  
لانه اقرب لكفالة باطله واجبة الكفالة بعد البلوغ صححت الكفالة

في الكفالة

هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان الدين دين الصبي باق الشري الاب او  
الوصي كالمصغر بالنسبة او الوصي حتى يمتن بالمال لصاحب الدين  
وصني بنفس الاب والوصي باطل اما صحته فضمانه بالمال جازة وصحته  
بنفس الاب والوصي باطل ما ضمانه بالمال فلا بد التزم بما كان عليه  
قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرفع ذلك الحال عليه فلم يكن هذا الضمان  
تبرعا واما الضمان بنفس الاب والوصي فلا بد التزم بما كان لا يلزمه  
ذلك قبل الضمان وهو اخص من مجلس الحكم ولو وكل رجل لصبي ما كان  
الصبي تامرا جازة الكفالة وان كان محجورا عليه ان خاطب وليه وقبل  
صحته الكفالة وان خاطب اجنيا وقبل عنه توقف على اجازة وليه  
وان لم يخاطب وليه ولا اجنيا وانما خاطب الصبي فالحيلة على اطلاق  
على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يقع الكفالة وهو قول محمد رحمه الله  
وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تقع الا بخاطبة الصبي وهو ليس من اهل  
قبول الكفالة لا عبرة لها بخروج هذه المخاطبة من اليقين والكفالة  
لا تتم بالكفيل وحده عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى قال ولو وكل  
رجل من صبي بنفسه او بما عليه باذن وليه او بغير اذن وليه صححت الكفالة  
سواء كان الصبي محجورا عليه او كان ما دونه في التجارة لانه كفل تحت  
مضمون على الاصيل بجير الاصيل على ايمانه وهو مقدر التسليم للكفيل  
والكفيل من اهل التبرع اما كون الكفيل من اهل التبرع وكونه الكفول  
به مقدر والتسليم للكفيل فظاهر واما الكفالة تحت مضمون على الاصيل  
اما اذا كانت الكفالة بنفسه فلا بد حضور الصبي مجلس الحكم اذا كان  
الصبي ما دونه في التجارة صححت عليه لجيب خصمه اذا ادعى خصم  
ضمانه فعل او ضمانه قول وان كان الصبي محجورا عليه بحضور مجلس الحكم  
مستحق عليه للاشارة اذا ادعى خصم ضمانه قبل لان الصبي يواخذ بضمان  
الفعل فيستحق حضوره للاشارة اليه وان كان لا يستحق حضوره للمجلس



ثم اذا صحت الكفالة واختار الكفيل باحضار الصبي فابا والكنيل ان يحضر  
 الصبي وهذا على وجهين ان حصلت باذن من يلى عليه جبر الصبي على ان  
 يحضره لان اذن من يلى على الصغير بالكفالة جازية لان الادب بالكفالة  
 عن الصغير امر بقضا ما عليه الدين والاب والوصي يمكن الامر بقضا  
 الدين عن الصغير فيمكن ان الامر بالكفالة عنه واذا صح الامر بالكفالة  
 عن الصغير منها صار ذلك بمثابة امر الصبي بعد البلوغ والبالغ  
 اذا امر امر بان يكفل بنفسه اذا اطلب له الكفيل باحضاره كان له مطالبة  
 المكفول به حتى يحضر وان كان يقبل من يلى عليه ان كان غير اذن  
 الصبي ايضا لا يجبر على ان يحضره وان كان باذن الصبي فان كان  
 ما دونه في التجارة يجبر على ان يحضره وكذا اذا كفل عنه مال  
 بامره وادى كان له ان يرجع به لك عليه لانه امر الصبي الكفالة  
 بالكفالة بنفسه وبما عليه من غير ان كان لا يجوز كفالة  
 عن الغير يتبع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبرع  
 الا الادب بالكفالة عنه طلب التبرع عليه وهو من اهل التبرع عليه  
 وان كان الصبي محجورا عليه لا يجبر على ان يحضر مع الكفيل لان امره  
 بالكفالة لم يجر وان كان الصبي غير قاصر فطلب ابو من رجل ان يخرجه  
 رجل فضمنه كان جازيا واخذ به الكفيل وكذا وصيه او جده ان  
 كان الاب ميتا وكذلك العصامي اذا لم يكن له وصي ولا جده فان تيب  
 الظلام واخذ الكفيل لبا الظلام وقال انت امرتي ان اعرضه فخلصني  
 فان الاب يوفق بذلك حتى يفر ابنه وليس طريقه ان الاب امره بالكفالة  
 عن الصغير فان محجورا الامر بالكفالة عن الغير لا يثبت للامور حق  
 مطالبة الامر الا ترى ان من قال لغيره اكفل بنفسك فلان بن فلان وكفل  
 هو ان المطلوب فابا الطالب ان يطلب الامر بالكفالة باحضار المطلوب  
 لم يكن له ذلك ولكن طريقه ان الصبي في يده وقبضته وتبنيه وهذه

قالوا ان الصبي المأذون له اذا اعطى كفلا بنفسه لم تقيب الصبي فان الاب  
 يطالب باحضاره وطريقه ان الصبي في يده وقبضته وتبنيه وهذه  
 محجور عليه عشر دراهم وقال انقرها على نفسك تجا انسان وضمن للدفع عن  
 الصبي بهذه العشرة لا يجوز لانه ضمن وليس بمضمون على الاصيل وعمله لو ضمن  
 قبل الدفع بان قال ادفع الي فلان الصغير عشر دراهم على اني ضامن لك بهذه  
 العشرة يجوز وطريقه الجواز ان الضامن يصير حترضا العشرة من الدفع  
 واسرله بالدفع الى الصبي فينوب قبض الصبي من قبضه وكذا الصبي المحجور عليه  
 اذا باع شيئا في انسان وتعل بالدر للمشتري وان قبض بعد قبض الصبي الثمن  
 لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز وفي المشتري جبر محجور عليه شري متاعا وضمن  
 رجل للبايع الثمن عليه لا يلزم الكفيل ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامنا هذه الجملة  
 في كفالة الذخيرة في الفضل الثالث منها وذكر في باب اذن الصبي والمضوء  
 من ما دونه الاصل اذا باع الصبي وهو يمتل البيع والشرع بعد من  
 رجل وسلم العبد وقبض الثمن ثم ان رجلا ضمن للمشتري الدرك حتى  
 العبد فاستحق العبد من يده المشتري فان كان ما دونه له رجوع المشتري  
 بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فان اخذ الكفيل يرجع  
 على الصبي ان تفل باذنه وان كان الصبي محجورا عليه فضمان الكفيل  
 باطل فلا يكون للمشتري على الصبي سيل ولا على الكفيل وان كان الثمن  
 قايما اخذه المشتري فان استهلكه الصبي لا يجب عليه الفمات  
 عن يده حبيقة ومحمد رحمه الله انهم على ما عرق في الودعة هذا اذا  
 ضمن بعد الشراء فان ضمن في اهل الشراء بان قال المشتري اشتر هذا  
 العبد منه بالف على ان تضمن انت هذا الثمن او ضمن بعد الشراء قبل  
 الدفع بان قال المشتري ادفع الثمن الى الصبي الذي اشتريت منه  
 هذا العبد على انك ضامن او قال الضامن ادفع الثمن الى المشتري



الذي اشترى منه هذا العبد على انك ضامن علي اني ضامن لك ثم  
 استحق البيع ربيع المشتري على الكفيل لو كان الصبي حاد ذنبا او مجورا  
 عليه ونعم هنا نظر في هذا الباب وفي هذا الباب ايضاً على سبيل  
 الاستصحاب قال اقرض هذا الصبي مائة درهم علي اني ضامن لك  
 فاقضه يكون له ان يرجع علي الكفيل وفي حجر الكفيل ههنا سالت  
 محمد بن عمار قال لا يميز بين من هذا الجور عليه متاعاً واما ضامن لم يميز  
 فباعه متاعاً قال لا يميز محمد بن عمار ما حال المتاع قلت قبضه واستهلكه  
 قال لا يضمن الضامن للضامن الثمن ولا الثمن عليه لان البيع فاسد وقال  
 سابعه من درهم الي مائة فافان ضامن له فباعه لو باع ياتي حمين  
 وقبضه واستهلكه يضمن قيمته الثوب وقوله فافان ضامن له فباعه لقرله  
 انا ضامن الثمن الا ترك ان رجلاً لو قال لقرله باع فلاناً يعني مجوراً  
 عليه فيما يفتله فافان ضامن فباعه بيعاً فاسداً وقبضه واستهلكه  
 كان الكفيل ضامناً الذي لزم المشتري بفساد البيع ولو قال انا  
 ضامن للثمن لم يلزم الكفيل وذكر في اخر الفصل العاشر من كتابنا  
 الذخيرة اذا ضمن الاب المهر من ابنه الصغير لا يرجع علي الابن ولو شرط  
 وقت الضمان اذ انما يضمن ليرجع علي الابن لان يرجع وقد ذكرنا مسائل  
 ضمان المهر والتمتع عن الصبي في النكاح والبيع من هذا المجموع وفي اخر  
 هذا الفصل ربيع الكفالة والضمان بامر المكفول عنه وبامر المضمون  
 عنه انما يوجب الرجوع علي الله عز وجل لا اذا كان الامر من مجور  
 اقرره علي نفسه حتي لو كان المكفول عنه صبياً مجوراً عليه للبيع  
 عليه وان كان بامر ولو كان عبداً مجوراً عليه لا يواخذ في الحال  
 وانما يواخذ به بعد العتاق وذكر في باب الدعوي علي الكفيل الخجل  
 من فتاوى رئيس الدين اذا قبض الاب مال ابنه الصغير وكفل اثنان

بك المال لا يبيع لاما المال امانة في يده والكفالة بالابا فاست  
 لا تقم ولو قال ذلك الرجل ان استهلك الاب مال الصبي فاما كفيل  
 بذلك يبيع لانه اضاف الكفالة الي سبب الضمان وفي فتاوى ابي حمزة  
 الكبير رحمه الله الكفالة للصبي المجور عليه لا يجوز قيل له الصبي المجور  
 عن الضمان لانه النافع برليل قول الهبة والهدية وفي هذه المنفعة  
 يجوز قال لان الهبة والهدية تنفع بالفعل وحملته معتبر فاما هنا  
 فله بد من قول الهبة وهو قول وقوله غير معتبر قبل يشكل بالواو  
 نفسه يجب الامر وذلك قول قال في الاجابة فتجب الامر من غير  
 قول فان رجلاً لو استعمل امراً من غير عتقه وراي القاضي ان يوجب  
 الامر عليه يجب ولا عترة للقول في وجوب الامر  
 ذكر محمد بن عمار رحمه الله تعالى في الاصل الصبي التاجر في احواله مثل البالغ  
 وفي فتاوى شيخ الاسلام رحمه الله الذي رحمه الله صبي مجور وعليه اقر  
 بماله واحاله به علي اقر وقيل لا احواله فالكفالة يمكن من المطالبة من  
 المحتال عليه ام لا احاطت نعم كافي الكفالة وفي وصايا الفتاوى يجب  
 الصبي الوصي اذا احتال بماله اليتيم يجوز لكن بشرط ان يكون الثاني  
 اهل من الاول وان كان مثله لا يجوز وذكر القاضي الامام محمد بن احمد رحمه الله  
 في الفصل الاول من بيع فتاوى بين الاب والوصي اذا قبل احواله علي  
 شخص دون الخجل في الخلافة انا وجب بعتقه ما جاز عنه ان ينفق  
 وعمره رحمه الله تعالى وله يجوز عنه ان يبيع رحمه الله وان لم يكن  
 واجباً بعتقه لا يبيع في قولهم وقد مر في مسائل البيوع وذكر محمد بن  
 الاسلام انه لا ير رحمه الله في باب الخلع من البسوط في حيلة هبة صدق  
 الصغيرة ان الاب محتال علي نفسه شيئاً فبدا دفعه اليه عن ذلك القدر  
 قال ولو كان الاب مثل الرقيم في الخلافة يعني ان يبيع ايهما وقد ذكرناه في

في مسائل الكفالة



في باب النكاح

مسائل النكاح من هذا الكتاب والله اعلم  
وقد اورد في الامل اذا اذن الرجل لانه في التجارة وهو يفعل البيع  
والشرا جاز ويصير المصبي ما دون ذلك في التجارة وقد اورد الوصي اذا  
اذن للصغير في التجارة وهو يفعل البيع والشرا اذا كان يفعل  
بمضى قول محمد رحمه الله في الكتاب اذا كان المصبي يفعل البيع والشرا  
اذا كان يفعل معنى البيع والشرا بان كان يعرف ان البيع سالب  
للملك والشرا حالب ويعرف الغنى البير من الغنى الفاحش له نفس  
العبارة فان كل مصبي لو لفتن البيع والشرا بلفظها قال واذا باع  
المصبي شيئا من ماله نفسه واشترى لنفسه شيئا قبل الاداة وهو  
يفعل البيع والشرا يتخذ نفسه غرضا ويتخذ باجازه الولي  
ولذا المصبي الذي يفعل البيع والشرا اذا وكل غيره بالبيع  
والشرا فباع واشترى جاز غرضا والمذهب غرضا اما المصبي  
العاقل صحيح العبارة فيما يتخذ من التصرفات سواء كان موليا  
عليه او لم يكن كقول ابي الهيثم والاسلام وفيما يتخذ من التصرف  
والنفع كالتجارة فهو صحيح العبارة انعقاد الانفاذ وفيما يتخذ  
من كل وجه كالطلاق والمصافى وهو فاسد العبارة انعقاد الانفاذ  
واعلم بان كل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله  
ولاية اذن العبد الصغير فالاب اذا اذن للصغير ولعبد ابنه  
الصغير في التجارة يجوز ولذا وصي الاب بعد موت الاب  
ولذا اذن له ابني الاب اذا لم يكن له وصي من جهة الاب يصح  
وان كان الاب حيا فانه لا يصح اذنه له ولو اذن القاصي  
لعبد البتيم في التجارة وليس للبتيم وصي الاب جاز اذن القاصي  
وان كان للصغير والمصنق اب او وصي اب او الاب في القاصي

انه ياذن للمصبي او المصنق في التجارة فاذا اذن له وصي اذنه وان ابني الاب  
ذلك لان الادن في النكاح حق المصبي قبل الولي فاذا طلب من  
الاب وابي صار الاب غاصلا به فاشقت الولاية الي القاصي كما لو  
في باب النكاح وقد ذكر المصلي في ما يل النكاح وذكر في المهادنة وكذا عبه  
المصبي كما اذن يصير ما دون اذن المصبي واذن ابيه ووصيه وللمد  
ولا يصير ما دون اذن المصبي وله يجوز اذن الام وعمه وخاله واجيه لان  
هوله ليس لهم ولاية التجارة فله يكون لهم ولاية الاذن ولو انا مائة  
ماتت واوصت الي رجل وترك ابنا صغيرا ليرثه والجد ولا وصي  
الاب وترك امولا ميراثا لهذا الصغير فاذا اذن الوصي لعبد من عبده  
الذين وولهم من الام لا يصح واذا اذن المصبي في التجارة  
يصير هو عقلة لكان البايع فيما يدخل تحت الاذن فيجوز له ان يوافقه  
وان يستلم لنفسه اضرارا بابيع ما ورثه عقارا كان او منقولا كما  
يجوز ذلك من اكل الباقى واذا اقر بدين التجارة مع اقارب وليس ان  
يكاتب مملوكا له ولا ان يعقده على مال وله ان يكاتب له ان يذبح  
امته عنه ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعنه ابني يوسف وعمره  
له ذلك وصي مع اذن الاب او الوصي او القاصي لعبد البتيم ولحق  
العبد من مبيع رقبته في دين التجارة غرضا ولو قال القاصي لعبد  
البتيم اخرجني الطعام خاضعة او قال اخرجني البر حاضمة فانه يصير  
العبد ما دون ذلك في التجارة كلها ولا يكون هذا من القاصي غرضا  
في فصل مختلف فيه وان كانت هذه المسئلة مختلفا فيها واو اما العبد  
تصرف فالحق به ذلك ويؤيد من التجارة التي اذن له القاصي في ذلك  
ومن التجارة التي لم ياذن له القاصي في ذلك وخاصهم ارباب الديون  
الي القاصي فانه بطل ديون الفراض التي لحقت من تجارة لم ياذن له



له القامى في ذلك فانه لا ينبغي له بعد هذا التجارة التي لم يادرس له  
 القامى ولو دفع نقدا الى قاض احد لا يكون له ذلك القامى ان  
 يبطل قضاءه كما في سائر المجتهدات وكذلك لو قضى القامى بخوار  
 تصرفاته في الانواع كلها واشتد ديون جميع القضا يتخذ قضاء  
 ولا يكون لقاض احد بعد ذلك ان يبطله واذا ادت الرجل لاسد  
 في التجارة وهو صغير ومقتضى الالة يعمل البيع والشراء وان له  
 وصيه لم ان الالب او الوصي اقراهما عليه بدين او بيع او شراء  
 او اجارة او ودعة في يده او مضاربة في يده او رهن او غير ذلك  
 فما في يده او حبايه فانه الالب او الوصي لا يصدقان على شئ من ذلك  
 اذ اكلهما الصبي او المقتوم وكذلك لو اتى الالب او الوصي على عبده او  
 له هذا الصغير في التجارة اما بالبيع او بالقبضه كان اقل باطلا  
 هذه جملة في ما دون النخبة والمخاطبة ما دون شيئا لسلام القامى  
 اذا راي الصغير او المقتوم او عبده المقتوم او عبدا صغيرا يبيع  
 ويشترى ويكس لا يكون ادنا له في التجارة وهكذا ذكر المسئلة في  
 القامى الصغير وفي ما دونها هدايت والصبي بغير ما دونها  
 له يكون الولي اذا رايه يبيع ويشترى كما في العبد بل اولي الاله لا يحل  
 السلوك في الصبي وحل في العبد وفي ما دون شئ من القامى او اذا ادت  
 لعبد في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما دونها له كالوكيل ولو قال  
 لا اهل السوق بايموا عبدي لم قال ادنت له في التجارة فبايعوه وهو  
 لا يعلم ما دون المولى فانه يصير ما دونها له قال وذكر في الزيادات  
 اذا قال الالب له هل السوق بايعوا ابني فلانا قال ادنت له في التجارة  
 فبايعوه والصبي لا يعلم فانه لا يصير ما دونها له الا في ما سئل قال  
 في المسئلة روايتان ومنهم من فرق بين الصبي والعبد فقال في البه

بصير ما دونها له وان لم يعلم والصبي المادون لا يصير ما دونها له ما لم يعلم  
 وكفالة الصبي المادون له لا تصح سواء ادت له ابوه في الكفالة او لم يادون  
 له ببيع محض وقد ذكرناه في حال الكفالة والصبي المادون  
 له لا يملك ترويج مما يملك له ليس من التجارة كما ذكر في الهداية  
 والصبي المادون له هل يمكن من ان يتزوج امرأة هذا الطلل  
 يشير الى انه لا يملك وذكر في مختصر الفتاوى في مال المادون له  
 لا يتزوج ولا يبيع مما يملك ولا يكتسب وله حقه على حال ولا يهب بمحض  
 ولا يصير بمحض وذكر فيه ايضا واذا ادت وصي الصبي في التجارة وهو في  
 البيع والشراء العبد المادون له اذا كان يعمل الشراء والبيع وفي ما دون  
 لجامع في الفتاوى الالب اذا اجاب عبده الى السوق وقال هذا عبد ابني  
 الصغير وقصدت له في التجارة فبايعوه ثم استحق ببيع بعد ما كلف  
 الباع ما رايه غارا وتغير الاقل مما قيمته من الدين وتماه ينظر  
 في ما دون شئ من القامى وفي ما دون لجامع في الفتاوى القامى اذا  
 ادت لعبد الصغير في التجارة والالب كما روي حاز ولا يصير محجورا عليه  
 بموت القامى ولو كان الاذن من الالب وما كان محجورا عليه وفيه  
 الالب اذا ادت لابنه في التجارة فاشترى وهو صغير لم امر به ولا  
 ما يشترى ~~من احد~~ من احد هما للامر شيئا لا يبيع الا اذا كان المعب  
 عنهما واذا عبر عن احد هما والامر عنه ينقد حاز وفي ما دون  
 الفتاوى الصغير المولى والالب اذا قال ادنت لك في التجارة فلا يبيع  
 بغير فلحق فباع يبيع لان الاذن لا يقبل التحصيل والعبد المادون  
 له والصبي المادون له يملك البيع والشراء بغير فاحسن عند الرب  
 حبيفة رحمه الله تعالى في شئ من خوارده وحط المادون له بغير عيب  
 في المبيع لا يجوز وبيع بخون وبجور تاجيل المادون له وبيع عن غيره



وكوني الذخيرة الصبي المأذون له اذا باع من ابيه وتوكل وجوز اما  
 ان يبايع بمثل قيمته او ما اكثر من قيمته بعد ما يتفانى الناس في علمه  
 وفي هذه الرواية اختلاف الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 روايتان في المسئلة ذكر في بعض النسخ انه يجوز فضاء رغبة ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى روايتان في المسئلة واذا باع من الابن باقل من  
 قيمته بعد ما لا يتفانى الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ما يتفانى الروايات وعندها يجوز هذا اذا باع من الاب  
 فان باع من وحيه ذكر انه لو باع بمثل القيمة او بالكثر او باقل بمقدار  
 ما يتفانى الناس فيه حاز قالوا ويجب ان يكون احوان على التقصيل  
 ان كان للصبي فيه متفقتة ظاهرة بان باع منه ما اكثر من القيمة بمقدار  
 ما يتفانى الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
 تعالى ولا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى اختلاف في هذه الصورة في اجماع  
 الكبر ولو باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث يتفانى الناس فيه  
 فيلزم قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه  
 الله يجب ان تكون المسئلة على روايتين وان افتر الصبي يقضى الثمن  
 الذي وجب على ابيه او وحيه اختلفت الروايات في هذا الفصل  
 ذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام خواجه زاد في شرحه  
 وجب ان يكون اختلاف الرواية في الاقرار على قول ابي حنيفة رحمه الله  
 اما على قولهما فالأقرار للاب والوصي لا يجوز رواية واحدة هذه الجملة  
 في الذخيرة واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم جهر عليه مع جهره اذ كان  
 احوط اذن على ما عرف في كتاب المأذون وكذلك الوصي اذا اذن  
 للصغير ثم جهر عليه مع جهره اذ كان احوط اذن والاب اذا اذن  
 للصغير فباع الصغير واشترى ولحقه ديون ثم جاهره في البيع  
 الصغير

الصغير فباع الصغير واشترى على الاب يدويهم ولا يبطل الاذن بموت  
 القاضي وعلمه ويحل جهر القاضي واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة  
 او لغيره ابنة الصغير ثم مات الاب والابن صغير كان موته جهر عليه  
 ولو كان الاذن من القاضي لم يكن موته الا جهر القاضي جهر عليه وكذلك  
 الامام الاكبر اذا مات لا يبطل الاذن ايضا واذا اذن الرجل لغيره ابنة  
 الصغير في التجارة ثم ادرك الصغير فالجهر يبقى ما دونها على حاله  
 فرق بين هذا وبين ما اذا مات الاب او جهر الصغير الصبي صغير بحاله  
 فان عبد بجهر وفروا ايضا بين الوكالة وبين الاذن فان الاب اذا وكل  
 رجلا ببيع مال ابنة الصغير واشترى الاب الصغير ثم مات الاب او ادرك  
 الصبي فان الوكيل يبطل وفي الاذن قالوا اذا ادرك الصبي بغيره  
 واذا مات الاب بغيره والديون لم تكن من احوال في الاب فكذا احوال  
 في الوصي حتى ان الوصي اذا اذن للصبي والمصطفى في التجارة ثم مات  
 الابن وورثه الاب فقد جهر الجهر وكذا اذا اشتراه من الصغير كان هذا  
 جهر على الجهر هذه الجملة في ما دون الذخيرة الصبي المأذون له  
 اذا ادعى عليه رجل دعوى بحلف وتبقي عليه بالنكول وهو المختار  
 وحكم بينهم الدين النسي رحمه الله ان كان يقول كان الفقهاء  
 يسمونه ان الصبي المأذون له لا يحلف من غير رواية ثم وجد  
 رواية في المبسوط انه يحلف في ما دون كتاب الاحكام في دعوى الفتاوى  
 الصبي ذكر في الباب السادس وسنين من ادب القاضي لو ان رجلا  
 له ابن لم يترك اذنه في التجارة فاستدان ديناً ومات الابن وترك  
 تساعاً وعقاراً والدين يحيط بما تركه لم يكن لابيه ان يبيع شيئا مما ترك  
 الله مشغول بفتح الغرماء فله عليك ان يبيع الاب من الغرماء وكذلك الجهر  
 المأذون له المديون والله تعالى اعلم

حطب



الفقه ورى ان سبب الموصية للمحرر الصغر والرق واكبوته فلا يجوز تصرف  
 العبي الا بابتد ولله تصرف العبد الا بابتد سبه ولا يجوز تصرف  
 المحبون المملوك بحال ومن باع من هو لاشياء واشتراه وهو يفعل البيع  
 ويقصد فالولي باختياره ان كان له ان كان فيه مصلحة وان كان  
 ضعه وهذه المعاني الثلاثة توجب الحر في الاقوال ودون الافعال  
 فالعبي والمحبون لا يبيع عتودها ولا اقرارها ولا اطلاقها  
 ولا عتاقها وان انكسبها لغيرها فمما لا يملكه العبد فاقواله نافذة  
 في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بمالك لرفه ببدل كرية  
 ولم يلزمه في الحال ولو اقر بوجه او قصاص لرفه لانه بقي على اصل  
 الحرية في الدم ولهذا لا يبيع اقرار المولي عليه بالحد والقصاص  
 ويثبت طلاقه قال لقوله عليه السلام لا يملك  
 العبد والمكاتب شيئا الا اطلاقا وفي شهادته انكسب السفيه المحجور  
 اذا روج ابنته واخوته الصغيرة لم يحر كذا عن محمد رحمه الله تعالى  
 وذكر في دعوى المسكن واذا دفع الوصي الى الوارث حين اررك ماله وهو  
 من بحر عليه لفساده كان دفعه جائزا وهو يري من فساد السفيه  
 المحجور عليه اذا استقرض مالا ليعطي صدق امراته مع استقرضه  
 فان لم يخط المرأة وصرف في حاجته لا يبرأ منه به لا قبل البلوغ ولا بعد  
 والعبد المحجور عليه لا يقرض مالا واستملاكه لا يواحد به في الحال  
 ويواحد به بعد التقبل لان العبي المحجور عليه ليس من اهل الالتزام  
 فلا يبيع التزامه اما العبد من اهل الالتزام الا انه لا يبيع التزامه  
 في حق المولي ويصح في حق نفسه في محرقاته وقاضيه حان ومسئلته  
 استقرض العبي المحجور عليه مرق في الزينة والله تعالى اعلم  
 وشهادته الدخيرة شهادته الوصي لابن الميت

بين

في  
 المحجور

بين على الميت هل تقبل ان كان الابن صغيرا لا تقبل بالاتفاق وان كان  
 كبيرا كذلك اجواب عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل  
 وهذا اذا كان الابن كبيرا حال ما قبل الوصي الوصاية فان كان صغيرا  
 وشهد له بالدين بعد ما قبل لا تقبل الشهادة بالاجماع واذا شهد حوائف  
 مسلمان بالغان في حق من اختلف وكانا يوم اسهلا صغيرين او كافرين  
 او عبي قبلت شهادتهما العبد والعتي والكافر اذا شهد واقرا القاضي  
 شهادتهما ثم اعترف العبد وبلغ العبي واسلم الكافر عادوا تلك  
 الشهادة فانها تقبل شهادتهم بخلاف الفاسق اذا شهد ورقه شهادته  
 لم عاد تلك الشهادة بعد التوبة لا تقبل وكذا الزوج اذا شهد لزوجته  
 وهو حر والزوجة لزوجها ويصح قول العاصي شهادتهما ثم ارتفعت  
 الزوجية فاعاد تلك الشهادة لا تقبل هذه الجملة في الفصل الثاني  
 في شهادات الذخيرة وفي الذخيرة ايهم شهادتها ولحق الصبيان فيما  
 في الملاحع لا تقبل وفي شهاداته القضاوي الصغير شهادته الصبيان  
 فيما لا يخفى الا الصبيان تقبل على مالك وذكر في اضراب كتاب الفقيه  
 الى القاضي من قاضي ربيعة الدين وفي الشهادة بالتسامع او اسمع  
 من الصبيان لا يجوز له ان يسمي لانه لا يثبت على قوله الصبيان وهذا  
 في حق صبي ليكون كلامه مقبولا اما اذا كان العبي حيا يجوز له ان  
 يشهد اذا اقره مثل هذا العبي ولا يثبت لفظ الشهادة بل مجرد الخبر  
 يكفي ولو سمع من المحجور في العقد والنوان والعبد يجوز ان يشهد  
 اذا كانا صدقة طاهرا ولا حاجة لجواز اذا الشهادة عند التسامع  
 ان يسمع من هؤلاء للشهادة وفي شهادته المحبط وشهادته النساء  
 بانفرادهن على استهلال العبي وهو صياح الولد بعد الانفصال  
 من الدم او على تحريكه من اعضاءه تقبل في حق الصلاة بالاجماع

117



وفي حق البراءة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل الا شهادة رجلين  
او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة امرأة  
اذا كانت عدلة وفي سنها وان الفتاوى الصغرى شهادة الوصي للفقير  
بعد الفل لا تقبل وان لم يخاضع بخلاف الوكيل اذا شهد له قبل الخصومة  
تقبل وفي فتاوى سنها وادى المخط الاخوان اذا زحبا اختهما وهي صغيرة  
ثم ادركت فشهدا بها اختارته تقصيرا لا تقبل سنها فتمت ما وسنها وادى القابلة  
على تعيين الولد تقبل بالاجماع بان يقول الزوج بولادة الولد لكن ينكر  
اما الولد هذا اما اذا كان ينكر الولادة اصل لا تقبل سنها وادى القابلة  
عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي فتاوى رشيد الدين حتى لو قال  
الامته ان كانا في بطنك وله فمومي فشهدت على الولادة امرأة وهي ام  
ولده لا حاجة الي تعيين الولد ويثبت ذلك سنها وادى القابلة بالاجماع  
في امر بان يثبت النسب من الهبات ذكر في سنها وان التمس في امره اسلم  
وسمى بسم الله قال ان كان عدلا في الشراعية قبلت سنها وادى وان لم يكن  
عدلا حتى اسلم سالت عنه هل كان عدلا في الشراعية فان عدلا في  
الشراعية قبلت سنها وادى وان جيبا بن فسمع سنة احتلم لم شهد  
سناها فله ما بان بان تقبل سناها وادى في هذا الجواب فان كلامه ضاحك  
بعد في الفرق بينه وبين النهراني على ان شهادة الصبي حتى احتلم لا تقبل  
حتى يقع في قلوب اهل محلة انه لا يلزم به في حال بلوغه كما قال في الفرق  
اقامته بين قوم لا يمكن له قبل البلوغ شهادة صبي احتلم لم  
شهد قال محمد رحمه الله لا تقبل سناها وادى ما لم يبال عنه وهذا على  
قولهما لانها لا يكتفيان بظاهر اعمدة في فتاوى القاضى ظاهر  
الدين قال محمد رحمه الله في لجام الصغير وجل في يده سمي سوي  
العبد والامة وحكم ان تشهد له حجة ابي على رواية لجام الصغير

فيما سوي العبد والامة دليل الملك ولم يجعله في العبد والامة دليل الملك  
ولم يجعل اليد على الكبير يفصل بين الصغير والكبير وروي ابي سماعة عنه  
انه فرق بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير الذي لا يعبر عن نفسه  
دليل الملك وعن ابي يوسف رحمه الله انه يوي بين العبد والامة وبين ساير  
الاشياء وجعل اليد في الكل دليل الملك وهكذا روي عن محمد رحمه الله ونظر  
كام هذا في سنها وادى المحيط والذخيرة اهل المحلة اذا شهدوا على  
وقف الملك ولما شهد صبي في الملك اوله لم يكن لا تقبل وقال بعضهم  
تقبل لان كون الصبي في الملك ليس بامر لازم في سنها وادى المحيط  
ذكر في دعوى النخبة ولو ادعى رجل على صغير  
شيا وله وهي حاضرة يريد به الصبي المحجور عليه لاثبت طاهر هو  
الصغير هكذا ذكر في الاسلام في ثم كتاب القسم ولم يفعل بين ما اذا  
كان المدعي دينيا وعينا وجب الدين بمسألة هذا الوصي اولاد وجب  
بمسألة وادى الناطق في اجابته اذا كان الدين واجبا بمسألة  
هذا الوصي لاثبت طاهر هذا الصغير وفي ادب القاضي للخصم ان  
اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعي بينة فليس له  
حق احضاره ولكن كضرر منه ابوع حنيفة اذا لم يسم الصبي شيا يودي  
عنه ابوع حنيفة وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى  
سقط وبمعنى القاضى من سماع زمانا في سوط ذلك سلكا  
الصغير مدعى او مستقيا عليه ومنهم من ابي ذلك وان لم يكن للصبي  
وصي فطلب المدعي من القاضي ان يثبت عنه وصيا احايه القاضي  
الى ذلك في فتاوى القاضى ظاهر السبب رحمه الله والصحيح انه  
لا شرط ختم الاطباء الرضخ عند الدعوى ويكتفى بختم الصبي  
عنه بصف الوصي لله سادة اليه هكذا ذكر في الفتاوى وفي كتاب

112  
في سنها وادى المحيط



الاقضية وهي شايخ زماننا حيا ابي ذلك وهو قال لو كان الصبي في المهد  
 شريطا احضر المهد محلي لحكم لا شك اذا شراطه بيمينه والا اول اقرب  
 الى الصواب واسمه بالفتنة وفي العبد المادون له اذا الحقته دون واراد  
 القاصي بيمينه فالقاصي لا يبيع العبد الا بحضرة المولى ويبيع كسبه  
 بدونه حضرة مولاه ولو شهد الشهود على العبد المادون له بيمينه او بيمينه  
 استهلكها او حجبها باحد من ذلك او يبيع او شرا او باجارة وانكر  
 العبد ذلك ومولاه غائب قبلت منها دهم وله شريطا حضرة المولى  
 ولو شهد واعلى العبد المحجور عليه ما استهلك او بيمينه وحجب العبد  
 ذلك لا تقبل هذه البيعة الا بحضرة المولى ومعناها انها لا تقبل حتى  
 لا يخاطب المولى في بيع العبد اما تقبل الشهادة على العبد ويقضي القاصي  
 عليه حتى يواخذه به بعد الفتنة وان كان المولى حاضرا مع العبد  
 وادعى الميراث استهلك مالا وعصبه مال فالقاصي يقضي على المولى  
 وان ادعى استهلك ودفعه او استهلك بضيعة على العبد المحجور عليه  
 فقتلها لا يبيع القاصي هذه البيعة على المولى وعند ابي يوسف رحمه الله  
 يبيع البيعة على المولى وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقضي  
 عليه بيمينه البيعة سواء كان المولى حاضرا او غائبا والصبي المادون  
 له الذي ادق له ابي او وصي ابيه في التجارة بمنزلة العبد المادون  
 له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو في ضمان التجارة  
 قبلت منها دهم عليه وان كان الذي ادق له غائبا واذا شهد  
 الشهود على صبي مادون له او محتوم مادون له تقبل عهده او قذف  
 او ضرب خرا او تافق ما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان المادون  
 حاضرا او غائبا وفي القتل تقبل اذا كان المادون حاضرا ويقضي  
 بالدية على العاقلة ولو كان المادون غائبا لا تقبل واذا شهد على

اقرار الصبي والمحتوم ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان المادون  
 حاضرا او غائبا هذه الجملة في دعوى المخبنة والمجسط وذكر القاصي  
 الامام فخر الدين رحمه الله في دعوى فتاويه وينبغي ان لا يشترط حضرة  
 الاطفال عند الدعوى كما ذكر في الاسلام خواص زاده وفي فتاوى القاض  
 طهر الدين ادمي على الميت دين والميت ورثة صفاء لا يشترط حضرة الكل  
 وحضرة الواحد يكفي وقال لواءي على ميت دين ورثته صفاء فان كان  
 للميت وصي وللصفاء وصي يشترط حضرة الورثة الصفاء وحضرة الواحد  
 تكفي وذكر رتبة الدين رحمه الله تعالى في فتاويه في باب دعوى الاب والوصي  
 القاصي بيمينه وصيا عن الصغير عند الدعوى ولا يشترط حضرة  
 الصغير بل يشترط ان يكون القاصي عالما بوجود الصغير وان يكون  
 الصغير في ولاية القاصي لان نص الوصي ليس بقضا ولا بمعا لعمال  
 القضا قال وهذا دليل على ان عند دعوى الوصي لا يشترط حضرة الصغير  
 وعند القضا لا يشترط وذكر رحمه الله في باب دعوى الدين على المورث  
 من فتاويه ولوان رجلا ادعى دينيا على الميت وورثته الكبار غيب  
 والصغير حاضرا فالقاصي بيمينه عن الصغير وكذا يدعي عليه واذا  
 قضى على الوكيل يكون قضا على جميع الورثة غير ان الغريم يتوقى دينه  
 من نصيب الحاضرا اذا لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع  
 بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكره في الائمة اكلوا في رحمه الله  
 هذا النوع في ادب القاصي وينظر تمام هذه المسئلة في باب اثبات  
 الدين واخصوي على الميت من ادب القاصي للصحة والشهيد وعن  
 دعوى فتاوى قاضي خان ولواءي على عهده بحجود عليه مالا لا يملك  
 قال القاض ابو حنيفة ليس له ان يذهب بالعهدة الى باب القاصي بيمينه  
 اذن المولى لما فيه من نقل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة



ولكن لو وجد في مجلس القاضي كان له ان يجلسه رجل ادعي على غيره  
 اما وصي باع اقصي نك كذا وكذا في حاله في وانه قدما قبل استيفاء  
 شيء من الثمن فاذا دفع الى ثمن اقصي فقد قيل لا تقع هذه الدعوى  
 لان بعد موت الوصي حتى قبض ثمن ما باع الوصي يكون لوارثه او لوصيه  
 قائم لم يكن له وصي او وارثا فالقاضي يوجب له وصيا فان قال المدعي  
 عليه قد ادبت الثمن الى الوصي فيطالب بالبيعة فان لم يكن له بيعة  
 فيخلط الطالب على العلم قال وعلى قوله من يقول من المباح في  
 الوكيل بالبيع اذا ما قبل قبض الثمن فتح القرض يستقل الى الموكل  
 ينبغي ان يقال هنا حق القبض يستقل الى العبي بعد البلوغ وقم  
 الدعوى كذا ذكر في اول دعوى الذخيرة وقد مر شي منه في مسائل  
 البيع ونكر في اول دعوى الذخيرة ايضا وادعي به رجل ادعاها  
 اضرها قام صاحب اليد ببيعة على المبيع انما اشترت هذه الدار من  
 وصي في صغر كذا الا ان لم يسم الوصي واقام على ذلك بيعة هل  
 تسمع دعوى وبيعة اخلاط المباح فيه وكذلك لو ادعي ان فلان  
 باع هذه الدار مني باطلا فالقاضي في حال صغر ولم يسم القاضي  
 واقام على ذلك بيعة هل تسمع دعوى وبيعة اخلاط المباح فيه  
 وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف وتسلم الواقعة اياه الى  
 المتولي الا انهم لم يسموا الواقف او سموا الواقف دون المتول  
 فيه اخلاط المباح والمخاصم لادعي دعوى الفعل والشرارة  
 على الفعل هل يترط تسمية الفاعل فيه اخلاط المباح وادلة  
 الكتب في مقارضة ومطلع هذه المسائل دعوى الذخيرة والمجمل  
 وقد ذكرنا هاهنا في فصل الفضة المجتهدان من كتاب الفصول ذكر  
 في الفصل السابع من دعوى الذخيرة واذا اختصم رجلان في عي

كل واحد منهما بقوله هو عبيد وهو في يدها فان كان العبد صغيرا لا يبيع  
 عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك ما لم يقم البيعة ولذا يجمل  
 في ايديهما وان كانا الظلم كبيرا تكلم او صغيرا يبيع عن نفسه فقال انا هو  
 فالقوله قوله وله يقضي له ما جني لا بالملك والباليد ما لم يبيعا البتة على ذلك  
 ولو قال انا عبيد احد هما لم يصدق وهو عبيد جليل ما اذا قال انا  
 عبيد الاصل ولذا اذا كان العبد في يد رجل فاخذه لاصم لم يصدق والقول  
 قوله صاحب اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الظلم كبيرا تكلم ويقبل  
 ما يقوله فاذا كان بينه الصفة يرجع الى قوله وان كان العبد في يد  
 رجل وهو لا يبيع عن نفسه فقال صاحب اليد انه عبيد قال قوله  
 قوله ويقضي له بالملك فان كبر الظلم وقال انا امر الاصل لا يصدق الا  
 بجحته وكذا اذا قال انا لقط فله القول انا امر الاصل فان اقام دوا  
 اليد بيعة انه عبيد واقام العبد بيعة انه امر الاصل فبيعة العبد اولي  
 وهذه الجملة في الذخيرة وفي قصصا اجماع الصنفين في يد  
 رجل يبيع عن نفسه فقال انا امر بالقوله قوله وان كان لا يبيع عن  
 نفسه فقال انا امر من عبيد الذي في يده وذكر في الفصل التاسع  
 من دعوى الذخيرة رجل ادعي على رجل انه تقاعبي عبيد قيمته  
 الف درهم وصحب المدعي عليه دعوى والمدعي مفران العبد مني فاقام  
 المدعي بيعة على دعوى فالقاضي لا يسمع بيعة ولا يقضي بالارش على  
 المدعي عليه الا بمحض من العبد ولو كان العبد ميتا او صغيرا لا يبيع  
 عن نفسه فالقاضي يقضي بالارش للمدعي على العاقب وله شرط  
 مخرج العبد ذكر في باب المساومة من ان يادف التناقض كما يسمع  
 الصبي لعينه وذكر القاضي الامام جلال الدين في المجاهر من اقص  
 ببيع لصيرة فكما لا يملك ان يبيع عبيد لبيته لا يملك ان يبيع عبيد لعينه



بوكالة ارضية وصاية وذكر رشي الدين رحمه الله في الباب  
الثالث عشر من فتاويه الرعي اذا امر بعين للزعم اذني انه للصغير  
لا تسمع دعواه لاجل الصغير وراية في شهادته ان الحق في رجل استعار  
من رجل ثوباً لم اقام البينة انه لا يثبت للصغير قال اقبل منه البينة  
وذكر في الحنفية ان رجل استأجر ثوباً لم اقام بينة انه لا يثبت للصغير  
فيقبل وهكذا ذكر في دعوى اجماع في الفتاوى وذكر الديار في  
فتاويه بهذا اللفظ متولاً وقف وادعوى كره مدعى عليه وقع في  
كونه لم يقر انه له ملكه بسبب وار من خونه حواسه لا يصح هذا  
الدفع لان احواد المتول على الوقف لا يصح فالحاصل ان اشارة  
الكتب في حنفية هذه المسائل متعارضة فيعمل على ان في المسئلة واثبتين  
والاب اذا باع ماله ابنه بعين فاحسن لم ادعي ان البيع وقع بالعين  
هل عليك دعواه ذكرنا في سائل البيوع ذكر في سائل الدفع من الذخيرة  
اشترى دار الابن الصغير من نفسه واسمه على ذلك سره ودا فكتب  
الابا ولم يعلم بما صنع الاب لم باع الاب تلك الدار من رجل وسلمها  
اليه لم ان الابن استأجر الدار من المصير لم علم بما صنع الاب فلا ادعي  
الدار على المشتري وقال انه ان كان اشترى هذه الدار من نفسه لم في  
صغير وانها ملكه واقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع  
دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجار  
الدار مني اقر منك ان الدار ليست لك فمدعواك بهم ذلك الدار  
لنفسك يكون متناقضاً هل يكون هذا او فاحصله الكيا فيه  
والصحيح ان لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لانه تناقض فيه  
خفا فاما الاب يثبت بالشر للصغير وعيسى لا يعلم بعد البلوغ  
فلا يبرأ الابن كونه الدار ملكا له في كل شيء بيع الاب فيقيد

على الاستيجار كذا انه ان الدار يكون المشتري وفي الحقيقة ان الدار ملكه  
كما ذكر المسئلة في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو ان دعوى الدار  
من الابن في هذه الصورة انما تقع لو وقع بيع الاب بعين فاحسن اما  
اذا كان بيع الاب بثل القيمة ينبغي ان لا يصح دعوى الابن لان الاب يملك  
بيع عقار الصغير بثل القيمة اذا كان مسلماً على ما تورنا في البيوع  
وذكر في دعوى الدفع من الذخيرة رجل مان وترك اولاداً وصفاً  
وكباراً فكتب الصغار وادعوا داراً في يد رجل حيا كاعن ابيهم فادعي  
المدعي عليه في دفع دعواه الى الشريفة حصته الكتاب عنهم وحصته الصغار  
من وصيهم من جهة ابيهم او من جهة القامى بثل مثله او بعين  
يسر عند حاجة الصغار اليه فهذا دفع صحيح لو اقام البينة عليه  
ينفع ولو كان المدعي من البينة طرذاً لكانت الحاجة فالمدعي يملك بيع  
المروى من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره اللطافة وفيها ايضاً  
رجل مان وترك ابنتين صغيرتين وكل ابن قيم على حدة وفي يد احد  
القيمين دارين عنهما دار الصغير الذي في ولايته ادعي عليه ثم الصغير  
الاضل الدار التي في يده نصفها ملك الصغير فادعوا الي نصفها الاخر  
لاجل الصغير الذي انا قيمه الذي انا قيمه بانه هذه الدار كان كلها  
ملكاً لوالد الصغيرين فادعوا الي نصفها الاخر لاجل الصغير الذي انا  
قيمه فاقام القيم المدعي عليه بينة ان والد الصغيرين قد كان اقر  
في حال حياته ان هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته ينفع عنه  
دعوى القيم المدعي فان اقام القيم المدعي بينة لدعوى دعوى القيم  
المدعي عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير  
الذي في ولايتك ارباعاً عن ابيه والان تدعي كلها للصغير الذي في



ولايتك بجهة امرئ ان دفع دعوي العيم المدعي عليه لكان الشاقره  
ادعي دارا في يد رجل مبرأنا عننا به فقال المدعي عليه في دفع دعوي  
المدعي المبرأنة هذه الدار من امك في صفرك باطلا لقامق فهذا  
دفع صحيح انا ثبت ان البيع لحاجة الصغير ولقضا الدين الميت  
وقد مر منه من قبل لذا ذكر في الذخيرة وذكر فيها ايضا رجل ادعي  
في تركه ميتة وصية لابنه الصغير بثلث ماله واقام البيته على ورثته  
الميت وقضى القاضي بالوصية لابنهم ان الورثة اقاموا على  
المدعي بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت ديناً مستحقاً  
لورثته كان هذا دفعا صحيحا ويطل حكم القاضي وسجله رجل  
ادعي لابني ابنه بثلث ماله واحدها صغير والاخر كبير وابوهما  
حي لم مات الوصي فادعي ابو الصغير على وارث الوصي لاجل ابنه  
الصغير الوصية من جهة الميت وادعي الكبير الوصية لنفسه من جهة  
الميت وانكر الطارن وصيتهما وقال في دفع دعواهما انه هذا الكبير  
قد اقر بعد موت الميت ما وصي لي سبي وكذلك ابو الصغير اقر  
ان الميت ما وصي لابني سبي هل يكون هذا دفعا فقه قيل في  
حق الكبير هذا قد دفع لدعوي الاب لا لدعوي الابن حتى لو كبر الابن  
وادعي الوصية لنفسه سمع دعواه وقد قيل هذا ليس بدفع اصل  
وهو الاظهر والله به بالفتة كما ذكر في الذخيرة ولو ادعي احد  
الورثة وصية لابنه الصغير بمثل القسمة هل سمع دعواه قد كتبناه  
في مسائل القسمة وفي الذخيرة ايضا ادعي رجل على اخيه ان فلان  
ابن فلان عنده كذا وكذا وانه سبي ورجل القاضي فلان ابن فلان  
وصيا لهذا السبي وهذا السبي في ولاية هذا القاضي هذا لم ان

101

ابا فلان وكلني بقبض مالا الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى  
القاضي بوجاهة المدعي بباطلها وقضى المدعي المال ثم ان هذا المدعي  
عليه بعد ذلك برئان ادعي على هذا الوكيل ان هذا السبي فلان  
ابن فلان قد بلغ ووكلف بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي  
فقال الوكيل عن الوصي بقبض المال الي الوصي هل يصح دفع  
قبل لا يصح دفع واصله الوكيل بالبيع اذا قال بعد ما غرله الموكل  
بقبض امس وفيها ايضا صبي له عقارات مورثة ادعي بعد  
بلوغه عقارات من عقاراته على رجل ان وصيه باعه مكرها وسلم  
مكرها واراد استرداد ذلك من يد المشتري ثم ادعي منه امرئ  
ذلك العقارات وصيه باعه بغير فاحس وفي فتاوي القاضي  
الامام فخر الدين رحمه الله تعالى اذا اقيمت البيته على نايب الصغير  
ثم بلغ الصغير بمقتضى عليه بتلك البيته ولا يكلف اعادة البيته  
وكذا اذا اقيمت البيته على احد من الورثة ثم غاب بقبض تلك البيته  
على الدار الاخر ذكر في دعوي الذخيرة رجل له ابنتان صغيري  
وكبري اقام رجل بيته على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه  
واقام الابن بيته انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الزوج فالبيته بيته  
الزوج وذكر في ايضا رجل قال لامرأة زوجتيك ابوك وانت  
صغيرة وقال المرأة زوجتيك وانا كبيرة والقول قول المرأة والمولا البيته  
بيته الزوج وذكر في الدين في باب دعوي الاب والوصي من فتاوي  
احد الورثة بالغ والاخر صغير فادعي رجل الذي عليهما بدون الوصي  
مع الدعوي على الكبير وله بنتان حضرة الصغير وصيه لانه احد  
الورثة ينهب خصما ورجل محاضر فتاوي يد مان رجل عن امرأة  
وانبت احدهما صغير والاخر كبير غايب وترك بقمه فادعي رجل



جل هذه البقرة على هذه المرأة فقال المرأة غلب لي بالخير والبقاء  
بني الوالدني احدى البقرات والافروصي صغيره وصي له قال دعوي  
فتم على المرأة وبقيت بالبقر للمدعي لان احدا الورثة يصلح خصما  
عن الميت ولو ان المرأة انكرت ولم تقبل انها حرة فانها حتى قضى القاضي  
لا يكون وصيا على ولدها وذلك باب دعوي الاب والوصي من فتاوى  
قاضي بلدة جبل وصيا ليم فباع الوصي عقاره بتم الكمل فباع الصغير  
وادعى القمار فاعاد البينة واختار المقام من المشتري بقضا القاضي  
ثم علم القاضي ان بيع الوصي بوجه المقارعة وسلم الى المشتري  
لانه لما ظهر ان وصيه باع في زمن الصل وبيع بحجة سريعة صا الصغير  
بالبيع يبيع وصيه فخرج عن ملكه فلا عليك دعواه بعد ذلك ملكا  
مطلقا ولو ادعى انما اشتري من المشتري الذي اشتري من الوصي  
يصح دعوى في هذا الباب ايضا اذا ادعى الوصي وبنا للصغير بان  
يبيع سببه الدين انه سببه الورثة او سببه اخوانه ان كان سبب  
الورثة يحتمل ان التركة قسمت فوقع هذا الدين في نصيب فيكون  
هذا قسمة الدين واسعى مخرج وفي هذا الباب رجل مات ولده عليه  
دين فقبض القاضي وصيا لاجل الصغير والكبير القاي يجوز لابي  
لان للقاضي وللاية لاجل الكبير القاي صيانة لخدمة في التركة وفي  
الحاضر المودودة من الخيرة وكتاب الدعوي والبيان في دعوي صبي  
صغير من جهة ابيه دينا فوزه لعله انه لم يكن في الحضرة الدين له الا الصغير  
باسب ولابد من بيان ذلك لما قلنا قبيل هذا ولان اليهود في شهادتهم  
لم يشهدوا على موت الاب والابن الى هذا المدعي ولابد من ذلك  
وورد محضر في دعوي القمار الصغير بالاذن الحكمي وقد كان اشترى  
والصغير لاجل الصغير وقد استغنى عليه احد فزاد المحضر لعله انه لم

يكن

لم يكن فيه ان الادق الحكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي او من جهة  
غيره من القضاة وعلى تقدير ان يكون الادق من جهة قاضي اخر لا بد من  
اثبات الادق الحكمي عند هذا القاضي يسمع حصصه ولا بد ان يكون  
انه المدعي المادون له بالقبض فانه لا يكون له حق القبض عند رقبته  
اسه لانه يحق له الوكيل والوكيل بالقبض لا يملك القبض عنه وعليه  
الفتوى فلا بد من ذكر كونه مادونا له في القبض او ذكر ما يدل عليه من  
كفنه وصيا فانه لا يملك قبض ولا بد ان يكون من ذلك الثمن  
لجواز ان لا يكون مالا ولا بد ان يكون الثمن مثل المقتود عليه وقت  
حتى لو ذكر في المحضر اشتراؤه بثمن معلوم هو مثل قيمة الدلايمع سالم  
فيل وقت القصة قال وورد محضر في دعوي الصبي فورد بطلان ان الدعوي  
من الصبي غير صحيحة وقد استقيم في الصبي المحجور عليه المالصي  
المادون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعي عليه فموجب ايقام صحيح  
ولوكت في محضر دعوي الوصي وهو الوصي في تركة ايتام من جهة الحكم  
وهم فلان وفلان ولم يكون التركة والايام هل كانت في ولاية القاضي  
يوجب ذلك خلافا لبعض العلماء في محضر دعوي الوصي اذ اكتب  
وهو الوصي في امور هذا الصغير لا بد ان يكون وصي من اي جهة  
لانه يختلف احكامه باختلاف تنصيبه ولوكت انه وصي من جهة الحاكم  
ولم يسم القاضي الذي ولاه جاز ان له الحايه عطا بن حمزة وكذا استولى  
الايام وقد ذكرناه في فصل خطل السجلان من كتاب الفصول وفي  
فتاوى رئيس الدين وفي دعوي الوصي من جهة القاضي لا بد ان يكون  
ان الوصي من جهة الحكم اذ لم يكن في التركة وصي من جهة الميت لانه  
اذا كان وصيا من جهة الميت لا يملك القاضي بقبض وصي اخر من غير  
موهي والسبب الموجب لحياته او غيرهما مما يتحقق به القول في باب



وعوي النكاح من فتاوى رشيد الدين مائة الرأه وعلى الزرع مهر ولها اولاد  
صغار لا يملوا اما ان كان الاب مقرا للمهر او مطلقا فان كان مقرا لا يؤخذ  
منه لان الاب يملك حفظ مال الصغير وان كان منكرا يثبت القاضى وصيا  
وتبته المهر على الاب وباخت منه ويضع الى الوصي لانه لما انكر ظهر  
حياته وعنه فهو باختياره كان للقاضى ولاية دفع مال الصغير  
الى الوصي واسه اعلم  
وفي مجموع النوازل

السلطان اذا حال لصبي اذا درك فصل بالثاني او اقصى حازر وسيل  
شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان حيا ضلع  
صلح ما بيني سلطانا ام يحلج الى تعليمه جديد احاب يحلج الي  
تعليمه جديد وذكر في المصنف عن محمد رحمه الله ان الضرر اذا استورد  
فالم ليس له ان يعمله بالثان وكذا الصبي اذا استغنى لم يبلغ حجاب  
الى تعليمه جديد وفي العبد ورايان وفي الذخيرة اذا استغنى الصبي  
لم اذكر ليس له ان يقضى به ذلك الامور والعبد اذا استغنى لم اعتف  
كان له ان يقضى به ذلك الامور وفي فتاوى الشيخ سلطان مائة وقعت  
الرعية على ابن صغير له وجبلوه سلطانا ما حال القضاة ولا يلبسوا  
وتعليم اباهم مع عدم الولاية فانه ينبغي ان يكون الاتفاق على وال  
عظيم فكلوا سلطانا لم يكون التعليم منه وهو ممة نفسه بقا  
لان السلطان ومفطر لرفعه ويكون السلطان في الحقيقة هو القاض  
اذا اخرج الى القوي ونصب فيما في امور صغيرا ووقف او في نكاح اتيام  
حازر كذا حكى في فتاوى طهر الدين المغربي رحمه الله لانه لم يمس  
بقضا وله من اعمال القضاة وذكر صاحب المحيط في الفصل لطاوي والى  
منها وان المحيط هذه المسئلة وقاله هذا مشكل عنه لان القاض  
انما يعطى ذلك بولاية القضا الا ترى انه لو لم يادنه له في ذلك لا يملك

كان

في كتابه

وكان محجلة القضا ينبغي ان يسطر المصروفات ما سانا بالقسمه في  
الرساق حازر ما تصاف الروايات ذكر في الملحق الدعوي من الصبي  
لا تسمع الا اذا كان حادونا له وفي اقوال الدعوي والبيان الصبي  
القاهر والعبد القاصر يتخلف وتبقى عليه بالنكول وذكر الفقهاء ابو الليث  
رحمته ان الصبي الحادون له يتخلف عنه علما بنا وبه فاخت في  
الملحق وذكر في الفتاوى انه لا يمين على الصبي الحادون له حتى  
يدرك وذكر في التواور خلف الصبي الحادون له وتبقى بنكوله وثنا  
ذكر في اقوال الامم وعن محمد رحمه الله لو خلفه وتوصي لم اذكر  
لا يمين عليه فهذا دليل على ان يمينه معتبرة والصبي للحجور لا يصح اقراره  
فلا يوجه عليه اليمين ونظر تمام هذه المسائل مع اختلافها في  
في ادب القاض من الذخيرة فصل ادعي على ولي صغيرة  
انه زوجها منه وانكر الولي لا يتخلف عنه في حقة رها له خلافا  
لها بنا في انه لا يصح اقرار الولي على موليته بالنكاح عنه خلافا  
لها بنا على انه ولانه لا يمين في النكاح عنه خلافا لهما ولذا لو كانت  
المعوى في الرقي والامم النكاح فهو على خلاف ولو ادعي انه زوج  
انته الكثرة عنه وانكر الاب لا يتخلف بالانكاح في خلاف ما اذا  
كانت صغيرة فانه يتخلف عنه حال ان اقراره عليه جائز عندها  
لم اذا كانت كبيرة يتخلف الابنة على العلم لانها تتخلف على فعل الغير  
في ادب القاض من الذخيرة الاب والوصي فيما يدعي على الصغير  
حفظان في حقه اقامة البينة حتى تقبل البينة عليها وليا يحضرن  
في حقه الاستحلف في حقه لا يعلمان على ذلك في الباب الثاني  
والعشر من ادب القاض وفي الباب الثالث والعشرين ذكر القاض  
اله مام في الدين في دعوى فتاوى ولو ادعي صيغة او عينا انها له



قال ذوالهجة لا يبي الصغير فلهذا لا يستحق المدعي عليه وكذا لو ادعى  
الضعف في دار فقال المشتري انما لا يبي الصغير لا يكون المدعي  
ان يستحقه لان اقراره بولده الصغير قد صح ولزم ولو استحق فنكل  
لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استهلك وادعى لاقراره بولده  
الصغير فما استحقه لي حتى يصير ضاحنا عند النكول فهو علي  
اختلاف عندهما لا يستحق وعند محمد رحمه الله يستحق وانما يستحق  
عند محمد رحمه الله اذا اراد ان ياحته القيمة عند النكول اما لو اراد  
ان ياحته الضيفة له يستحق ايها ثم اذا استحق ونكل بقبضتي  
عليه بالقيمة عند لان عنده العقار يضمن بالقبض وكذا لك  
بالجور في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار الحسن  
الاية وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باقراره  
لولده الصغير يقطع عنه اليمن وعكس جلي وتبقي عليه بالنكول  
ويرفع اليه رالي المدعي ثم ينظر بلوغ الصبي فانما بالغ وارجاه  
يدفع اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة العيني وعلى قول هذا القابل  
للفرق بين ما اذا اقر الاب الصغير والابن الكبير الغائب او لاخي  
وانه لو اقر وقاله هذه الدار لا يبي الكبير الغائب او لولد الابن  
له يقطع عنه اليمن ويحلف وان نكل تدفع اليه المدعي فان حضر  
الغائب بعد ذلك وصمقه كان له ان ياحته الدار لستى اقراره  
وبعض ما يخرفنا فارقوا بين اقرار الصغير وبين الاقرار  
للغائب والفرق ان اقرار لولده الصغير لا توقف على تصديق  
الصغير واذا صح اقراره ولزم ما دامك لولده الصغير حكما  
فله فقد تخلفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير اما الاقرار  
للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق وتيقيد تخليفه بعد ما اقر

لولده

لولده الكبير بوجهه هذا انه لو اقر بولده الصغير يعني ثم اقراره  
لاضر لا يصح اقراره للثاني لما قلنا وقال القاضي الامام ابو علي  
الصغير رحمه الله اذا اقر للصغير يقطع عنه اليمن سر كان الصغير  
ابا له او لغيره ثم اذا لم يستحق الاب على دعواه المدعي عند بعض  
المكايخ ولو اراد المدعي اقامة البينة انه ملكه او اراد الضيف  
ان يقيم البينة على الشرا كان له ذلك ويكون الاب خصما وتسمع البينة  
عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبير كان خصما  
فلهذا هذا كبت في دعوى فتاوى القاضي الامام فخر الدين  
وفي ادب القاضي من الدخيلة ذكر القاضي الامام فخر الدين  
في دعوى فتاوى ولولا دعي ارضاء في يد رجل انها له غصبها منه  
ذوالهجة فقال المدعي عليه وقف على سبيل هذا المعلوم لا تدفع  
عنه الخصومة فان اقام للمدعي البينة بنية على ما ادعى بقبض له  
واذا لم يكن بنية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
يخلف المدعي عليه على دعوى المدعي فان حلف برب وان نكل  
ضمن قيمته للمدعي على قول محمد رحمه الله لانها صار له وقف  
باقراره فاذا نكل تعد رعليه تسليمها الي المدعي يحكم اقراره بالوقف  
فضمن قيمتها للمدعي ولو اقام المدعي عليه البينة على الوقف  
فسببه والله وقف ولم يذكر الواقف لانه قد وقع عنه خصومة  
وله يراعى الصانع لانها صار له وقف ما اقر به وكان وهو هذه  
البينة وعمرها عتلة الاقرار بالوقف وعتلة الاقرار لولده  
الصغير او لولده صغير لولده لغيره فكما يلزمه الاقرار لولده الصغير  
يلزمه الوقف وذكر رحمه الله في موضع اخر في دعوى فتاوى  
قال الشيخ الامام رحمه الله وبشيء ان يعني يقول محمد رحمه الله



ونفسي بقضي بالقيمة عند النكول كيلا يحال عنه الحيلة دفعا  
للذين عن نفسه قال وانما يستحق عند محمد رحمه الله اما اراد الله  
ان ياخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان ياخذ الصيغة لم يقار  
عند النكول لا يستحق ايضاً ذكر في دعوى المشتقي ودعوى ابيع  
في الفتاوى القاضية انا اودع مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد  
على القاضية وانكر القاضية قبض الوديعة منه فله عين عليه  
وكذا اذا باع ثم ادعى المشتري الرد بالعيب عليه فقال القاضية  
ابرائي عن هذا العيب للذين على القاضية ذكر في باب دعوى  
حال الشراكة ثم فتاوى رشيد الدين في نوادره كساع عن محمد  
ابن ان القاضية انا قبض مال اليتيم ووصفه في بيته ومات  
القاضية ولا يدري ان المال ولم يبين من في تركته وان  
عرف انه دفع الى قوم ولا يدري الى من دفع لا يضمن  
ولو قال القاضية حال حياته ضاع مال اليتيم عندي او قال  
الفتنة عليه للثمان عليه ولو قال قبل بيانه ضمن والامانة  
تتقلب مضمونه بالكون من تحصيل الا في ذلك ما يل متولى  
الا وفاق واحد المفاوضين والسلطان اذا اودع الضميمة  
عند بعض الخائنين ومات ولم يبين عنده من اودع فانه لا ضمان  
عليهم ونظري وديعة الفتاوى الصغرى وفي وديعة الذخيرة  
القاضية اذا قبض اموال اليتامى ولم يبين فانه على وجهين  
ان وصفه في بيته ولا يدري ان المال ضمن وان دفعها الى قوم  
ولا يدري الى من دفعها فله ضمان وفي ادب القاضية من المشتقي  
قاضي باع مال اليتيم او اودعه او باع عاينه بامر وهو يعلم  
بذلك من رجل ثم مات هذا القاضية واستغنى عنه فشهد قوم

عنه اهلهم سموا القاضية الاول يقول بقوله فلانا مال اليتيم بكذا  
ولنا هذه السادة تقبل ويؤخذ المشتري بالمال ولنا الوديعة  
وان لم يكن الاول اشهدهم انه قضى بذلك وذكر فيه ايضاً القاضية  
اذا جعل للدينام وكيل وامر عليه من مالهم جعلاً ليقض وقام  
ويعلمني قبض شيئا منك في بيته قال ان كان اجهل امرى عليه  
شاهداً لا يضمن ولو استاجر ليقض دين او عين يضمن على قوله  
من يضمن احب المشتري ذكر في ادب القاضية من الذخيرة  
رجل التقط لقطاً من رجل وقال ان هذا اللقيط الذي  
التقطه ابي وانا الحق به وانكره واليه انه اخذ حلفاً ذوالبيد  
على ذلك وفي فتاوى القاضية الامام فخر الدين رحمه الله ارعى على رجل  
ان عبده الصغرى تلفت عليه صبياً واراد ان يستحق المولى كيف يستحقه  
قال يستحقه بابه ما تعلم بان عبدك هذا استهلك كذا وكذا و  
بابه ليس له عليك شيء من الوجه الذي يدعي وذكر فيها ايضا  
اذا اهلهم القاضية وصي اليتيم او قيم الوقت ولم يبع عليه شيئاً معلوماً  
فانه علق نظراً للوقت والصغير وفي سائر الفتاوى اذا ادعى  
مجهولاً فاما يمنع قول البينة يمنع الاستحلاف حتى لو ادعى على  
رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضية او قال كان  
هذا شرايى وقد خانني في البيع ولا ادري كم قدره واراد ان يحلف  
العائد لا يجيب القاضية الى ذلك ولنا المدين اذا قال قضيت  
بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال سئت قدره واراد ان يحلف  
الطالب لا يلتفت اليه ولنا القاضية الامام فخر الدين في دعوى  
فتاوى امر والعبد والبائع والعبي الكاذب في اعترافه وكذا  
الاقرار والاعجاب الا الوالدين والاجداد فانه لا يجيبون



في رتبة فروعهم الا في النفقة وغيرهم بحسب رتبهم في دين الله  
 وذكر في المأخوذة والصبي التاجر الذي لم يحتمل عترة الرجل في حبس  
 قال هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع لو ان غلاما  
 راضيا احل له استهلك لصل ماله وله دار وارض وله اب له وله وهي  
 بحسب ذلك ولكن انما القام في جعل له وكيل لا يسع ما له حتى  
 حتى يوفي الطالب دينه وان كان له اب او وهي مما يجوز بيعه  
 عليه فانه بحسب وبعض ما كان مالا الى الحبس مطلقا  
 وجعل كالمبالغ وكان يحل له السلام فوافقه ربه يقول  
 اذا كان وصي بحسب تاديبا حتى لا يعود للملكه وليفي الوصي قضا  
 الى قضا الدين وان لم يكن له اب او وصي لم يجب بحسب الا ان الحبس  
 انما سعى تاديبا واعيا راد للاب والوصي فان لم يكن له اب او وصي  
 لم يوجب معنى الامتناع والحبس في حق الصبي لم يسع للتاديب  
 بدون الامتناع فلم يحبس لهذا واما اذا كان محجورا عليه ولم يكن له  
 رجل مالا فان كان له اب او وصي بحسب به بينه وبين الاب  
 او الوصي لان قضا الدين ينكح على الصغير على ابيه ووصيه  
 في الاستناع يصير ظاهرا فيحبس وان لم يكن له اب او وصي  
 نص القام في فيما بيع ماله بعد الدين ويوفي المرافعة  
 هذه اجملة في ادب القام من المأخوذة وفي غيرها من  
 المشتق اذا اقام الوارث الكبير بينة يال على رجل للميت  
 وحسب له ثم اراد تخليته وفي الورثة صفار قال بنفي القامي  
 ان يتوثق للصغار وان لا يخلى سبيل المسحوق حتى يوفي حق  
 الصغار وهكذا ذكر المصلحة في فتاوى مشايخنا الذين نقل  
 الصبي لا يجوز ولها نص في المدة في المكي وروى القامي

الى المكي وفي المخرج من الشاهد الاعجب وعنى انضم الاجبي ليس بسوط عند  
 ابن حنيفة واني يوسف رصمها الله والواحد يكي وعند محمد رصم الله  
 العدد شرط والواحد لا يكي ويلغى الاثنان اذا كانا المشهود به  
 فحاشيت لعدة عدينا وان كانا حقا لا يثبت الا بشهادة الارب  
 واجمعوا على ان يكون العدد من سائر شروط الشهادة سوى  
 اللفظ بلقط الشهادة من العدالة والبلوغ عن عقل والبصيرة  
 ليكونا محجورا في قدر شرط ولحقه شرط بالاجماع في ظاهره  
 الرواية والاسلام شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه مسلما  
 واجمعوا على ان اللفظ بلقط الشهادة ليس بشرط وفي تركية القلانية  
 العدد شرط بالاجماع لا معنى للشهادة فيما بين الاختصاص  
 بحسب القضا خلاف تركية السر عند ما قال والصبي اذا بلغ  
 وشهد شهادة فحكمه حكم الضرب اذا تركه بي قوم لا يبع لونه حتى  
 يظهر عندهم طمعه صلاحه وعدالة هذا ذكره في حكمة  
 في ادب القامي من المأخوذة وقد مر بي ما هذا في حاشي  
 الشهادتين من هذا الكتاب ذكره في حاشي  
 الآية الحسبي رحمه الله في اقوال الادل رجل اقرا انه كان اقرا  
 وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب لادل اقرا به الي  
 بعد البلوغ قال قول قول المقيم بين الاضاف الى الاقوال  
 الى الحالة معروفة تتا في العثمان ولو قال اخذت منك الف درهم  
 وانا صبي او انا هذا العقل من مومن يعرف انه كان اصابه فهو ضامن  
 للحال لانه لا يوجب لفلان على الف درهم وكان لا يوجب  
 او بالغا يجوز ان كان او عاقلا وذكر فيه ايضا احد الزوجين  
 مع اضافة الاقوال بالكتاب الى حال بناء على اصل المقعد لا فعدم

في حاشي الاقوال



الاصلية يكون القول قوله الا ان يثبت اللزوم ببيع بالينة وذلك  
 كل ان يقول تزوجتك وانا صبي او اياما ومجنون وقد عرفنا منه  
 اجنون فالقول قوله لا ينافي العقد الى حاله معروفة لتأني  
 اهلينة العقد فكان منكرا مبني وان كان لا يعرف جوفه فالنكاح  
 لازم وذكر في اقرار الجمع الا يعرف في دعوى فتاوى القاصي  
 الامام فخر الدين رحمه الله اقر وقال لامرأة تزوجتك  
 وانا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قول  
 الا انه القاصي لا يفرق بينهما بل يباله تزوجها بالغ وليك  
 فان قال لا يباله هل رضى وليك بعد ما تزوجت فان قال لا يباله  
 هل اقرت بعد ما بلغت فان قال لا يباله هل تجز الان فان قال  
 لا تجز يفرق بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند هذا الباب  
 ذكر في باب ما يكون اقرارا من المدعي عليه وما لا يكون من فتاوى  
 مشايخ الدين المدعي عليه جازم البراءة انه ابراه من هذا المال  
 فادعي المدعي ان وقت البراءة كنت صياحه لانه استمال البراءة  
 الى حاله معروفة تنافي صحة البراءة وفي اقرار الفتاوى الصوري  
 الصبي اذا اقر بالبلوغ ثم فلم الرومي ان كان مراهما مع الثمار  
 والقسم ولا يقبل قوله اني لم اكن بالغاً وان لم يكن مراهما  
 بل كان ماله لا يحل عاده فلا يبيع الملقار والضميمة فانه ايتن  
 عنه المسئلة ان قيل اني عشر سنة لا يبيع الاقرار بعد اثني  
 عشر سنة لا يبيع ايضا له محالة بل انما يبيع كذا ان يكون  
 محال يحل ماله عادة وقد مر في مسائل الطلاق والقسم  
 ذكر في اقرار المتقاضي رجل قال لرجل لك علي الف درهم وله يعلم  
 المقر له بذلك ولم يجز بينهما خلطة ولا معاملة لا يبعد ان

ياخذ الا ان يعلم انه عليه ولو اقر له بدار والمقر له صغير فكبر وسعد  
 اخذها منه وفي اقرار المتقاضي قال محمد رحمه الله رضى رضى اعنت حاريت  
 له ثم اخلعنا في ولدها فقال المولى اغتفك بعد ما وله فهو عبي  
 وقالت ولدت بعد ما اغتفكتي فانه ينظر الى الولد فان كان يعرف عن نفسه  
 فالقول قوله وان كان صغيرا لا يبيع عن نفسه والقول قوله من هو  
 منهما فان اقاما بينة فالينة بينة اذا اقر الرجل ان هذا الصغير  
 علي الف درهم من قرض اقرضه او مني ببيع ما بي والصبي ليس من  
 اصل القرض ولا يبيع وانه يبيع اقراره وان كان لا يصرح وهو السب  
 من جهة الرضخ ولكن انما يبيع باعتباره ان هذا المقر كل سبوت الدين  
 للصغير بكثرة الولي سبب فالينة السب وحطنا هذا من المقر الزما  
 للمال يحتمل اخرى وهو ما يثبت الولي سبب من كونه حيل الدخيلة  
 في مسائل النكاح على سبيل الاستشهاد وفي مختصر الفندي وان قال  
 لمحل فلانة علي الف فان قال قد اومى به فلان او ما انا ابو فورث  
 فالاقادح وانا ابراهم الاقوال لم يبع وذكر المسئلة في الهدية هكذا  
 ثم قال ولو قال المقر باعني او اقرضني لم يلزم شي لانه يبيع مستقيلا  
 وانا ابراهم الاقوال لم يبع عنه اني يرضى الله وقال محمد رحمه الله  
 مع وانه سحابة وتعالى اعلم  
 الجمع في الفتاوى في مسائل نكاح الدين النفي رحمه الله عبد صغير  
 في يدي انسان حان امرأة وادعت انها مسلمة وهذا الصغير ولدها  
 وهو ضرر وكل الرجل وكلا وغاب فاقامت البينة على الوكيل تسمع في  
 الفتى ولا تسمع في الشب وكرني دعوى اكلح الصغير صبي في يد رجل  
 فقال هو ابن عدي فلان القايي ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابدا  
 واما حجة البينة ان يكون ابنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا حجة

الشب  
 في مسائل نكاح



العمه ونحو ابن الحولي قال وتفسير المسئلة رجل في يده صبي ولد في  
بيده وهو يبيع ولا يبيع المشتري ان يده عليه البائع يوجا فيقر البائع  
بالنبي للعمه خوفا من اشتقاق البيع وان هذا يكون مخيرا عند  
حنيفة رحمه الله لان الغائب ان صدقه او كذبه او لم يعرف منه اصدق  
ولان كذب البائع دعوى المقر اما ان كذب الغائب يقع دعوى المقر  
والعلل تعرف في الجمل الصغير صبي في ريسلم ونظر في فقال  
النظر في دعوى ابن وقال المسلم هو عبيدي ونحو ابن النفران لانه لا تقاض  
بني دعوى الكفر ودعوى النبي ليربح بالسلام امرأة  
ادعت صبيها ابنها لم تجز دعوتها حتى قاتت بأمرأة تشبهه على  
الولادة يريد بها امرأة لها روم لها وصدة الزام النبي علي  
الغير وسب لروم النبي قائم وهو النكاح للمحتاج الى ابيات  
الولادة وتبين الولد وذلك يثبت بشهادة القابلية وشهادة  
القابلية على تبيين الولد مقبولة بالاشهاد وقد ذكرنا هذا في  
الشهادات قال وهذا اذا كانت منكوبة فان كانت مقلقة وادعت  
النبي احتاجت الى حجة تامة عنده حنيفة رحمه الله تعالى  
فان لم تكن مقلقة ولا منكوبة كان القول قولها من غير حجة  
وتعام هذا ينظر في دعوى الجمل الصغيرة كوفي كتاب دعوى  
النسب من الذخيرة ادعت المرأة على رجل انه تزوجها وان هذا  
الصبي الذي في يديها ابنها منه والروم محي ذلك فشهد رجلان  
على الروم بما ادعت المرأة فرد القاضي سألتهما بسبب حسن  
السبب لم انا احد الشاهدين ادعى ذلك لنفسه لا يبيع وعلم عنه  
ابن حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا اتهمت امرأة على صبي  
من امرأة ادعت نسبه فلم يقبل القاضي شهادتها سبب

السبب

من السبب لم انا احد الشاهدين ادعت نسبه الولد لنفسه لا يبيع عند ابن  
حنيفة رحمه الله ولو كبر الابن وادعى انه ابن الشاهد والشاهد ينكر  
واقام بينة على ذلك قلت بينة امرة تقر لصبي انه ابنها وشهادة  
لها القابلية يثبت الشب منها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا  
ما ذكر في الكتاب ان الجمل انه يثبت بالنسب شهادة القابلية محو على  
ما اذا لم يكن ثم منازع اما اذا كان ثم منازع ما بان ادعت من هذا الولد  
من رجل اخر ورثه الرجل ينكر لا يثبت النسب الذخيرة رجلان او رجل  
وامرأتين ولا يثبت لعدة القابلية عندهم جميعا وان كان المنازع  
لها امرأة اخرى ففي المسئلة روايتان في احدي الروايتين يقضي بالنسب  
من واحدة ما لم يتم منهما افا قامت كل واحدة منهما امرة وفي رواية  
اخرى لا يقضي بالنسب من واحدة ما لم يتم كل واحدة منهما رطب  
او رجلا وامرأتين والسبب موقوفها كتاب القبط امرأة حرة  
لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد نسب معروف من  
رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدة المرأة ونحو ابنها وكذلك  
رجل مر له ابن صغير يعرف انه ابنه وليس للولد نسب معروف من امرأة  
قال الرجل لامرأة حق هذا ابني منك وصدة المرأة ونحو ابنها ويقضي  
بالنكاح بينهما يعني نكاح فاسد صحيح للعالم وتعام هذا ينظر في  
الفصل التاسع من كتاب دعوى النبي من الذخيرة عهد صغير بين  
رجلين اعتقه احدهما ثم ادعى الاخر انه ابنه صحت دعوته عنه ابن  
حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولاهما وتعامه ينظر في الفصل العاشر  
منها وذكر في امر كتاب دعوى النبي رجل ادعى غلاما صغيرا لا يعرف  
نفسه ولا يعرف عن نفسه فان صدقه الذي الغلام في يده يثبت  
نسبه والا فلا واما اقر الذي في يده الغلام انه لقطه حتى دعوته



هذه الحجة في كتاب دعوى النسب من الذخيرة وفي باب دعوى النسب  
 من فتاوى رشيد الدين في يد رجل فقال هذا ابني وابنتك  
 او قال انك وابني وقال للفرصة فانه ابن القاطن او لا ولو قال  
 هذه ابنتي ام ولدك او قال ام ولدك وام ولدك  
 فقال الفرصة فتكون ام ولدها وقال ابو يوسف رحمه الله في  
 الفصلين تكون ابنتها ولا تنفق على قول صاحب ولو قال هذا الولد  
 ثم قال ليس بولي للفرصة التي لا تثبت النسب فلا تنفق  
 بالفرصة مع غير ابنتها فثبت بين رجلين ادعى احدهما انه ابني  
 ثم ادعى الشريك للفرصة ابني فصدقه المدعي الاول والولد ثابت  
 النسب من الاول لان معلوم ان ابنت النسب من الاول فلا يتمكن  
 من القطع الا اذا وقع الدعوتان معا فثبت النسب منهما  
 صبي ابن عشرين نذر بمائة ومائة بولد لا تثبت النسب  
 لان ادلة البلوغ اثني عشر سنة فان عدله بن سعود رضي  
 الله عنه يقول عرفت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحرب  
 لخروج الحرب وكنت ابن عشرين فروي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلما صرنا ابا اثني عشر سنة عرفت عليه فقبلي وامبارك  
 او لا مكان الصبي هذه الحجة في فتاوى رشيد الدين وعن نافع عن  
 ابن عمر قال عرضني ابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احدث  
 القتال وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني ثم عرضني يوم اخذت  
 وانا ابن خمس عشرة سنة فاحازني رجل زوج امته من  
 ربيع ثم جات بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه امر  
 بنسب من يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى الاصل صبي من  
 في يد انسان يدعي انه ابنته ولا يثبت له فاقام امر البينة انه ابنته

وهو اولي من ذي اليد لان له بيعة ولا يثبت له اليد فاذا قضى القاضي  
 للمدعي يكون الصبي صرا وان لم يفرق امه الا انه يكون المدعي عبدا  
 فالولد يكون مملوكا ايضا الا ان يعرف امه ان امه والاصل في هذا ان  
 المدعي اذا اقام البينة وهو صبي يكون الولد له الا ان يعرف امه من امارة  
 امه وان كان المدعي عبدا فالولد يكون مملوكا ايضا الا ان يعرف ان  
 امه امارة من وانما صار هكذا لان الغالب ان امرت زوج الحرة  
 فاذا ثبت النسب منه فالظاهر ان الولد من الحرة مالم يبين خلاف  
 ذلك فلهذا المدعي يكون الولد له حرا وولد الصبي عبدا مالم يبين  
 خلافه صبي في يد رجل اقام رجل بيعة ان ابنته من امارة هذه  
 واقام ذواليه بيعة ان ابنته من امارة هذه فثبت ذواليه اولي لانه  
 اثبت الولادة وهو القاطن فكان اولي كافي التمام فذلك في ثبات  
 النسب ولما كان ذواليه عبدا واقام بيعة ان ابنته من امارة هذه وهي  
 امته واقام رجل بيعة ان ابنته من هذه المرأة وهي حرة فالحرة اولي  
 باثبات النسب من العبد لان في بيعة اثبات النسب واثبات الحرية  
 ولو كان احارب من اهل الذمة والفرق في يد عبده ينفذ للمدعي  
 لان بيعة اثبات النسب والحرية غاية ملو الاباء ان في بيعة العبد  
 اثبات الزيادة وهو الاسلام وفي اثبات الاسلام لا يثبت زيادة  
 قبض ولا زيادة ملك فكان احارب اولي ولو قال احارب هو ابني  
 من امراتي هذه وقال ذواليه هو ابني ولم ينسبه الي امه وهي امرأت  
 فاحارب اولي لان في بيعة اثبات النسب من ابا بنين وفي بيعة  
 ذي اليد من جانب واحد فانه اعلم ذكر في  
 وصايا النوازل وصي اخيه السلطان الغالب ومتطلب على كورة  
 فطلب بعض مال البيعة فان اعطي فهو ضامن قال الفقيه ابو الليث

في مسائل الكراع



هذه ان خاف الوصي على نفسه القتل او اذى عضو من اعضاءه  
 فدفع فله ضمان عليه وان خاف على نفسه الحبس او الفقد وقع  
 ضمانه وان خاف ان ياحته ماله ويقتل له قدر الكفاية  
 للجلد ان يدفع مال اليتيم وهذه كلها اذا كان الوصي هو الذي  
 دفع فان كان السلطان هو الذي اخذ فلا ضمان على الوصي وباني  
 شئ من هذا في مسائل الوصايا ان شاء الله السلطان اذا طمع  
 في مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم ان كان يقدر على  
 دفع الظلم من غير اعطائه لا يجوز له ان يعطي وان عطل من  
 وانه كان لا يقدر على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان  
 يعطي ضمانا للباقي ولا يضمن في فصل تصرفات الوصي من  
 بيع وفتاوى القاضي العام فخر الدين رحمه الله وروايت في موضع  
 ولنا الحكم في الوصي في التركة لو طمع منه السلطان وفي وصايا  
 العدة وهي بر مال اليتيم على سلطان جابر وخاف ان لم يترعه في  
 يده لا يضمن ولنا المختار قال ابو بكر الاسكافي ليس هذا قول  
 علي بن ابي طالب هو قول محمد بن مسلم وهو الاستحسان وهو رواية عن  
 ابي يوسف رحمه الله قال القليل والكثير المبيع ائتمن به القول  
 الوصي اذا اتفق على ما بين القاضي على وجه الترخيص ويضمن وما عطي  
 على وجه الجارة لا يضمن مقدار امره ائتمن وقد مر في مسائل الجارات  
 وفي وصايا النوازل ولو اوصى الى امراته وترك وثقة صفارا فجا  
 سلطان جابر فترك في دارة ففصل لامرته ان لم تقط شيئا استولى  
 على القمار قال ابو القاسم مصنفها جارية واسه يعلم المفسد من  
 المصلح وفي فتاوى النسي الوصي اذا طول جباية مال اليتيم  
 وكان يجب لو امتنع ارادة الموت فوقع من التركة جباية داره

فلا ضمان عليه وكان كالمصابقة وهذه الالة الجباية في هذا الزمان  
 التفت باحكام ولودفع الوصي جناح ارض اليتيم من ماله لا يضمن  
 تركة الجباية ويظهر من هذه المسائل في وصايا الرعية في فصل  
 تصرفات الوصي وفي اكره فتاوى قاضي خان اذا اكره المرأة على  
 ارتضاع صغيرة لوكرة الرجل على ان يرضع من ابن امراته صغيرا ففصل  
 ثبت احكام الرضاع وفي اكره فتاوى قاضي خان اذا اكره الرجل  
 ان يرضع ابنته الصغيرة من رجل ليس بكنولها او باقل من مهر مثلها  
 ففصل فان كان النكاح باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان  
 يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لم يصح النكاح واسه تعالى اعلم  
 قال محمد رحمه الله في الاصل الصبي كالبالغ في  
 دينه النفس والحرمة اذا كانا لها متفقة مقصودة نفوت بتطهرها  
 كاللسان واليه والرجل فاشبه ذلك وجب الاثر كذا بتقويتها  
 اذا علم صحتها في بعضها باكرامة وفي اللسان بالكلية وفي العين يستل  
 بها على النظر ولا يلتقي بالاصل فيقال الاصل هو الصحة لانه هذا  
 بحتمه التبدل والمتمثل لا يصلح للالزام وما كان في نفوت نفوت  
 احوال دون المنفعة كالادق الساحضة والمورد فيها الدية كاملة  
 في غير تفصيل الا بالاحمال والدية لا تنفاد قال في الاصل واذا قطع  
 ذكر مولود فان كان قد بدأ صلاحه بان تحرك فوقع النكاح من ادا  
 قطعه من الصحة وفي الخطا الدية كذا وان قطع بعض الحشفة او بعض  
 الذكر فله نكاح وان قطع الذكر من الاصل فله ذلك على رواية الاصل  
 واراد بالتحرك التحرك للبول وفي فتاوى الفضيل وفي لسان الصبي  
 الدية اذا كان استهل واما لما لم يستهل ولم يتحرك فقيه حكومة عدل  
 وفي الهاروي اذا قطع لسان صبي وكان يصيح فادعى الماطع انما ضرب

في الجباية



وصياصصيا ماضى لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والعصا في اليد  
وان لم يسمع له صياح فبلغ القاطع حكومته وذكر الكرمي رحمه الله ان في  
لسان الطفل حكومته عدل وذكر الشيخ الامام الزاهد الطفاوسي  
ان عامة اصحابنا يقولون ان فيه كمال الدية لانه ان ازال عضوا تشفع  
بمحالة الانتفاع وانه صار رجال تشفع ببايواعضائه تشفع  
بلسانه ايضاً هو الظاهر وقع في بعض نسخ رواية اجماع فصاعن  
محمد رحمه الله ان في لسان الصبي ان استعمل حكومته عدل وان تكلم  
فالدية كاملة وفي الهاروني عن محمد رحمه الله في امرأة هزم راس  
ولدها ولم ينجع من شيء غير اللسان فجارحل قفا عينه جعلت  
عليه الدية ولا اجعل عليه القصاص ما لم ينجح مع الراس نصف  
او اكثر وفي الهاروني اذا قفا عيني صبي ساعة وله او بعد ذلك  
باليام وزعم القاضي انه لم يهر بهت العين اذ قال للادري انصر بها  
ام لا كان عليه حكومته عدل والقول قوله الا اذا شهد الشهود  
انها كانت صحيحة لا يرون بها علة وان كان طرفيها مضمنا جيب  
الدية وفي المتقي قال محمد رحمه الله في الجنين اذا خنم راسه من  
بطن امه فقطع انسان اذنيه او قفا عينيه وقدم انه يهرم ولده  
حيا ف عليه الدية كاملة وان القته ميتا كان عليه ما نفقه او قال  
حكومته من قيمة الجنين وفي المحجل الوصير بسن انسان فتشرك بسبب  
ضربه شيئا في حوله لا سوا كان الحي على بالغا او صبيا وفي القلع خيلق  
احواب ان كان صغيرا شيئا وان كان كبيرا لا يستاني لانه لا يتوهم  
المود قوله ان كان كبير لم يمي بالغا وقال ابو حنيفة رحمه الله  
الصبي الذي لا يفرأه لا شيء فيها وقال ابو يوسف رحمه الله فيها حكومة  
عدل هكذا ذكر في المتقي وذكر في موضع اخر في سنن الصبي الذي

الذي لم يفرأه الم شيت ودية كاملة وفي نوادر بن سماعه قال  
سالت محمد بن محمد عن قلع سن صبي او حلق راس امرأة فضالم ابا  
الصبي والمراة على درهم لم يثبت السر والسنن فاحتمل ان ابا حنيفة  
رحمته قال يرد المراهم وكذلك قول محمد بن حنيفة الا ان محمد  
قال يسكت منها مقدار ما وادى به السن هذه الحلة في الفصل  
الثاني من جنبايات المحيط وفي الحنية اذا قلع من صبي واجل هو لا  
غاة الصبي قبل تمام احوال لا شيء على الجنين عنه ابا حنيفة رحمه  
وقال ابو يوسف رحمه الله فيه حكومته عدل وذكر الفقيه ابو الليث  
رحمته في النوازل صبي مائة في الما او سقطا من سطح فمات  
ان كان مني يحفظ نفسه لا شيء على الابوين وان كان مني لا يحفظ  
نفسه ففيلها كفارة اما الاول فلدنه ان كانت له فمات حقا ففقه  
كان في هذه كالبائع واذا الثاني فلدن حفظه عليها مقاررا  
بتركه متلفين له فوجب الكفارة عليها ان كان في حجره  
وان كان في حجر احد هما ف عليه الكفارة حكاية عن نعيم رحمه الله  
وذكرها الفقيه الى بكر والفقيه ابى القاسم رحمه الله  
في الوالدين اذا لم يتقاه الصبي حتى سقط من سطح او وقع  
في نار ومات لا شيء عليها الا التوبة واجاز الفقيه ابو الليث  
رحمته انه لا كفارة على احدهما الا ان يكون سقط من يده لان  
الكفارة على الانسان انما تجب اذا اتصل فعله بالمحل لا تركه  
الامس حنري بي على قارعة الطريق فوقع فيها انسان ومات  
او كما ساقنا او قايده الدابة فاصابت الدابة انسانا فمات  
انه لا كفارة عليه كذاها هنا وذكر في النوازل ايضاً اللهم اذا  
تركت الصبي عنه الاب وذهبت والصبي يقبل شيء غيرها



فلم يأت إلا بالمصبي ليراحته من جوعه فالتاب بالأم وعليه  
 الكفارة والتوبة وإن كان لا يقبل شيء غيرها وهي تعلم ذلك  
 فالأم عليها وعليه الكفارة حكاية عن نصيرهما الله وتبني  
 أو يكون المسيلة تملأ فيها كالأولي وفي فتاوي أهل سرقه صيته  
 بنت تين صمت وكانت جالسة إلى جنب الدار فخرجت الأم بعد خروج  
 الولد إلى بعض الجيران فاحترقت الصبغة وماتت الربة على الأم  
 ولكن أن كان لها حال يحبني أن تفتقر رقة موفقة أو يصوم  
 شهرين فتا بعين ويكون على راحة واستغفار لعل المسجاة  
 وتعالى بمغنا عنهما وهذا استبحان فاما وجوب الكفارة  
 فهو على ما ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه الله في إجماع الصغير رجل  
 عصب مبلعا فاق في بده فحاة أو عصى فأس عليه شيء وإن  
 مات رصا عقة أو نهشته حية ففلى عاقلة القاصب الذي  
 هذا هو لمقتل هذا الكتاب وفي الأصل يقول إذا عصب الرجل  
 مباحا فذهب به فمات ربة على وجهين أما أن مات  
 بامر لا يجوز لا يمكن التحريم والتعقبات أن قتل وإصابه  
 محررا أو مملوكا عليه حايضا أو نزلت صاعقة من السماء فاصبا  
 فقتله أو نهشته حية أو كلب سبع أو ثور ذي سحر حايضا أو  
 حبل فإن القاصب يضمن في قوله علما بينا الثلاثة وصرهم الله  
 وقال زفر والسائق رصهما الله لا يضمن وأجمعوا على أنه لو قتل  
 الصبي نفسه فإنه للضمان على القاصب وفي العبد يضمن بامر  
 يمكن التحريم عنه أو بامر لا يمكن التحريم عنه وفي المتغنى لو مات  
 الصبي في يد القاصب من حر أو بر يضمن غير فضل القاصب كانت  
 وثية على عاقلة القاصب وإن عصب من القاصب ولا يري

أصي أم مت فله شيء على القاصب وأما زفر والسائق رصهما الله ذهب  
 في ذلك إلى أن القاصب للمصبي لو ضمن الصبي منه الأسباب  
 فإنما يضمن أما بالقاصب أو بالجنابة عليه وله يجوز أن يضمن القاصب  
 لأنه لو لا يضمن بالقاصب كالحالكين وإنما إذا مات تحت القاصب  
 ولو كان يضمن بسبب القاصب لضمن كافي العبد وله يجوز أن  
 يضمن بالجنابة لأن الجنابة إما بباشرة أو تسب ولم يوجد حسن  
 القاصب بباشرة جنابة على الصبي لأنه قد وجد المباشرة أن يتصل  
 فعلى له ضمان بغيره ويحتمل منه التعلق كالحجج والضرب وغيرها  
 وهذا التعلق بعد من الفعل الذي انفصل بالصبي وهو القاصب  
 وتلقه إما حدث من ثمس حية فإما بشرة لم توجد ولهذا التجب  
 عليه الكفارة ولم يوجد تسب لأنه حال التسبب أن يتصل أثر فعله  
 بغيره لا حقيقة التعلق وتلقا بأثر فعله وهذا لم يحصل ذلك لأن  
 التعلق بأثر أمر السبع وهذا يمنع وجوب الضمان على السب كالأمر  
 وقع في البراءة فلم يمت فوقع عليه أمر ومات من وقع الثاني عليه  
 فإنه لا ضمان على حائز البيت ولأنكم تقولون بأنه إذا قتل الإنسان  
 فإن القاصب يضمن ولو كان القاصب من القاصب شيئا للجنابة على  
 الصبي لكان لا يضمن المتبب مع المباشرة كما في الكاضر مع الدافع فهذا  
 قليل زفر والسائق رصهما الله وإنه وافق واختلف عبارات  
 مشايخنا رصهم الله في هذه المسئلة من ما يخاف من قاله بأن القاصب  
 إنما يضمن عنه ناسبية القاصب لا بالجنابة وذهب إلى أن الخلق  
 في الصبي الذي لا يضمن عن نفسه فالصبي الذي يضمن عن نفسه  
 يضمنه العبد من وجه أنه ليس بمال فقلنا تشبه بالعبد من  
 وجهه إذا هلك بامر لا يمكن التحريم عنه يضمن وإذا هلك بامر لا يمكن



البحر عن طريقه فوفى الله لهم حظها ومن ملكه هذه العبارة احتياط  
 التي تخص قول محمد رحمه الله في المصبي خلاف ما لو كان باكر لان  
 حدوث الموت باكر لا ينافي الي غيبه ونقله قال الله تعالى آتينا  
 تكوذايد رحكم الموت ومنهم من قال ما بال الغاصب يضمن بالتب  
 لا بالمباشرة حقيقة لكن وجه حد التشب وهو انما هو ان نقل  
 ويستقيم اضافة التلف الى نقله كما في غير البيما نقل التلف باثر  
 فعله وهو الحق بواسطة نقل اضر وهو فعل الماشي واستقامت  
 اضافة التلف الى اثر فعله وضما به تشبها والتشبيح ضامن متى  
 لم يبي الضمان على المباشرة بخلاف ما لو غصبه حركا كبيرا ونقله الى  
 مكان خاص به لشي من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد  
 المباشرة والتشبيح اما المباشرة فظاهرا واما التشبيح فلانه التلف  
 جبينه لا يضاف اليه لان الكلي يمكنه حفظ نفسه عن الاضرار  
 المتكفة وكان كالماشي اذا علم بالية ووقع فيها لا يضمن كما في  
 خلاف الصفة لانه لا يمكنه حفظ نفسه على ما هو قاسر مسيلتا  
 من سيلة الكبر اذا توغل الكبر المحضوب وقته فاصابه شيء  
 من هذه الصواعق التي يمكن التبرع عنها وهذا كقولنا ضامننا  
 لله بحج عن حفظ نفسه هكذا ذكر شيخ الاسلام وفي خبايا  
 الحنفى قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل قطر رجلا فطره فقام  
 سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل قود ولادته ولكنه لم يدر  
 ويضرب ويحس حتى يموت قال ابو يوسف رحمه الله واما انما قاري  
 ان عيسى ابدا حتى يموت ولا يلزم على ما قلنا لو حبس الطعام  
 على الصبي حتى مات فانه لا يضمن لانه لم يوجد المباشرة والتشبيح  
 لانه التلف حصل من الجوع والجوع غير حادث من فعله الذي انقل

وهو فعل الحبس وانما حدث من طعمه فانه خلق على وجهه يخرج الا  
 ترى انه من غير حبس ليعتبره الجوع وضما به ينظر الموت خفا انفس  
 في المكان الذي حبسه فيه ولا يلزم على ما قلنا اذا صاح الرجل صبي  
 على حائط او على شاة هت جيل فمتخرج فقط ومات فانه لا يضمن  
 وفي الطحاوي على هذا في مختصر لانه لم يوجد المباشرة والتشبيح لان  
 هذا اقول له لا فعله الا ترى ان من قال لعيره قولا ساة  
 ومات عقيب لا يضمن لان المتصل به القول لا الفعل ومن سلك هذه  
 الطريقة للعتيا الى تخصيص قول محمد رحمه الله تعالى في المصبي فانه  
 يقول لو كان الصبي يعرف عن نفسه او لا يعرف فانه يضمن كالمطعم  
 محمد رحمه الله ولكن يحتاج الى تخصيص ما قال محمد رحمه الله في قوله  
 قتل الصبي او اصابه حمار الغاصب ضامن فانه يحتاج الى ان يحمل قوله  
 قتل اذا حصل القتل من التقدير جنائيه فاما اذا قتله من تقدير  
 جنائيه فان قتل هكذا المصبي اضرار في بيا الغاصب يقول بان  
 الغاصب لا يضمن لان عنده هذا العاقل الغاصب متسبب والتسبب  
 لا يضمن متى امكن ايجاب الضمان على الماشي كما في الدافع والحافق  
 وكما في الحرسك والعاقل هذه الجملة في الفصل الثالث عشر من جبايات  
 المحيط وينظر شرح هذه المعاني على سبيل التتصا ثم وانما نقلت  
 منها قطرة من بحر وقصة من طويكة وسيلة عصب الصبي اكر او ا  
 قتل رجل في يد الغاصب كتب من عصب المتقن في سائل الغصب  
 من هذه المجموع فانه قال لو عصب من صفتا فقتله رجل خطأ في  
 يديه فله وليا الصبي ان يسمعوا عما قلنا انهما ساءا او يطرعا ما  
 ثم ذكر في المحيط وذكرنا طائفة سيلة المصباح على الصبي في صورة اخرى  
 وذكر في خلافا فقال صبي على حائط صاح به رجل فوقع ومات قال



وهي خيفة وابويها رجمها لشيء عليه وفي نوادر ابن رستم إذا أصاب  
فقال لا تقع فوق لا يمين وإن قال تقع فوق تقع لشيء له قوله قوم امر  
بأن يفعل فعل الوقوع وصار غيره ما يقال له أنت نفسك في الماء أو قال  
في النار وعمل يمين إذا هنا قال وإذا قتل الصبي المعضوب رجلا  
لم يكن على الغاصب شيء بالاتفاق والأدلة تفرق في المحيط وإذا حمل  
الرجل الصبي الحرة على دابة وقال له امكها لي ولحامل ليس بولي الصغير  
فقط الصبي عن الدابة وما يمين الحامل سواء كان الصبي يستمكن  
للدهار عا جبالا صغيرا على الدابة وغاصب الصغير ضامن إذا  
حصل هلاك بامر يمين الحرة عنه والفقهاء على الدابة يمين الحرة عنه  
بعد الحمل عليها ولأنه صار مشغولا بالصبي في عمل من أعماله وهو ما كان  
الدابة بغير إرادة وليه ومن احتمل حيا بغير إرادة وليه وهلك بسبب  
استعماله يميني كالأقوال للصبي أصعد هذه الشجرة وانفض لي ثمارها  
وضعه فسقط فان ضمن ويحمله لو قال أصعد هذه الشجرة وانفض  
ثمارها لتاكلها فسقط وما إن لم يميني لأنه ما استعمل لنفسه  
ويجب دية الصبي على عاقلة الرجل لأنه يحمل شخص فانه وضعه حمله  
على الدابة ولم يقصد اهلاكه وكان مخطيا وشبه العرجي على  
العاقلة فنهأ أولى وما ويل هذه المسئلة إذا حمل على الدابة  
وهي واقفة أما إذا كانت تسير اختلفت الروايات فيه قال  
بعضهم إذا سقط الصبي والدابة تسير فهو ضامن وهو كذا  
أنه إذا كان في المخضرة وما عليه إذا كانت تسير بتيسير صاحبها  
حتى كان مضنا فالصبي إذا كان الصبي يستمكن على الدابة  
أو لا يستمكن فاما إذا سارت بنفسها فلا ضمان عليه لأن الكلمة  
هي الدابة فيكون حيا را وذكر في بعض الروايات إذا سقط الصبي

وهو يسير الدابة يعني الصبي يسير وكان الرجل حمل الصبي عليها وهي  
واقفة ثم سمى هذا الصبي فوقع ومات لا ضمان على الرجل لأن  
الصبي مضنا إلى الصبي لا إلى الرجل مضنا ركا إذا قتل الصبي المعضوب  
نفسه وإن حمله عليها وهي واقفة فإوطان إنسانا أو أوطان  
وهي واقفة فضا من على صاحبها وأنه طاهر وإن أوطان بهد  
مأساة فإسارت بتيسير الصبي والصبي ممن يسير الدابة  
فإن ضمان على عاقلة الصبي وكذا إذا أفسدت مالا فضا من ذلك  
في مال الصبي وليس على الرجل من ذلك شيء وإن يتركه ماله  
نأ وله حيا تقبل نفسه لم يكن عليه ضمان وهذا إذا أمره  
أن يصعد شجرة مميته وضعه شجرة أخرى وهذا أمره بأصاكن  
الدابة لا بتيسيرها وهذا ركا إذا أزاله مكانا وقال له امسكه وقال  
له امسكه فقتل بذلك رجلا وجبت الدية على عاقلة الصغير ولم  
يكن لعاقلة الصغير أن يرجعوا على عاقلة الأمر لأنه لم يستطع في  
القتل وإنما استعمله في الأوصاكن وإن كان الصبي لا يستمكن على  
الدابة ولا يسير الدابة وقد حمله الرجل والدابة واقفة ثم سارت  
وأوطان إنسانا أو أوطان فضا من على الصبي ولا على الحامل  
لأن الصبي يملكه الحمل والرجل لم يسير الدابة وإنما سارت بنفسها  
واختيارها فكانت منقلبة وما أصابت من المنقلبة فانه يمدد  
للعقل عليه السلام فعل الصبي حيا والمردية إذا كانت منقلبة  
قال وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رجمها إنسانا  
قال إذا قطعت صيا والقاء في الكمس حتى قتله كرها والقتاه  
في ظل يوم بارد فقتله البر وفعل عاقلة الدية ولما إذا قطعه والقاء  
بين يدي سبع حتى أكله ففعل عاقلة الدية ولو مضى حيا من قذبه



بالي بيتيه وقتله كان للاب اختيار ان شاقني الدية على عاقلة  
بالفصيص وانما قتله بالقتل ولو قتله اجنبي في يده كان الاب  
باجيار ايضا فان قتل القاتل بري الفاصب وعاقلة وانضم  
عاقلة الفاصب الدية رجعا كما في حال القاتل وفي المشتقي  
رجل امر صبي ان يقي له دابة من النهر وارسله في حاجة فان  
او قتل لم يكن على الرجل شيء فان غرق في النهر او ضربته دابة  
او نهت حية كان الذي امره ضامنا للدية على العاقلة واذا قتل  
الرجل صبي مع نفسه على الدابة فوطيته الدابة انسانا او نهت علي  
وجهنين ان كان الصبي يستمسك على الدابة فدية المقتول على  
عاقلتها لان سير الدابة يكون مضافا اليهما وصار كالواحد  
بالفا وعلى الرجل الكفارة لانها باسرا قتله ومن باسرا قتل انسان  
تجبد الكفارة عليه لانهما ولا كفارة على الصبي لانه ليس من اهله  
وان كان لا يستمسك فدية المقتول كلها على الرجل ويكون الصبي  
كالنوب الميسوط على الدابة وان كرت واشلفت انسانا او قتل  
مناع انسانا فاجواب فدية التفسير الذي ذكرنا ثم ان كان الصبي  
يستمسك لا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل شي لانها لو رجعت  
انما ترجع لانه صار غاصبا بحمل الصبي على الدابة وحلهم امر للصبي  
بالسير لا وجه الي الاول لان غاصب الصبي اكل لا يجني ما تلف  
بمقتل الصبي الا تركب انه قتل نفسه او رجلا اخر لا يضمن الفاصب  
لانهما وله وجه الي الثاني لان امره بالسير لا يطاوعة ولما قتل  
هنا على سبيل الاستشهاد ان من قال لصبي امعه هذه الشجرة او اتفق  
لي يما دها فمعه فقط ان الدرهمين الدية على عاقلة وكذلك  
اعطاه عصا او سلاحا لمسكه ولم يامر به شي فخطبه الصبي ولم

يرد بقوله خطبه به الصبي انه قتل نفسه فان ضالك على المقتول انما ائلا  
به انه سقط من يديه على بعض بيته وعطبه به وكذلك لو اسره رجل  
شي او كسر خطبه بغير اذن وليه فثلث من ذلك بغير ولو لم يقتل  
له امسكه لي فقطط بالسلام اختلق الساع فيه وكذلك الخلف  
المشاع فيما اذا قال له امعه هذه الشجرة ولم يقل شي اخر وقيل  
انفق الثمار لمسكه فقطط فيه اختلاف الساع ورحمهم الله ايضا  
قد ذكرنا في مسائل الفصيص ان المختار من المسيلين الضمان وبات  
شي منه في امر هذه الفصل ولو وضع الخطب بين يدي عبد محمور عليه  
ولم يامر به شي وكسر العبد الخطب فوفقت من ذلك قطعة على عيب  
الفلان وذهبت عينه فلا شيء على صاحب الخطب هذه الجملة في  
الفصل الثاني عشر من جايان المحيط وفي الفتاوى المتفرقة صلح  
المحيط في كتاب الفصيص وردت في بعض النسخ ان رجل كان يكسر الخطب  
فما علمه رجل وقال اعطني حتى اكسر الخطب فاني ان لم يطين فاح عليه في  
ذلك واحتد منه القدر وكسر بعض الخطب ثم قال اني يا امري حتى اكسر  
فاني خطب فكسر الفلام وقرب بعض المكسور من الخطب على عينه وذهبت  
عينه لا يكون على صاحب المحيط الخطب شي لان صاحب الخطب لم يامر الفلام  
بكسر الخطب ولم يتعلمه في شي وانما فعل العبد باختيار فلا يكون الرجل  
مضامنا في وقد ذكرنا مسائل غصب المبد واستعمال عبد الغير في  
فصل الخطبات من كتاب الفصول ذكر في الزيارات واذا مال حارب  
الصغير طاشه على ابيه او وصيه فلم ينقص حتى سقط وانما سنا  
والضمان على الصبي ولا يجزي شي من ذلك على الاول والوصي عاقرطاني  
النقص او لم يضرط فان لم يسقط الحارب حتى بلغ الصبي ثم سقط وقيل  
انما اذا وامان الاب والوصي لم سقط فلا ضمان على احد لان احكام ذلك



ذلك الاسناد قد بطل لانه ولاية الاب والوصي بمنزلة الوصي  
الاب والوصي ويبلغ الصغير وان تقدم على الصبي تقدم  
مستقلا لم يستطع الحياطة على انسان فذنبه على عاقلة الصبي وروى  
مشروع عن ابي يوسف رحمه الله في رجل اخبر عن من دار ولده الصغير  
جناحا او كنيفا او فعل ذلك وكمل الرجل في داره فتولد منه تلف فالقصاص  
على الوصي والمكمل لقيام فعلهما مقام الصبي والمكمل فصار الموكل  
والصبي جانيبين واذا ضرب الرجل بطن امرأة فالقت جنايتها  
فصل الضارب الفرة وهو عبد او امته فقتلته حياطة درهم وهذه  
استحسان اخذ به علماء وناظرهم الله والقصاص ان لا يجزي شي  
وهذا قول رفر رستم وسيوي في ذلك الذكر والذني لان الانا في هذا  
الباب مطلق ولا كفارة على الضارب وفي الفوايد المجموعة اذا ضرب  
بطن امرأة فالقت جنايتها فقتلته الفرة هذا اذا كان معه اربعة اشهر  
حتى تقع فيه الروح اما اذا كان اقل من ذلك لا يجزي شي وهل بكراهة انما  
اجنين قبل ان تنفتح فيه الروح قال عامة المشايخ لا يكفره ويدافق مطلب  
المحيط وقال اللعام على الغني يكفره ويدافق ابوك محمد بن الفضل رحمه الله  
والاجنين اذا انفصل ميتا اعتبر ولدا ونقضا على حدة في حقه غيره من  
العباد في حق بعض الاحكام حتى يصير اجبارية ام ولد وتصح  
المراة تقسابه وتحمل للمنفقة اللازواج وفي حق نفسه اعتبر عضو من  
اعضاها الم حتى لا تقوم عليه صلاة الكفارة والكفارة حق الله تعالى  
فيصير اجنين في حق حاكم الكفارة بمنزلة عضو من اعضائها والكفارة  
لا تجب باللاف عضو من اعضائها واذا جرح اجنين حيا لم يمان فيل  
الضارب الميتة الكاملة وعليه الكفارة وتعتبر نقضا وولدا في حق  
وفي غيره سواء كانا احق به تعالى او للعباد فيصلي عليه وسبي ويرى

ونقصه

ونقصه هارثية بهام ولد وتنقصي به المدة قال ويكونه بدل  
اجنين بين ورثته على فرايق ان نقالي يريد به الفرة اذا انفصل  
ميتا لانه ذلك من حقه وفيما هو حقه اعتبر عضوا من اعضائها الام  
فان ماتت الام من الضرب لم يجز اجنين ميتا ولا فرة في الجنب بخلاف  
ما اذا جرح الجنين حال حياة الام ثم ماتت الام بعد ذلك او لم تمت  
فانه يجب في اجنين الفرة وان ماتت الام من الضرب فميتا الضارب  
وبه الام في ثلاثة سنين وان كان في بطنها جنينان فميتا احدهما  
قبل موته الام وجرح الاخر بعد موته الام وهما ميتان يجب في الذي  
جرح قبل موته الام الفرة وله يجب في الذي يجرح بعد موته الام شي  
ولو جرحايتين بعد موته الام لا يجب فيهما الفرة والجنين الاول  
هو الذي جرح قبل موته الام لا يرث من دية امه ميتا لانه لو انفصل  
حيث لم مات قبل موته الام لا يرث من دية امه شيئا فاذا انفصل ميتا اولي  
ورثته الام منه كما ذكرنا والجنين الاخر وهو الذي جرح بعد موته  
الام لا يرث من احمه لانه انفصل ميتا ولا يرث عنه لانه لم يجب له شي  
وان كان الذي يجرح بعد موته الام حيا لم يمان حياطة كاملة  
ويرث هذا الجنين من دية امه وما ورثا من احمه لانه كان حيا وقت  
موته فريدا ما كان متروكا امه وما ورثا من احمه من احمه لانه كان حيا  
وقت امه فريدا ما كان متروكا امه وما ورثا من احمه من احمه لانه كان حيا  
من احمه وهو يرث الجنين من الجنين الاول ان كانا الاب حيا لا يرث  
لانه الاخر يصير محجوبا بالاب وان لم يكن جباريا هذا اذا ضرب  
بطن حرة فالقت جنايتها فان ضرب بطن امه فالقت جنايتها  
ميتا فان ضرب بطن امه فالقت جنايتها والام حية تنظر ان  
كان هذا اهل حرابا ان كان اهل من المولي يجب الفرة ذكرنا ان انا



وان كان رقبيا ذكر في ظاهرها وان اردت يقيم على اهل بيته والذين  
التي انفصل لو كان حيا يظلال كان ذلك ذكرا جيب عليه نعم عمر  
قيمته وان كان انثى جيب عليه عشر قيمتها وروى الحسن بن زيد  
عن ابي يوسف رحمه الله ان الضارب يضمن نقصان الولادة  
وله شيء عليه والحكم بين ابي حنيفة رحمه الله وبين محمد بن  
ابي يوسف رحمه الله في مسئلة امري ان الجنابة الخطا على  
الحماليك عنه ابي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة الجنابة على  
الامرأه حيا قال لا يرد موجها على البنت وسواء العاقلة  
في الجنين المزمع ولذا نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر  
دته ان كان انثى وذكر في الهبات وفي جنين امرأه كان ذكرا نصف  
عشر دية وان كان انثى عشر دية وكل واحد منهما حية لان  
دية المرأة نصف دية الرجل ففي جنين الامة بحسب ذلك من قيمته  
لان القيمة في الحماليك بمنزلة الدية في الامرأه عند ابي يوسف  
رحمه الله الجنابة في الحماليك بمنزلة الجنابة في البهائم وفي غيره بطن  
بهيمة فالقتل جننا ما فانه لا يضمن في الجنين شيئا ويضمن نقصان  
الولادة كذا هنا ونحوه هذا نظر في جننا بان الحيا طم حاجب في  
جنين الامة يكون على الضارب في حاله لان الوجهين على العاقلة  
تختلف العكس بالنقص والقص ورد ما جاء الضمان على العاقلة  
في جنين امرأه ويزد جنين الامة على اصل الفكاك وفي الشقرا اذا ضرب  
بطن امرأه فالقتل جننا حيا ومات وقد نقصها الولادة كان على  
الضارب مائة الف جنين الجنين ما لم ينفى ماله وان كان فيها وفان نقصان  
الولادة وله شيء عليه من نقصان الولادة وان لم يكن فيها وفان قتل  
امام ذلك وذكر فيها ايضا رجل ضرب بطن امرأه ومات

الام قال ابو حنيفة رحمه الله على الضارب قيمته الام في ثلاث سنين واحدا  
اذا ضرب الرجل بطن امرأته والقتل جننا ميتا مائة الف والام ذكر في  
اجماع الصحابة ان على عاقلة الاب الفرة ولا يرد الاب منه لانه باس قتل  
والجمل لا يرد وان كان محطبا وله كفارة على الاب لما ذكرنا وفي المشغى  
رجل ضرب بطن امرأته فالقتل جننا حيا لم مات ثم القت جننا  
ميتا لم ماتت الام بعد ذلك وللرجل الضارب بئس من عرفه هذه المرأة  
وليس له ولد من هذه عنده لئلا يولد عنه الضربة ولها الفوق  
من ابها وامها فاعطى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا لم مات  
وان لم يولد من ذلك امه المسمى وما بقي فللخوة هذا الولد من ابيه  
واما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرق على عاقلة الاب خمسمائة  
درهم ويكون للام من ذلك المسمى وما بقي فهو للولد الذي وقع حيا  
وذكر الام من ذلك المسمى ايضا لانها لها سبعة جميع ما كان للابن  
الذي سقط حيا وميتا ورثت الام من جميع ذلك لاختوتها وانما ورثت  
الابن الذي من دم الميت لان الفرة انما وجبت بالفرقة وهو في ذلك الوقت  
حي وفي المشغى قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا ضرب  
الرجل بطن امرأته فالقتل جننا ميتا فلا كفارة عليه ولا يرد منه  
وان القت جننا ميتا فداستان من خلعت شي او طهر لم ماتت هي من  
ذلك الضربة ثم القت جننا حيا وماتت في الاول الفرة وفي الام الدية  
وفي الجنين الثاني الدية كاملة قال في الزيادة رجل اسبى من اخر جارية  
وقبضها لم وطهرها المسمى وجبت عنه ثم ان الجارية ضربت بطن نفسها متعمدة  
اي متعمدة لخطا الجنين والقتل جننا ميتا او ضربت في الدوا ما يوجب سقوط  
الولد متعمدة او وضعت في قتلها قتلها ما يطرح به الولد فادخلته في الرحم  
فقط الجنين ميتا لم استقرها رجل بالبيته وقضى العاقلة للميتة ببارية

27



وبالمقرر على الكثير فقال الحشر ان اشك قلت ولدها وانه ولد هذا  
 الرجل وانه صلالة ولد المزور وولد المزور خور وخيف مضمون بالفرقة  
 فادفع اشك او افردها بفرقة الجين لحر وانما سوطا محمد رحمه الله التوبة  
 في فصل الجارية ونقصه ان تقصد لقطا الجين لانها ليست بكثرة  
 للاطلاع بل هو متسببة الى ذلك والتسبب انما يوجب الضمان برصفا  
 العهد فسط ظهرها اسقاط الولد لقصر مقتديته في التنبه وعلى  
 هذا امره اذا فعلت ذلك بنصرها كان على عاقلتها الفرقة وسقطت  
 تكون متعده في فعلها لما ذكرنا وهذا اذا فعلت بفيلاذن الزوج وبغير  
 اذن للولي فان فعلت ذلك بارتها فلا ضمان وسقط الوفاق  
 عن امرأة شربت الدوا فالتفت جنبنا ميتا لا غرة عليها وتاويله اذا  
 شرب دوا اللبوجه سقوط الولد ولا تقم به ذلك وقال ابو بكر  
 في غير هذه الصورة انها اذا سقطت سقطت فليس عليها الا التوبة  
 والاعتقار وان كان جنبا فظلمها غرة وتاويله اذا شرب دوا  
 يوجب سقوط الولد وتوبة ذلك وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله  
 امرأة شربت دوا فالتفت او حلت حمل لا تقبل فالتفت جنبنا ميتا  
 اما على عاقلتها ضمانه وهو في سنة واحدة لو ان الحمل ابا كان او  
 غيره واما لم يكن لها عاقلته فيوما لها في سنة قال ابو يوسف بن عيسى  
 وتاويله كما ذكرنا وفي المسقي رواية مجرولة امرأة شربت دوا فاسقطت  
 وكانت شربت لعينه ذلك يعني لغير اسقاط الولد فظلمها الغرة والاعتقار  
 عليها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا توتهم وقالوا نعم  
 عليها الكفارة وهذا الجواب بخالفه جواب الزيارات وفي فتاوى الشافعي  
 سئل عن مختلفة وهو حامل احالت لاسقاط العدة باسقاط الولد  
 قال لا تسقط بفعلها واجب عليها غرة وتكون ذلك للزوج وفي العيون

اذا ضرب بها حامل فاصاب به الولد في بطنها سقطها لم ولد تحيا فخصف  
 الذي على عاقلته لانه خطا واذا اشترى امها مالا فلم يقبضها حتى  
 اعنفه ما يظنها لم يضرب انسان بطنها فالتفت جنبنا ميتا حيا للشعر  
 انما احل الله جميع الثمن واشبع الجاني ارضي حر وطيب له الفصل  
 وانما كافي البيع في الامنة جميع الثمن واشبع الجاني ولزمه الولد بخصفه  
 من الثمن ولو كان للمجنين او هرا او طاركا اضرمه على حوله العنافة  
 في ثمن المجنون له في الوجهين ولوشي للمشرى هذه الحمل في جنابات  
 المحيط الا ان اذ اضرب ابنه الصغير اديا قطب من ذلك ينظس  
 ان ضربه حيث لا يضره للتاويب او جرحه بضره ولكن فوقه ما يضرب  
 للتاويب فانه يضمن الدية وعليه الكفارة وان ضربه حيث يضره مثل  
 ما يضره للتاويب فظلمه الدية والكفارة عنه الى حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا شيء عليه وفي فتاوى ابي يوسف  
 رحمه الله ان عليه الكفارة وعلى هذا اختلف الوصي اذا ضرب للصغير  
 تاويبا والزوج اذا ضرب من حقه حيث يضره للتاويب مثل ما يضره  
 حال شربها مني بالاجماع والابا والوصي اذا سلم الصغير الى  
 معلم يعلم القرآن او عملا فضره المعلم للتعليم ان ضربه باذن الاب  
 حينما يضر للتعليم ولا ضمان على الاب والوصي ولا على المعلم  
 وفي المسقي عن ابي حنيفة وابو يوسف ان عليه الكفارة وان ضربه  
 حيث لا يضره او فوق ما يضره للتعليم فالمعلم ضامن وكما سئل  
 ان عنده حنيفة رحمه الله اذا ضرب الاب ابنه بخصفه حيث ما يضره  
 للتاويب يضمن عنه ابي حنيفة رحمه الله ولو امر المعلم بضره لكان  
 لا يضمن الاب والمعلم والفارق بين حنيفة رحمه الله وبين المعلم  
 ان المعلم مضمون في الضرب والاب ليس بمضمون بل هو مستوف حقه لا منقصة

129



منه الصغير راجعة الى الصغير وسلامه الصغير يعود الى الاب  
بحكم البعوضة واستبقا اللسان حقه فيقبح سوط اللسان كما في فصل  
الزوجة ثم انما ضرب الاب ربه نفسه ولم يعنى بالامر للمعلم لان الاب  
في الضرب بنفسه مكثر والمبا شحون ان يعنى وان لم يكن متعبا  
في المباشرة كما في ضرب الزوج زوجته واما الاب بالامر فتشبه وليس  
بمكثر والمكتسب انما يعنى اما كان متعبا في الضرب اما اذا لم يكن  
متعبا فلا والاب بالامر للمعلم بالضرر ليس متعبا لان للاب ولاية  
ضرب الصغير فلما افترقا قال هاتم في نوارده عقيب مسيلة  
المعلم قلت الحمد رحمه الله ان لم يكن الاب قال له في امه الضرب  
سواء قال يعنى المعلم وفي بعض النسخ ان الاب اذا ضرب الصغير  
انما يعنى عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان الاب ضربا للثا ديب  
اما اذا كان ضربا لتعليم العبد للمعلم كما يعلم في الا فرق بين ضرب  
المعلم بارتق الاب وبين ضرب الاب اذا كان الضرب للتعليم وذكر  
شمس الامة الحلواني رحمه الله في شوا الاجابات ان في ضرب الاب  
ابنه وفي ضرب الزوج زوجته وابنتي عن محمد في روية يعنى  
وفي رواية لا يعنى واما الوالدة اذا ضربت ولدها الصغير  
للتا ديب لا شك انما يعنى عند ابي حنيفة وقد اختلف المصنفين  
على قولها قال بعضهم تقين وقال بعضهم لا تقين وفي كتاب  
الطلل للزوج ما يضرب امراته ليعيد هالي معصية واذا ماتت  
من ضربته ضمن وفيه ليس للزوج ان يضرب امراته على ترك الصلاة  
والاب ان يضرب ابنه على ترك الصلاة وذكر في كتاب الفرائض في  
باب مولا القاتل مسيلة الاب اذا ضرب ولده للتا ديب على الخلاف  
الذي ذكرناه وذكر مسيلة المعلم اذا ضرب الصغير بارتق الاب على الاتفاق

على كوطا فلما قال محمد رحمه الله ثم وهذا من ابي حنيفة رحمه الله  
ترك لقوله وقيل هذا متعديا على الناقصة على ابي حنيفة  
رحمته ووجهه ان اذن الاب كما ان في اسقاط الضمان عن  
المعلم فمطل الاب بنفسه كيف يوجب الضمان على الاب وحال الاب  
اقوى من حال المعلم وذكر الناطقي رحمه الله ان الانسان قد يستفيد  
امرا من جهة غيره ثم يكون حاله اقوى من حاله كالمعلم والاب  
والوصي هذا وكذا الاب لا يبيع ولده الكبير وصفي الاب بملك ذلك  
وكذا المريض مرض الموت اذا باع بالمحابة السيرة لا يجوز ولا يكون  
عقوا والوصي بملك البيع بالمحابة السيرة وقيل هذا من محمد رحمه الله  
استدل الله على رجوع ابي حنيفة عن قوله في فعل الاب ووجهه انه اذن  
الاب كما ان في سقوط اسم ضل المعلم قالوا ان يورث في منع الضمانات  
عن الاب اذا فعل بنفسه واليه مال ضمن الابن السرخسي رحمه الله  
وذكر في شرحه ان ابا حنيفة رحمه الله رجوع الى قولهما وهو الصحيح  
وفي المتن عني ابي يعنى في الاب والوصي اذا ضربا الصغير انهما  
لا يعنينا ولا يجوز ان عني الذي يعني من مسائل ضرب الوصي  
ومقتضاها يضرب قد ذكرناه في مسائل الصلح التبرع والفضاء  
ولجام انما يزوج او فضا وجده وكان باذن المعالج في العدا وبان  
المولى في الصبي ويرى الى النفس وحاة فلا ضمان عليهم ولذلك  
اختلفان فهو لا يعنونه السوانية فلا خلاف واذا قطع اختان بعض  
اكتسقة في العبد وفي الصبي ففقه حكومت عدل وان قطع اكتسقة  
كلها فان يرى ففقه في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية  
وان ما ذكروه ففقه الدية في الصبي ونقصا القيمة في العبد اذا مات  
قال لثاق حصل بغيرين احدهما ما دون فيه وصرف قطع الجلدة والثاني

119



عن يادون فيه وهو قطع الحنفة كلها فان تركه فمكس في العبد حال  
 الفقة وفي الصبي كالا لدية قبي نصف الضمان اما اذا جاز قطع  
 الحنفة ما دون فيه فمكس كان لم يكن وقطع الحنفة غير ما دون فيه  
 فوجب ضمان الحنفة كاملا وهو الدية وعمام هذه في جنابات  
 المحيط وفي رواية صاحب المحيط صبي جالي فصاد وقال  
 اوصدني قصده وقد اعتاد اذ كان من ذلك السبب يجب ويصلي  
 عاقلة الفصاد وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفصاد وقد  
 مذكروا في سائل العصب عن الصبي والمجنون خطأ وفي الدية على  
 العاقلة والمعتق والمجنون وفي متفرقات جنابات المحيط قال  
 هشام في رواية عن محمد بن حماد في حادثة بين رجلين كانت  
 بوله فخنن الولد جنابة لم اذعاه احد هذه بليمة الدية كما في ماله  
 وفي الامام الاصغر عن محمد بن حماد فيمن اجتمع على الصبيان والمجانين  
 بريدون قتله ولا ينفذ على رفرهم الا بالقتل قال الجبيل لان يقتلهم  
 قال عمرو بن حيان قلت لعمري ان قاصيا ابا بطيع يقول لمان يات  
 على انفسهم بالرفع عن نفسه قال عمرو بن حيان في الطوف فقال  
 يا فلان اني المولى فقال صاحبكم لدا عن محمد بن سلمة وكانت  
 نصير يعني بالضمان والمجنون والبهيمة اذا قتله الرجل او اضا  
 وكان الفقة ابو بكر يعني بدمع الضمان لانه لا حيلة له غيره  
 وقال الفقة ابو الليث رحمه الله هذه المولى خلاف ما قاله  
 في الروايات الظاهرة هذه اجملة في متفرقات جنابات المحيط وكر  
 في الفصل العشرين منها سئل محمد بن سلمة عن جماعة كانوا  
 يرمون على كلبا عقور فخطوا احد منهم فاصاب صغيره فانت  
 ويحرف ان هذه اسمهم فلا والله لم يشبه احداهم رماه فلا والله

مصالح الادب صاحب السهم على كرم لم يلب المصالح هو الذي جبرها فالصالح  
 ماله وان لم يعلم غير معرفة السهم ولكن لما استقبل الصفة اياها  
 لغيرها ابوها فقطعت وماتت ولا يدري انها ماتت من اللطمة او من  
 البري ما حال المصالح قال قال ان كان صالح الادب بارقا سائر  
 الورثة فالصالح جابر والبلد لسائر الورثة ولا ميراث للادب وان  
 كان المصالح بعينه ذمهم فالصالح باهل هذه له لا حصه للادب في  
 موهبة الجنابة حينئذ هي موهبة عن الكيل فيقترب من الورثة كما في  
 صالح الاخيه وفي رواية هشام قال سالت محمدا بن حماد عن  
 قطع عن الصبي وحلقه اسامة فصال الحياض اما الصبي او المرأة  
 على درهم ثم بنت السن فاحسب ان ابا حنيفة وصحبه  
 قال يرد المراهق قال وكذا لك قول محمد بن حماد لان محمدا  
 يقول بمسكة منها بقدر ما داوي به السن قلت وكذلك ان  
 كان هذا كرمه فصاله منها لم يحرق وصحت حتى لم يردا منها  
 ثانيا قال نعم قلت فان زعم صاحب اليد ان يدي قد منعت  
 وليت كما كانت قال امرين يظهر اليها فانه لا يكاد يفي هذه اجملة  
 في هذا الفصل وذكر في الفصل الثاني عشر منها ولو ان صبي في يديه  
 حذبه انسان من يديه والادب مسكة له حتى مات فدية الصبي  
 على من حذبه ويتركه ابو فان حذبه الرجل وحذبه الادب حتى ماتت  
 ففليم المولى الدية ولا مرقية ابو وفي متفرقات جنابات المحيط  
 ذكر في عصب الصون جارية دفعت جارية اضرب قد هبت  
 عند رزها قال محمد بن حماد عليه السلام قال بلغنا  
 عن عمر بن ربيع الصغرى في جارية تبعت تدافعت في حمام فذهبت  
 عند رزها احدهما تقصين الاخرى صدق ماله والمجسلة صارت



واقعة الفتوي بخاري وسمرقند وقد وقعت في زماننا وصورتها  
ونحوها في حكاية بارسية راكسكا كذا ولودونان فاستاد  
كافه اوزا كوفته فاجارته رايه كونه هل يجب الضمان على الآثم  
لو كانها ان ارسلها باذن وليها للضمان عليها وان ارسلها  
بغير اذن وليها هل يضمن الآثم مهرها على قياس ما ظننا فيما اذا  
غصب مباحرا فقتله انسان نجس اليه على الغاصب ينبغي ان يجب  
الضمان هنا على الآثم وله يجب على الآثم اذا كان حربيا لانهم  
لا يباحون بالضمان والقود فيما فعلوا بانفسنا واموالنا  
لانهم يتحلون دمانا واموالنا فلا يقتضون وجوب الضمان والقود  
عليهم وليس لنا ولاية عليهم حتى يلزمهم حكم اعتقادنا فذلك يلزمهم  
شي في الراية المبرورة في باب آراء الكفار وفي فتاوي الديناي  
صغيرة بريديان نفسه است بارسية امرواين برفيدان واير  
است وخطت الصغرة وذهبت عذرتا قال يجب الضمان بقدر  
النقصان قيل تركه واجبه كذا قال هو حكم الله في موهبة يودوس  
جاني يودوس عاقله في وفي فتاوي شيخ الاسلام رحمه الله في  
الزيم اذا اراد عند رثتها بالامس هل يضمن اجاب لا ويعبر وقد  
ذكرنا بعض هذه المسائل في مسائل الحدود وفي اجماع الاصغر وحل  
رفع بكرة اجنية فخطت قد هبت عذرتها فغلبه مهر الكل في ماله  
والقرير ولا فرق بين الصغرة والكبيرة وينظر حسب هذه المسائل  
في خبايان الفتاوي الصغرى وتكره في المحيط وفي فتاوى ابي الليث  
رحمته صيان يلى في بالري فقرة له امرأة في مبي ابي توشين  
او حتى سهمها فاد هت عيزها قال الفقيه ابو بكر رحمه الله  
2 مال الصبي دون والده فان لم يكن للصبي مال فنظر الى ميسرة

قال

مالا الفقيه وانما اوجب المدة في مال الصبي لانه كان لا يملك  
عاقلة وهذه الفتوى الفقيه اوجب ماله لانه عاقلة  
للجرح وبكان يقتل لغيره الموعنة في وفي خبايان الملقط  
صبي رمى سهمها الى انسان فذهبت عينه للضمان على والده  
عنه ان يترك لانه يقول لا عاقلة للجرح لعدم الناصر وانما العاقلة  
للجرح للناصر فان كان للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالبينه  
والجيب باقرار الصبي ولا يشترط ان الصبي ان يذكري اجماع الاصغر  
اذا غرق مبييا وبالقاضي البحر لا يقصص عليه عند ابي حنيفة  
رمي به خلافا لهما وفي الذخيرة يقتل الرجل بالصبي ولذا  
يقتل سليم اجوابه بناقض الطرف والصبي والمجنون كالبالغ  
في دية النفس ودية المرأة في النفس على نفسه دية الرجل والمال  
اذا حلت المدة لا يجب منها شيء على النساء والمبي والامسا  
والصبيان والمجانين واذا اوجب الضمان من الصغير او معتوه  
في النفس او فيما دون النفس ولا يخفى للاب في القصاص  
فان للاب ملك استيفاء عنه علمنا بخلافه للاب في رطله  
ولو اراد ان يصلح عن قصاص وجب للصغير والمعتوه في  
النفس او فيما دون النفس طه ذلك ولو اراد ان يعفو عن ذلك  
فليس له ذلك واما الوصي فيل عليه استيفاء قصاص وجب  
للصغير والمعتوه فان كان القصاص في النفس لا عليك بخلاف  
الاب وان كان فيما دون النفس ذكر في عمارة الروايات ان له ولاية  
الاستيفاء في قصص الروايات ليس له ذلك واما اراد الوصي ان  
يصلح عن قصاص وجب للصغير ان كان القصاص في النفس  
فيه روايتان على رواية صحيح الاصل ليس له ذلك وعلى رواية



وبإقامة الأهل له ذلك وإن كان القصاص فيما دون النفس فله  
الرواية التي عليك ألا تيقن عليك الصلح وعلى الرواية التي  
لأبيك ألا تيقن وهو القياس يجب أن يكون فيه روايتان وإذا  
أراد الوصي المنو لم يمس له ذلك النفس وما دون النفس  
فيه سواء وإن صلح الوصي عن قصاص وجب للصفية وخطأ من  
الدية سبباً لا يجوز وللتميز بين الفاحش واليسير من الخطأ  
والعاصي هل عليك استيفاء القصاص للصفية وذكر كثير من  
مناجنا القاضين أن العاصي كالآدم في هذه الباب وذكر  
فهرج في القصاص بقاء أن العاصي لا يتوفى القصاص للصفية  
في النفس وفيما دون النفس ولا يصح له أن يأخذ في وقتها  
وعنه أن العاصي كالوصي وتسام هذا نظري في المحيط والخبرة  
وأما وجد القتل في دار صبي أو مجنون لا يجب على العاصي والمجنون  
القصاص بالأجسام وإنما يجب القصاص على الميت على ما قلناه  
هذه الجملة من الخبرة البرهانية وفي موارد صاحب المحيط  
أم صبياً بل ستملك المال إنسان يضمن القصاص ثم يرجع على الأمد  
ولو قال لصبي انتقض هذا المحيط ففعل وهلك لا يقتل  
ولو قال انتقض لي يضمن أجساماً ولو قال أصعب هذه السحرة  
وانتقض لي ثمارها ففعل وكل السحرة وبقية الثمرة في  
خلعة ومات من ذلك لا ضمان عليه لأنه اعترض على فعله فعل  
الصبي ذكر في وصايا المنقح ولو ادعى عبد الاتياع حتى جنابة  
كان لوصيهم أن يختار لهم مساكراً العبد ويبيع أرشاً كجناية من  
مالهم إلا أن يكون بين أرش كجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت  
فإن قال الوصي عنه القاصي اختار مساكراً العبد وأشهد على نفسه

شهوداً

شهوداً أقبلت له تبع ذلك أن يرجع إلى أن يدفع العبد فإن لم يكن  
لهم مال عن العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرشاً كجناية  
من تحت حاق حاق قبل أن يبيعه تبع ما اختاره فأكجناية وبين  
على الاتياع حتى يؤدوها لا يقصص فيما بين الصبيان لم يزل  
عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن بلان وعمد الصبي وخطأ من  
عنه نا وجب الدية في الحالتين وتكون في مال في فضل الوالد  
العاقلة لا تقتل الجسد ولا العاقلة عليه في الخطأ عنه نا ولا يحرم  
عن الميراث خلافاً للشافعية وجمهور وكما في المصنف نظير  
أحوال في المصنف والمجنون كالصبي أيضاً في القتل الثاني من  
جنابان المحيط والصبي كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في  
النفس على نصف دية الرجل ذكر في القصاص السابع من جنابا  
المحيط إذا قتل الرجل وله أولياء منقاد وكبار فملكهم فلذلك  
أن يقتلوا القاتل وقال أبو بصير ومحمد رحمهما الله ليس لهم  
ذلك حتى يردوا الضمان إذا ذكر هذه اللقطة في الجامع وذكر  
في الأصل ملخصاً أن قتل الرجل وله ورثة منقاد وكبار فإنه  
الكبير أن يستوفى موجب القتل أما أن يكون القتل عمداً أو خطأ  
فإن كان خطأ فإن كان الشريك الكبيراً يستوفى جميع الدية  
حصة تميم بحكم الملك وحصة الصغير بحكم الولاية وإن كان الصغير  
أخاً وعماً ولم يكن وصياً للصغير يستوفى حصة نفسه ولا يستوفى  
حصة الصغير وإذا كان القتل عمداً فإن كان الشريك الكبيراً  
كان له أن يستوفى القصاص بالأجسام وإن كان الشريك الصغير  
أخياً بل قتل عمداً مشتركاً بين أخيهين أحدهما صغير والآخر  
كبير ليس له أن يستوفى القصاص بالأجسام وإن كان الكبير



او عما شهد في حقيقته وحصل ان يتوفى القضاة خلافا لهما كما  
 وان الادب السلطان ان يتوفى حصة الصغير مع الكبير ففقد  
 حقيقته وحصل له ذلك خلافا لهما واجمعوا على ان القضاة  
 اذا كان كله للصغير فليس للام والعم ولا لاية الاستيغاف واقعة  
 الفتوى جنى او نال لمان ومارس به كالفكرى مي باخه وبار  
 مورلواوي تنسب يود وسطاره من كره كوي بن يسالي وي  
 ودود هوان تنسب ان يسا هلاله كد معلوم ينسب كوان لوز  
 ودود هوان موي قبيل جد يار كد كوي حبايات فتاوي  
 قاضي حالي القضاة فخر الدين ومحمد حبايات احتجوا في  
 موضع يلصقون ويومون فاصاب سهم احد هم عين امرأة وقت  
 والصبى انى شمس بنين قال القضاة ابو بكر ومحمد  
 عين المرأة في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له  
 مال قطرة الى ميرته وانما اوجب الية على الصبي لانه لا يرى  
 للعم عاقلة قال ثم انما يجب الارث اذا ثبت ربه بشهادة  
 الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقواله  
 على نفسه باطل وعلى قيا من سلة الكلاباوي والدر  
 ينسج ان يجب القسمة العساة على اهل تلك المحلة وصور  
 كلاباوي ورواوي اذا اقتتلوا فاحلوا عن قتل جعل  
 القتل قتل المحلة فنسب الية والقسمة على اهل تلك المحلة  
 وفي حبايات لخال الصغير يوم اجتمعوا التقوا باليوق  
 فاحلوا عن قتل خال الية والقسمة على اهل المحلة الا اذا  
 عينا واحد من الفريقين اليقين اقتل بمين فيضمن ذلك  
 براءة اهل المحلة لا يضمن ذلك براءة اهل المحلة وغيره

لا يظن

لا يظن القتل عليه ولو عتوا رجلان من اهل المحلة لا يضمن ذلك براءة  
 اهل المحلة ويظن في فتاوي صاحب المحل وذكر في القسمة  
 في ارض من سرج الطاوي ولو مور رجل في محلة فاصابه سهم او حجر  
 ولا يدري من اي موضع اصابه فان ما من تلك لاية فلي  
 اهل المحلة القسمة والدية وان كان صبي اية صب  
 ويحيى قلة شيء فيه في الامر بجناية على الغير ذكر في المحل رجل  
 حرام مريضا هو يقتل رجل فقتله فلي عاقلة الصبي الية في  
 ملكا لئلين ثم عاقلة الصبي ترجع بما لهم على عاقلة الاسر  
 ويقتل هذان ضمن رجلين في قتل رجل فتاوى صاحب القطار  
 الابل فوطا البعير حلا فقتله تحب الية فلي عاقلة صاحب  
 القطار ثم يرضون بذهبه على من ارطها خذ ولو امر عبد  
 كبيرا او صغيرا ما ذوقا له او محجورا عليه فقتل رجل فقتل  
 بخير المولى بين الدفع والغدا ثم يرجع المولى على كرا الامور بالاقول من  
 قيمة العبد ومن الغدا الية عصبه بالاستعمال ومن عصبه  
 محجور عليه الفاصب حباية وخير مولاه بين الدفع والغدا  
 يرجع على الفاصب محجور عليه كرا موي محجور عليه  
 صغيرا يقتل رجل فقتله وخير مولاه بين الدفع والغدا لا يرجع  
 على الامور حباية لا يثبت وان كان المامور مباحا والباقي بحاله  
 ضمن عاقلة الصبي الية ولا يرجع لهم على العبد الامور لاني لخال  
 ولا لعبد العتاق ولو كان العبد الامر صغيرا محجورا عليه والمأمور  
 ايضاً صغيرا محجورا عليه وباقي المسئلة بحاله لا يكون المولى مأمور  
 ان يرجع على الامر لاني لخال ولا لعبد العتاق ولو امر عبد ما ذوق  
 له صغيرا وكبيراً محجورا عليه وما ذوقا له صغيرا او كبيراً يقتل



رجل فقتله وخير المولى بين الفسخ والعقد رجع بالاقول في رتبة  
 الامور ولو ارجع المولى المأقولة له صياح ما يقتل رجل فقتله فدية  
 المتولد على عاقلة الصبي ولا يكون لعاقلة الصبي حق الرجوع  
 على الامور ولو ان حيا صغيرا ما دون ما له في التجارة او بعد صغيرا  
 او كبير اعماد ونا له في التجارة او بحور اعلى يقتل رجل وخير  
 المولى بين الفسخ والعقد رجع بالاقول على الامور ولو ارجع ما دون ما  
 له في التجارة او بحور اعلى بالقتل فقتل حتى وجبت الدية  
 على عاقلة القاتل في ثلاث سنين لا يرجعون به لك على الامور  
 ولا على عاقلة لاني اكلت ولا بعد البلوغ لان هذا ضمان  
 جنابة لا ضمان عصب والصبي المأقود له لا يضمن ضمان  
 الجنابة وهو كالصبي المحجور عليه في ضمان الجنابة والصبي  
 المحجور عليه لو اموته كذا لا يرجعون على عاقلة فكذا الصبي  
 المأقود له وفي الفسخ المأقود له لا يضمن ضمان الجنابة وهو  
 في ضمان الجنابة كالصبي المحجور عليه وتام هذه المسائل في  
 الفصل الثاني عشر من جنابات المحيط

وبقي الصبي والمجنون والمأقود حال اذا كان يقتل ويضبط  
 اما اذا كان لا يضبط ولا يقتل التسمية فالتسمية لا تلتزم  
 التسمية على الذبحة شرط بالحق وذلك بالقصة وصحة  
 القصة بما ذكرنا ثم اذكر في الهداية وذكر في الذخيرة معنى  
 قوله يضبط اي يضبط شرائط الذبح من قري الاودام وقوله  
 يقتل تعكروا في معناه قال بعض مشايخنا معناه يقتل السم  
 التسمية وقال بعضهم معناه ان يعلم ان اكل يتقطع اكله من الاودام  
 وذبيحة الاخرى خلال منجزة عن التسمية بحكم الاخرى يقتل بالبحر

بحكم

في ذبيحة

بحكم النية والاقول والمجنون سواء اذا كان الرجل غنيا وله اولاد  
 صغيرا وكبارا وليس له اولاد مال فليس عليه ان يضي عن  
 اولاده في طاهر الرواية وروى كسب الحسن عن ابي حنيفة  
 رحمه الله ان عليه ذلك وقد قيل ان يضحي ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله تعالى يلزمه ذلك وعند محمد وزفر رحمهما الله  
 لا يلزمه ذلك وان كان للاولاد مال ذكره في الفقه الخيري  
 رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب والوصي ان يضحي عنه من  
 مال المعنوي حنيفة رحمه الله والاصح انه ليس عليه ذلك  
 وذكر الحسن الاية اعلموا اني رحمه الله على قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف رحمه الله ان يضحي عليه في حاله علق يضحي عنه الاب  
 حتى قال القنوري رحمه الله في شرحه والصحيح ان  
 يقال بانه يضحي عنه ويأكل الصبي منه ما يملكه ويبيع ما يملكه  
 ما يتفق بعينه وذكر الصمد السمرقندي رحمه الله في شرحه الاضاحي  
 للبخاري انه اذا كان للاولاد مال فحق طاهر الرواية لا يضحي على  
 الاب والوصي انه يضحي من ماله وعند محمد وزفر رحمهما الله  
 ليس عليه ذلك فان قتل الاب او الوصي ذلك ضل قول محمد وزفر  
 على ما رواه الحسن بن عبيد الصنان واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله فالا بانه يضمن بالاختلاف على كل حال وفي الوصي  
 اختلاف الكسبي وهمم الله ببعضهم قال ان كان الصبي يملك ظفيران  
 على الوصي وان كان لا يملك فغلبه الصنان ووفق هذا التلخيص  
 بين الاب والوصي من حيث انه تصرف الوصي انما ينفذ على الصغير  
 اذا كان للصغير فيه منفعة طاهرة وانما يكون للصبي نعم  
 طاهرة اذا كان يملك ما تصرف الاب فانما ينفذ اذا كان منارا

Handwritten scribbles and a large 'X' mark in the top left margin.



ولا ضرر هنا ومنهم من قال لا ضمان على الوصي على كل حال كما لا ضمان  
 على الاب وعليه الفتوى هذه اجملة من الذخيرة البرهانية  
 وفي سماع فتاوى القاضى الامام محمد بن الحسين رحمه الله الاب  
 لا يرضى من مال الصغير فاداننى من مال نفسه يكون  
 حراً عاوى في كل من القاضى ابو جعفر الاسترغيني الاصححة  
 كيف من مال الصبي ويقوم به الاب او وصيه او له ولا  
 يعلم منه احد بل يعلم المصبي وخادمه والابوان باكلان  
 من استحقاقا ويجوز ان يتركه بذلك اللهم مطبوعا  
 للمصبي ولا يتركه بشئ وان ضي الاب من مال نفسه عن  
 المصبي يقتل بما يقتل بقرابة نفسه  
 اذا وقف على يتامى بنى فلان فاداننى في حياته وصحته  
 وهم حصصه لا يجوز وان كان بعد الموت يجوز لانه يصير  
 ميراثا عنهم وان كانوا لا يحصون يجوز في حالة الحياة  
 وبعد الحياة لانه مودع في وقف المدة وحيا الملك فاداننى  
 على يتامى بنى فلان وكل من ادرك لاحقا له ولو اختلطوا  
 في بلوغه فالقول قوله لم يردك رجل قال ارضى وقف  
 على اصاغر ولدي يعني صغار ولد له كان الوقف على الصغار  
 خاصة ويعتد في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف  
 لانه وجود الفلانة او الفلانة بارضى في ايديهم ان مورثهم  
 وقفها وسمى كل واحد وجهها عرطاسي الاخر يعني اقرارهم  
 وتخرق حصة كل واحد منهم من الفلانة الى الوجه الذي سمي ورواية  
 هذه الوقف تكون للمعاضي وان كان في الورثة صغارا  
 وغايها لا يقتضي في حصصهم حتى يهر القايح ويبلغ الصغير

في الوقف

هذه اجملة مذكرة في المتاوي وفي الذخيرة اذا وقف ارضا على  
 قرائته فثبت الفلانة على قرائته على عدم رواتهم الصغير والكبير  
 والعنى والمقتبة فيه على السواء واذا اراد رجل ان يات قرائته وله  
 وثقه في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف ما اذا كان كبيرا  
 فانه يثبت فقره بنفسه وروى الاب في هذا بمذلة الاب وان لم يكن  
 اب ولا وصي الاب له ام ارضى او ام ارضى او ام ارضى فله ان يات قرائته  
 الصغير وثقه اذا كان الصغير في حرمه استحقاقا الا ان يبيع  
 قبله الرتبة على الصغير واثبات القرابة نوع فرق فان الام تقتل  
 الهبة على الصغير وان كان الاب حيا ولا يثبت قرابة الصغير  
 وثقه اذا كان الاب حيا لم يكن له ان يات ارضى او ارضى  
 بوضع الفلانة في ايديهم فانه يوجب الصغير من الفلانة يدفع  
 اليهم ويومون بالالتحاق واما لم يكن موضع ذلك بوضع  
 في يد رجل ثمة ويومون بالثقة عليه واذا كان لقرابة وله كبير  
 لا يمانه به وهو يوجب واهل الولد اولاد صغار وفقرافان  
 لا يملكون اولاد الوصي الولد من الوقف هذه اجملة في الفصل  
 السادس من وقف الذخيرة وتمامها ينظر ثم وفي فتاوى  
 سيد العبد محمد بن القاضى اذا فوض التولية الى صبي يجوز  
 اذا كان اهلا للحفظ ويكون له وللاية المقررة كما ان القاضى  
 يملك اذن الصبي وان كان الولي لا يات فله تلك التولية ويجوز  
 تفويض التولية الى الصبي المجبور عليه لان المانع حق المولى وقد  
 قال فذلك بالادف  
 المتاوي ووصية الصبي لا يجوز وان اضاها الى ما به البلوغ  
 فان مات قبل البلوغ او بعده بطلت ولو ارضى في حال صغره

في اهل الوصايا



بوصية لا يجوز الا اذا اجاز ذلك بعد البلوغ فحينئذ يصح ان يكون  
اجازته بمنزلة الابتداء في وصايا النوازل عن محمد بن قاتل  
فيمضي اوصي لصبي بماله سماه فقال اوصيت له بماله  
المال فاعطى اياه بعد موته ابيه او قال اذا ارادك وجبت  
له الوصية بعد موت الموصي وللوصي ان لا يدفع اليه الموصي  
الا بعد الوفاة فان دفع اليه قاض فان راي ابا المصنف  
موصيا للمال امر بدفع المال اليه ولو قال الميت متى مات  
ابراهيم المصبي فقد اوصيت له بكنهه وهو وصية فيها  
ضعف في مذهبه علمائنا قال محمد بن قاتل وامامنا  
فان المال الذي اوصي به لو وقف فان مات الموصي قبل ابيه  
بطلت الوصية وذكر في الهداية ولا يقع وصية المصبي  
وقال الشافعي رحمه الله اذا كان في وجه اخيه يصح لابي  
عمر بن الخطاب عنه اجاز وصية يفاع اوريا فم وهو الذي  
راه في الحكم قلنا لا يجوز لعلنا ان كان قريب العهد  
بالعلم بحازا الوكالة وصية في تخيير ووقفه وذلك  
جائز عندنا وفي الفتاوى رجل اوصى لثامي بن فلان  
فان كانوا يحرصون ودخل في الوصية فقرا وهم واغنا وهم  
ذكرهم وانما هم لانه تملك في حقهم والوصية تملك وان  
كانوا لا يحرصون فالوصية للمفقر منهم دون الاغنياء وينظر  
في وصايا الهداية وحسن هذا امر في مسائل الوقف  
ذكر في الباب الخامس والسبعين من ادب القاضي رجل  
اوصى الى عبيد اوصى اضرجهما القاضى من الوصية  
وجعل دكتهما وصيا للميت لان العبد موقوف بحد المولى

والصبي

والصبي لا يملك ذلك الى التفرق وهل ينفذ بصره ما قبل ان يخرجها  
القاضي اما تصرف المصنف ينفذ واختلاف المصنف في تصرف المصنف  
والصبي انه لا ينفذ بخلاف ما اذا وكله في حال الحياة فانه  
ينفذ بصرفه ثم هنا لا ينفذ لان هذا الفرق لا ينفذ عن الزام العدة  
ولا يملك الزام العدة على الميت ولا عليه لانها ليس من اهل لزوم  
العدة عليها وبدون لزوم العدة لا ينفذ التصرف بخلاف حاله  
الحياة لان العدة تلزم الموكل ولو عتق العبد وبلغ الصبي قبل  
ان يخرجها القاضى من الوصاية فالعبد يعق وصيا واما المصبي  
فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون وصيا  
وقال ابو يوسف رحمه الله يكون وصيا وذكر في باب الوكالة من وكل  
صبي في حال لا يعقل البيع والشراء صار بحال يعقل البيع  
والشراء فانه بصير وكيل واختلاف المصنف فيه منهم من جعل  
ذلك قولاً في وصية رحمه الله ومنهم من جعل على الاتفاق  
ولو كان هلكه كان لابي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل  
روايتان ولو قال رجل اوصيت الي فلان هذا فاذا ارادك ابني  
وكه فهو وصي دون فلان فقد ابي حنيفة رحمه الله يكون وصيا  
على ما قال وكذا لو وقف لثام وسلم الي التولي ثم قال اذا ارادك  
ابني فهو المتولي فيه فقد روي بعض اصحابنا وهلال  
في كتابه عن ابي يوسف رحمه الله انه يبيع ابني هذه الحقة في  
الباب الخامس والسبعين من ادب القاضى وفي وصايا المتقاضي  
رجل اوصى الى ابن له صغير قال يجعل القاضى له وصيا  
ويجوز امره فاذا بلغ ابنه حمله وصيا واجم الاولات  
ثلاث ولا يكون خاها الا باخبار القاضى اياه مرات الاوصيا



والوصي نوعان قوي وضعيف فالقوي وصي الاب وصي  
وصيه وصي لجد في حال وفاة الاب وصي القاصي و  
والضعيف وصي الام وصي الام وصي العم وعلمهم فاما  
القوي فيصرف في مال الصغير في المقتول والمعار جميعا  
وله ولاية الفرق بمثل القيمة وعين سير فيما ورث عن ابيه  
وعنه لانه يقوم مقام الاب والاب وله ولاية الفرق في جميع  
ذلك فكلما من يقوم مقامه وليس له ولاية الفرق في  
مال الكبير كما في ما كان الكبير قابلا لبيع المقتول  
الذي ورث من ابيه فحسب لانه من اكتظا وحفظ عند سير  
من حفظ عينه ولما حفظ وليس له بيع القطار للمحضور  
بنفسه وحكم الوصي الضعيف على الصغير كحكم الوصي القوي  
على الكبير القاصي يبيع منقول الصغير ما ورث من امه  
او عمه لانه قام مقام الام والام والعم والعم حفظ ذلك  
الفرقات وانما عليك الوصي الضعيف هذا القدر من التصرف  
عند عدم الوصي القوي المالح وجود الوصي القوي ظاهرا  
الفرق في مال الصغير اصله في هذه الصورة ليس للولي  
الضعيف في القيام بمصالح الوصية كنفقة الوصية وقضاء الدين  
ونحوه ولو كان الاب او وصيه او وصيه او احد او وصيه او وصي  
القاصي قابلا لو كان حال لا يملك الفرق على الصغير وصي الام  
يبيع ما يجتمع عليه الثلث ويكون ثلثه وثلاثا هذا الحكم في وصي العم  
والام والحال في حاله وكل ذي رحم محرم فحكمه كحكم وصي الام  
واذا لم يكن له واحد ما ذكرنا لا يكون الوصي الام ولا ولاية الشرا  
على سبيل التجارة الا ما لا يثبت لليتيم من كسوة او نفقة

ش

وما استفاد اليتيم من مال غيره ميراث الام فليس الوصي الام  
فيه ولاية التصرف منقولا كان او غير منقول وقد مر بعض هذه  
المسائل في مسائل القسمة القاصي اذا نصب وصيا لليتيم فغزلة  
وصي الاب لكن اذا جعل وصيا في نوع بصر وصيا في ذلك النوع  
خاص بخلاف وصي الاب فان الاب اذا وصي الي رجل واستثنى  
نوعا ما استثنى الفرق في القطار لا يعل استثناء وهو لو فصل  
القاصي ذلك يعل استثناء وحسب لا يجوز له التصرف في القطار  
ومما هذا يظهر في الباب الثامن والثلاثين من ادب القاصي  
ولو مات ولم يوص الى احد ولم يولد من طار ولاب كان ابو غزلة  
الوصي في جميع تركته ما تركه الميت لانه ليجد قائم مقام الاب  
عنه عدم الاب فكان حق الفرق واكتظ في ذلك منه وان كان  
الميت او وصي كان للاب ان يتفد وصايا و لو مات وعليه ديون  
كثيرة ولم يورثه من ماله تركه ما علم يكن للاب ان يبيع شيئا من التركة  
عروضه كان او عقارا لقتادين الميت هكنا وكذا في الباب الخامس  
والستين من ادب القاصي للصبر الشهير وانما عليك ابو الميت  
ان يتفد وصايا ان كان ثيبا لا يجامضه الي البيع اما اذا احتاج  
الي البيع لتفد الوصية لا يملك الاب بيع ذلك بغير علمه ضمن  
الامة اكلوا في رحمة في ادب القاصي ابيض وقال لجد ليلك  
بيع ماله لتفد وصايا و قضا ديونه لانه في حياة ابيه لا يملك  
بيع ماله فكلنا بعد وفاته ثم فرق في ادب القاصي بين لجد  
والوصي فان الوصي لا يملك بيع التركة لقضا الدين وتفد الوصايا  
وليس للجد ذلك ويبقى حفظ هذه من الخصاف فان محمد راسه  
لم يذكره في المبسوط على هذه البيان وانما اقام لجد مقام الاب



قائم قال اذا ترك وصيا وابا قال وصي اولي فان لم يكن وصي  
 فالاب اولي ثم وم الى ان قال توفي الميراث ثم وصي القاضي انصاف  
 بيني وبينتي بقول انصاف الاب اذا باع مال نفسه من ابنة  
 الصغير واشترى مال الصغير لنفسه جان ولا يترط الايجاب  
 والقوله هو الصحيح حكا لو قال بعت هذا من ولدي ثم القه  
 ولا يجابح الي ان يقول اشترى وكذا لك على العكس ويجوز بيع  
 هذا البيع من الاب بمثل القيمة وبما يتفان التاك فيه ورغب  
 عن اي حنفية رحمه الله لا يجوز هذا العقد للبطل القيمة  
 ولا يحتمل فيه المعنى اليسير فلهذا الرواية فوق بينه وبين  
 بقوله مع الاحباب والرواية الاولى اصح ولو وكل الاب وكلا بيع  
 عبده من ابنة او شرا عبدا به له والابن صغير لا يعبر عنه  
 نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز فان كان الاب حاضرا وقل  
 من الوكيل جاز والعهد من جانب الابن على الاب ومن جانب  
 الاب على الوكيل وقيل على العكس ولو باع الاب مال احد  
 ابنيه من الاخر وهو صغير جاز واذا بلغا تكون العهدة  
 عليهما هذا الصحيح ولو وكل رجل يبيع مالا احدهما من الاخر  
 فباع لا يجوز والاب اذا باع مال الصغير من اخيه بمثل القيمة  
 او كان الاب محجورا عنه كان او مستورا كان يجوز البيع حتى  
 لو كبر الابن ليس له ان ينقض البيع وان كان قاسدا في المقار  
 لا يجوز حتى لو كبر الابن لان ينقض البيع عنه بعض المكاي  
 وبه اتفق الصمد الشريفة الا اذا كان خيرا للصغير بان باع  
 نصف قيمته وان باع ما سوي المقادير روايتان في  
 رواية يجوز ويصح الثمن ويوضع على يدي عدل وفي رواية

لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير على نحو ما قلنا وبه اتفق الصمد  
 الشهيد وفي نوادرهم كتاب عن اي يوفى رحمه الله الاب اذا باع  
 لابنه الصغير مائة عشرة درهم بدرهم يبيعي باع من اخيه  
 يجوز وان اشترى مائة درهم بثمانية درهم لم يجز في الاصل  
 سوى البيع والشراء في هذه المصوت ولم يجوز هذا ولو شرا الابنة  
 لخلوات رحمه الله في ادب القاضي من ابواب الوصايا ان  
 الصغير اذا ورث مالا من ابه من غير مستحق للميراث على قول من يرى  
 له لا تثبت الولاية للاب وفي نوادر من سماعة عن محمد رحمه الله  
 لو باع عبدا بنه الصغير من رجل بالف درهم ثم قال في موضع  
 قد قبضت من فلان الثمن لم مان في مرضه لم يجز اقرار الاب  
 وحاصلا هذا الحكم ان الاب باقرا باشتي الثمن من  
 المشتري اقر لابنه بمقدار من الثمن في ماله واقرا الميراث لو ارث  
 ما لم يقصر وجوز له كونه ولو قال الاب في مرضه قبضت ما قبضا  
 كان مضمنا ولو قال قبضت ما قبضت لم يكن مضمنا ولا يبرأ  
 المشتري منها الا اذ احدث منه الثمن ان يرجع على الاب او في ماله  
 لان ذلك الاقرار قد بطل فلا يثبت عليه الحكم اذا باع الاب  
 على الصغير داره فاذا هو لصغير من اخيه هو ابنة ونحوها ومن  
 محمد رحمه الله اذا اشترى الاب الصغير شيئا ونفذ الثمن بغير  
 الرجوع به عليه ولم يثبت عليه ذلك لم يقض القاضي بالرجوع  
 ووجه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع وفي نوادرهم عن اي  
 يقدر رحمه الله رجل اشترى دارا لابنه الصغير فباع الاب ان  
 ينفذ الثمن فان ما شق ان ينفذه وهو في ماله حاصلا  
 يبيعي مال الاب ولا يرجع في مال الابن واذا اشترى دارا لابنه



عنه البيع انه يرجع عليه بالثمن كان له ان يرجع به وكذا كل شيء  
يشتريه مما لا يجير الاب عليه وكذا كل شيء على الابن فضمنه  
الاب عنه وذكر في المتن عن ابي يوسف رحمه الله تفضيلا فيما اشترى  
الاب لابنه قال ان كان ما اشترى شيئا يجير الاب عليه فان كان  
طعاما او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع عليه الاب وان اشترى عليه  
انه يرجع وان كان شيئا لا يجير الاب عليه بان اشترى طعاما او كسوة  
للصغير وللصغير مال او كان المشتري دارا او ضيفا او شهدا  
وقته الشراء ان اشترى ليرجع فلما ان يرجع وان لم يشتره ليرجع عنه  
ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا اشترى دارا او ضيفا او حلقا كالابنه  
الصغير ان كان للابن مال فالرجوع بالثمن على التفضيل ان اشترى  
وقته الشراء انه يرجع يرجع وان لم يشتره ليرجع وان لم يكن للابن  
مال لا يرجع اشترى على الرجوع او لم يشتره ثم في بعض المواضع  
شرطا لاشترائها ووقته الشراء وفي بعضها شرطا لاشترائها  
وقته نقض الثمن ونقول اذا اشترى وقت نقض الثمن انه انما نقض  
الثمن ليرجع عليه ويرجع ويرجع الحسن بن ابي مالك عن  
ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل اشترى لابنه الصغير  
لبوا ووضع اليه في محنته ثم ادرك الثمن في مرضه لا يرجع على الابن  
شيء ويرجع بغيره عن ابي يوسف رحمه الله في رجل تزوج امرأة  
على امة لابنه الصغير فهو جائز واذا سلم الامة بغير  
ملكها الامة معني او مستقرضا فرضا فاسد فيضمن قيمته  
الامة في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف رحمه  
الله لا يصح امرها بالامة ويكونا على الامة قيمتها للزوج وقد  
ذكرنا بعض هذه المسائل في مسائل النكاح ومبايل البيوع الاب

اذا ارهنه ثمن ولد الصغير بين نفسه جاز ان يحبسها وهو قول ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه في مبايل الرهن وهذه المسئلة  
بناء على ان الاب اذا باع مال الصغير بين نفسه من ربه الدين بكل  
مال عليه من الدين على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز ويصح  
الثمن نقضا ما يدينه ويصير هو ضامنا للصغير خلافا لابي يوسف  
رحمهما الله واجمعا على ان الاب لو اراد ان يوفي دينه من مال  
الصغير ليس له ذلك كما ذكره في الامة الرخيصة رحمه الله  
في شرح كتاب الرهن وذكرنا معنى الامام صدر الاسلام في شرحه  
ان الاب يملك قضاء دين نفسه من مال الصغير فيجوز ان في المسئلة  
روايتي وهل للاب ان يستقرض من مال ولده الصغير تمام الكلام  
فيه وعامتهم على انه يملك ذلك وهل له ان يقرض ماله وذكره في  
الامة الرخيصة رحمه الله ان في الروايات الظاهرة ليس له ذلك  
ولو اقترض الاب مال نفسه لولده ولحق رهنا من مال ولده جاز له  
ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في الرهن والبيع استقصا  
الاب لابنه الصغير يجوز وكذا الواقف بالاستقراض يجوز في  
وكالة الكل في الفتاوى وقد مر في مبايل البيوع ولما اشترى  
الوصي للصغير ذكر في الرهن الهدية ولو اشترى الوصي لليتيم  
في كسوة ولعامة ورهنه به متاعا لليتيم جاز لان الامة انما جائزة  
للحاجة والرهن يقع ايضا للمنفعة فيجوز وقد مر في رهن هذا  
الكتاب واشترى الاب لابنه الصغير شيئا فادام الابن ضمنه فحق  
القض للاب وان بلغ الابن فان اشترى الاب من اخيه من بعض  
الاب وان اشترى من نفسه فحق القبض للابن ويجوز قض  
الاب عليه وفي جيل الاصل ذكر طريقة براءة الاب عن الثمن الذي



الذي وجه عليه لانه الصغير فقال جبرم الاب مقدار الثمن من مال  
 نفسه وذلك مائة دينار مثله لم يقول الاب اني اشترت من متاع  
 ابني لثا مائة دينار وهذه مائة دينار قد اخرجتها من مالي  
 فمنا لهذا الذي اشترت وقد قبضتها لاني لكون له في يدك  
 وثمنها على ذلك وعن محمد رحمه في النواة رآته قال لا يبرأ من  
 الثمن ما لم يبرأ لانه يملك الثمن من مال نفسه شيئا وعلى هذا  
 اذا انفق من مال ابنه الصغير في حاجة نفسه حتى وجب  
 عليه الضمان او مضى شيئا من مال ابنه الصغير حتى وجب عليه  
 الضمان لم اراد ان يبرأ منه من غير ان يملكه في اهلها وروى  
 الثمن الذي لزم الاب بعد المولد ولد الصغير لا يبرأ الاب منه  
 حتى ينفق القاضى ويكفله الصغير بنفسه ثم بعد قبضه  
 ما يورث القاضى برده على الاب حتى يكون في يده عن ابنه  
 وروى هذه الحجة في وصايا النخبة وقد ذكرنا الكراهة  
 المسائل في مسائل البيوع وذكر رشيد الدين في باب دعوى  
 الاب ما لوصى من قناوية اذا كان على الرجل مهر وماتت  
 المرأة وابنها صغير والاب ينفق على الولد من المهر الذي في  
 ذمته لا سقط المهر عن ذمته الزوج الا اذا صرح الاب  
 اني اشترت لاهل الولد لا نفقته من المال الذي علي  
 واشهد على ذلك محققين حتى لو لم يبرأ الاب لانه ان  
 يرجع على الاب وجب ما بينه وبين الله تعالى حاز للاب الشرا  
 من المهر وانما شرط الاكراه في القضا لا في الوضعية كانت  
 للاب ان يطالب بذلك ولا يقبل قوله الاب اني صرحت  
 ابيك لانه يكون اذا قال ففقت الدين الذي علي

لا يقبل قوله لانه لو البس الصبي من ثوب نفسه واعطاه من  
 خبره ويحب ذلك من المال الذي عليه يجوز ايضا اذا اشهد  
 على ذلك اذا باع الاب ماله من ابنه في عياله والاب ساكن فيها  
 لا يصير الابن قايضا حتى يفرعها الاب حتى لو لم ينفق والاب  
 فيها تهلك على الاب وكذلك لو كان متاع الاب او عياله وهو غير  
 ساكن فيها فان فرعها الاب صار الابن قايضا فادعاها والاب  
 بعد ما تحول عنها فمكنتها او حول فيها متاعا له او اسكنها عياله وكان  
 عنها صار عتله القاصب وفي الهارون لو باع الاب من ابنه  
 الصغير حتى له وهو على الاب او طيلبا تا ووصولا بانه او خاتما  
 في اصبعه لا يصير الابن قايضا حتى يفرع الاب ذلك وكذلك في  
 الدابة والاب راكبا ولو قال الاب اشهد والى اشترت جاريتي  
 ابني هذه مائة درهم وابنه صغير في عياله حاز الشرا و يصير  
 الاب قايضا لها بنفس الشراء كانت في يده والثمن دين عليه  
 لا يبرأ الابا الطريق الذي قلنا اذا استأجر الاب للصغير احيرا  
 ماكر من امر مثل عمل الاحير حيث لا ينفقان الا في الالب  
 الا يعلم يعلم بذلك وذكر شيخ الاسلام في شرح البيهقي الاجابة  
 تنفذ على الصغير الا ان على الصغير امر مثل علمه والاب اذا امر  
 مثل ابنه الصغير به فله امر المثل يلزم المستأجر امر المثل  
 ومن عقب دار صبي جيب عليه امر المثل هكذا قال بعض  
 المشايخ وقال بعضهم اذا كان النقصان خيرا للصغير جيب  
 النقصان وقد مر في مسائل الاجارة القاضى اذا باع مال  
 الصغير من رجل وسلم اليه ثم علم المشتري بالمشتري مما قلبي  
 له الا انهم القاضى في الرد بالعيب لان القاضى بمنزلة المولى

10



عن الصغير لانه يبيع حريم على وجه القضا بالنظر للصغير وكذا  
لو باع مبيع احنا القاضى مال الصغير لا سبيل للمنفعة في حضوره  
في الودع البايع لانه يبيع عن القاضى القاضى اذا باع وار الصغير  
فاذا اراد الصغير ان يبيع ولا يبيع الا بحوزة والمصنف فيه انه تنصت  
حكم وقاكم اذا وقع الانسان لا يبيع لغيره والقاضى اذا باع ماله  
اليتم من نفسه او باع ماله من اليتيم ذكر في السير ان لا يجوز القاضى  
اذا اراد بيع الصغيره اليتمه من ابنه لا يجوز وله الودع وجها من  
لا تقتل شهاده او قد ذكرنا سبيل مع القاضى من نفسه ومن  
غيره مال اليتيم من سبيل البيوع القاضى اذا استأجر جيرا ليتيم  
ما كرم من امر الحبل حيث لا يتقاسن القاضى فيه ولم يعلم القاضى بذلك  
فلا يجبر امره بل عمله في حال اليتيم ولو قال القاضى بغيره يجوز  
تفقد الاجارة على القاضى وجميع الامور في مال القاضى  
القاضى اذا اراد من مال اليتيم يجوز وقد حكي مسایل البيوع  
الوصى اذا باع التركة فهذا على ثلاثة اوجه اما ان تكون  
الورثة كبارا كلهم او صفارا كلهم او كبارا و صفارا فان كانوا  
صفارا كلهم فالوصى يبيع كل شئ من تركه الميت صياغا  
كان او عمر وفنا وعقارا سوا كانوا حصورا او عينا على الميت  
دين او لم يكن لكن انما يبيع بعمل الفقيه او بما يتقاسن في مثله  
ذكر في الاقضية اذا لم يكن في التركة دين لليبيع الوصى العقار  
الا لاجرة الصغار الي ثمنه فلا تقاق وغيره او لم يردت دعوى  
الي ذلك من حكمه خارجا او موناها حتى كانت تدعى على غلظها  
قال سحنس الائمة اكلوا في رحمة هذا جواب السائل  
فاما المتأخرون من مسألتنا قالوا انما يجوز للوصى بيع عقار

6  
الصغير اذا كان على الميت دين لا و فاية الامن من العقار او يكون  
للصغير حاجة الي ثمن العقار او يوعنه الكثير في ثوابه بصفه  
العينة وان كانت الورثة كلهم صفارا كبارا كلهم وهم حصورا وليس على  
الميت دين فالوصى لا يملك التصرف في التركة اصلا ولكن تقاضى  
دينه الميت وبقية حقوقه ويضع ذلك الي الورثة هكذا لو في اصل  
وفي المتقن عن ابي يوسف عن ابي سفيان رحمه الله في رجل وصى  
الي رجل وله اولاد كبار وكلهم حصورا وليس على الميت دين  
ولم يوص بوصية ابنه يجوز بيع الوصى في كل شئ ما خلا العقار  
وذلك قول ابي يوسف رحمه الله قال ابو القفل وهذا خلاف  
جواب الاصل انه لا يملك بيع ماله العقار ايضا وان كان على الميت  
دين والورثة كبارا حصورا لم يوعا على انه يبيع كل التركة بغير الدين  
وقمنا زاد على الدين اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يبيع وقال  
الايبيع وهذا اذا لم يقض الورثة الدين من خالص ماله فان قالوا  
نحن نفقه الدين لم يكن للوصى ولاية بيع التركة اصلا هذا اذا كانت  
الورثة قلة كبارا وهم حصورا فان كانوا عينا فان لم يكن في التركة دين  
ولا وصية يبيع المنقول لانه لا يبيع المنقول من حيلة لحفظ قال  
سالمه محمد بن عيسى الكبير الذي عليه بيع الوصى في المتاع قال اذا  
كان بالكونة في مسيرة ثلاثة ايام ولا يبيع العقار لانه محفوظ  
ولو خيف هلاك العقار هل يملك بيعه اختلف المشايخ فيه قال  
بعضهم عليك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح  
لان الدار لا يملك غالبا فيني الحكم عليه لا على الذمة هذا اذا كان كبارا  
عينا وليس في التركة دين وهم عبيد ولا وصية فان كان في التركة دين  
وهم عبيد فان كان مسترقا فله ان يبيع العقار والمنقول جميعا وهل



بيع الزيادة ان كان مستقلا فلما ان يبيع وان كان عقارا فله ذلك  
ايضا عند ابي حنيفة وحسب خلافها هذا اذا كانت الورثة  
كلهم كبارا فان كان بعضهم كبارا وبعضهم صغارا فان كان الكبار  
غنيا والتركه خالية عن الدين والوصية فله الموصي بيع المنقول بالآلة  
وليه بيع حصته الصغار من العقار وهل يبيع حصته الكبار من العقار  
فعل خلاف الذي مر وان كانت التركه مشغولة والكبار غيب  
ان كان مستقرا يبيع العقار والمنقول جميعا وان لم يكن مستقرا  
يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة  
على ذلك في المنقول يجوز بيعه وفي العقار على خلاف ما مر فان  
كان الكبار حاضرا والتركه خالية عن الدين والوصية فانه  
يبيع حصته الصغار من العقار والاجماع وهل يبيع حصته  
الكبار فالمسئلة على خلافه وان كانت التركه مشغولة بالدين  
فان كان مستقرا يبيع الكل وفي غير المستقر يبيع بقدر الدين  
وهل يبيع الزيادة فله خلاف والاصل عند ابي حنيفة  
هو الله ان يتي قوت للوصية للموصي وللابن يبيع بعض التركه بئس  
له وللاية يبيع الباقي فان كان الوصي كائنا يملك بيع نصيب الصغير  
من المنقول يملك بيع نصيب الكبير المأبى ايفم فقام هذا مع ما  
يظهر في وصايا الذخيرة وانما يباع الوصي شيئا من التركه بالآلة  
فان كان ذلك ضررا لليتيم بانه كان يخشى عليه المنع ويجوز قبل  
حمل الاجل لا يجوز والاجوز وعنى هذا قال مشايخنا اذا استباع  
رجل شيئا من مال اليتيم بالغ والارض بالغ وحاية والا فلا اعلى  
يشترى للموصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه المنع ويجوز  
عند الطلب وكذا في اجارة دار اليتيم وكذا متولي الاوقاف

وبيع

وجيع امنا الاوقاف وصي باع ضيعة اليتيم من ماله يعلم ان  
لا يملكه اذا التمس ذكر في القسامة عن ابي القاسم ان كان هذا  
بيع رغبة اجل القفا في المشتري ثلثة ايام فان املكه اذا التمس  
والانقضى البيع فله هذا الجواب اسارة الى حوز البيع وانما خالف  
الحذلول في الكتب عن ابي بنارهم الله وينبغي ان لا يجوز هذا  
البيع الا ان الشري اذا فقه الثمن قبل ان يرد القفا في المبيع على  
الموصي والبيع مصلحة للصغير فالقاضي يبيعه البيع وحكم  
بحوزها لثبوت في قسامة القاضي وهي باع عقارا ليقضي  
بعضه دين الميت وفي يده من المال ما يوفى هذا الدين عاز هذا  
البيع لانه قائم مقام الوصي ولو فعل الموصي ذلك بنفسه حاز  
ذلك الوصي وفي قسامة ابي الليث رخص رجل ما كان الوصي  
بملكه ماله وخلفه صنفه من العقار ان الوصي يبيع متاعا من  
للوصية فله وارثا ان لا يرضى الا ان كل شيء الملك ما يمكن بيع الملك  
فيه وهي امر بعض التركه اجازة مبروكة طعيلت ليقضي  
دين الميت لا يجوز لما فيه من العن في السنين الاول وفي هذا الفصل  
كلام يظهر في اجارة الذخيرة وصي باع شيئا من اموال اليتيم  
ثم طوبى منه بالكر من ذلك يظهر في ذلك اثنان من اهل البصر  
والامانة فان قالوا بان الذي باع الوصي به قيمة لا يلتفت  
الى زيادة من يريه وان كان في الزيادة يتري بالكر وفي السوي  
بالقل لا يجب على الوصي دفع ما باع بالزيادة بل يريه ذلك اصل  
البصر والامانة فان اجتمع على ذلك رجلان اتهم الوصي قولهما  
وفي معنى المواضع يقول بعتي الوصي على قوله الواحد وفي  
معنى شرط المشتري وقيل ان شرط المشتري قول حجر رحمه الله



والاكتفاء بالواحد قولهما في التركة والترجمة الادب الوصي  
 اذا باع مال الصغير ثم اقال البيع مع المشتري معه الاقالة  
 وفيه دققة تنظر في مسائل البيع اذا دهن الوصي بمال اليتيم  
 بين استدان عليه وقبضه المرتين ثم ان الوصي استعار من  
 المرتين الحاجة اليتيم السم قضاه في يد الموصي بملك من مال  
 اليتيم وبين المرتين على اليتيم بحاله يطالب به الوصي واذا غلب  
 الوصي من يد المرتين واستعمل في حاجة الصغير وهلك  
 يضمن الوصي قيمته حتى المرتين الملتقى اليتيم ولو استعمل بعد الغيب  
 في حاجة نفسه ضمن لغير حاجتي ان في الفصل الاول اذا ادى  
 من المرتين بيع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع  
 بذلك على اليتيم وان غصب الوصي عنه الدحل واستولى في حاجة  
 اليتيم وضمن قيمته للمغصوب فيه هبل ورجع بذلك في مال  
 اليتيم لا رواية عن اصحابنا فيه قال مثا يخنا سخر ما لا يبيع  
 وقد مر في المسئلة في مسائل الغيب الوصي اذا استأجر اجيرا  
 لليتيم بالكر من امر المثل قال القاضي في الامام ركن الاسلام الركن  
 ان الوصي يصير مستأجرا لنفسه ويجب جميع الامر في ماله زك  
 كسج الاسلام في شرحه ان الاجارة تقع للصغير ويجب امر مثل  
 عمل ويدر الفصل في الصغير الوصي اذا اضمحل مال اليتيم والثاني  
 اعلم من الاول حاز وان كان دونه في الملاءة لا يجوز وانه كان  
 مملوكه اخلفه المكسح ضوابط روى الكتاب الى انه لا يجوز وقد  
 موفي مسائل احواله اذا باع الوصي دار صغيرا فاذا اقر الصغير  
 امر هو وصيه فذلك حاز الوصي اذا باع حال اليتيم  
 من نفسه او باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول ابن حنيفة رحمه

الله واخبرني الروايتين من ابي يوسف رحمه الله يجوز ان كان فيه  
 منقصة ظاهرة وعلى قول محمد رحمه الله واظهر الروايتين عن  
 ابي يوسف رحمه الله لا يجوز على كل حال ويكلم المشتري في نفسه  
 المنقصة الظاهرة على قول ابن حنيفة رحمه الله بعضهم قال ان  
 يبيع الوصي ما يباي من الف درهم ثمان مائة درهم ويبيع مال  
 الوص العبي من نفسه ما يباي ثمان مائة بالف درهم وبعضهم  
 قال انه يبيع مال نفسه ما يباي الف الف درهم ويبيع مال  
 الصغير من نفسه ما يباي خمسة مائة بالف ثم اذا باع الوصي  
 من نفسه على قوله ابن حنيفة رحمه الله هل يكتفي بقوله نعم او لا  
 كما في الابن ام يحتاج الى الشهود بخلاف الابن ذكر الفرق وحسبها  
 وقال ولاية الابن كولاية غيره فلا قول فلذا يبيع نفسه الى  
 القول وصي اليتيمين اذا باع مال احداهما من الامر لا يجوز البيع  
 المادون له من جهة الوصي اذا باع ماله من الوصي وهو كبيع الوصي  
 بنفسه وفيه كلامان تنظر لاهماله في وصايا النخبة في فصل  
 تصرف الوصي فيها وفي واقعة النافعي اذا امر انسانا ان  
 يشتري له شيئا من اليتيم فاشتره له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى  
 لنفسه على قوله ابن حنيفة الوصي اذا اخذ ارض اليتيم بزارعة  
 اخلفه المكسح فيه قال بعضهم يجوز مطلقا وقال بعضهم ان  
 كان المزرع من قبل اليتيم لا يجوز وانه كافه المزرع من قبل الوصي  
 حاز وذكر في الاصل ان كاف المزرع من جهة اليتيم حاز وان كان  
 من جهة الوصي لا يجوز وانه مكسور وعامة المكسح في انه لو كان  
 امر المثل او ضمان القضاة خيرا لليتيم ما يصيبه من كسار  
 لا يجوز المزارعة وانه كان ما يصيبه من كسار خيرا له من امر المثل



وضمان المقطعان جازت المزارعة وان كان ما يهييه هذا كما ذكر  
 في وصايا الامام علي عن ابي يوسف رحمه الله ان وصي اليتيم اذا  
 زرع من مال اليتيم في ارض اليتيم واشهد عند الزرع انه اخذ البند  
 وصنا عليه وان استأجر لارض لنفسه فان كان الاخر جيرا لليتيم  
 فاني اجعل البند لليتيم والزرع من مال اليتيم ولو استقرض البند  
 من مال اليتيم وزرع في ارضه لنفسه فالزرع للوصي والقول  
 قوله انه زرع لنفسه وكذا اذا زرع بذر نفسه في ارض اليتيم وقال  
 وزعتها لنفسي فان كان في ذلك ربح طاهر لم يصدق ثم اصل هذه  
 المسئلة دليل على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم  
 وذكر في الحنفية عن محمد بن مسلمة قال على انه لا يملك ذلك وصورة  
 الوصي اذا استقرض شيئا من مال اليتيم واشهد على ذلك  
 انه اخذ قرضكم صانع فلا ضمان على الوصي الا ان يحرك محض  
 حب الضمان ولو كان يملك الاستقراض لما وجب عليه الضمان  
 وان حكمه وقال هشام في نوادر سمعت محمد بن ابراهيم يقول  
 ليس للوصي ان يستقرض من مال اليتيم عنه ابي حنيفة رحمه الله  
 واما ان ارعى انه افضل ذلك وله وقال الا بان به وذكر الحسن  
 الاعمى احمدا في رواية في شئ كتاب الرهن ان فيه اطلاق  
 المشايخ والوصي يملك اخذ مال اليتيم مضاربة وان اخذه على  
 ان يمسك ولا يهرقه من البرج فله مضاربة قاسية وللأمر له وهذا  
 مشكل لان المضاربة متى فسدت تنقضي اجارة قاسية ويجوز  
 المثل مع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان الوصي  
 يوارث نفسه لليتيم وانه لا يجوز ولو ان وصيا استأجر من رجل دابة  
 ليعمل بها لكان افعال اليتيم فعل حتى جاوز عن كده صار ماله اذا

عطيت الدابة فان منها ما في مال اليتيم يعني فطر الضمان على اليتيم  
 وفيه اطلاق ذكرناه في العارية وفي مضاربة شيخ الاسلام الوصي اذا  
 ارث نفسه لليتيم باقل من امر مثل غله حتى كان للصغير فيه منفعة  
 ظاهرة تجوز والوصي يملك التزويج بابت الصغير وداره في تكام  
 التعامل الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه لا يجوز قياسا  
 ويجوزنا استئنا وهو قول ابي حنيفة ومحمد بن حماد خلافا  
 لابي يوسف رحمه الله وهذه المسئلة بناء على ان الوصي اذا باع مال  
 اليتيم بدين نفسه من ربه الدين يملك ما عليه من الدين عند ابي  
 حنيفة ومحمد بن حماد لا يجوز ويصير هو ضامنا للصغير وعلى  
 قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز واجمعوا على انه لو قال اراد ان يورث  
 دين نفسه من مال الصغير ليس له ذلك واذا حج الرهن بدين  
 نفسه عندها وهلك في يد المدين هلك بما فيه وبقي الوصي  
 للصغير قيمته الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن  
 الزيادة لانه فيما زاد موهج مالا الصغير وله هذه الولاية في الحنفية  
 قال ابراهيم قلت لشيخنا رحمه الله للوصي ان يركب دابة اليتيم الى  
 بلد فيحتاجه في دينه قال لا ولكن الحقيقة في مال اليتيم ويركب  
 دابة نفسه قال وان اتي القاصي حتى يبطيه ذلك امره وفي  
 فتاوى الفضلي ويخرج في عمل اليتيم ويتأجر دابة مال اليتيم  
 وينتفع على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك فيما لا بد منه وفي  
 فتاوى ابي الليث رحمه الله قال نصير للوصي ان ياكل من مال  
 اليتيم ويركب دابة اذا ذهب في حاجته قال العتيق ابراهيم  
 رحمه الله هذا اذا كان محتاجا لقوله تعالى ومن كان غنيا فليست تقف  
 وهذا استئنا بقدر ما يتعين في ماله والعياض ان لا يجوز له



لنقله فقال ان الدين ما يكون اموالي الطاهر فظلم من غير تفصيل ولعل  
ان الاول صار من موقوفه هذه الآية سبيل ابن تقاتل عن وصي  
انفق مال اليتيم في حاجة نفسه قال لا يبرأ برده على اليتيم ولا  
يقسمه من نفسه الا ان يشتري لليتيم بخير من ثمنه ثم يقدر للشهود  
كان لليتيم على ثمنه فانا اشترى هذا له فيصير قضا صاويبرا  
من الدين وكذا لك هذا احكم فيما اذا استهلك الوصي مال  
اليتيم وقال بعض شيوخنا لا يبرأ حتى ياتي له حكم فخره بالرقية  
فضمته وباخذ منه مخيرة يبرأ الا ان يتخذ عليه الدرع الى  
الحكم بان لا يجد القاضى او يخاف ظلم مخيرة شريكتها  
لليتيم مال نفسه وفي الواقعات وهي اخذ مال اليتيم في حجة  
وانفقته وضع له مثل ما انفق لا يبرأ الا ان يبرأ منه نفسه  
اليه وذكر في النوازل من نفسه انه يشترى للصغير شيئا ويضعه  
عنه من مال نفسه هذه الحجة في وصايا الذخيرة وذكر في النوازل  
في موضع اخر الوصي اذا استعمل ذراهم الوثنية وذراهم الوصية ثم دفع من  
عنه في وصي الميت وانفق على يتامى قال محمد بن سلمة ارجوا  
ان يبرأ منه وهو الم في فعله والقياس ان لا يبرأ وذكر في موضع  
اخر من النوازل وصي اذا استهلك مال اليتيم وهو صغير  
ليشتري شيئا ويعطى ثمنه من مال نفسه فيبرأ ان شاء الله وذكر في  
موضع اخر وصي لليتيم عليه دين قال ينفذ الوصايا من مال  
نفسه ويقضى دينه من مال نفسه او يقول اقضى من مالي  
لا يرجع في مال اليتيم حتى يصير قضا صاويبرا فولاية صاحب المال  
لواستملك المتولى مال الوقف حتى صار قضا صاويبرا وضع مثل  
ذلك على مال المسجدة لا يجبر عن العدة ولا يجلد ان يدفع الامد

ان القاضى عن نفسه لحداف في دفع البهيم يدفع ذلك الرجل اليه  
ولو انفق في عمارة المسجدة يجبر عن العدة وفي العدة اذا صرف  
القيم مال الوقف في حاجة نفسه ثم انفق في عمارة الوقف  
بيد او جاعله وخلط به من الوقف بغير الكل الذي صار  
صاويبرا كالوطيق برأه ان يعرف في عمارة الوقف او يامر  
القاضي رجلا يقضه من الوقف وذكر ابن سماعة في نوادره  
عن ابن بري رحمه الله اذا انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه  
ومال اليتيم غايبه فهو مطلق الا ان يشهد انه قرض عليه وانه  
يرجع في ماله مخيرة لاداء يرجع وفي واقعات النافذ الوصي  
اذا اشترى للصغير كعوم او ما ينفق عليه لا يكون مطلقا  
من غير فصل الوصي اذا اشترى الكف من مال نفسه كان له  
ان يرجع في مال اليتيم كالوكيل بالشرا اذا انفق الثمن من ماله  
وكذا الوقف الوصي من مال نفسه كان له ان يرجع والوارث  
كالوصي في هذا وفي تناوب القضاء رجل مان عن امارة  
والادارة وكبار الوصي الى امرته فاحتام الضمان اب  
النفقة المنارعة وفعت القسمة فانفق على الضمان ليرجع في  
مالهم بعد القسمة ان اشهدوا عنه الاتفاق انها انما انفق  
ليرجع رجعت والا فلا لان الغالب من نفقة الوالد انهما  
يقسمان بما بينهما على اولادهما البر والصلة والمصلحة كونه  
في الحال اذا قضي مهر امرأة ابنه الصغيرة لا يرجع اذا لم يشهد  
في النوازل اذا اشترى الغالد لولمة الصغير شيئا وادى الثمن  
من مال نفسه ليرجع في مال ابنه ان لم يشهد عند الاداء يرجع  
وقوله بين الوالد وبين الوصي هذه يفرق بين الوالد



اذا كانت هي الوصية وبين ان يكون الوصية غيرهما من الناس  
 وفي فتاوى ابن اللب وهو ان الوصية اذا انتقد الوصية من مال  
 نفسه قبل ان كان ما يرجع وامال من الوصية وقيل ان كانت الوصية  
 للعباد يرجع وان كانت لله تعالى لا يرجع وقيل يرجع على كل حال  
 وذكر في بعض الحكماء ان في فضل الوارث من شروط الوارث او الوصي  
 اذا قضى من الميت ان شرط الرجوع فلا يرجع فاما اذا ارى ولم يقل  
 شيئا لم قال ان لا يرجع لا يصح وذكر القاضي الامام محمد بن  
 في الفتاوى للوارث اذا قضى من الميت من ماله نفسه فله الرجوع  
 في التركة وان لم يقل وقتا القفا انما تعني لا يرجع في التركة وانما  
 في بعض الفتاوى ان يتم اذا انتقد في عمارة الوقف من ماله ان  
 اشهد انه انتقد للرجوع فله الرجوع والا فلا يخلف الوصي اذا ارى  
 لليتيم او قضى من الميتا وفتد الوصية فانه لا يكون له شرط  
 شرط الرجوع ام لا والوارث في هذا كالموصي وذكر في  
 الدين في فتاويه المتولي اذا صرف في عمارة الوقف من حبه مملوك  
 له ودفع قيمته من ماله الوقف كان له ذلك لانه مملوك المتأولقة  
 من ماله نفسه كالموصي يملك صرف المتولي المملوك له الي الخصي  
 ويدفع عنه من مال الخصي وذكر في الفتاوى قيم الوقف اذا دخل  
 حرمه من مال الوقف ليرجع في غلبته له ذلك لان الوصي اذا انتقد  
 من ماله على اليتيم ليرجع له ذلك والاحتياط ان يسع الخدم من  
 اهل بيته ليرجع له في فتاويه صدر الاسلام طاهر بن محمد  
 اذا اراد المتولي ان ينفق في عمارة المسجد من ماله وماله له  
 حق الرجوع ينبغي ان يرجع الاموال التي انفقها حتى يامره بالاستعاض  
 والانتفاء وفي فتاويه صاحب المحيط بالوقف على الوقف من حال

نفسه له الرجوع وان لم يشرط بالرجوع وذكر في الفتاوى من ذلك  
 على ان يتعمد الوصي لو انتقد في الوقف في مصلحة اليتيم من ماله  
 ليرجع فله الرجوع من غير ان يرجع الاموال القاصي اما اذا رجع اليتيم  
 الاليتيم فانه ذكر في الوقف اذا انتقد في الوقف من ماله ليرجع في غلبته  
 فله الرجوع وله الوصية ولكن اذا ارى ان يكون القول قوله وقيل  
 لا يخلف بل يخل بقرانه الالب وذكر في المبوط الوصي اذا ارى  
 الطعام او الكسوة بشرط ان الشهود يرجع من مال الميت انه اذا كان على  
 ذلك يتيمة ولا يصح فاعلى الحرام ونحو الثاني من ماله حتى يقيم اليتيم  
 على ذلك اذا لمك الوصية وكذا خلافه ما اذا كان عند الوصي مال  
 فقال ادب الحرام او من الطعام والكسوة من المال الذي غلبه  
 وكذا به الوصية كان الوصي يصبه قانيا حال من غير يتيمة وذكر  
 الصدر السديد في الباب السادس من ادب القاضي واذا ارى الوصي  
 او اليتيم انه انتقد من ماله نفسه وادرجع على اليتيم والوقف  
 لا يكون له ذلك لان يتيمة من ماله نفسه على اليتيم والوقف فلا يرجع  
 الموقوف وفي ما بالجامع للبيهقي وقال الوصي ادب ختام ارض  
 اليتيم او جعل يتيمة او ماله شيئا استهلكه الصغير او نفقة اقاربه  
 بعد القرض او من بعد انقضاء لثا وانفقت عليه كذا وذلك انفق  
 عليه وادب انه ادب هذه الجملة من ماله نفسه ليرجع على اليتيم  
 لا يصح قال الاليتيم وتما هو انظر في وما بالجامع الوصي اذا قال  
 بعد البلوغ انتقد عليك ما لك في حوزة يتيمة في نفقة فله في  
 تلك المدة ولا يصح قد في الغفل لانه في نفقة المثل سبط عليه  
 سبطا والغفل على ذلك اسرافه فلا يكون له سبطا عليه كرامة الاصل  
 ان الوصي متى اخر نفقته في مال الصغير لم يرجع وكذا الصغير

107



ان كان تقرا هو غير مسلط عليه من جهة الشرع لا يقبل قوله الابنية  
 او بغيره من الصغير بعد بلوغه ونفذ لك لو قال انا اباك شركا  
 وانفقت عليهم كذا او قال اشترت لك رقيا ما بال درهم وانفقت  
 عليهم كذا او الرقيق قائم او هالك وانكر الصغير ذلك بعد بلوغه  
 قبل قوله بيمينه في نفقة مثلهم لانه مسلط عليه شرعا لان ذلك  
 اصله مال الصغير وحظه والوصي كما يملك اصله لنفس  
 الصغير بالاتفاق يملك اصله ماله بالاتفاق ايضا ولو كان  
 الغلام في يد رجل يدعيه فقال الوصي لليتيم انا اشترت هذا  
 الغلام بالدين من مالك وقضت وانفقت عليه كذا او هذا من مالك  
 لانه عقبه سي وانكر الابن ذلك لانه لا يبيع في الوصي على صاحب اليد  
 والغلام له لانه في حقه شاهد ومع ولكن يبيع في حق اليتيم  
 حتى لا يضمن له شيئا لانه اقرب ما هو مسلط عليه شرعا لان الراعي مال  
 الصغير والاتفاق عليه نفقة المثل من باب الحفظ ومصارف الملوغ  
 اذا قال للمالك امرتني ببيع الوردية الى فلان ودفعته اليه ومنه  
 المالك في الامد بالرفع وكذا في البيع ببيع في حق سيرة  
 نفسه لا في حق وجوب الضمان على الوكيل والرجل ولو قال الوصي  
 ان عبدك هذا قد ايتني بخمار رجل من مسيرة ثلاثة ايام واعطيت حبله  
 اربعين درهما من مالك وكذا به الابن في ذلك وقال لم ياب  
 فلا يقطع الوصي في هذا مع يمينه عنه ابي يوسف رحمه الله  
 وقال في رجل اقرضه لابيعة قال ولو اقرضه الوصي رجلا وقال ان  
 هذا قد اخذ عني هذا المصبي كان قد ايتني بخمار من مسيرة ثلاثة  
 ايام فان القاصي لا يلزم شيئا من مال الابن الابنية على الابن  
 والرد بملكه لو قال ابي اشترت للصغير غلاما من هذا الرجل بالدين

درهم وقضت وهلك عنه جب فان القاصي يلزمه ان يعطى صاحب  
 الغلام ثمنه من مال اليتيم ولو قال الوصي للابن بعه ما كراميتي  
 هذا لك عشر سنين وقال الابن ما ابي منه سنين واديت خراجه سنين  
 قال قول قول الوصي عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
 القول قول الوارث والوصي ضمان حتى تقوم الابنية وعلى هذا  
 الخلاف اذا اختلفا وفي الارض ما فقال الوصي تربت الارض  
 واديت خراجها عشر سنين وقال الوارث لم يزل كافا في هذه الارض  
 ما منته ما ابي ولو لم يكن في الارض ما يوم الحظوة قال القول  
 قول الوصي مع يمينه بالاجماع يحكم بالحال كما في الطاحونة  
 اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه ولو ادعى الوصي انه ادى  
 ضمانا على استهلكه الصغير وقال الصغير بعد البلوغ لم يملك  
 شيئا قال قول الابن وكذا في الارض ادى ثمنه اقراره العبي  
 بقر من القاصي وانكر العبي الرض لابيعة في الوصي الابنية ولو قال  
 له ان عبدك قد ايتني بالشاة فاستاجرته رجلا بما به درهم فما به  
 وانكر اليتيم قال قول له لانه لا يدعي ما هو مسلط عليه لانه اقر  
 بلزمه المال بالاستيجار قال ولو قال الوصي في جميع ما ذكرنا  
 اديت من مالي لا يرجع على اليتيم لابيعة في الابنية هذا كله في وجوبها  
 لجامع ذكر الصبر المشبه في الباب السادس من ادب القاصي  
 ونسخ القاصي انه يجاسب ما جرى على ايديهم من اموال اليتيم  
 من غلاتهم فان احسن بخباته منزله واستبد له بغيره وان وجبه  
 امينا اقره ويقبل قول الوصي واليتيم فيما يمين من الاتفاق على  
 الشبهة واليتيم وكذا في ذلك اذا ادعى ما ينفقت على غيرها في تلك  
 المدة لان الرضي او اليتيم قائم مقام القاصي كما يقبل قول القاصي

701  
 702







استحقاقه العبد ويرجع على الشتر على الوصي فالوصي لا يرجع على  
 الغير شي الا ان يكون الغير قال له تعه فاقض ديني فحينئذ يرجع  
 الوصي على الغير اذا احلته وفي يده ودايع شتي وترك اموالا عليه  
 دين يجب له بماله فقبض الوصي الودايع من تلك المثل لمدها  
 على اصحابها او قبض مال اليتيم لينفق به الميت فملك المقتوض في يده  
 فلا ضمان عليه وكذا اذا لم يكن على الميت دين فقبض الوصي ماله من  
 متبرله وهاك في يده للاضمان عليه لان له ولاية القبض ليرده  
 على الورثة الوصي اذا انفق التركة على الصغار حتى في  
 التركة ولم يبق منها شيء لم جا غيرهم او على الميت ديناً وانتهت بالبيعة  
 عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل يخط الغريم ان يعين الوصي  
 قبل بيعه ان يكون اجواب في هذه المسئلة يظهر الجواب فيها اذا  
 قضى الوصي دين الميت لم يظهر دين اخر وجواب ثم ان الوصي ان  
 دفع الى الاول بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن  
 الغريم الثاني يتبع الغريم الاول ويشاركه فيما قبض ان كان المقتوض  
 قائماً وان كان هالكاً ضمن حصة من المقتوض وان دفع الى الاول  
 بغير امر القاضي فللمكاتب ان يعين من الوصي حصة من المقتوض  
 ان شاء وهل يرجع الوصي بما ضمن على الاول يظهر ان كان في زعم الوصي  
 ان الثاني يبطل في دعوى وفيما اقام من البيعة لا يرجع على الاول  
 وان كان في زعمه ان الثاني مستحق في دعوى وفيما اقام من البيعة  
 يرجع بذلك على الاول لانه في الوجه الثاني زعم الوصي انه صار  
 عاماً بصف الثاني بالدفع الى الاول فيضمن ولذلك الوجه الاخر  
 فهو مسئلة الحق كذا لك فتقوله ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان  
 على الوصي وان اتفق بغير امر عليه الضمان لان الذي مضى على الميراث

وعلى

107  
 108

وعلى حق الورثة الوصي اذا خلط اليتيم بماله نفسه لا يعين لان الاصل  
 عنه في حق الوصي منعه او يتصرف فيستقطب اعتباراً به فانه لجلته  
 وصايا النجعة وفي المتقى اذا خلط الوصي بماله مال اليتيم فلا ضمان  
 عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله وفي مجموع النوازل في متفرقات  
 للوصي ان يخلط طعامه بطعام اليتيم ويأكل منه بالمعروف وفي فتاوى  
 مشي الدين الامام اذا خلط ما لها بال الولد فاسترقا الطعام واكلت  
 مع الصغير اكلت ما زاد على حضنها لا يجوز لانها اكلت مال اليتيم  
 الوصي اذا قبض ديناً لليتيم فيه ما خرج من الوصاية ان كانت  
 الدين مورداً للصغير او وجب بغيره الوصي غفدا لا ترجع الحقوق  
 فيه الى العاقد لا يصح قبض ولا بيع المديونية وان وجب بغيره الوصي  
 غفدا اترجع فيه الحقوق الى العاقد بغير قبضه وبيع المديونية وكذا  
 في باب مكاتبة الوصي من كتاب المكاتب ذكر في ادب القاضي من  
 المدة الوصي اذا دفع المال الى الصبي لا يعين وفي ظاهر الرواية  
 يعين وفي المتقى عن محمد بن ابي رجيل الوصي الى رجل ولم امن  
 صغيراً فادرك الصغير والميت دين على رجل فقبض الوصي الدين بغير  
 ما ادرك هو جازم ولم يفسد قال ثم ولو كان الاين نهاه عن القبض  
 بغير ما ادرك فقبض لم يبر قبضه الوصي اذا اضر دين الميت فان لم يكن  
 للوصي تعويل الحق لا يجوز وان كان تعويل الحق بحوزة عند اي خليفة  
 ومحمد بنهما الله يعين للورثة ذكره في صحيح المصنف واذا ابرأ  
 الوصي عن يمين عن الميت فله على جرحه ان كان الدين وجب على  
 الوصي فانه يبرأ منهما بجمع ابرأ في قول اي خليفة ومحمد بنهما الله  
 قاساً ويعين من ماله ولا يصح في قول اي يبرأ منه استحساناً  
 والاختلاف فيه يظهر الاختلاف في الوكيل التي وان كان ديناً وجب  
 لا بما فقه الوصي فانه لا يصح الا برأ عنه جميعاً لا بغيره الوكيل



بالقبض والوكيل يقضي الدين لا يملك الا الوصي اذا قضى ديناً  
 وجب على الميت وادان بكتب كتاب البراءة للميت بكتب صاحب الدين  
 في ذلك الكتاب اي قضت جميع ما كان على الميت بخلاف ما لو اقر  
 الوصي ديناً للميت فادان بكتب الغريم كتاب البراءة على الوصي فانه  
 بكتب الوصي اي قضت من فلان كذا وكذا وهو لا يملك ان  
 قضت جميع ما للميت عليه والفرق ان الوصي متى قبض دين الميت  
 فادان اقر صاحب الدين في الكتاب انما يستولي من الوصي جميع ما له  
 على الميت فمضاجب الدين بهذا الاقرار يخرج نفسه واقترار الاقرار  
 على نفسه صحيح فاما الوصي اذا اقضى الدين دين الميت فصح  
 اقراره استولى جميع ما على الغريم يكون الوصي مقرراً على الورثة  
 لا على نفسه واقترار الانسان على غيره باطل وذكره شيخ الاسلام  
 ابو بكر بن الوصل الوصي اذا قال لي على الميت دين لا يخرج القاضية التركة  
 من يده كما قال شاذان اديني ثيابا بينه اخرجها قال الفقهاء  
 وقد قيل ان الوصي متى اديني ديناً على الميت ولا يثبت له فالقاضي  
 يخرج من الوصاية لانه يستعمل احد مال اليتيم والاختيار عندي ان  
 القاضي يقول له اما ان تبريه من الدين الذي تدعي واما ان  
 تقيم البيعة حتى يتوفى واما ان اخرجك من الوصاية فان ابراء  
 والا اخرج وجعل مكانه اخر **سئل** ابو نصر عن وصي باع دارا  
 لم اديها الدار كانت بينه وبين الميت قال ان كانت الدار في حياة  
 الميت في يده وتحت تصرفه لم يصح ق الوصي عليها الا اذ  
 قام بينه عا دلة فيجعل احكام وصيا للميت حتى يتم الوصي البيعة  
 على الوصي لم احكام بالخيار ان كانت تركه خا رجاعاً عن الوصية وان  
 ادعاه الى ابعده ما قضى دينه قال الفقهاء وذكره كفاي في ادب  
 القاضي اما القاضي فيجعل للميت وصيا في ذلك الدين خاصة ولا يخرج

هذا الوصي من الوصاية وذلكه القول اجمع وبه تأخذوني مواريث  
 الفتاوى **سئل** ابو القاسم عن له على امر دين فاته الطالب  
 وارثه قال له انما باخه بقدر حقه منه من غير علم الورثة وجب  
 العيون اذ الوصي الى امراته وعليه مهرها كان له من الصامت مثل  
 مهرها فلها الاخذ من الصامت وان لم يكن له صامت فلها ان يبيع  
 ما كان اصلح للبيع ويستوفي صداقها من ثمنه رجل اقهرته  
 القاضي ان لفلان الميت على له اولاد من المال وعلى الميت ديون كثيرة  
 من ذلك الخمس فامر القاضي المديون بادا ما عليه الى غرض الميت  
 هو امره واذا دفع برقبته من دين الميت ولو قضى هذا المديون  
 دين الميت بغير امر القاضي حكمي فتدري ثمن الائمة الحسين  
 رحمه الله ان القضا عنه صحيح ويحيط دين الميت وفي امر كماله شرم  
 شيخ الاسلام رحمه الله مديون الميت اذا قضى دين الميت الغريم له على  
 الميت ديني كان ذلك مملوكا للغريم الذي له على الميت دين هذه الجملة  
 في الاخيرة وقد ذكرنا هذه المسائل في كتاب الفصول اذ الورثة  
 اذا قضى دين التركة من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة  
 فلو هلك التركة قبل ان يرجع فيها لم يردوا عن بيت ارض لا يكون للذي  
 قضى دين الميت ان يرجع في تركة الميت الثاني وفي المشتق رجل مات  
 وترك ديناً وكان قد اشترى عبداً في حياته ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن  
 وعليه ديون فقضى ابنه للبايع الثمن وقبض العبد فانه يكون بينه وبين  
 المزارع بالخصص قال وهذه بمنزلة الرهن وصورة مستيلة الرهن  
 رجل مات وعليه ديون وبعض المديون رهن فقضى بعض الورثة دين  
 الغريم الذي رهنه رهن واقتك الرهن فانه يكون بين المزارع والكون  
 الورثة الذي قضى الدين اولى من بيت المزارع في الاخيرة ذكر في الفتاوى



القاضي اذا نص وصيا في تركه اتيام وهم في ولاية والتركة ليست  
في ولاية اكانت التركة في ولاية والايام لم يكونوا في ولاية  
او كان بعض التركة في ولاية والبعض لم يكن في ولاية قال  
الامة لعلوا في رحمة يعي النسب على كل حال ويقتصر النظام والا  
ويصير الوصي وصيا في جميع التركة ايما كانت التركة وكان ركن  
الاسلام على السعدي رحمه الله يقول مكان من التركة في  
ولاية يصير وصيا في الاقل وقيل يترط كون التركة في ولاية  
وراية بخطاب من المباح القاضي اذا نص وصيا في تركه ليست  
في ولاية لا يجوز وهو قولي وحقوي مكان مود وقال الامام  
أهلوا في رحمة بحوزة المعزة المحضمة وذكر مرشد الدين في فتاويه  
اليتيم اذا كان بخاري لا يجوز نصب الوصي من قاضي سرقته وصية  
الموتى وقيل ليس في ولاية القاضي قد كتبنا على الاختصاص في  
الفصل الاول من كتاب الفصول الوصي اذا كان قد اختلف المباح  
فيه ان القاضي يضم اليه امينا ثقة ينفذ عنه من اكنانية او يخرج من  
الوصاية واشار محمد رحمه الله في باب مكانته الوصي ان القاضي  
يخرج من الوصاية واذا كان الوصي عدلا الا انه يجوز عن القيام  
بمصلحة الصغير عن القاري ماله اختلف المباح فيه ايضا  
والجميع ان القاضي لا يخرج من الوصاية بل يضم اليه امينا ثقة  
واما اذا كان عدلا كما في الامين للقاضي ان ينفذ عنه ولكن مع هذا  
لو غرله ينفذ وينصب وصيا اخر ذكر شيخ الاسلام في  
كتاب الوصايا في باب الوصي وهكذا ذكر الصدر السعيد  
في اواب القاضي للخصاف وكان ظهير الدين المرغيناني  
رحمه الله يستبعد هذا القول ويقول انه قد

على القاضي لانه يحار الحيت فقام مقام الميت وفي فتاويه القاضي  
وصي بمن من القيام بالمراتب فقام احكام قضا اخر قال الوصي  
لصايا مرق قاروا على القيام بالمراتب هل يعمده احكام الى ما كان  
قال هو وصي على حاله للقيام الى اعادة احواله لانه لم يذكر في الحيلة  
اقام فيما اضر مقامه حتى يضمن ذلك عزل الاول وذكر  
الامة ورحم الله ليس للقاضي ان يخرج الوصي من الوصاية ولا  
يقتل في ارضه فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا حروفا بالوا  
واخرجيه وبفسده غيره الوصي اذا قدم غير الوصي الى القاضي  
فاذا اصرم بالدين والموت وانكر الوصاية الى المدي والقاضي ان  
شاحل هذا المدي وصيا فان شاحل عنه وصيا في ارض الباب  
الثاني والستين من ادب القاضي هذه الحيلة في الخيرة في كتاب  
الوصي اذا اراد ان يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس  
القاضي ليس له ذلك كالوكيل يحضر القاضي ان كان عدلا كافا  
لا ينبغي ان يخرج وان غرله مع هذا بقول وفيه اختلاف المباح  
في ادب القاضي من الامة وذكر محمد رحمه الله في اجماع الصغير قبل  
بوصي الي غيره فقبل الوصي في حياة الوصي فالوصية لازمة حتى لو  
اراد كنفه من ماله قبل الموت موت الوصي ليس له ذلك وان روي  
حياته ان رده في وجهه مع الود وان رده في غير وجهه لا يقع الود  
ومعنى قوله في غير وجهه بعزله عن تمام هذا في ادب القاضي  
للصدر السعيد وفي وصايا الخيرة قال محمد رحمه الله في اجماع  
الصغير الوصي لما في البطن جائزة والميراث له طهر واجب والهة له  
باطلة الوصي اذا اقر على الميت ماله لا يقع اقراره والمصلحة معروفة  
ولكن عند الاقرار لا يخرج من ان يكون خصما للغير حتى لو اقام البينة



الفرم بينه عليه تقيل بينة فرق بين الوصي وبين الوكيل بالخصوص  
 في الدين من قبل المدين عليه اذا اقر بالدين على موكله في غير مجلس  
 القضاء فلم يقع في غير مجلس القدره فانه جبر من الخصومة مع  
 المدين حتى لو اقام المدين بينة عليه بالدين بعد ذلك لا سمع والفرق  
 في معرفة الوصي وصايا الذخيرة الوصي اذا اقر ان هذا عنه  
 فلان وفيه يدعي انه اقر ان له التصدير لا سمع وعموم لاجل الصغير في قنونه  
 ربه الذي اذا اقر الوصي لاحد الورثة بمقتضى ما له من ميراثه عنده  
 كذا كذا هو ما قاراد بقية الورثة ان يجمعوا على الوصي يحضرون كما اقر  
 لهذا فقال الوصي لم يكن عندي غير هذا فانه لا يضمن لهم شيئا هكذا  
 ذكر المسئلة في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا اذا اقر الوصي لاحد  
 الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراثه لم ينفذ وفي الورثة صغير  
 لم ينفذ الوصي وقال لم يكن عندي غير هذا يضمن للصغير مثل ذلك متى  
 مشا بخلافه قال انما اختلف اجواب لا خلافا في الموضوع قال في صحيح  
 يقال ان في المسئلة روايتين اذا كان بين الورثة صفات وبعضهم  
 كبار وبعضهم صغار ومضى عن الصفات واداه والقسمة قال الشيخ الامام  
 ابو جعفر البجلي رحمه الله في فتاواه ان الوصي يقسم بين الصغار والكبار  
 ويقر بغير الصغار ثم يبيع بغيره من المشتري فتتفق القسمة اجنبي  
 ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصغار ثم يبيع بغيره من المشتري  
 فتتفق القسمة بين الكل على هذا الوجه الوارث لا يملك بيع التركة الكسوة  
 بالدين المحط الا برضا المولى حتى لو باع لا ينفذ وقد مر من قبل هذه المسئلة  
 وصايا الذخيرة البرهانية ذكرني وصايا الذخيرة النوازل والجامع في  
 الفتاوى وصي باع شيئا من مال اليتيم فابى اليتيم فابى المشتري عن الثمن  
 وهو مصلح غير مفسد وقال انه بريء مما لي عليك لا يبرأ لانه ليس له عليه

وذا الوكيل اذا باع شيئا فقال الموكلاته بريء مما لي عليك لا يبرأ لانه ليس  
 له عليه شيء الا ترى انه لو اراد ان يبيع في ليس له ذلك وانما البيع  
 للوكيل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ولا يأخذ به بل يبرأ من الدين  
 كله والدين له وللوكيل حق المطالبة وكله للوكيل حق المطالبة ذكرني  
 النوازل عن علي بن خنيسم اجبت ابا يوسف في ضرب لانه لما مات ابي كان  
 الوصي يبيعني كل يوم مائة درهم فابت ابا يوسف وقلت انه لا يضمنني  
 فغاير يوسف رحمه الله الوصي وامره ان يكمل كل يوم درهمين وقال  
 شيخ رحمه الله يسجد على الترابي اموالهم فان ماتوا فقد اكلوا اموالهم  
 وان عاشوا فبهم درهم من فضل وفي الذخيرة والوكيل الوصي ان  
 لا يبيع على الصبي في الشقة بل يبيع عليه لاجل وجه الاسراف وذلك  
 يتفاوت ببلية مال الصبي وكثرة فطرته الى ماله وينفق عليه بحسب حاله  
 وذكر فينا ايضا وصي اتفق مال اليتيم على اليتيم في تعليم المرافق  
 والادب فان كان الصبي لا يصلح له ذلك لانه ان يملك له شيئا مما يقرأ في  
 صلته ذكرني وصايا المستفي وصي قال لرجل اضمن لي عن فلانة  
 الميت دينه فضمن الرجل ذلك باسم الوصي واداه قال يرجع الضامن  
 عما ادرك في مال الميت وما جدد الوصي به حتى يورثه من مال الميت  
 ولا يرجع على الوصي في ماله لانه انما ضمن من الميت ولم يضمن عن  
 الوصي الا ان الوصي يجوز امره في مال الميت والضامن عنه وان  
 كان الذي امره الوصي خليطه لا يباينه ولا يأخذ منه استحسن  
 ان يرجع الضامن على الوصي في ماله قال ولوان وصيا قال لرجل  
 اضمن انا واثنتي على فلانة الميت الذي اوصى الي من الدين فضنا  
 على ان كل واحد منهما كمثل من صاحبه ضامن عليه فلو لم يفرم الوصي  
 فآخذة بالمال كله فاداه اليه من ماله فانه الوصي يرجع على الذي



منه بصفه الدين ثم يرجع ذلك الرجل في مال الميت وباخذ الوصي  
به ان كان في يده من مال الميت وفيها ايضا رجل مات ووصي الرجل  
ثم ان رجلا سوي الوصي اتفق على بعض الورثة فنفقة وقال بعد ما اتفق  
فالتفكك اتفقت بها باموال الوصي واقول الوصي بذلك ولا يعلم ذلك الا  
بقوله الوصي بعد ما اتفق قال قول قول الوصي اذا كان الوارث الذي  
اتفق عليه صغيرا وصي مريضا والكف تاخا به فارسه وعمارته  
ما على دار خانه يقيم والكف يا داران خانه عمارته كذا وكذا هل يرجع  
على الصغير من غير شرط الرجوع فعلى قياس مسيله الامر بالاتفاق  
من الوصي ينبغي ان يرجع وينبغي ان يكون على الاختلاف فيما اذا قال  
لغيره اتفقت في عماره ماريب فاتفق قال الامام الرضائي رحمه  
الله يرجع من غير شرط الرجوع وقال الامام خواهر زاده لا يرجع بغير  
الشرط ذكر في المتفق رجل مات وترك ابنتين صغيرا وكثيرا وصي  
الي رجل فقال الوصي اسهدوا اني قد نفقت بغير الصغير من جميع  
التركة وقاسمت الكبير وضاع بغير الصغير من يدي فكلر الصغير  
وفي يده مال الكثير لنفسه من التركة فقال ما ترك ابي الا ما في يدي  
الكثير هذا وما نفقت الوصي شيئا قال قول من ذلك ما قاله الوصي  
اذا حاله قبل البلوغ ولا يتركه الكبير فيما في يده وفيه ايضا رجل مات  
واوصي الي رجل وله بنت كبار وصغار فان نفقت الكبير الكبار  
وترك صغيرا قال يكون وصي لجد وصي له يجوز بيعه عليه فيما كان  
يجوز بيعه على ابيه فيما دون المقار وفيه رجل اوصي الي رجل ومات  
فنفق الوصي الي الوارث مريضا وكل شي كان له في يده من تركة ابيه  
واسمه الابن على نفسه انه نفقت منه جميع تركته واليه فلم يبق مائة  
والد قليل ولا كبير الا وقد استوفاه ثم ادعى بغيره ذلك واراخي به هذا

الوصي وقال هذه من تركته والذي تركه لم يتركها قال هو علي بن محمد  
واقبل بنته وافقت بها له رايته لوقال قد استوفيت جميع ما تركه والذي من الدين  
على الناس وقفت كله ثم جاز رجل يدعي ابا لاهية عليه ما لا اجل بينه  
واقضى له بالدين وصي مريضا باليتيم على جابر وهو جاني ان لم  
يبره يترج المال من يده فبمعال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه  
ولذا المصارف اذا حارب بالمال قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ليس  
قول اصحابنا رحمهم الله وانما هذا قول ابن سلمة وهو المختار  
وعن الفقيه ابي الليث عن ابي يوسف رحمه الله انه كان يحذر  
للاوصيا المصارف في اموال اليتامي واختار ابن سلمة موافق  
لقول ابي يوسف رحمه الله وبه نفقت واليه اشار في كتاب الله  
لقال اما السفينة فكانت لمساكن يعملون في البحر فاروق ان  
اعبها اعمار القبي في مال اليتيم فخافه اخذ المتقلب ذكره قاض  
خان في وصايا قضاوية وفيها ايضا وصي اتفق على باب  
الغاصي من مال اليتيم فاعطى على وجه الجارة لا يضمن حال تحب  
القتل رحمه الله لا يضمن مقادير المثل والعتق اليسير وما اعطى على  
الرثوة كان ضامنا وفيها رجل مات ووصي الي امراته وتركه ورثة  
صغار اقرت سلطانه جابر وراهم قيل لها ان لم تقطع شيئا استولي  
على الماد والقارفا عطنة شيئا من القار قال كذا يجوز مصانقتها  
من سرباط القتل الذي يتعلق به ضمان  
الميراث ان يكون الميراث لقتل نكاح طليعتي ان الصبي او المجنون  
اذا قتل مؤثمة لا يحرم عن الميراث لان امره ان عقوبة وهما ليسا  
من اهل العقوبة وذكر في حنايات الملتقط الاب او الوصي اذا ادعى  
الصبي فان ضما والارث لهما وعلى ابي يوسف رحمه الله في اللاب

ابن القضاة



والوصي انهما لا ينفقان والكرمان عن الميراث وقد ذكرنا في مسائل الجنائيات  
ان ابا حنيفة رحمه الله رجع الى قولهما وقال ان الاب اذا ضرب ابنته  
ضربا معتادا غات لا يضمن كما في العلم ذكر في المحيط عن شمس الامية  
السرخسي رحمه الله فلي هذا ينبغي ان لا يحكم الاب عن الميراث عند  
ايضا وفي الجنائيات فتاوى صاحب المحيط ولو ضرب الاب او الوصي  
الصغير عن قوله ابي حنيفة رحمه الله ضمن وحرم عن الميراث وجب  
الكتابة وعندها لا يضمن ولا يحكم عن الميراث وهذا اذا ضرب  
للتأديب ولو ضرب للتعليم لا يضمن كما في العلم فاذا لا فرق  
بين ضرب المعلم باقة الاب وبين ضرب الاب اذا كان للتعليم وفي  
جنائيات فتاوى قاضي خان رجل جدي ولد امن به والده والاب  
يمسكه حتى مات الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير  
على الجاذب ورثه والده وذكر الصمد والشهيد في فرائض ان  
لجفن يرى اذا كان موجودا في البطن عند موت المورث بان جبال  
في ستة اشهر عند ما المورث هلكا رحمه الله المسئلة مطلقا  
وهذا التقدير في استحقاق لجفن الميراث عن غير الاب لا في  
حق استحقاقه الميراث عن الاب فاذا جبال اقل من اثنين عند ما  
الاب فانه يرث اذا لم تكن المرأة اقرب بالتقضا العدة بغيره محمد  
رحمه الله في كتاب الفرائض وان جبال به الاكبر من سنتين لا يثبت النسب  
من الميت فلا يرث وطريق موفية انفصاله حيا ان يستهل او يسمع  
او يسمع او يتحرك لبعض اعضائه وما يتصل بذلك وان انفصل ميتا  
لم يرث وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا او ميتا فشبهت القابلة  
على انفصاله حيا اجموعا على انه يقبل شرها في حق المطلاة عليه  
وهل تقبل شرها في حق الارث قال ابو حنيفة رحمه الله لا تقبل

اذا مات الرجل عن امرأة حية يوقف الحمل ميراث اربعة بنين في رواية ابي  
حنيفة رحمه الله وعما محمد رحمه الله روايات يوقف بغير ثلاثة بنين  
وفي رواية يوقف بغير ابنين وهو احمد في الروايتين عن ابي يوسف  
رحمه الله وفي رواية اخرى يوقف بغير ابن واحد وعليه الفتوى  
هذه المجلة في فرائض المحيط وفي موارد الملتقط عن بصير في ولد  
لم تخبرم الاراس وهو يصح فان لا ميراث له الا ان يخبرم المرء البدن  
ذكر في سيراجامع الاصفهاني اسلم وله بنون صفار فلما اوتوا  
قلوا الاسلام ورثوا وان اسلم بغير ما خبرهم الى دار الاسلام وهو  
في دار الحرب فلا ميراث لهم ثم كتاب جامع الصفار يقول  
اشنع عباد الله ابو الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاسفروغني  
المتفقه حبل الله جرابه فضيلة وسجاية افضاله عليه مظل  
حمد الله الذي امدني بتوفيقه واسعدني بالاهتداء الى طريقه  
ومن علي باتمام ما خويته وانجام ما التمسته ورجوت في نفسي  
حتى جفت هذه المسائل الدقيقة وشكرتها في هذه الاوراق الورقية  
حين نهب الرمان تروفي التي اسفيتها الرمان الايام واورثها  
الابا والاعمام فكان دري عن هجوم الاثرا خاليا وحالي ببرد  
السياب خاليا وبالي بالقناعة رخصا وصدرتي عن هم الفصول خاليا  
سكنت في كنفه حينا وصاحبت الاكاره شهورا وشينا لم اغتضد  
باجد في استخلاص ضيقة مقصوبة ولا وقعت بياهم لا استقادة  
عارفة مطلوبة وقد وفق الله احد من عباده حتى القيت  
بحسب مواده فانتعشت في كنفه وكنته وارثتني بغيره ولطفه  
مراحمه عنا خير في الدنيا والاخرة ورحم عليه يوم يحيي المقام  
الناخرة واليوم قد تولوني المبلون اذ تبارها وصبت على القناعة



وتأبها وغاب هلال الصبي في غاربه والقيت جبل القضايب  
على غاربه استوفت المهمة على جميع الفتاوى والاحكام وما  
سند الاقتدار الى اهلا الاسلام والنجاة نفسي وتخلي  
حياتي اقدم على هذا العمل والصدى ان والديك الشيخ الامام الاجل  
المفتي جلال الخلعة والدين مفتي الامة محمدا بن الشيخ الامام  
الاجل الكبير محمد الخلعة والدين الحسين بن محمد عمي الهادي و  
اباه ولا عن له ما اباه لما كبر واست وصغفه منه وان واحتواه  
الصغف والسبب واجمع المسبب يد البيضا عن لجيب اعرض  
عن الافتاء بشمول صغفه واقتل على قلدق القرآن الذي لا ياتيه  
الباطل من بين يديه ولا من خلفه واسار اليه ان اقصدي للمفتي  
واسلك على هذه الطريقة المثل في تحريك رضاه وقضيت عهدي  
نقسي ما ففاه فلما وقعت في هذا العمل وتواز على الفتوي واشتمل  
وقعت الوقوع في الخطا والخطل مرضتني الهمة على مطالعة المسائل  
ومشا هذه كتب الاواخر والاوائل والناظر في مصنفات المتجرين  
من المباح المتفق من والمخاضين الذين جعل الله لهم لسان صدق  
في الاقرن رضوات الله عليهم اجمعين وشتم ما بارهم الاسلام  
والمسلمين فاحتج على المواظبة بركبي بمرعا شديدا عزيزي  
وكرتي وارود ان احصل منها شيئا منها تفصيلا واذكر من هذه  
الحلة تفصيلا واحذر من تلك الحال فصيلا ليكون لي شفا عند العلة  
وشفا العلة فجمعت اول كتاب الفصول التي تمل على الاحكام والقضايا  
وبينت بكتاب جامع الصغار الناطقة عن حوارد الصبيان والعبايا  
وارجوا ان املها بفتاوى كبير بهم منير النجم فتعلم في سلك  
ما قوله لو تكفل لي بذلك اعداد الروايات التي تملهم كمالا اعلم

شهم

شهم بنك واليك اطلب للمد وعمرى لقد علت قلة زادك  
لهذا الطريق وذلة عتادي لمراقفة وعرفت في الحقيقة نفسي وخطت  
بكمال نقصاني ونجسي وانيت ان يمل لا يحيب الفتوى بل يفتي  
ولا يستحق رتبة من في بيته بويك ولكن متى رجع الايام في هباتها  
سنبه الرجا في حلماتها ومتى اعوز الزلال البارد يستقي من  
الكبر الطاق الوارد وربما ساق الدهر احدا را الى تناول الميت  
اضطار المجهود بجاني كل ميت فلما اضطر دعا اليه

وسه ورجع قال  
لعمري ما نسب المعالي الي كرم وفي الدنيا كرم  
ولكن البلاد اذا تشعرت وصوم شتاتها في الهشيم  
ولقد طن في اذني ان مجعنا شتم رجلا فقال اتستمني واباسيد  
قومي وان بعم سرورك لغاتة الي سيد لو يظفرون بسبه وقال  
فما لا فرغ من علي بن عيسى بن ماضان واقعه مكانة ابن الثقات  
فقال اخذ والمصنف ووضعوا مكانه لمينور مع ذلك قد حكم  
الله بين الاولين والاخرين ان قوما يكونوا صغار معهم عيسى ابن  
لكنوا كبارا فينا وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
انه قال قد اتي علينا زمان لسان نسل ولسان هذا لك ثم كان من  
قدرا له تعالى ان يلفنا من الامم ما ترون بين في هذا ان تراجت  
الاعوال وتصرفت الايام والاحوال حبي وجيب للناس الرجوع  
الي ما به والاستهانة بحكمه وجوابه وكان من قبل يرجع الى الحق  
الرسالة حتى امدت بالوحي الناطقة واحدة لغوي اخلايق  
وكنا احقاقة ثم ما نعت اخلفا الراشدون الذي وصفهم  
بالحذرية وكانوا نفع الانبياء خير البرية ثم لما اندست عراضهم



واعب عن المسير فلداهم بقدر هذا العمل اصاعز الصعابة واوساطهم  
 وروحهم في حل المشكلات سلطهم ثم وئم الي ان ضرب الدهر من بابنه  
 واذبل عوار العلم وبابه واذهب خفيه وامان ابائه حتى وقفتا غير  
 مستحقين في هذا الامر وقد كنا بمجهولين في الذكر كوا وكرو واسال  
 الله عز وجل سوال شاليمتد الاعليه ولايستد الااليه ان يمينني  
 على قبل الصواب ودركه وكبرني عن الخطا وعين على تبركه وهذه كلمات  
 تحتل بها النفس وتطيب وليس للاخرة منها نصيب فالتوقع من  
 قوله ان يصرفني الى طاعته عنايتي ويجعل في عبادته كل شانه والاخير  
 الا في رضا الله والتقى وانا الذي يهدي به فاماني وقد عرفت من  
 ترتيب هذا الكتاب وتخصيله وكبره ونقصيله الخمس لئلا يقع  
 من سبانه الواقع **١٢٥** والله سبحانه وتعالى اعلم

بالصواب — واليه المرجع والمآب وكافا الفراع من شفه يوم  
 اجمته المبارك سابع يوم من ربيع اصر **١٢٨٤** ثلاثه وثمانين ورايق  
 والف — علي به ناسخه الفقير الحقير المعترف بالهجر والتقصير  
 الراجي من الله حسن التقوى والتمس الارضيم جاري القطوف

عمر له الله له ولوالديه

والمسلمين بمته

وكرمه آمين

وصله الله على

سنة محمد

وعلى اله

ومسلم

